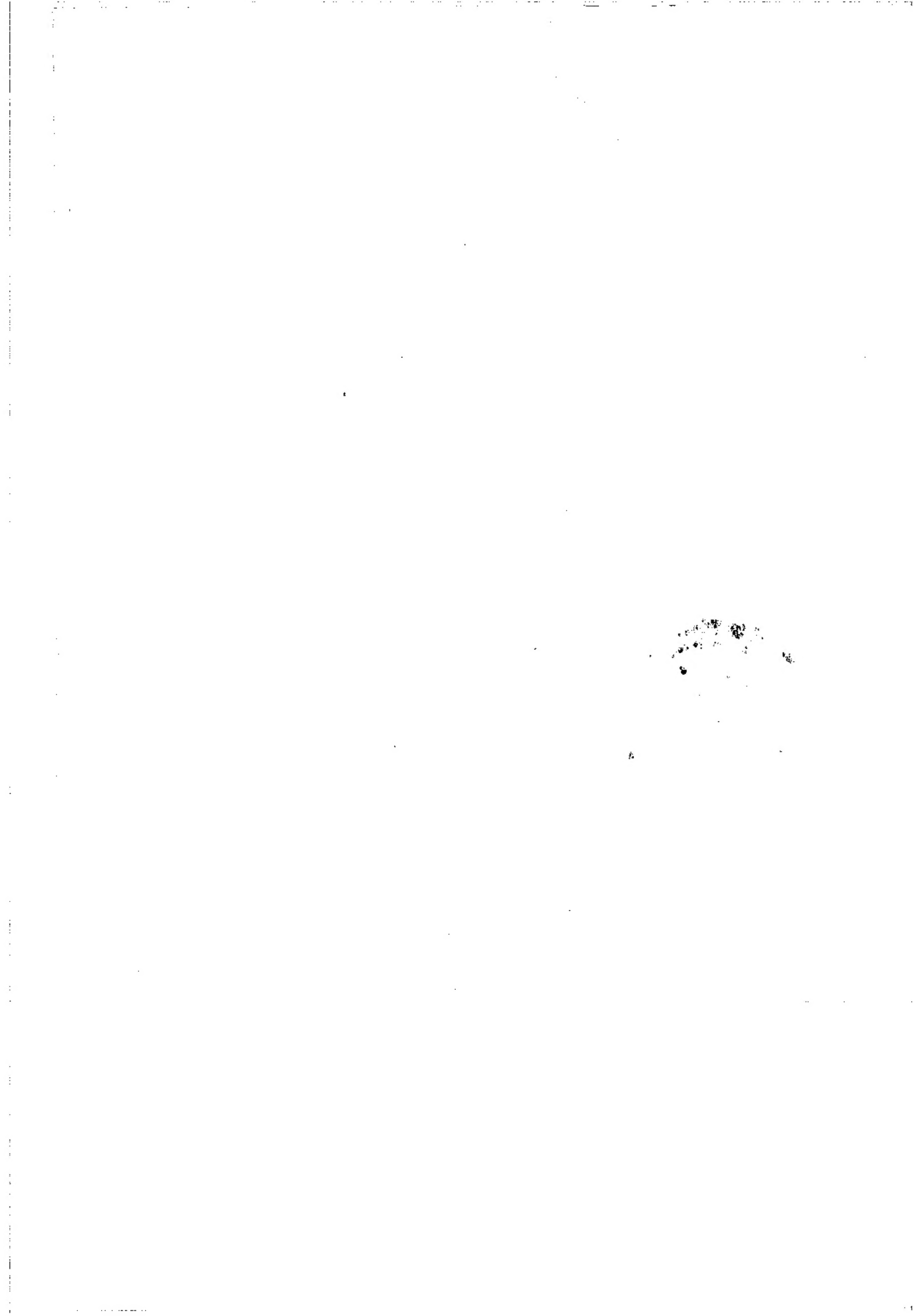




فيصل جلّول



اليمن

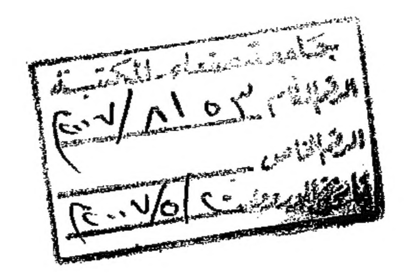
الثّورتان، الجمهوريّتان، الوَحدة

١٩٦٢ ـ ١٩٩٤





دار الجديد



الطبعة الثانية، ٢٠٠٠

تنفيذ وتوزيع شركة دار الجديد ش. م. م. • صندوق بريد: ١١/٥٢٢٢ بيروت - لبنان • هاتف وفاكس: ٥٠ ٩٨ ٧٣ - ٧١ ٨١ ٧٣ (٠١) • بريد إلكتروني: Aljadeed@cyberia.net.lb

الغلاف: أعمدة من بقايا سد مأرب.





مقدمة

وضع انتصار التيار الوحدوي في العام ١٩٩٤ حداً للصراعات اليمنية ـ اليمنية المسلحة الممتدة من استقلال الجنوب عن الاستعمار البريطاني في عدن ١٩٦٧، إلى العام ١٩٨٩، تاريخ الاتفاق على الوحدة الاندماجية اليمنية، ومن ثم الصراعات العنفية الداخلية في عهد الوحدة نفسها.

وكانت هذه الصراعات تتمحور حول الوحدة والانفصال، وتتخللها حروب دورية وتدخلات خارجية، شغلت اليمنيين عن الانصراف إلى تركيز جهودهم واهتماماتهم بمسائل متصلة بمستقبل بلادهم وموقعها في محيطها، ونمو شعبها، واختصار المسافات التي تفصلها عن العصر.

وتندرج الصراعات اليمنية ـ اليمنية في إطار الظروف الدولية التي شهدت أنظمة شاملة خلال هذا القرن. فقد استقبل اليمنيون القرن العشرين حين كان النظام الأمبراطوري الدولي سائداً، فخضعوا في شمال البلاد للأمبراطورية العثمانية التي انحسرت ثم انتهت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وخرجت صنعاء منها مستقلة. وخضعوا في الجنوب إلى الأمبراطورية الاستعمارية البريطانية التي انحسرت أيضاً وانتهت في الستينيات، وخرجت منها عدن مستقلة بعد حرب تحرير شرسة دامت حوالى ٤ سنوات.

ولكن ما إن خرج اليمنيون من النظام الأمبراطوري الدولي حتى خضعوا مجدداً، كغيرهم من الشعوب العربية، للنظام الدولي القطبي، وعاشوا في ظل دولتين خلال

الحرب الباردة التي تزعمتها واشنطن وموسكو. وإذا كانت عدن قد تحولت، غداة الاستقلال، إلى مركز استراتيجي للنفوذ السوفياتي في شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر والمحيط الهندي، فإن صنعاء لم تتحول إلى قاعدة أميركية، لكنها عاشت الحرب الباردة ضمن تيار عربي عريض، كان يتأرجح بين الاقتراب تارة من السياسة الأميركية وتارة أخرى من السياسة السوفياتية، مع ميل عام لواشنطن أكثر من موسكو.

وعرف اليمنيون حربين كبيرتين بين الشمال والجنوب (١٩٧٢ و ١٩٧٩) في ظل التجاذب الأميركي ـ السوفياتي، وامتداداته في شبه الجزيرة العربية. وشهدت الأراضي اليمنية، شمالاً وجنوباً، حروباً أهلية صغيرة تداخلت فيها عوامل وأسباب الصراعات المحلية مع عوامل وأسباب الصراعات الخارجية، فكان حصار السبعين يوماً في الشمال (١٩٦٩) يؤذِنُ بنهاية حربٍ أهلية حقيقية انتهت بانتصار النظام الجمهوري وتثبيت أركانه في عهد القاضي عبدالرحمن الأرياني (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤)، وكان النزاع الدموي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ حرباً أهلية حقيقية في عدن انتهت بإحداث جرح لم يندمل تماماً بين طرفين جنوبيين.

وخلال حروبهم الكبيرة والصغيرة، لم يهمل اليمنيون «الوحدة»، قضيتهم المركزية ومخرجهم المشرف من تلك الحروب، وقد تمكنوا من إعداد وثائق الوحدة ودستورها خلال فترة الحرب الباردة التي شهدت في سنواتها الأخيرة، وبصورة خاصة ابتداءً من مطلع العام ١٩٨٠، تقارباً ملحوظاً بين الدولتين، أشرف عليه الرئيسان علي ناصر محمد وعلي عبدالله صالح. وقد ساهم هذا التقارب في تسهيل الاتفاق على الوحدة الاندماجية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٩.

واغتنم اليمنيون فرصة انهيار الحرب الباردة لإنجاز وحدة بلادهم الاندماجية، فكان إعلان توحيدها السريع مفاجئاً للألمان أنفسهم الذين توحدوا بعد اليمنيين. واستقبلت صنعاء، عاصمة الدولة الموحدة، عصر العولمة والنظام الدولي ذا الرأس الواحد في غرة انبثاقه، لكن انهيار الحرب الباردة لم يكن مسؤولاً كليةً عن تحقيق الوحدة اليمنية، فهذا الانهيار شطر بلداناً موحدة، (تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا)، وساهم بتوحيد بلدان مشطورة، (اليمن، ألمانيا)، ولم يفلح حتى الآن بتوحيد بلد منشطر،

(كوريا)، ما يعني أنه كان عنصراً حاسماً في توحيد بلدان قابلة للتوحيد، ويعبّر أبناؤها عن إرادة التوحيد، ولم يكن حاسماً في جمع شمل بلدان لا يريد أبناؤها الوحدة، أو في إبقاء بلدان موحدة ويريد أبناؤها الانفصال.

بموازاة الأنظمة الدولية الشاملة التي سادت العالم خلال هذا القرن، والتي شكلت السقف الأعلى للصراعات اليمنية ـ اليمنية، كان النظام العربي الناصري وهو الوحيد الذي يستحق تعبير نظام، قد ساد حتى حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣، وترك بصمات مهمة على النزاعات اليمنية، فهو شكّل السقف الأدنى لهذه النزاعات بعد تأسيس جمهوريتي اليمن، وكان رافعة حقيقية للاستقلال في جنوب البلاد، أما في الشمال فقد دخل في صلب الحرب الأهلية وكان حاضراً في كافة مراحلها.

غير أن انهيار هذا النظام العربي أخلى الساحة لنفوذ خليجي حصري سيلعب دوراً في رعاية النزاعات اليمنية ـ اليمنية، وقد جاء تداعي هذا النظام، ونشوء تكتلات إقليمية دفاعية، ليستقبل انهيار الحرب الباردة، ولتنعقد لحظة عربية ـ دولية أصيب خلالها النظام العدني بعزلة قاتلة، وصار حراً تماماً من أي نفوذ خارجي، فبادر إلى الانخراط في المشروع التاريخي لتوحيد البلاد، ووضع حدٌّ لتشطيرها المزمن.

هذه الوحدة اليمنية المبنية على ائتلاف يتمتع طرفاه بمواصفات سيادية، لم تضع حداً للصراعات اليمنية ـ اليمنية حول الوحدة وداخل الوحدة، فما إن اندلعت حرب الخليج الثانية حتى لاحت معطيات جديدة حول اليمن، تمثلت بانهيار الدائرة العربية التي كان يستند إليها الحكم الشمالي، (سابقاً). فمجلس التعاون العربي الذي كان يرتكز إلى قوة العراق العسكرية ساهم بحماية الوحدة عشية إعلانها وبعد هذا الإعلان، إلّا أن المجلس تفكك غداة اجتياح الكويت، وارتسمت تحالفات عربية جديدة كان المؤتمر الشعبي العام خارجها، وكان من المفترض أن يقدّم لها كشف حساب عن تحالفه مع العراق، في حين بدا أن الحزب الاشتراكي يمكن أن يستفيد من المعطيات الجديدة للمطالبة بتعديلات أساسية في نظام الحكم، تتيح له الإمساك بمفاصل السلطة. وسنلاحظ في السياق اللاحق تزامن التصعيد السياسي الاشتراكي مع نهاية حرب الخليج الثانية، وقد انتهى هذا التصعيد إلى إعلان الانفصال في ١٩٩٤/٥/٢١ في سياق حرب سياسية ثم عسكرية، استطاع التيار

الوحدوي أن يكسبها على جبهات القتال، وأن يحول دون العودة إلى التشطير السابق والنزاعات السابقة.

لقد انهار الانفصال لأن اليمنيين أجمعوا بغالبيتهم على التنكر له، ولأن الظروف الدولية لم تكن مؤهلة لاحتضانه، ولأن الظروف العربية لم تكن قادرة على استيعابه، ولأن قيادة الاشتراكي التي أعلنته أخطأت في حساباتها المحلية والعربية والدولية. فنجاحه كان يَعِدُ بحروب أهلية مديدة، ويحمل تهديدات واضطرابات في مختلف أنحاء البلاد وشبه الجزيرة العربية، ويلحق الأذى بمصالح عالمية استراتيجية.

في ضوء ما سبق، تبدو هزيمة الانفصال، وانتصار التيار الوحدوي في حرب العام ١٩٩٤، مفيدة لمصالح اليمنيين أولاً، فوحدة البلاد التي صمدت خلال الأزمة السياسية السابقة ولم تضعفها الحرب تقطع مع ماضٍ يمنيّ قريب احتلّت الحروب والصراعات مساحته الأهم، وهي بهذا المعنى مدخل لطيّ صفحة الحروب وفتح صفحة السلام.

لا تغيب عنا في هذا المجال الآثار السلبية والخسائر البشرية والمادية التي نجمت عن حرب العام ١٩٩٤. فكيف يمكن للمرء أن يتجاهل سقوط أكثر من ٤ آلاف قتيل وخسارة ١١ مليار دولار، والإحساس الدائم بالهزيمة لدى بعض الاشتراكيين اليمنيين ممن راهنوا على العودة إلى ما قبل العام ١٩٩٠ ودفعوا ثمناً باهظاً لرهاناتهم. كما لا يمكننا أن نتجاهل آلاف الجرحى والمعاقين... الذين حصدتهم الحرب، وهي استمرار للسياسة بوسائل أخرى، على ما يؤكد كلاوزفيتز. فالسياسة التي سبقتها كانت تنطوي على عناصر انفجار دموي فشلت القوى السياسية اليمنية في ضبطه.

لا نتوخى من هذه الدراسة الموسعة، عن ظواهر الوحدة والتشطير والحرب، تقديم رواية إخبارية عن حياة اليمنيين السياسية خلال القرن الحالي، بل إلى البحث عن إجابات لعدد من الأسئلة.

(١) المجموعة الأولى تدور حول أسباب تحقيق الوحدة اليمنية وكيفية قيامها والرهانات التي عقدتها الأطراف المختلفة عليها.

(٢) المجموعة الثانية تتناول فشل الطرفين المؤتلفين في الحكم الوحدوي (١٩٩٠ - ١٩٩٤) في الاندماج السياسي والتعايش السلمي، وكيف أخلى هذا الفشل الساحة لاندلاع حرب رهيبة! فهل كان بوسع اليمنيين تفادي النزاع المسلح وتجنّب الحرب؟

(٣) المجموعة الثالثة من الأسئلة تدور حول الأسباب البعيدة والمباشرة لفشل الانفصال، وتمسّك أكثرية اليمنيين بوحدة بلادهم.

ليست هذه الدراسة ذريعة لموقف من الوحدة اليمنية، وإنما محاولة للبرهان على انتظام الوحدة في جوهر المصالح الاستراتيجية اليمنية، وفي جوهر المصالح في شبه الجزيرة العربية على المدى البعيد، وإن أصرّ البعض على تخيّل العكس، وأخيراً تقع في جوهر المصالح الدولية وتسير باتجاه التاريخ.

وتطمح هذه الدراسة إلى المساهمة في تدعيم الوحدة الوطنية اليمنية القائمة على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص أمام أبناء البلاد كافة، وأخيراً تطمح إلى إخراج هذا الحدث اليمني التاريخي من إطاره المحلي وتقديمه إلى قارىء عربي نزعم أن قضايا اليمن لا تصله كفاية.

تبقى الإشارة إلى أن وثائق وانطباعات وملاحظات هذه الدراسة ومصادرها جُمعت طيلة سنين من التعاطي عن قرب في الشأن اليمني، ويمكن تصنيفها في خانتين:

الخانة الأولى، تضم الانطباعات والتجارب الشخصية واللقاءات العامة والخاصة التي تجمعت لدينا خلال السنوات البادئة من العام ١٩٨٥ وحتى الانتهاء من كتابة هذه السطور، (أواخر العام ١٩٩٨).

لقد زرت هذا البلد بمعدل مرة أو مرتين في السنة خلال الأعوام المذكورة، وتعرفت على بعض تقاليده، وعلى القسم الأكبر من مسؤوليه وحزبيّيه ومثقّفيه، ودرجت على تسجيل ملاحظات دورية خاصة استخدمت بعضها في هذه الدراسة.

في الخانة الثانية، استندتُ إلى مطبوعات ومنشورات صحفية ومقالات رأي ودراسات مختلفة تناولت الجوانب التي تهم الدراسة. وقد حرصت على عدم إهمال المنشورات الأساسية التي تتعلق بالأزمة اليمنية في مختلف مراحلها، وإذا ما تبين أن

مراجع ضرورية قد فاتت هذه الدراسة فإن غيابها سيكون مدعاة لأسف حقيقي، مشفوعاً بتصميم على الاستدراك إذا ما أتيح لهذا الكتاب أن يطبع ثانية.

واستندتُ في هذه الدراسة إلى الوثائق التي عثرت عليها السلطة اليمنية بعد الحرب في منازل ومقرات المسؤولين الجنوبيين، ودخلت هذه الوثائق (أبرزها)، في الملف القضائي الذي حوكم على أساسه قادة المحاولة الانفصالية. وقد حصلتُ على هذه الوثائق من مصادر القضاء، وهي عموماً متاحة أمام الباحثين والدارسين. ونشير هنا إلى أن هذه الوثائق تكون جدية ومفيدة طالما أن الشك لم يقرب صحتها وأصليتها، وإذا ما تبين أنها غير أصلية أو مشوّهة أو فُصِلَت عن سياقها عمداً، فإن كل استنتاج أو قراءة مبنية عليها تصبح غير ذات جدوى، وتفقد قيمتها. وقد أشرنا إلى هذه الملاحظة لأننا لم نتمكن من عرض هذه الوثائق على المسؤولين البارزين عن المحاولة الانفصالية لأن هؤلاء يلتزمون الصمت منذ بعض الوقت، لكننا لم نسمع ردود فعل سلبية على بعض هذه الوثائق التي استخدمت في دراسات أخرى.

من جهة ثانية، ليس هذا الكتاب نصاً تأريخياً للأزمة اليمنية، وإن كان يستند إلى بعض تواريخها ويؤرخ للبعض الآخر؛ وليس عملاً دعاوياً أو تحريضياً، وإن كان معنياً بالتحريض على ضرورة الوحدة الوطنية الشاملة، وليس بحثاً أكاديمياً، وإن كان يلتزم بشروط معينة للبحث والدراسة، وليس مبنياً على مشاعر خاصة وفئوية، وإن كانت دوافعه وهمومه ناتجة عن حرص على نصرة القضايا العادلة.

ويسعى هذا الكتاب إلى المساهمة المتواضعة في مساعدة القارىء العربي المهتم بشؤون اليمن على اختبار حقائق وفرضيات المسألة اليمنية في صيغتها الوحدوية وإثارة نقاش حولها. فهو يزعم أن هذه الوحدة لا تكتسب شرعيتها وأهميتها من براهينها وحججها المنطقية والطبيعية فحسب، وإنما أيضاً من خلال اندراجها في منطق العصر الذي يسير أكثر فأكثر باتجاه التوحد والخلاص من الانعزال والتفكك.

يبقى القول إن هذا الكتاب يغطي المرحلة الفاصلة بين نشوء الدولتين اليمنيتين المنفصلتين ونهاية حرب صيف العام ١٩٩٤، وإذ يقف عند نهاية الحرب، لا يهمل الصعوبات التي خلفتها على كل صعيد، ومن ضمنها الآثار السلبية والخسائر البشرية والمادية التي نجمت عن الحرب. فهذه الصعوبات والخسائر المختلفة تُضاف إلى

التضحيات التي بذلها اليمنيون للحفاظ على كيانهم الموحّد، وهي ليست ناتجة عن الوحدة وإنما عن سوء تقدير لموقعها في ذاكرة اليمنيين وفي لاوعيهم الجمعي، وناشئة عن الاستخفاف بهذه القضية المركزية وإنزالها إلى مستوى التداول السياسي التفصيلي واليومي.

لكن انتصار الوحدة على خصومها في حرب العام ١٩٩٤ يفترض طي صفحة النزاع حولها مرّة واحدة وإلى الأبد، واعتبارها إرثاً عاماً لكل اليمنيين ما يستدعي البناء على هذا الإرث وتجنب العبث فيه. ولا يستوي البناء إلّا بفتح آفاق رحبة والتطلع نحو مستقبل يمني خالٍ من الحروب والسياسات الفئوية وبعثرة الأهل، والتخلص من الفوضى وخلق حقل سياسي آمن تحكمه قيمٌ معاصرة، من بينها حق الإنسان اليمني في التعبير الحر والعيش الآمن والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والسلام الاجتماعي والتنافس على الإنتاج، ومواجهة إرث التخلف والنزاعات الأهلية، والتسامح في كافة المجالات. بعبارة أخرى، طي صفحات الماضي اليمني السلبية، فالماضي يجب أن يمضي بلا رجعة، وتدشين عهد جديد يتيح لليمن استعادة شهرته التاريخية كبلاد سعيدة.

ف . ج



انتماء متعدد وفضاء سياسي واحد

بمثابة مدخل

في أواخر العام ١٩٦٢م جاء قحطان الشعبي إلى صنعاء، فعمل فترة وجيزة في وزارة الزراعة، ثم عينه الرئيس عبدالله السلال (٢٤ نيسان/أبريل ١٩٦٣) مستشاراً لشؤون الجنوب. وبعد أشهر اندلعت الثورة الجنوبية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر لتنتهي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ برحيل الاستعمار البريطاني من عدن، وليصبح الشعبي أول رئيس لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية الديموقراطية المستقلة[1].

بعد مضي أكثر من عشر سنوات على رئاسة الشعبي وخليفته سالم ربيع علي (سالمين) تولى السلطة في عدن عبد الفتاح إسماعيل الذي ينتمي إلى منطقة الحجرية الواقعة في شمال اليمن، وقد عاش وترعرع في جنوب اليمن وسط عشرات الآلاف من الشماليين النازحين إليه هرباً من الحكم الإمامي، أو بحثاً عن الرزق والدراسة.

في فترات سابقة ولاحقة كان جنوبيون يستقرون في الشمال وشماليون يستقرون في الجنوب، ويندمجون بدون صعوبات في المجتمع السياسي، أو يزاولون، بدون عقبات، مهناً ويندمجون في النشاط الاقتصادي، أو ينخرطون بسهولة في المجالات الثقافية والاجتماعية، ويتّصف سلوكهم بالتحرك ضمن البلد الواحد.

لا نظير لهذه الأمثلة، خصوصاً في جانبها السياسي، في أي مكان في العالم وربما لا نظير لها حتى في حالة الألمانيتين، (سابقاً)، أو الكوريتين، (راهناً). ومثال الشمالي

(١) د.عبد الكريم الأرياني، «مستقبل الوحدة اليمنية»، محاضرة ألقيت في أبو ظبي، ١٩٨٤/٣/١٣، وذكرها خالد بن محمد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٥، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨٥، ص ٤٢.

عبد الفتاح إسماعيل في ممارسة الحكم في الجنوب، يقابله مثال آخر بل أمثلة لا تحصى عن مشاركة جنوبيين في السلطة الشمالية وتولّيهم مناصب حسّاسة، ومن بينهم عبدالله الأصنج وزير الخارجية السابق ومحمد سالم باسندوة وزير الإعلام السابق، وآخرون تولّوا مسؤوليات مختلفة في صنعاء.

ولا تقاس قوة الوحدة اليمنية بالحركة الداخلية في الفضاء اليمني الواحد، وبما يتجاوز الحدود والانتماءات الجغرافية، وإنما تطال ميادين متّصلة بسيادة الدولتين، كالتمثيل الديبلوماسي الذي يعتبر مقدساً بالنسبة للدول المستقلة. لقد كانت هذه السيادة المقدسة تخترق بمبادرات من ديبلوماسيين يمنيين كانوا يمثلون، عند الضرورة، حكومتي صنعاء وعدن قبل الوحدة. فقد مثل الدكتور أحمد الصياد مراراً حكومتي اليمن في اليونسكو عندما كان سفيراً لصنعاء في المنظمة الدولية، وتحدث عبدالله الأشطل أحياناً باسم اليمنَيْن في الأمم المتحدة، وهو كان عضواً بارزاً في الحزب الاشتراكي اليمني، وممثلاً لعدن في نيويورك[٢].

هنا أيضاً، كان من الصعب لهذا المثال أن يتكرر بين نظامين منقسمين في بلد واحد، ويعيشان ظروفاً مشابهة للظروف اليمنية خلال الحرب الباردة، كما هو الأمر بالنسبة لألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، أو كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، وهو عموماً لم يطبق في دول عربية تنتمي إلى ماضٍ مشترك، شأن سوريا ولبنان، أو مصر والسودان، أو المغرب والجزائر، أو دول أوروبية شأن النمسا وألمانيا، أو النروج والدانمرك... إلخ.

لا يمكن إهمال ظواهر الانقسام والصراع التي كانت سائدة بين الدولتين السابقتين، ولا يمكن إهمال الحروب والخلافات الحدودية، واستخدام كل دولة معارضي الدولة الأخرى في النزاعات الثنائية، وسعي الدولتين بصورة دورية للهيمنة على بعضهما البعض، لكن معنى هذه الصراعات كان مختلفاً عن مثيلاتها بين الدول المعروفة، ذلك أن هذه الصراعات الحدودية والسياسية، وما رافقها من حروب، كانت تنتهي دائماً باتفاقات ليس على ترسيم الحدود وإنما على الوحدة اليمنية. وكان كل طرف يستخدم معارضي الطرف الآخر في ظل شعارات وحدوية. وإذا ما عدنا لكل الخطب العامة ولكل البيانات السياسية في المناسبات، ولكل المواثيق والدساتير التي صدرت

---

(٢) وثّق لنا هذه الرواية الصياد والأشطل وسواهما من المسؤولين في الدولتين السابقتين.

في العاصمتين السابقتين، نجدها كلها، ودون استثناء، تتجه نحو الوحدة اليمنية وتعتبرها الهدف الأول والأخير. وإذا ما عاينّا هذه الوثائق عن كثب خلال هذا القرن لوجدنا أن تعبير «الوحدة اليمنية» يتكرر عدة مرات في الوثيقة الواحدة، وبما لا يقاس مع غيره من التعابير.

بالمقابل، يصعب العثور على عدد كبير من اليمنيين المناهضين للوحدة، خصوصاً بعد استقلال الدولتين السابقتين، الأولى عن الاحتلال التركي عام ١٩١٨، والثانية عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٦٧، لذا، قلّما نقف على نصوص انفصالية[٣] صريحة بعد الاستقلال، ولا ندري كيف يمكن لنصوص غير وحدوية أن تنبثق في هذا البلد حين ترتقي الوحدة إلى مرتبة سامية في الشارع اليمني، وتغدو مصيرية، بالنسبة لبعض اليمنيين[٤].

تفيد الشواهد السابقة وغيرها أن وحدة اليمنَيْن راسخة في خيال أبناء هذا البلد، لدرجة أمكن معها من قبل تجاوز مقدسات السيادة الوطنية للدولتين السابقتين، ولدرجة أنها كانت أقوى من مفهوم وقيمة «الدولة ـ الأمة» التي انبثقت كنسق عالمي بعد الحرب الكونية الثانية ولم تتمكن أمم كثيرة من تجاوزها وإعادة النظر فيها[٥].

لكن لماذا تتميز الحالة اليمنية عن غيرها من الحالات العربية؟ وما الذي أعطى الوحدة اليمنية عناصر قوة جعلتها تتجاوز النسق الدولي السائد، وتنتصر على كافة المحاولات التي

---

(٣) في العام ١٩٤٨، كانت «الجمعية العدنية» ترفع شعار «عدن للعدنيين»، لكن هذا الشعار كان متصلاً بالخطط البريطانية في حينه، وقد تصدت لهذه الجمعية «رابطة أبناء الجنوب» عام ١٩٥٠ لتطرح شعار وحدة الجنوب العربي الذي كان يتناسب مع السياسة البريطانية، التي طرحت في حينه فكرة قيام «اتحاد للجنوب العربي» لم ير النور. وفي الحالتين كان الأمر يتعلق بفئات هامشية محدودة التمثيل؛ راجع: خالد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، مرجع مذكور، ص ٣٥.

(٤) أكد لنا السيد يحيى منصور أبو أصبع عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني أنه عاش مشرداً طيلة عشرين عاماً، بسبب انفصال الجنوب عن الشمال؛ (لقاء خاص في فندق سبأ بصنعاء في ١٩٩٤/١٠/٥).

(٥) ثمة أسباب كثيرة داخلية وخارجية تفسر فشل مشاريع الوحدة العربية الاندماجية خلال العقود السابقة، لكن أبرزها بنظرنا هو أنها كانت تمثل تحدّياً للنظام الدولي الذي ارتسم بعد الحرب العالمية الثانية، والذي يرتكز إلى نسق «الدولة ـ الأمّة» بغض النظر عمّا إذا كانت «الأمّة» المعنية موزّعة على أكثر من بلد. ولعل القرار الشهير الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية، باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وعدم العبث بها، على الرغم من عدالة بعض المطالب القاضية بتعديل هذه الحدود، يفيد بأن احترامها هو احترام لنظام «الدولة ـ الأمّة» السائد على الصعيد الدولي.

انطلقت من قبل لتأجيل توحيد الشطرين اليمنيين، أو لزرع عقبات وعوائق جدية على طريق الوحدة؟ وهل يمثل اليمن فعلاً حالة نادرة في محيطه العربي؟

تتوفر في الحالة اليمنية عناصر تضامن داخلي، لا شبيه لها في العالم العربي وقد لعبت هذه العناصر دوراً حاسماً في توحيد شطري اليمن بعيد انهيار الحرب الباردة، أي بعد زوال الكابح الخارجي الأهم الذي كان يعيق جمع شمل اليمنيين.

ولا تلغي عناصر التضامن المذكورة التباينات والانقسامات الاجتماعية، لكنها بالمقابل لا تتيح لها التحول إلى أسباب لنشوء كيانات صغيرة قابلة للحياة، ما يعني أن التضامن الداخلي اليمني شكّل ويشكّل فضاءً واحداً تساهم في صنعه المتّحدات الاجتماعية اليمنية، بوسائلها الخاصة وبدوافعها المحلية. هكذا نجد أن مناطق اليمن، وبصورة خاصة الشمالية منها، تتمتع بخصائص مستقلة تميزها عن بعضها البعض، لكنه تميّز يغني، بصورة موضوعية، الإطار الواحد ويعزز مقاومته للنزاعات الكيانية الحادة أو الانفصالية عن الجسم الأصلي.

لقد أتاحت عناصر التضامن الداخلية فرصاً كبيرة لمقاومة الاحتلال التركي للمناطق الشمالية في القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، لمدة سبعين عاماً[٦]، مثلما أتاحت الاحتفاظ بنفوذ الأئمة، (نسبياً)، في عدن والمناطق الجنوبية طيلة فترة الاستعمار البريطاني، فعلى الرغم من مرور أكثر من قرن على وقوع عدن في قبضة البريطانيين، كشفت زيارة الإمام أحمد للمدينة في العام ١٩٤٩ أن أهاليها، (بعضهم)، ما زالوا يعتبرونه مسؤولاً عنهم، فهم اندفعوا نحو مقره يعرضون عليه مشاكلهم ونزاعاتهم ويطالبونه بإيجاد حل لها؛ ولما كان يأمر بجلد المذنبين كان هؤلاء يمتثلون لأوامره بدون تذمر[٧]!

ويستمد المجتمع اليمني المتضامن عناصر قوته من الأساطير والتاريخ القديم، ومن الظروف التي أحاطت باليمن في تاريخها الحديث والمعاصر. والشائع أن العرب ينتمون بأصولهم إلى شبه الجزيرة العربية، والشعب اليمني أحد أهم المكوّنات الاجتماعية في هذه المنطقة، فهو مرجع أسطوري للعرب. وككل المراجع التاريخية يحتفظ اليمن بغنى هائل في

---

(٦) خالد بن محمد القاسمي، *الوحدة اليمنية...*، مصدر مذكور، ص ٢٩.

(٧) كلودي فايان، *كنت طبيبة في اليمن*، تعريب محسن أحمد العيني، دار المدينة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥، ص ٣٧.

الرموز والدلالات العربية التي ساهمت وتساهم في تعزيز التضامن، وتغليبه على الانقسام في الخيال الشعبي، ويستند هذا المرجع إلى حضارات كبيرة عرفتها البلاد قبل الإسلام مثل سبأ وحِمْيَر ومَعين... إلخ.

والراجح أن انتشار المذهب الإسلامي الزيدي في اليمن، جنباً إلى جنب مع المذهب الإسلامي الشافعي السني، وتعايش المذهبين في ظل تكامل ديني داخلي، ناهيك عن سيادة الإسلام وتهميشه للتكتلات الدينية، المسيحية واليهودية، وللمذاهب الأخرى، فضلاً عن اعتدال الزيدية نفسها ونزعتها الدفاعية وطابعها العقلاني الوافد من التيار المعتزلي[٨]، كل ذلك ساهم في تغليب التضامن الداخلي على التشتت والتشرذم.

في السياق نفسه أتيحت للمجتمع اليمني شروط نمو واستمرارية، حالت دون استقرار أقليات إثنية أو طائفية متضامنة ومميزة في صفوفه، وبالتالي عدم اضطرار اليمنيين لمواجهة ظواهر انشقاقية كتلك التي برزت بين البربر والعرب في الجزائر، أو بين السودان والبيضان في موريتانيا، أو بين الأقباط والمسلمين في مصر، أو الأكراد والعرب في العراق... إلخ. أضف إلى ذلك أن اليمنيين كانوا، وما زالوا، يعتقدون أنهم ينحدرون من أصل واحد قحطاني، الأمر الذي عزز ويعزز تماسكهم الداخلي، ويحول دون أن تتدخل الدول الأجنبية في شؤونهم وتضعفهم عبر استخدام الورقة الإثنية.

يبقى أن التاريخ في اليمن كان متناسباً مع جغرافية هذا البلد الذي كان قادراً على الانفتاح على العالم الخارجي بواسطة البحر، وقادراً في الوقت نفسه على الانكفاء إلى الداخل الصحراوي والجبلي لمقاومة الغزوات الأجنبية الوافدة من البحر، وقد تمكن اليمنيون من قهر الأتراك مرتين خلال احتلالهم البلاد بفعل ارتدادهم نحو الداخل، كما تمكنوا من تحجيم الاستعمار البريطاني وحصر مفاعيله الأساسية في عدن وحدها، أي في المدينة ـ الميناء الكوسموبوليتية، وذات التركيب الاجتماعي المتنوع.

أما في التاريخ الحديث فقد استفادت البلاد، بصورة غير مباشرة، من الأضرار الفادحة التي خلفتها أنظمة الحكم الإمامية، فبإقفالها اليمن على العالم الخارجي أتاحت الحفاظ على النسيج الاجتماعي ضمن سعيها للحفاظ على سلطة مستمدة من القرون الوسطى. لذا

---

(٨) علي محمد زيد، معتزلة اليمن ـ دولة الهادي وفكره، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء/دار العودة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٥، ص ١٤٣ ـ ١٨٢.

لم تنشأ نخبة ذات ثقافة أوروبية مستقلة تضطلع بمهمة تدميرية لبني المجتمع، سعياً وراء تفتيته من أجل هدف صعب يقضي بتحويله إلى أفراد مستهلكين مجرّدين من كافة الروابط التي تعترض آليات اقتصاد السوق، ناهيك عن المشروع الثابت لهذه النخبة والقاضي بتحويل أجزاء من مجتمعات إلى دول ـ أمم كما هو سائد في العديد من مناطق العالم.

وفي الإطار السياسي، انتشرت في اليمن إيديولوجيات ونظريات سياسية حاذرت التعرض السلبي للوحدة اليمنية، ناهيك عن أن انفتاح هذا البلد على العالم الخارجي وانهيار النظام الإمامي في الشمال، والنظام الاستعماري في الجنوب، قد تمّا في فترة غليان قومي عربي وحدوي، الأمر الذي عزز التضامن اليمني وحال دون انبثاق وترسيخ فكرة الدولة ـ الأمة على أجزاء من الأراضي اليمنية، وبالتالي تحويل هذه الأراضي إلى دول ـ أمم متنازعة ومتناحرة، ترى كل منها أن كيانها يقوم ويتدعّم بقدر ما تناهض وتعادي الكيان الآخر المجاور.

خلاصة القول أن التضامن الداخلي اليمني مستمَدّ من عناصر موضوعية، ومن ظروف تجمعت تاريخياً وجعلت هذا البلد يحتل موقعاً مميزاً في محيطه العربي. ولعل هذا الموقع الخاص هو الذي سمح بنشوء أوّل وحدة اندماجية بين دولتين من الدول العربية، في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو الذي يسمح بالرهان على دوام الوحدة وعدم إعادة النظر فيها، لكن هذا الاستنتاج لن يكتسب معناه الكامل إلّا في سياق البحث عن آليات الوحدة ووسائلها في مقاومة الانفصال وصمودها بمواجهة محاولات العبث بالأوضاع الداخلية وبعثرتها من جديد.

انبثاق الدولتين المنفصلتين في أوائل القرن التاسع عشر، أصيب اليمن بأمراض سياسية واجتماعية تراكمت خلال القرن الثامن عشر، وأدت إلى ضعف الدولة المركزية واندلاع النزاعات والخلافات المحلية، فانتشرت في البلاد مختلف صنوف الدويلات والسلطنات، وكانت هذه الحالة شبيهة إلى حد بعيد بحالات بلدان ومناطق عربية أخرى نهشتها التدخلات الأجنبية، وألحق الأذى بها تخلّفُ الاحتلال العثماني عن خصائص العصر. ومن الطبيعي أن يترك الواقع العربي في حينه آثاراً سلبية على اليمن، ويساهم بالتالي في زيادتها ضعفاً على ضعف.

عندما احتل البريطانيون ميناء عدن عام ١٨٣٩ كان حكام اليمن قد بلغوا ذروة عجزهم، لذا أخفقت كافة محاولاتهم في مناهضة هذا الاحتلال، وخلصوا فيما بعد إلى التعايش معه.

لكن ضعفهم أغرى العثمانيين بالعودة إلى اليمن بعد أن طُردوا منها وهم في أوج قوتهم. ففي العام ١٨٤٩ سقطت صنعاء بأيدي الأتراك الذين بسطوا سلطتهم على مدن يمنية أخرى، لكن الاحتلال العثماني لم يفلح في القضاء على كافة جذور المقاومة اليمنية التي دامت ٧٠ سنة، لتنتهي برحيل الأتراك عن هذا البلد عام ١٩١٨ الأمر الذي أدى إلى قيام الحكم الإمامي من جديد بزعامة الأمير يحيى حميد الدين الذي كان بحق زعيم المقاومة اليمنية للاحتلال العثماني.

وإذا كان الاحتلال العثماني للمناطق الشمالية من اليمن يصب الماء في طاحونة البريطانيين، ويساعدهم في إشغال القسم الأكبر من اليمنيين في مواجهة عدوّ آخر، ويستجيب بالتالي للتفاهم العثماني ـ الإنكليزي المناهض للقوة الاستعمارية الثالثة، أي فرنسا، فإن تأخر انهيار العثمانيين أعطى حكومة صاحبة الجلالة فرصة ٧٠ سنة لتثبيت مواقعها في عدن، وسيعطيها فرصة ٤٣ سنة أخرى هي فترة حكم الإمامين، يحيى وابنه أحمد، التي تميزت بالانصراف إلى شؤون الحكم الداخلية في الشمال، ومهادنة البريطانيين دون الاعتراف بتخطيط الحدود بين الشمال والجنوب اليمنيّين في العام ١٩٣٤.

والراجح أن الأئمة كانوا يدركون أن مقاومتهم للاحتلال البريطاني وتحويل بلادهم إلى قاعدة لتحرير المناطق اليمنية المحتلة، من شأنه أن يفقدهم زمام السيطرة على أمور اليمن، وأن يساهم في تحرير اليمنيين الثائرين من سلطتهم القروسطية بعد القضاء على الاحتلال البريطاني، ناهيك عن وسائلهم المحدودة.

لكن السلطة الإمامية حملت بذور فنائها في رحمها، لأنها قامت على فكرة ساذجة عمادها تحويل اليمن إلى قلعة إمامية حصينة بمواجهة العالم الحديث، تماماً كما هي حال القلاع الحصينة في القرون الوسطى، لكن القلاع الحصينة تسقط من داخلها، كما يقول المثل الشعبي الصيني.

في العام ١٩٦٢ سقطت «القلعة الإمامية» من الداخل، ولن تمضي شهور قليلة على ثورة أيلول/سبتمبر حتى تتحول المناطق الجمهورية إلى قواعد حقيقية للنضال ضد الاستعمار في المناطق الجنوبية المحتلة ابتداء من ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣.

أما في عدن فقد استقر البريطانيون منذ العام ١٨٣٩ وحتى تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٦٧م بطريقة مركّبة: سيطرة تامة على المدينة، باعتبارها محطّة مركزية في الطريق البحري إلى الهند، وميناء استراتيجياً لأساطيلهم الحربية والتجارية. ولحماية هذه القاعدة

أبرم البريطانيون سلسلة من الاتفاقات مع السلطنات والمشيخات الجنوبية التي عرفت باسم «المحميات البريطانية». وكان المحتلون يغذّون النزاعات داخل هذه السلطنات وبين بعضها البعض، ويتدخلون لفضّ مشاكلها وخلافاتها[9] وبالتالي استمرار تحكمهم بها تحت «ستار قانوني» عرف أولاً باسم معاهدات الحماية، ومنذ عام ١٩٣٦ باسم المعاهدات الاستشارية[10].

وكانت قبائل ردفان دائبة التمرد، وغير خاضعة تماماً للسلطات البريطانية، لكن تمردها لم يتحول خلال سنوات الاحتلال إلى ثورة وطنية. لذا ما إن انهار النظام الإمامي في شمال البلاد، وتحولت المناطق الجمهورية إلى قاعدة للثورة على بريطانيا، وما إن تشكلت الجبهة القومية حتى أمكن تأطير الردفانيين والانطلاق من مناطقهم لتحرير الأراضي الجنوبية، أولاً عبر إسقاط السلطنات، وثانياً عبر تحرك تدريجي في عدن.

وإذا كانت الثورة قد لعبت دور المحرك الأساسي لإزالة الاحتلال البريطاني، فإن المحرك الكبير تمثل بتغيّر المعطيات التي كان يستند إليها البريطانيون في السيطرة على المناطق الجنوبية. فقد انخفضت أهمية طريق الهند البحرية بالنسبة لحكومة صاحبة الجلالة، بعد نيل الهند والباكستان استقلالهما. وبعدها انحسرت الأمبراطورية البريطانية الاستعمارية تدريجياً، فلم تعد عدن تمثل بالنسبة إليها رهاناً اقتصادياً استراتيجياً وإنما مجرد رهان سياسي عسكري في أوج صعود الحرب الباردة. أضف إلى ذلك أنه في الستينيات كانت المستعمرات السابقة الخاضعة للقوى الكولونيالية الكبرى قد استعادت استقلالها

(٩) يذكر شاهد عيان مرّ في سلطنة لحج عام ١٩٤٨، أن الحاكم الإنكليزي يسيطر على السلطنة ولذلك «فهي فقيرة فقراً شديداً رغم محاولة بعض السلاطين الذين تولوا أمر إخراجها من وهدتها، ولكن لا يكاد سلطان ينطلق في إصلاحاته حتى يوعز الإنكليز إلى أحد أقاربه فيقتله ويتولى مكانه تحت سمعهم وبصرهم»؛ راجع: د. مصطفى الشكعة وراشد البراوي والفضيل الورتلاني، *ثلاث وثائق عربية عن ثورة ١٩٤٨*، دار العودة، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٥.

(١٠) «إن الحكومة البريطانية، تمشياً مع رغبة مشائخ القبيلة الموقّعين أدناه، تلتزم بهذا بأن تمد إلى المنطقة رعاية صاحبة الجلالة الأمبراطورة الكريمة وحمايتها. إن مشائخ القبيلة الواردة أسماؤهم في ما تقدم يوافقون ويعدون نيابة عن أنفسهم وورثتهم وخلفائهم والقبيلة كلها بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أي شعب أجنبي أو قوة أجنبية إلّا بمعرفة وتصديق الحكومة البريطانية، أو أكثر من ذلك يعدون بأن يعطوا حاكم عدن المقيم أو أي ضابط بريطاني آخر بتحذير فوري عن أية محاولة من قبل أيّة قوة أخرى للتدخل»؛ راجع: محمد سالم باسندوة، *قضية الجنوب اليمني المحتل في الأمم المتحدة*، مطابع الأهرام المصرية، ١٩٩٠، ص ٣٩.

بمعظمها، وكان البريطانيون في طليعة المبادرين لتصفية المستعمرات التابعة لهم، ما يعني أن بقاءهم في عدن لم يعد مطروحاً إلّا من زاوية التوقيت، في هذا الوقت بالذات شدد اليمنيون قبضتهم على الاحتلال البريطاني وعجّلوا في رحيله عن عدن.

وعلى الرغم من توفر الظروف الداخلية للثورة الجنوبية، إضافة إلى الظروف الخاصة بالأمبراطورية البريطانية، فإن الظروف العربية كانت مهيّأة لانتصار هذه الثورة، ذلك أن مصر الناصرية شكلّتْ قاعدة حقيقية للنضال ضد الاستعمارين الفرنسي والبريطاني، وكانت حركات التحرر الأفريقية تحتفظ بمكاتب مركزية في القاهرة، ووسائل الإعلام المصرية تلعب دوراً تعبوياً خطيراً لصالح هذه الحركات ولا سيما العربية منها، شأن حركة التحرر الجزائرية التي عملت خلال ٨ سنوات على إزالة استعمار استيطاني فرنسي معمّر لأكثر من قرن وربع القرن، وما إن انتصرت الجزائر واستعادت استقلالها حتى انصبّ الاهتمام المصري في اليمن، سواء لجهة دعم الثورة على الإمامية في الشمال، أو الثورة ضد الاحتلال البريطاني في عدن. ومعروف أن قادة المقاومة اليمنية ارتبطوا بصلات مع القاهرة وثيقة ونظّموا فيها ومنها شؤون نضالهم الخارجية، ناهيك عن الوجود العسكري المصري في شمال البلاد ورفده ثورة الجنوب بأسباب القوة الإضافية.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك كله انعقاد السياسة السوفياتية الصاعدة على السياسة الخارجية المصرية، أصبح بالإمكان قياس أهمية الظروف السياسية العربية والدولية التي أتاحت دعماً كبيراً للثوار اليمنيين في جنوب البلاد الذين استفادوا أيضاً من ضعف الموقع الدولي البريطاني المتزايد، إذ لم تكن بريطانيا تحظى، على الأقل في حينه، بالثقل الدولي الأميركي، بسبب نزعة الولايات المتحدة نحو انتهاج سياسة دولية أميركية، وبكونها ليست شريكة مع أمبراطوريات غربية كولونيالية يصعب الدفاع عن احتلالها المباشر والمعمّر لبلدان وشعوب منتفضة عليها. ولعل ذلك يفسر الموقف الأميركي المتعاطف مع الثوار الجزائريين وغير المتحمس لبقاء البريطانيين في عدن والمحميات الجنوبية.

في المحصلة النهائية لنضالهم ضد الاستعمار البريطاني، تمكن اليمنيون في جنوب البلاد، خلال ٤ سنوات، من انتزاع الاستقلال عن حكومة صاحبة الجلالة. وكان من الطبيعي أن يكون انتصارهم ذا أبعاد عربية ـ دولية وبصورة خاصة مصرية ـ سوفياتية. ولعل أول حكومة تم تشكيلها بعد الاستقلال كانت تعكس ميزان القوى العربي ـ الدولي بدقّة حيث ضمت تحالفاً ناصرياً ـ ماركسياً سرعان ما سينفجر بعد انهيار الناصرية ليصبح الحكم خاضعاً في

جنوب اليمن للكتلة الاشتراكية التي أقامت أول وآخر نظام سياسي شيوعي موالٍ للاتحاد السوفياتي مباشرة في العالم العربي، ويستند بصورة أساسية إلى الدعم والنفوذ السوفياتيين.

لم يندرج انتصار الثورة اليمنية في جنوب البلاد في مشروع يمني وحدوي فوري مع ثورة الشمال على النظام الإمامي، على الرغم من اتجاهها التوحيدي المعلن، لأن المناطق الشمالية لم تكن قد خضعت بعد لنظام سياسي مستقرّ، أي إلى قاعدة قوية قادرة على استقبال ودمج المناطق الجنوبية المستقلة، ناهيك عن أن هذه المناطق لم تكن تشكل قاعدة طبيعية قادرة على التدخل الفاعل في المناطق الشمالية، وبالتالي توحيد اليمن انطلاقاً من جنوبه. والسبب في ذلك أن «الإقليم القاعدة» الفعلي في اليمن هو «إقليم صنعاء» حيث استقرت عبر التاريخ الدول المركزية اليمنية، ناهيك عن أن الكتلة اليمنية البشرية الحاسمة تعيش في المناطق الشمالية. فبدا أن استقلال الجنوب فرض نفسه في ظل ظروف يمنية مضطربة، وعندما استقرت هذه الظروف نسبياً، ابتداءً من العام ١٩٧٠ بعد نهاية حصار صنعاء لمدة ٧٠ يوماً[١١]، كانت الدولة الجنوبية قد رسّخت أقدامها، وباتت تشكل رهاناً جدياً للنفوذ السوفياتي في جنوب شبه الجزيرة العربية، لتصبح بذلك الجمهورية الأولى المنفصلة في اليمن في العصر الحديث والقابلة للحياة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) مع الإشارة إلى تمسكها بخطاب وحدوي أكيد. لكن في هذا الوقت كانت المناطق الشمالية تعيش حرباً أهلية حقيقية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٩).

عندما انتفض اليمنيون في شمال البلاد على الحكم الإمامي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ كانوا كمن يرفع الستار عن كهف تسيطر عليه مناخات رعب وتخلّف، وحكام يستمدون شرعيتهم من الدين والخوف. وكان الجمهوريون يكشطون خيوط العنكبوت التي تجمعت في هذا الكهف خلال عشرات السنين، وكانت مغامرتهم هي الثالثة من نوعها بعد محاولتين فاشلتين، الأولى انتهت باغتيال الإمام يحيى حميد الدين (١٩٤٨) وبفشل الانقلاب واستباحة صنعاء وإعدام زعماء المحاولة؛ والثانية وقعت في العام ١٩٥٥ وانتهت بإعدام زعيمها وأعوانه[١٢]؛ أما الثالثة، وقد وقعت في العام ١٩٦٠، فكانت أقل أهمية من السابقتين؛ وإلى هذه المحاولات انتفاضات متفرقة في أوقات مختلفة كانت تقمع بشدة.

---

(١١) جار الله عمر، *القيمة التاريخية لمعركة حصار السبعين يوماً*، دار الأمل للطباعة والنشر، صنعاء، الطبعة الأولى ١٩٨٥م، ص ١٠٥ ـ ١٣٥.

(١٢) في شهر آذار/مارس عام ١٩٥٥ قام المقدم أحمد الثلايا بانقلاب عسكري فاشل ضد الإمام أحمد،

كان على تلك الحفنة من العسكريين الجمهوريّين الذين يتزعمهم المشير عبدالله السلال[١٣] أن تبني نظاماً جمهورياً بدون جمهوريين، واقتصاداً معاصراً بدون وسائل اقتصادية معاصرة، وجيشاً يسيطر على البلاد بدون وسائل عسكرية حقيقية، وجهازاً تربوياً بدون تربويين، وأجهزة خدمات مختلفة بدون كوادر مؤهّلة وكافية، وجهازاً دبلوماسياً بدون دبلوماسيين. باختصار كان على تلك الفئة من العسكريين أن تعيد بناء اليمن من الصفر وبسرعة الصوت وبوسائل قريبة من الصفر. وقبل ذلك كله، كان على الجمهوريين أن يحسموا المجابهة مع النظام الإمامي الذي سقط رأسه، لكن مرتكزاته ما انفكت قائمة وقدرته على المناورة ما زالت متوافرة، ناهيك عن أن المشروع الجمهوري العامّ، وربما الغامض، الذي دافع عنه «الضباط الأحرار» لم يتضمن أدواراً لأجنحة النظام الإمامي، وذلك بخلاف الحركتين السابقتين (١٩٤٨ ـ ١٩٥٥) اللتين تمتا بمشاركة وبقيادة رموز إمامية من صلب النظام، شأن سيف الحق إبراهيم نجل الإمام يحيى المقيم في عدن آنذاك، وسيف الإسلام الأمير عبدالله الذي تولى الإمامة بعد اغتيال الإمام الحاكم. وكذا الأمر بالنسبة لحركة الثلايا وهذا يعني أن المشروع الجديد على عموميته وغموضه كان جذرياً وغير مهيّأ لاستقبال كتل وأجنحة الطبقة السياسية الإمامية، على الأقل في لحظة قيامه،

وكان الثلايا القائد العسكري للحركة الانقلابية في حين أن جناحها السياسي كان بقيادة الأميرين عبدالله والعباس أخوي الإمام أحمد؛ راجع: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، تأليف المقدم أحمد الرحومي والمقدم عبدالله محسن المؤيد والمقدم صالح الأشول والمقدم ناجي علي الأشول والمقدم محمد الخاوي والمقدم عبدالله صبره، دار العودة، بيروت/دار الكلمة، صنعاء، الطبعة الأولى ١٩٧٨، ص ٤١؛ ويلاحظ هنا أن «حركة ٥٥» كانت شبيهة بحركة شباط/فبراير ١٩٤٨، التي انتهت بقتل الإمام وتولي الحكم من طرف «الأحرار» لبضعة أسابيع.

(١٣) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١م، انعقد الاجتماع الحاسم لـ«الضباط الأحرار» في منزل عبدالله المؤيد وحضره كل من الضباط التالية أسماؤهم، وكلهم من رتبة ملازم: عبد الكريم السكري، صالح الأشول، أحمد الرحومي، حسين الغفاري، حسين شرف الكبسي، عبدالله المؤيد، علي محمد الشامي، يحيى جحاف، صالح العريض، محمد مرغم، ناجي علي الأشول، محمد حميد، عبد الوهاب الشامي، علي الجايفي، حمود بيدر... وكان مقرراً حضور الرئيس عبد اللطيف ضيف الله، والرئيس حسين السكري والرئيس عبدالله الجايفي والملازم علي قاسم المؤيد، لكنهم لم يتمكنوا من الحضور فكان باب القبول مفتوحاً لهم، أما الملازم علي عبد الغني والملازم محمد مطهر زيد فقد كانا يومئذ في تعز، واستحسن الحاضرون بقاءهما هناك لتكوين فرع للتنظيم في تعز؛ راجع: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، مصدر سابق، ص ٥٣ ـ ٥٤، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشير عبدالله السلال لم يعمل منذ البداية مع الحلقة التأسيسية في هذا التنظيم، وإنما وافق على مشروعها والتحق بهذا المشروع منذ لحظات الانقلاب الأولى في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢. كما تجدر الإشارة إلى أن صفة «رئيس» هنا، هي رتبة عسكرية.

وبالتالي كان على الجمهوريين أن يستندوا إلى قدرتهم العسكرية المحدودة، وعلى فروع قبلية متضررة من النظام الإمامي الذي نكّل بها شأن آل الأحمر بزعامة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي قضى أخوه حميد ووالده على يد الإمام أحمد[١٤].

يُبنى على ما سبق أن أجهزة النظام الإمامية كانت قادرة على المناورة، ومستعدة لبذل تضحيات من أجل عودة هذا النظام، وتسندها قوى خارجية مجاورة، وبعيدة، كانت تخشى من سيادة الأفكار والنظم الجمهورية في شبه الجزيرة العربية، قدر خشيتها من تحول النظام الجديد في صنعاء إلى قاعدة ورأس حربة لمصر الناصرية التي كانت في ذلك الحين تعمل على قلب الحكّام الخليجيين، وتدافع عن مشروع وحدوي عربي اندماجي وتتلقى لهذه الغاية دعماً سوفياتياً شاملاً.

من جهة ثانية، كانت تلك الفئة من الجمهوريين غير قادرة تماماً على تأسيس حزب مؤهّل لتأطير المتضرّرين من النظام الإمامي، وتجميع القوى التي انحازت إلى الجمهورية. ولو سلّمنا جدلاً بأنها كانت قادرة فإنها تحتاج إلى الوقت اللازم في ظروف دقيقة للغاية، لذا كانت مضطرة للاعتماد على قوة الجيش المتواضعة، وهي قوة لا تستطيع، منفردةً، استكمال المجابهة بنجاح مع الأجهزة الإمامية.

وأخيراً، لم يكن لدى الجمهوريين زعامة «كارسماتية» قادرة على الاستعاضة عن ضعفها بقوة شخصية القائد أو «الزعيم». فالرئيس الجديد عبدالله السلال لم يكن يتمتع بنفوذ اجتماعي كبير في البلاد، ولم يكن ينتمي إلى قوة قبلية هامة، ولم تكن لديه في تلك اللحظة علاقات خارجية واسعة؛ وخبرته الأساسية مستمدة من عمله في الجيش ومن فترة تخصصه العسكري في العراق.

لمجمل هذه الأسباب كان الحفاظ على الجمهورية الناشئة غير متاح بدون تدخّل خارجي، وهو ما تم عندما أرسل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وحدات عسكرية للمرابطة في اليمن دفاعاً عن ثورتها، وقد أدى هذا الدعم الحاسم إلى حماية الجمهوريين والحيلولة دون سقوط عاصمتهم في قبضة القوات الإمامية، لكن التدخل نفسه سيساهم بإطالة أمد الحرب الداخلية اليمنية ـ اليمنية، وسيعطي هذه الأزمة أبعاداً إقليمية ودولية متفجّرة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧.

---

(١٤) «ولولا مقتل أبي وأخي لكانت حاشد وقفت إلى جانب التمرد الإمامي على النظام الجمهوري»؛ راجع: مجلة الوسط اللندنية، حوار مع الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، العددان ١٤٣ و ١٤٤، ١٩٩٤.

كانت هزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ المصرية أساساً، والعربية عموماً، أمام الجيش الإسرائيلي، بمثابة زلزال عنيف ضرب أركان السياسة الناصرية في الشرق الأوسط، ومن بين التفسيرات التي تردّدت في حينه، حول الهزيمة الناصرية، تفسير يتّصل بوجود جزء مهم من الوحدات العسكرية المصرية في اليمن، (حوالى ٦٠ ألف جندي). وبغضّ النظر عن أهمية هذا العنصر في الهزيمة، فإن الركن اليمني في السياسة الخارجية المصرية اهتز بقوة، وكان لا بد من التخلي العسكري المصري عن اليمن بعد المصالحة السعودية ـ المصرية في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم (١٩٦٧) وتشكيل لجنة عربية ثلاثية لحل الأزمة، وبالتالي التفرغ المصري التام للجبهة الإسرائيلية[١٥].

لم تكن آثار هزيمة حزيران/يونيو وحدها سبباً في انهيار الدور المصري العسكري في اليمن، فقد كانت الصراعات اليمنية ـ اليمنية، وانحياز قائد القوات المصرية أنور القاضي لمصلحة فئة يمنية دون أخرى، وتمسّك الرئيس عبد الناصر ومسؤول الملفّ اليمني في القيادة المصرية، أنور السادات، بالمشير عبدالله السلال، واعتبار كل معارضة له هي معارضة لمصر، ومن ثم اعتقال زعماء معارضين بارزين في القاهرة؛ ذلك كله أغرى القوات الإمامية بإسقاط النظام الجمهوري وباسترداد النظام الإمامي، خلال معارك السبعين يوماً، حول صنعاء. لكن إصرار المدافعين عن الجمهورية والذين خلفوا السلال في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ أتاح المجال لتسوية سياسية ومصالحة وطنية بين الجمهوريين والملكيين، ووضع البلاد على سكّة سياسة جديدة لا تثير العداء للسعودية، لكنها في الوقت نفسه لا تخضع تماماً للقيادة المصرية على غرار حكومات السلال المتعاقبة، والأهم من ذلك كله أن حكومة القاضي عبد الرحمن الأرياني وضعت حداً للحرب الأهلية، ووفّرت للمناطق الشمالية في اليمن فرصة هي الأولى من نوعها لإقامة الدولة اليمنية الثانية المنفصلة التي تتطلّع إلى الاستقرار والبناء، أكثر من تطلّعها إلى توحيد الشطرين اليمنيين. ومع هذا الاستقرار النسبي ستُفتح صفحة جديدة في العلاقات اليمنية ـ اليمنية وفي نظرة الشطرين للوحدة.

(١٥) تدخل المصريون في اليمن بناءً على معاهدة التعاون الموقّعة بين صنعاء والقاهرة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٢ التي نصت في أحد بنودها على أنه «إذا تعرّض أي من البلدين لهجوم فإن البلد الآخر يتخذ كل الإجراءات الضرورية للدفاع عن البلد المهدّد، وتم تشكيل قيادة عسكرية يمنية ـ مصرية مشتركة برئاسة المشير السلال»؛ وقد بقي المصريون في اليمن حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧. حول الدور المصري في اليمن يمكن العودة إلى: د. أحمد الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر، الطبعة الأولى، دار الصداقة، بيروت ١٩٩٢، ص ٢٧٥ ـ ٢٨٠.

هكذا شهد اليمن، أواخر العام ١٩٦٧، حدثاً مزدوجاً يتميّز بالكثير من الإيجابيات التي لا تتناسب مع كارثة الخامس من حزيران/يونيو العربية، فمن جهة، انصرف اليمنيون في شمال البلاد إلى معالجة جراح الحرب الأهلية الطويلة، وغلّبوا منطق المساومة ومنطق السلام الداخلي والمصالحة على منطق الحرب الأهلية والتنازع الداخلي والتصفيات المتبادلة، وبدؤوا بوضع الأسس الثابتة لترسيخ قواعد ومرتكزات النظام الجمهوري.

وفي السياق نفسه تمكّن اليمنيون في جنوب البلاد من تحقيق إنجاز تاريخي قضى بالتخلص نهائياً من الاستعمار البريطاني، وذلك بعد مضي ١٢٨ عاماً على احتلال مدينة عدن[١٦]، وتسلّم اليمنيون في جنوب البلاد، للمرة الأولى، زمام أمورهم وباشروا ببناء دولتهم وتدعيم مرتكزاتها وفق منطق ثورتهم الداعي إلى الوحدة اليمنية.

في هذا الوقت (١٩٦٧) وابتداءً من هذا التاريخ، سيخلو اليمن من كل أثر للقوات العسكرية الأجنبية وغير اليمنية، فقد تزامن رحيل البريطانيين من عدن مع رحيل المصريين من صنعاء، مع فارق أساسي هو أن الرحيل الأول قوبل بمظاهر الفرح والنشوة والافتخار، أما الرحيل الثاني فقد قوبل عموماً بمظاهر التعبير عن الامتنان والشكر، وبتقدير تضحيات المصريين واحترام دمائهم التي سالت دفاعاً عن الجمهورية في الشمال وعن حق اليمنيين بالخلاص من الاستعمار البريطاني في الجنوب.

هكذا أصبح اليمنيون يقبضون، حصراً، على زمام الأمور في بلادهم، ابتداءً من العام ١٩٦٧، وتولّت شؤون الحكم في صنعاء وعدن نخبٌ يمنية. فما الذي فعلته هذه النخب في السلطات التي تولتها؟ وما كان موقع الوحدة اليمنية في السياسات التي اعتمدتها؟

(١٦) كان هذا الإنجاز شبيهاً بإنجاز عربي آخر تمثل بالقضاء على الاستعمار الاستيطاني الفرنسي المعمر للجزائر.

جمهوريّتان في رحم واحدة

الباب الأول

شمال اليمن:
من مَلَكيَّة الحدّ الأقصى إلى جمهوريّة الحدّ الأدنى

تتفق غالبية اليمنيين على تقدير أهمية الدور الذي لعبه الشاعر والمثقف اليمني محمد محمود الزبيري في الدعوة لإصلاح النظام الإمامي في الأربعينيات، وفي المطالبة بنظام جمهوري في النصف الثاني من الخمسينيات. وغالباً ما يقترن حديث اليمنيين عن دور الزبيري الإصلاحي والدستوري بدور مماثل لعبه السيد أحمد محمد النعمان، إلّا أن الأول كان مطلاً أكثر على النخبة اليمنية والعربية، ناهيك عن كونه كاتباً وشاعراً، وهي صفة جعلته يبدو كأنه المثقف الأكبر للدعوة الإصلاحية ـ الجمهورية في اليمن قبل العام ١٩٦٢. والراهن أن اغتياله في العام ١٩٦٥، وكان عامئذٍ زعيماً معارضاً للمشير عبدالله السلال، جعله رمزاً لثورة تحتاج كغيرها من الثورات إلى رموز وضحايا قابلة للتخليد.

ويفيد سياق التطورات التي أدت إلى قلب النظام الامامي في ٢٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٢ أن «الأحرار» اليمنيين، في جناحهم الزبيري المدني، لعبوا دوراً بعد انهيار الإمامة، أهمّ بكثير من مساهمتهم المباشرة في الانقلاب عليها، ذلك أن ما حصل في تلك الليلة من أيلول/سبتمبر هو انتفاضة عسكرية انطلقت من الكلية الحربية، وآزرتها ثم انضمت إليها القبائل المتضررة من النظام الإمامي، فضلاً عن شخصيات سياسية تنتمي إلى جهاز الحكم، لكنها باتت غير قادرة على الدفاع عن مواقعها فيه، وعن جدواه بالنسبة لمستقبل البلاد.

وتبدو الثورة على الإمامية، استناداً إلى وقائعها وإلى الأحداث التي سبقتها، وكأنها انتفاضة لتغيير نظام حكم ينتمي فعلاً إلى القرون الوسطى، أكثر من كونها ثورة ليبرالية أو جمهورية بالمعنى الأوروبي للثورات الجمهورية. فالنخبة العسكرية والقبلية والمدنية التي يُنسب إليها الفعل الثوري المذكور، حملت مشروعاً شديد العمومية، عنوانه جمهوري

ومضمونه إصلاحي عام، وتفصح عن ذلك أهداف هذا المشروع، وهي مذكورة في كل الأدبيات اليمنية التي تتحدث عن تلك الفترة. أما أبرز بنود المشروع فهي:

(١) التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلّفاتهما، وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق بين الطبقات.

(٢) بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.

(٣) رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

(٤) إنشاء مجتمع ديموقراطي تعاوني عادل يستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف، والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة، واحترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والعمل على إقرار السلام العالمي، والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي، وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

ومن نافل القول أن ثوريي أيلول/سبتمبر لم ينجبوا نخبة يعقوبية[1] وهم لا يختلفون كثيراً عن زملائهم الذين قلبوا الدول الملكية في العراق وليبيا ومصر، لا بل إن انقلابيي الدول المذكورة ربما كانوا أكثر معرفة من اليمنيين بالجمهوريات الأوروبية، لأن هذه

---

(١) «اليعاقبة» تيار راديكالي في ثورة ١٧٨٩ الجمهورية الفرنسية تزعمه مكسيميليان روبسبير وسانت جوست وآخرون.

والتسمية منسوبة إلى المكان الذي كان يجتمع فيه قادة هذا التيار. ويتحمل اليعاقبة مسؤولية القرارات الدموية التي عرفتها الثورة المذكورة، ومن ضمنها قطع رأس الملك لويس السادس عشر ورأس زوجته ماري أنطوانيت، ومن ثم الإفراط في استخدام المقصلة، وقد انتهى قادة هذا التيار على المقصلة ذاتها. وينسب فريق من مثقفي فرنسا المعاصرين إلى اليعاقبة الفضل في ولادة الجمهورية وترسيخها، في حين يعتقد فريق آخر أنه لا بد من انتقاد السياسة الدموية التي انتهجها روبسبير ورفاقه، والتي ما زالت آثارها السلبية ماثلة حتى اليوم، خصوصاً في منطقة الفاندي الكاثوليكية شرق فرنسا التي شهدت مجازر بشعة ما جعل أهلها يرفعون سنوياً، وحتى الآن، أعلاماً سوداء في ١٤ تموز/يوليو وهو اليوم الوطني الفرنسي.

وتختلف الثورات الجمهورية العربية ضد الملكية عن الثورة الفرنسية وإن تشابهت معها في التوجه العام لإبدال نظام بآخر. وفي المثال اليمني ترى هذا الاختلاف في أمثلة عديدة من ضمنها مثال الشيخ عبدالله الأحمر الذي شارك بفعالية في الثورة اليمنية ضد الحكم الإمامي فهو يقول عن كيفية تكوّن وعيه الجمهوري: «كان معنى الجمهورية في اعتقادي هو التخلص من إمام متسلط وأن تسود الشورى البلاد».

ولا يقول الأحمر شيئاً مختلفاً عن أهداف ثورة أيلول/سبتمبر المشار إليها في النص؛ راجع: الشيخ عبدالله الأحمر، مجلة الوسط، العددان ١٤٣ و ١٤٤ بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٤ و ١٩٩٤/١/٣١.

الجمهوريات كانت تستعمر بلادهم وساهمت في تكوين نخب حديثة فيها، وهو أمر لم يتوفر لليمنيين الذين عرفوا الاحتلال التركي في منتصف القرن التاسع عشر ومطالع هذا القرن؛ والنظام التركي كان يستمد شرعيته من الخلافة الإسلامية التي انتهت على يد مصطفى كمال أتاتورك في العشرينيات.

في المحصلة العامة، انطلقت ثورة أيلول/سبتمبر من الحد الأدنى من الجمهورية، وهدفها الأساسي هو الإطاحة بالإمامية، وانفجرت داخل الجيش والقبائل وهما الجهازان المعنيان مبدئياً بالدفاع عن الإمامة. وتدين الثورة باستمرارها إلى التأييد الكبير الذي أحيطت به محلياً وخارجياً، والناتج بصورة أساسية عن ركاكة النظام الإمامي وعدم قابليته للإصلاح والتكيف مع أبسط شروط الحياة المعاصرة، وهذا ما يُفسر إخفاق الإمام المخلوع محمد البدر الذي نجا من المحاولة الانقلابية، في استعادة حكمه، على الرغم من الحرب المضادة التي شنّها على الجمهورية الناشئة خلال سبع سنوات (١٩٦٢ - ١٩٦٩).

لكن محاولة أيلول/سبتمبر لم تكن الأولى من نوعها، فقد تعرض النظام الإمامي لمحاولات سابقة في الأعوام ١٩٤٨، ١٩٥٥، ١٩٦١، باءت كلها بالفشل لسببين مهمين، الأول يتمثل في اندراج تلك المحاولات ضمن الصراعات الملكية ـ الملكية بين فئات إصلاحية وأخرى تقليدية، والثاني يكمن في مهارة الإمام أحمد في التصدي لتلك المحاولات وقمعها بنجاح.

وقد اختلف الأمر تماماً مع ثورة أيلول/سبتمبر لأنها توجهت ضد النظام برمته ومن أجل تغييره والاستعاضة عنه بنظام جمهوري، وتمت في خريف الإمامية التي استنفدت أغراضها وباتت تشكل عبئاً حقيقياً ليس فقط على الشعب اليمني وإنما أيضاً على مؤيديها وأنصارها وحلفائها... ويمكن حصر أسباب تصدع السلطة الإمامية في الخطوط العامة التالية:

(١) تعرض المربع الأول في الحكم الإمامي لتفكّك خطير من جرّاء التنافس الحاد بين أجنحة العائلة المالكة... فكان كل جناح يسعى إلى تجميع أنصاره من حوله وتكتيلهم في دائرة معادية للأجنحة الأخرى. وانصرف أركان النظام للعمل بعضهم ضد البعض الآخر وليس لمصلحة الإمامة العامة كما درجوا خلال عهد الإمام يحيى.

وظهرت بوادر التصدع الأولى في أواخر عهد الإمام يحيى نفسه... فقد تمرد إبراهيم بن يحيى على سلطة أبيه الذي عاقبه بحرمانه من لقب سيف الإسلام، فأطلق عليه أنصاره لقب سيف الحق. وتمركز هذا «السيف» في عدن ليشنّ منها حملة على أخوته الـ ١٢ الذين

كانوا يعيشون في الشمال... وفي السياق نفسه تمرد عبدالله بن الوزير، وهو قريب للإمام يحيى وعضو ديوانه، وأمر باغتياله في ثورة ١٩٤٨ التي أدت أيضاً إلى تصفية أميرين كبيرين هما سيف الإسلام الحسن وسيف الإسلام المحسن، (قتلهما الضابط العراقي جمال جميل القائد العسكري للثورة المذكورة).

ولم تقف محاولات القتل عند هذا الحد، فبعد فشل محاولة ١٩٤٨ قام الإمام الجديد أحمد بن يحيى بإعدام عبدالله بن الوزير وأرسل من يدسّ السم لأخيه سيف الحق إبراهيم في عدن.

واستمر التنافس والتقاتل بين زعماء العائلة الحاكمة، لينفجر مرة أخرى في العام ١٩٥٥ حين تمرد سيف الإسلام عبدالله، وهو أصغر أبناء الإمام يحيى، على أخيه الإمام أحمد، وتزعم هذا التمرد القائد العسكري أحمد يحيى الثلايا، وكاد ينجح بدليل تنازل الإمام أحمد عن العرش في رسالة خطية؛ لكن الإمام البدر، نجل أحمد، قام بحركة مضادة انطلاقاً من مدينة حجة، أدت إلى تصفية المحاولة الانقلابية وانتهى الأمر بإعدام شقيقين للإمام أحمد هما الأمير عبدالله قائد التمرد، والأمير عباس رئيس الوزراء في حينه، وبتعيين محمد البدر بن أحمد ولياً للعهد، ولم تقنع هذه الخطوة أجنحة العائلة المالكة وخصوصاً الحسن عم البدر الذي أبعد إلى الولايات المتحدة الأميركية، عبر تعيينه ممثلاً لليمن في الأمم المتحدة. في المحصلة واجه الإماميون ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ بعائلة مفككة وبسلطة إمامية متصدّعة من داخلها، وغير قادرة على تجاوز آثار القتل والاغتيالات التي ضربت صفوفها. لذا فشلت الإمامة في ضرب الثورة واستعادة الحكم كما كانت تفعل من قبل[٢].

---

(٢) خالد بن محمد القاسمي، *الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً*، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣٢؛ أيضاً: *ثلاث وثائق عربية عن ثورة ١٩٤٨*، مصدر مذكور سابقاً؛ ونشر الدكتور حسين بن عبدالله العمري، في كتابه: *مراثيات في التاريخ والثقافة والسياسة*، (دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٦)، رسالة من البدر إلى عمه الحسن يطلب فيها تجاوز خلافات العائلة الحاكمة. ويلخص الشيخ عبدالله علي الحكيمي خلافات الأئمة في رسالة إلى الجامعة العربية يقول فيها: «ها هو الإمام (أحمد) لم يتمكن إلى الآن من العودة إلى العاصمة صنعاء لأسباب التوتر والخلاف بينه وبين أخوته السيوف، وكل واحد منهم يدّعي أحقيته بالإمامة لنفسه، وكل واحد منهم يحكم مقاطعة في اليمن يستغلها لنفسه ويستبد بها كما يريد... إن الحكومة اليمنية اعترفت بها الجامعة ولم تعترف بنفسها ولو شبه حكومة، وليس أدل على ذلك من التوتر الحاصل الآن بين الإمام أحمد وأخوانه من جهة، والشعب اليمني من جهة أخرى»؛ أنظر: الحكيمي، *دعوة الأحرار*، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

(٢) منذ اعتلائه العرش عام ١٩١٨، عمل الإمام يحيى على ضرب القبائل التي نصرته في معركته ضد الأتراك، فتمردت هذه القبائل التي استُبعدت من الحكم، وعوملت معاملة الرعايا الذين عليهم طاعة الإمام، دون أن يكون لهم الحق في تمثيل مناسب في حكمه... وكانت قبائل حاشد سبّاقة إلى التمرد عام ١٩١٩، فقُمعت بقوة لم تردعها عن القيام بتمردات أخرى، الأمر الذي أدى إلى إعدام شيخها حسين بن عبدالله الأحمر وابنه حميد عام ١٩٥٩م. وكان من الطبيعي أن يقود وريث الزعامة الحاشدية، عبدالله بن حسين الأحمر، حرباً ضد فلول الإماميين غداة انتصار ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦٢. وتمردت منطقة المقاطرة الشافعية على الإمام في العام ١٩٢٢ فقُمع تمردها بالدم والنار، وهي من المناطق التي لعبت دوراً رهيباً في مقاومة الأتراك؛ وتلتها انتفاضة قبائل الزرانيق في العام ١٩٢٦ التي واجهت مصيراً مشابهاً، على الرغم من مقاومتها الحملات الإمامية ثلاث سنوات متواصلة (١٩٢٦ - ١٩٢٩)، ووقعت انتفاضات قبلية أخرى في تواريخ لاحقة أبرزها تمرد خولان في العام ١٩٦١[٣].

هذه التمردات المتواصلة أدت إلى تراكم الحقد ونوازع الثأر ضدّ النظام الإمامي في أقسام من حاشد وبكيل، وفي المناطق الشافعية ما جعل المتضررين من الحكم الإمامي يكثرون، يوماً بعد يوم، وعاماً بعد عام، فما إن وقع تمرّد أيلول/سبتمبر، حتى وجد البدر أن لجوءه إلى حجة، احتياطيّ الدولة القبلي، كما فعل والده وكما فعل هو من قبل، لم يعد مفيداً بسبب استجابة المحافظة للثوار، فكان عليه أن يكمل سيره إلى خارج الحدود، (السعودية)، وبالتالي أن يخسر رهان استعادة الحكم.

(٣) نتج عن صراعات العائلة الحاكمة اضطراب في ولاء السادة والقضاة للنظام، وهؤلاء كانوا يشكلون النخبة التنفيذية في العهد الإمامي. وقد انفرط عقد هذه النخبة وضعفت صلاتها بالحكم، وبادرت فئات منها للعمل ضدّه ولقلبه، كما هي حال القاضي عبد الرحمن الأرياني وأحمد محمد النعمان ومحمد محمود الزبيري، الذين لعبوا أدواراً مختلفة في ثورة العام ١٩٦٢ وما بعدها[٤].

---

(٣) يتحدث عبدالله البردوني عن هذه الانتفاضات بالتفصيل، ويعرض دوافعها ونتائجها في كتابه: اليمن الجمهوري، الطبعة الخامسة، دار الأندلس، بيروت ١٩٩٧.

(٤) للإشارة إلى علاقة الزبيري بالعهد الإمامي قبل تمرده عليه، ينسب عبدالله البردوني إلى محمد محمود الزبيري أبياتاً من الشعر قالها في مديح الإمام يحيى:

(٤) لم يكن أئمة اليمن متحمّسين لبناء جيش نظامي عصري وحديث، لخوفهم من أن يصبح هذا الجيش مصدراً للخطر على سلطتهم المطلقة. وقد تبين فيما بعد أن مخاوفهم ليست بعيدة عن الصواب؛ ففي العام ١٩٣٦ أرسل الإمام يحيى أول بعثة من الطلاب اليمنيين إلى العراق للتخصص في كلّياته العسكرية، وهي البعثة الأولى التي تخرج من البلاد. ترأس البعثة زيد عنان وضمت أحمد الثلايا ومحمد العلفي وحسن العمري وعبدالله السلال وحمود الجائفي ومحمد عامر وأحمد إسحاق وأحمد الآنسي ومحمد الزبدي وأحمد المروني وأحمد طاهر ومحمد جمر[٥]. وتشير الوقائع اللاحقة أن ٧ من هؤلاء تمردوا على السلطة الإمامية، وأن أحدهم، عبدالله السلال، شغل منصب أول رئيس للجمهورية في اليمن.

والراهن أن الجيش الذي كان يخشاه الأئمة هو الجيش النظامي الذي ينصهر فيه المجنّدون من مختلف المناطق، وليس «الجيش البراني» الذي كان يضم أبناء القبائل ويقوده «مشايخ الضمان». لذا لم يبذل الإمام يحيى جهوداً كبيرة في بناء «الجيش النظامي» وأوكل تدريبه وتنظيمه إلى ٣٠٠ ضابط وجندي تركي قرروا البقاء في اليمن بعد انهيار التسلط العثماني. وقد استخدم هؤلاء ثكنات وأسلحة الجيش التركي في تنشئة الجيش الجديد الذي كان سيّىء الإعداد والتدريب والتسليح، لذا تعرض في العام ١٩٣٤ لهزيمة شنيعة أمام الجيش السعودي وأمام الجيش البريطاني، ما حدا بالإمام يحيى إلى التخلي عن تحفظاته، وبالتالي إرسال البعثة العسكرية المذكورة إلى العراق بعد عامين من هزيمة ١٩٣٤. ومنذ ذلك التاريخ بدأت الإمامة تعيش كابوساً اسمه الجيش النظامي، فهي مضطرة لبنائه والخوف منه في آنٍ معاً... ولن ينتهي هذا الكابوس إلّا في العام ١٩٦٢ عندما نجح ضباط الجيش الصغار بقلب السلطة الإمامية، معتمدين على وسائل عسكرية محدودة، ممثلة ببضع دبابات و ٤٥ قذيفة مدفعية من عيار ٧٦م.

لكن ذلك كان كافياً لأن قطاعات الجيش المختلفة لم تندفع للموت في سبيل الأئمة، لا بل إن مصلحتها كانت تكمن في الخلاص منهم.

من أين يأتيك العدو، وأنت في ... أرض تكاد صخورها تتشيّع

وفي بيت آخر يقول:

من نور هذا المحيّا يُشرِقُ العيد ... ويعبق المجد والعلياء والجود

راجع: اليمن الجمهوري، مصدر سابق، ص ٤٣ ـ ٤٦.

(٥) سلطان أحمد ناجي، التاريخ العسكري لليمن ١٨٣٩ ـ ١٩٦٧، الطبعة الثانية، دار العودة، بيروت ص ١١٩ ـ ١٢٠.

هنا أيضاً ضرب الأئمة أساساً آخر من أسس سلطتهم، أي جيشهم النظامي.

(٤) لم يكن الاقتصاد الإمامي مهيّأً لمواجهة متطلبات عصر حديث، وكان بمعظمه اقتصاداً داخلياً عصبه الأساسي الزراعة والتجارة الداخلية. وإذا كانت البلاد تضم مصادر ثروة طبيعية يقدر لها أن تكون مهمة، فإن انغلاق الحكم على الداخل وتصميمه على تقليص علاقاته الخارجية إلى الحد الأدنى أو أقل منه، جعل من الصعب البحث في استثمار هذه الثروات المفترضة.

أما الدولة فإنها كانت تعيش على الزكاة التي تُجبى من السكان، ولما كانت موارد هؤلاء شحيحة، فإن موارد الدولة لم تكن هي الأخرى كبيرة للغاية، لذا كان من الصعب توفير متطلبات الخدمات العصرية الضرورية، خصوصاً في مجالات التربية والتعليم والخدمات الطبية والتجهيزات المنزلية. فحتى العام ١٩٦٢ لم تكن توجد في البلاد مدارس ثانوية حديثة، وكان لا بد من انتظار العام ١٩٦٤ حتى تخرج اليمن ٨٤ طالباً في صف البكالوريا، القسم الأول، والعام الدراسي ٦٥ ـ ٦٦ حتى تخرج ٨٩ طالباً في البكالوريا القسم الثاني. وفي الشهادة الإعدادية كان عدد الطلاب ٩١ طالباً في العام الدراسي ٦٢ ـ ٦٣ ولم تفتح جامعة صنعاء أبوابها إلّا في العام ١٩٧٠[٦]. أما في المجال الطبي فإن الإصابة بالمرض تعادل الموت، وكانت أدوية المضادات الحيوية غير متوفرة إلّا بكميات ضئيلة للغاية وكلفتها عالية فلا يستطيع شراءها إلّا فئة محدودة جداً من المواطنين. وقد شهد عدد من الأطباء الأجانب الذين زاروا صنعاء واليمن في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، شهدوا بأمّ العين بلداً ليس للمريض فيه معين سوى التعويذات والأدعية الدينية[٧]. وحالة المواصلات لم تكن أفضل، حيث الطرقات المسفلتة لا يتجاوز عددها عدد أصابع اليد، وسيارات النقل العام تقدّر بالآحاد، فيما الحيوانات وسيلة النقل الشائعة، والمجاري الصحية مفتوحة في العاصمة والفضلات ينقلها الخدم. ولا تسل عن الكهرباء لأنها معدومة حتى إن إذاعة صنعاء كانت تعمل لوقت قصير يومياً بواسطة محوّل كهربائي، وكانت البلاد تخلو من مواصلات جوية باستثناء طائرة واحدة خاصّة بالإمام، وسفينة خاصة به أيضاً للمواصلات البحرية.

---

(٦) تقرير الإحصاء التربوي، إعداد قسم الإحصاء في وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، صنعاء، ص ٩.

(٧) كلودي فايان، كنت طبيبة في اليمن، مصدر مذكور.

ولم يكن بالإمكان تطوير أجهزة الخدمات، حتى لو توفرت موازنتها، طالما أن الإمام كان يمارس الحكم بصورة مطلقة. وكانت كل حركة إدارية، ولو بسيطة أو تافهة، تتطلب أمراً إمامياً شأن تحريك سيارة نقل بين الحديدة وصنعاء أو بين هذه الأخيرة وتعز وعدن... إلخ[8].

وعلى الصعيد السياسي، وخصوصاً فيما يتصل بعلاقات اليمن الخارجية، كانت البلاد، حتى مطالع الخمسينيات، تقيم علاقات دبلوماسية مع مصر فقط، لاعتقاد الإمام أن علاقته الجيدة بالقاهرة تقيه شرّ التدخل المصري بشؤونه الداخلية. ولم يكن الأئمة يطمحون للعب دور خارجي، ولم يشعروا بحاجة لمثل هذا الدور الذي يفتح أعين العالم على ما يدور في اليمن، وبالتالي ربط علاقات بين اليمنيين والدول الأجنبية تساعد فيما بعد على التخلص من نظام الحكم.

وأخيراً، مارس الأئمّة سلطة مطلقة لا مكان فيها لمشاركة حقيقية من طرف السادة والقضاة وسائر الأجهزة التنفيذية الأخرى. فتكثفت مظاهر الكره والحقد العامّ ضدّهم، بوصفهم مسؤولين مباشرة عن مظالم الناس اليومية، وهي مظالم لا قياس لها في العالم العربي؛ لذا بدأ التطلع إلى حياة أفضل، لا بل إلى شروط حياة في حدها الأدنى لا يمكن بلوغها دون التخلص من نظام الأئمة. وقد ترسخ هذا الاعتقاد تدريجياً بعد فشل كل محاولات التغيير السابقة التي كانت تتم في إطار النظام نفسه.

أغلب الظن أن الأئمة كانوا يدركون هذه الحقيقة، ويدركون أنهم يواجهون خيارين لا ثالث لهما في الحفاظ على سلطتهم.

الخيار الأول يتمثل بمواصلة إغلاق اليمن على العالم الخارجي، وحمايته من المؤثرات الوافدة، وممارسة سياسة تجويع حقيقية[9]. فالشعب الجائع مضطر لاتّباع الإمام ليسد جوعه بحسب المنطق الملكي اليمني، وبالتالي الامتناع عن تقديم أي تنازل جوهري وفي أي مجال من المجالات موضع الشكوى والاحتجاج. ويستند هذا الخيار إلى الحق الشرعي بالحكم، وبالتالي قداسة السلطة الموروثة من الخلافة، والتي لا تتحمل تأويلاً أو نقاشاً. فليس للعامة أن تسأل أمير المؤمنين عن الحكم، وعليها أن تطيعه لأن طاعته واجب ديني ودنيوي على حد سواء.

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) ثلاث شهادات عربية عن ثورة ١٩٤٨، مصدر مذكور؛ وفي هذا الكتاب وَصْفُ شاهد عيان تفاصيل مذهلة عن هذه السياسة.

أما الخيار الثاني فهو شبيه بالخيار الأول، لكنه ينطوي على إصلاحات معينة تهدف إلى تدعيم سلطة الإمام، من خلال سياسة متشدّدة لكن معطوفة على قدر معين من الإصلاحات. وقد اعتمد الإمام يحيى الخيار الأول عموماً في حين اعتمد الإمام أحمد الخيار الثاني.

استناداً إلى هذا الخيار، حاول الإمام أحمد إعادة تنظيم الجيش، وفتح كليات عسكرية فيه، وعقد صفقات أسلحة مع بعض الدول الأجنبية، على أن إصلاح أوضاع الجيش جاء متأخراً، وتم بصورة مترددة وبفعل ضغوط عديدة، ولم يترافق مع سياسة إصلاحية عامة تشمل المرافق الأساسية وتسمح بتخفيف الضغط عن نظام الحكم.

والراجح أن ولي العهد، الإمام محمد البدر، كان يدرك أهمية الإصلاح والانفتاح، وضرورتهما في صيانة نظام الحكم، وكان يسعى لتأطير الاحتجاجات وتنظيمها حول شخصه، فيقرّب بعض الشخصيات الإصلاحية منه، ويغدق وعوداً بتلبية بعض المطالب عندما يخلف والده المريض. وقد ذهب معارضون للنظام إلى حد الرهان على البدر خوفاً من استيلاء عمّه القوي الحسن على الحكم، بعد وفاة الإمام. ومن بين هؤلاء القاضي عبد الرحمن الأرياني ومحمد محمود الزبيري والشيخ حسين الأحمر ونجلاه حميد أولاً وعبداللّه من بعد، والأستاذ أحمد محمد النعمان والزعيم، يومذاك، عبداللّه السلال وآخرون.

وقد وصل الأمر بالمعارضين إلى تنظيم محاولة انقلابية بيضاء لصالح البدر أثناء غياب الإمام أحمد عن البلاد، بالاتفاق مع مصر الناصرية، بحيث يُعتقل أحمد في القاهرة ويستولي البدر على السلطة ويحقق الإصلاحات المرجوّة، غير أن الإمام علم بالمحاولة وتمكن من العودة إلى بلاده وقطع رأس الشيخ حسين الأحمر ونجله حميد[10].

سيُفجع المعارضون بالبدر، وهو ضعيف الشخصية مرتين، المرة الأولى عندما ضعف أمام والده وغسل يديه من محاولة الانقلاب البيضاء، وامتنع عن حماية آل الأحمر... والمرة الثانية في ١٩ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٢ يوم توفّي الإمام أحمد، وأعلن خليفته البدر أنه سيسير على خطاه وسيواصل سياسة أبيه «الرشيدة». ساعتئذ أيقن المعارضون أن الإصلاح المنشود، في عرف البدر وفي عرف أبيه، ليس سوى مناورة مخادعة، وأن هذا الإصلاح يمر بالضرورة بالتخلص من الإمامة نفسها.

---

(١٠) عبداللّه الأحمر، مجلة الوسط، مصدر مذكور.

يتضح مما سبق أن النظام الإمامي انهار من جراء تصدع العائلة الحاكمة ولأنه ربط مصيره بمصير التخلف والبؤس في اليمن، وبسبب عدم قابليته للإصلاح، ونتيجة استعداد نخبة عسكرية وقبلية ومدينية للتخلص منه. وكان هذا النظام يصارع سكرات الموت ويحتضر في العام ١٩٦٢ عندما اتجه ثوار أيلول/سبتمبر لإطلاق رصاصة الرحمة عليه.

وإذا كان الإمام البدر، رأس النظام، قد نجا من المحاولة الانقلابية، فإن نجاته لم تكن بمثابة إنقاذ للنظام، فهو لم يجد أرضاً يمنية يتمركز فيها ويقاتل من خلالها دفاعاً عن سلطته، لذا تحول إلى أداة في رهان خارجي على إشعال حرب أهلية يمنية، كان واضحاً أنها لن تعيده إلى الحكم، ولن تنقذ الإمامة التي ماتت في نفوس اليمنيين. والغرض منها هو تصفية حسابات إقليمية بين الرياض والقاهرة الناصرية حينذاك.

بعد انهيار الحكم الإمامي، بدا واضحاً أن «الجمهوريين» غير مهيئين للخلاص من التركة الإمامية بسرعة، وأن انتصار أيلول/سبتمبر هو انتصار على الملكية، دون أن يكون انتصاراً لجمهورية حقيقية كان لا بد من بنائها، وهو مشروع تصدت له الحكومات المتعاقبة التي تولت السلطة في صنعاء، ابتداءً من التاريخ المذكور. وكانت هذه الحكومات تكتشف تدريجياً أن القضاء على الإمامة يتطلب صراعاً يومياً مع نظامها الذي فقد رأسه، لكن جسده وأطرافه ومعاييره وأساليبه ظلت قائمة.

وكان على تلك الحكومات أن تخوض سباقاً محموماً مع الوقت لتحقيق هدفين كبيرين، الأول هو الدفاع عن السلطة الجمهورية في سياق حرب أهلية، والثاني هو إقامة عالم جمهوري جديد، بوسائل محدودة، فكيف تم ذلك؟ وإلى أين وصلت مراحل بناء الجمهورية قبل الوحدة اليمنية التي تحققت في ٢٢ مايو/أيار ١٩٩٠؟

عاش النظام الجمهوري اليمني بين الأعوام ١٩٦٢ - ١٩٧٨ ظروفاً متقلبة، كان يتأرجح خلالها بين القوة والضعف، بحسب العهود التي شهدتها تلك السنوات، إلى أن اقتربت السلطة الجمهورية من مستوى الأرض في ربيع العام ١٩٧٨، بعد اغتيال المقدم أحمد حسين الغشمي بواسطة مبعوث يمني جنوبي مفخّخ. يومذاك كان ضعف السلطة يثير شهية الإماميين وغيرهم من الأطراف المحلية المسنودة من قوى خارجية، لكن الاتفاق على تولي علي عبدالله صالح الحكم أدى إلى دخول النظام الجمهوري منعطفاً ما زال مستمراً حتى الآن.

وعلى الرغم من تفاوت قدرتها بين الضعف والقوة، كانت العهود المختلفة تضع أسساً للنظام الجديد وتبني، على الأقل، هياكله العامة تدريجياً، الأمر الذي يستدعي التوقف عند

هذه المحطات التي شهدتْ قادة معروفين هم على التوالي: المشير عبدالله السلال، والقاضي عبد الرحمن الأرياني، والمقدم إبراهيم الحمدي، والمقدم أحمد حسين الغشمي، والقاضي عبد الكريم العرشي، والفريق علي عبدالله صالح.

المشير عبدالله السلال: ثورة الحد الأدنى (١٩٦٢ - ١٩٦٧) «... احذروا السلال يا مولانا فهو والله سيكون أول رئيس للجمهورية إذا غفلتم عنه»[١١]. هذه العبارة نقلها المشير السلال عن تقرير رفعه عامل ميناء الحديدة علي عبدالله الديلمي إلى الإمام أحمد، يوم كان السلال مديراً للميناء. ويؤكد أنه اطّلع على التقرير بعد تولّيه الرئاسة.

لم تكن مخاوف الديلمي في حينه تلتقي مع التحضيرات التي يقوم بها الضباط الصغار في الكلية الحربية في صنعاء لقلب النظام الإمامي، فهؤلاء يؤكدون في شهادات مختلفة أنهم كانوا يُلحّون على الزعيم حمود الجائفي لتولي حركتهم، وبالتالي ترؤّس الجمهورية فيما بعد... ولم يكن الاتصال بالسلال وارداً في حينه لأنه كان ضمن مجموعة إصلاحية تراهن على تولي البدر الإمامة خلفاً لوالده المريض، وتأمل أن ينتهج سياسة تتناسب مع تطلع اليمنيين إلى التغيير والإصلاح.

رفض الجائفي تزعُّم الحركة لكنه باركها، الأمر الذي لم يحلّ مشكلة زعيم الحركة. وكان الضباط الوافدون لتوّهم من مصر بعد تخرجهم من مدرستها الحربية يلحّون في البحث عن حل، ومن هؤلاء عبدالله جزيلان، وعلي سيف الخولاني، وعبد اللطيف ضيف الله، ولطف الزبيري، ومحمد الماخذي. وتؤكد روايات أخرى، ومن ضمنها رواية السلال نفسه، أن القاضي عبد السلام صبرة وضباط الكلية الحربية اتصلوا بالمشير قبل يومين فقط، وأطلعوه على نيتهم القيام بحركة عسكرية دون تحديد موعد لها. ويروي العميد يحيى المتوكل، وكان بين الضباط الأساسيين الذين تحركوا في ذلك اليوم، أن السلال لم يكن يعرف موعد التحرك، وأن الموعد نفسه ارتُجل ليلة ٢٥ أيلول/سبتمبر بعد اجتماعهم مرتين في اليوم خلال الأسبوع الذي تلا وفاة الإمام أحمد، وأن علي عبد المغني ومحمد مطهر هما المسؤولان عن ترتيب كل شيء[١٢].

انطلق ضباط الكلية الحربية في صنعاء ليلة ٢٥ - ٢٦ أيلول/سبتمبر بعد أن توزعوا

(١١) عبدالله السلال، مجلة الوطن العربي، العدد ٤٧٩.

(١٢) مقابلة خاصة مع يحيى المتوكل، صنعاء ١٩٩٧.

٤ مجموعات مدفعية ودبابات وآليات لاحتلال قصر البدر، (دار البشائر)، وكلّفوا ضابطاً من حرسه الخاص، العقيد حسين السكري، بإطلاق النار عليه من الخلف على أن يرسل لهم الإشارة في الحادية عشرة ليلاً لكي تتحرك المجموعات باتجاه القصر واحتلال الإذاعة، وقطع أسلاك الهاتف. غير أن السكري فشل في مهمته ولم ينذر رفاقه بسبب اعتقاله بعد أن خانه مسدسه فلم يمهل لحظة تصويبه على رأس البدر. وتقول رواية أخرى إن أحد حراس البدر حرف المسدس باتجاه فم السكري فأصاب نفسه... لم ينتظر الضباط طويلاً فبادروا إلى قصف دار البشائر وحاولوا اقتحامه بالدبابات، وفي الصباح بدأت المدفعية المتمركزة في مقبرة خزيمة بدكّه، مما حمل البدر على الهرب، وسيطر المنتفضون على الوضع في صنعاء وعينوا المشير السلال رئيساً.

قبل أن يصبح رئيساً، كان عليه أن يقطع رحلة الألف الميل التي تفرض عادة على أبناء الأسر المتواضعة، فهو تعلم في مدرسة الأيتام في صنعاء، والتحق بالجيش الذي كان يوفر مرتبة أرقى لذوي الأصول الاجتماعية المذكورة، ولأنه لا يمكن أن يشكل خطراً على النظام بسبب موقعه الاجتماعي المتواضع، اختاره الإمام يحيى في البعثة العسكرية الأولى التي توجهت إلى بغداد ليعود أفرادها ضباطاً يساهمون في تدريب جيشه، بدلاً من المدربين الأتراك والسوريين والعراقيين الذين توالوا على تأهيل الجيش النظامي الإمامي.

شارك السلال في انتفاضة العام ١٩٤٨، وسُجن على أثرها حتى العام ١٩٥٥. «الذين بقوا في السجن هم الذين لا وسيط يتوسط لهم»[١٣] على حد تعبيره، ولم يتسبب بأضرار لأحد خلال توليه مناصب مختلفة في العهد الإمامي، ولم يجمع ثروة من مناصبه. وعندما تولى الحكم رفض شراء أجهزة للتعذيب معلقاً على الاقتراح بقوله: «.... إن الشعب اليمني معذّب طوال تاريخه»[١٤].

«هذه ليست ثورة إنها معجزة» عبارة كان يردّدها السلال لوصف ما حدث في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢. تولى المشير رئاسة مجلس السيادة الذي شكله من مجموعة من الضباط المنتفضين. وبعد يومين أعلن عن تشكيل مجلس جديد سماه «مجلس قيادة الثورة» وترأسه، كما ترأس الحكومة وقيادة القوات المسلحة. وبعد أسبوعين كان عليه أن يرعى مشاركة القوات المصرية في حماية الجمهورية الناشئة، وسيرتبط موقعه منذ ذلك الحين

---

(١٣) عبدالله السلال، مجلة الوطن العربي، مصدر مذكور.

(١٤) عبدالله البردوني، اليمن الجمهوري، مصدر مذكور، ص ٥٠٨.

بموقعها، فقد بدأ انسحاب المصريين من اليمن في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ وأطيح بالسلال في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧[١٥].

على الرغم من نواياه الطيبة، لم يكن السلال مهيأً لاستقطاب القوى اليمنية المتناقضة والمنخرطة في معركة الدفاع عن الجمهورية، فلم يتمكن من التأليف بين نوازعها وحساسياتها، وكان يميل يوماً نحو بعضها، ويوماً آخر نحو قوة ثانية، ثم ثالثة وهكذا دواليك، وإذا كانت مصر هي السند الأساسي له، فإنها لم تكن قادرة على منحه عناصر قوة داخل المجتمع اليمني، وخصوصاً لدى الفريق الذي تصدى للنظام الإمامي، ناهيك عن أن السلال لم يكن قادراً على جمع النخبة السياسية حول حكمه، لا سيما القضاة والسادة المناهضين للإمامة. وأخيراً لم يكن قادراً على كسب ولاء كل قطاعات الجيش اليمني على تواضع مقدّرات هذا الجيش وضآلة قدراته. إذاً كان لا بد له من أن يلعب الورقة المصرية للبقاء السياسي ولبقاء الحركة الجمهورية مستمرة.

ولعل ضعف الحكم الذي بناه السلال بوسائل متواضعة وبسيطة ساهم في جعل المصريين يتدخلون مباشرة في الشؤون السياسية اليمنية، الأمر الذي أدى إلى اندلاع نزاعات قاتلة ودموية في الصف الجمهوري، وأدى إلى وقوع إصابات فادحة في صفوف الجنود المصريين. ويذهب بعض اليمنيين إلى القول إن الفريق أنور القاضي قائد القوات المصرية في اليمن كان الحاكم الفعلي للبلاد وليس السلال، وينسبون الأمر نفسه إلى نائبيه عبد الرحمن البيضاني، المصري المولد والهوى، ومن بعد الفريق حسن العمري زميله في بعثة بغداد. غير أن بعض أنصار المشير الراحل يعتبرون أن الجمهورية لم تكن قادرة على الصمود طويلاً بدون المساعدة المصرية.

ومن بين المفارقات المدهشة في تلك الفترة أن الصراعات وصلت إلى حدود خرافية بين السلال وحكومته وقيادة جيشه، إلى درجة أن الحكومة وكبار ضباط الجيش وأعضاء مجلس قيادة الثورة رفضوا التعاون مع السلال الذي اعتكف في القاهرة في العام ١٩٦٦، فذهب هؤلاء لعرض المشكلة على الرئيس عبد الناصر الذي اعتقلهم ووضعهم قيد الإقامة الجبرية، وأوفد السلال إلى صنعاء. ولم يفرج ناصر عن الحكم اليمني إلّا بعد هزيمة

---

(١٥) استندنا في ذكر المراسيم وتواريخ إنشاء المؤسسات وأبرز القرارات والأسماء الوزارية والرسمية إلى الكتاب الصادر عن صحيفة الرأي العام، تحت عنوان ابرز الاحداث اليمنية في ربع قرن، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، مطبعة الكاتب العربي، دمشق ١٩٨٧م.

حزيران/يونيو ١٩٦٧. وبعودة المعتقلين وانسحاب المصريين انتهى حكم السلال الذي سافر إلى الخارج مع علمه التام بأن العائدين سيطيحون به(١٦).

هكذا تميزت فترة حكم السلال بانعقاد الأزمة اليمنية على الصراعات العربية ـ العربية والصراعات الدولية، وتحول اليمن إلى ساحة مفتوحة لهذه الصراعات التي دارت بين الملكيين والجمهوريين، وبين الجمهوريين والجمهوريين، وبين القبائل الموالية للطرفين، وبين الموالين لمصر والراغبين في حكم يمني مستقل... إلخ.

وعلى الرغم من هذه الفوضى التي لا حدود لها ولا ضوابط كبيرة، تمكن التيار الجمهوري من إلحاق الهزيمة بالتيار الإمامي، فقد استعاد مدينة مأرب في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٦٣ ومدينة حريب في ٧ آذار/مارس ١٩٦٣، ومواصلة الدفاع الذاتي في صنعاء بصورة فعالة حتى حصار السبعين يوماً.

في هذه الظروف لم يكن من المتاح انبثاقُ نظام جمهوري واضح المعالم، لكن الحكومات والمجالس التي تشكلت في هذا العهد تمكنت من اتخاذ قرارات جمهورية مهمّة، حيث تم تحديد شكل ولون العلم الوطني (٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢) وبناء الحرس الوطني (٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢)، وصدور قرار باستبدال العملة الإمامية، (ماريا تيريزا)، بعملة ورقية يمنية (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢)، وإلغاء العبودية والرق (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢)، وبناء سلاحي المدرعات والمدفعية (٣ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢)، وإصدار صحيفة الثورة الرسمية (٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣)، ومصادرة أملاك وأموال أسرة حميد الدين الإمامية (١٦ تموز/يوليو ١٩٦٣)، وبناء أول مدرستين ثانويتين رسميتين في تعز وصنعاء كهدية من مصر (أيلول/سبتمبر ١٩٦٣)، وإصدار دستور دائم للبلاد (٢٧ نيسان/أبريل ١٩٦٤)، وتشكيل أول برلمان (مجلس

---

(١٦) أكد لنا عدد من الذين كانوا محتجزين في القاهرة أن السلال كان يعرف بالخطة التي أعدوها للإطاحة به، وأنه ودّعهم بهدوء قبل سفره إلى بغداد. ويروي البعض أنه خاطبهم بعبارة: «أتمنى لكم التوفيق». أما المحتجزون في العاصمة المصرية فكان من بينهم، إضافة إلى القاضي عبد الرحمن الأرياني، الفريق حسن العمري نائب رئيس الجمهورية، وأحمد محمد نعمان عضو المجلس الجمهوري، وعبد السلام صبره نائب رئيس الوزراء، والدكتور حسن مكي وزير الخارجية، والعميد حسين الدفعي وزير الداخلية، وأمين نعمان وزير الزراعة، ومحمد الحجي وزير العدل، وعبد الكريم العنسي وزير المواصلات ومحمد الخالدي وزير التربية، وأحمد عبده سعيد مستشار رئيس الوزراء، ومحمد عبدالله الأرياني رئيس الأركان، وعدد من ضباط الجيش الكبار إلخ؛ وقد استمر احتجاز هؤلاء من أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧.

شورى، ٨ أيار/مايو ١٩٦٥)، وإصدار مجموعة متفرقة من القوانين التي تتصل بتنظيم بعض الوزارات والحدود البحرية، وعقد سلسلة من الاتفاقات العربية والدولية خصوصاً مع مصر والاتحاد السوفياتي والصين.

خلاصة القول أن اليمن عرفت في عهد السلال أقصى درجات الانفتاح، وأقصى درجات الفوضى «الثورية» والتدخلات الخارجية، وشكل هذا العهد قطيعة حقيقية مع رأس النظام الإمامي السابق الذي عرفت اليمن خلاله الملكية في حدودها القصوى، وفي أكثر أنواعها تخلّفاً وبؤساً وطغياناً[١٧].

(٢) القاضي عبد الرحمن الأرياني: المهارة والتحكيم والمصالحة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤)

تولى القاضي عبد الرحمن الأرياني رئاسة الجمهورية في عيد ميلاده الستين، وذلك بإجماع الشخصيات والقوى التي انتظمت في حركة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ الشهيرة، وما زال معاصروه يذكرون تلك اللحظات الرهيبة التي عاشها في أحد أيام العام ١٩٥٥... يومذاك حكم عليه بالإعدام، وتوجه إلى ساحة تنفيذ الحكم... الإمام أحمد وحاشيته بمواجهته... تقدم خطوات غير عابىء بالموت... رفع الجلاد السيف كي يطيح برأس القاضي الذي أخذ يبتسم بشجاعة، ساخراً ومعبراً عن احتقاره للجلاد وللإمام، ما دفع هذا الأخير، فجأةً، للعفو عنه بعد تدخل عدد من أصدقائه القابعين مع الحاشية، والاستجارة لدى أحمد كي يرحمه من الإعدام.

على الرغم مما قيل حول دوافع القرار الإمامي المفاجىء لمصلحة القاضي أو ضده، فإن السيف الإمامي كاد يحرم صنعاء من رئيس الجمهورية المدني الوحيد بعد ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، بيد أن القاضي قَبْل مواجهة حدّ السيف مختلف قليلاً عنه بعد النجاة من الإعدام.

في العام ١٩٤٨، شارك القاضي في الثورة على الإمام يحيى، فاعتُقل وأودع السجن حتى العام ١٩٥٣. بعد سنتين فقط عاود الكرّة وشارك في حركة العام ١٩٥٥. بعد ذلك العام انخرط في الدولة وأبدى إخلاصاً لوظائفه دون أن يقطع علاقاته بالمعارضة، ودون أن

---

(١٧) في ١٩٨٢/٩/٢٥ أصدر الرئيس اليمني علي عبدالله صالح قراراً دعا فيه المشير عبدالله السلال والقاضي عبد الرحمن الأرياني للعودة إلى صنعاء ومعاملتهما معاملة رؤساء جمهورية سابقين، وقد عاش السلال في صنعاء حتى وفاته عام ١٩٩٤، وراح الأرياني يتنقّل بين منزله في دمشق ومنزله في العاصمة اليمنية إلى أن توفي في مطلع العام ١٩٩٨م.

يتصدر صفوف المعارضين السرّيين، ما يعكس «مهارة سياسية» لن تخون القاضي في كافة مراحل حياته السياسية. والقاضي عبد الرحمن ليس، على ما يبدو، «الماهر» الوحيد في أريان التي وصفها قاضٍ آخر، هو أحمد الشامي، في إحدى قصائده بـ«مدرسة البيان وكعبة العرفان»(١٨).

حول كيفية تولي القاضي عبد الرحمن الرئاسة، يروي العميد يحيى المتوكل، وهو شاهد عيان، تفاصيل ذلك اليوم بقوله: «بعد أن أفرج عنا المصريون عدنا من القاهرة في أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ إلى الحديدة، وكانت القوات المصرية بدأت تتجمع فيها تمهيداً للانسحاب من اليمن. هناك اجتمع بنا المشير السلال وأبدى أسفه لما حصل معنا، وأكد أن ذلك خارج عن إرادته، وخاطبنا بقوله: أنتم عائدون للانتقام والاستيلاء على السلطة... قلنا: نحن مجردون من السلاح والثورة في خطر، يجب أن تتوحد كلمتنا. قال: ستعودون إلى أعمالكم ويجب أن نكرس جهودنا للدفاع عن الثورة، خصوصاً أن المصريين يغادرون اليمن. وقال: أنا مسافر إلى العراق ثم إلى روسيا من أجل مساعدة الثورة. وودّعنا وكان من المفترض أن يبقى نائبه عبدالله جزيلان في اليمن لكنه ذهب معه. طلعنا إلى صنعاء، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ودعانا القاضي عبد الرحمن الأرياني والشيخ عبدالله الأحمر إلى عقد اجتماع في بيت عبد السلام صبرة حيث اتفقنا على تغيير الأوضاع، وعقدنا اجتماعاً ثانياً في بيت الشيخ الأحمر واتفقنا أن تتم الحركة في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر وأن يكون القاضي عبد الرحمن رئيساً»(١٩).

شاركت في حركة تشرين الثاني/نوفمبر كل الأطراف السياسية، اليمينية واليسارية المعارضة للمشير عبدالله السلال، إضافة إلى الجيش والقبائل، وتمت في ظروف دقيقة للغاية، وعلى قاعدة التوتر الشديد مع المصريين الذين كانوا في طريقهم لمغادرة اليمن، ذلك أن مصر، (بعد هزيمة ٦٧)، بدأت تنتهج، على الصعيد العربي، سياسة دفاعية كان من أبرز عناوينها الاتفاق مع المملكة العربية السعودية على تحقيق المصالحة في اليمن، كما أشرنا، الأمر الذي أدى إلى ردود فعل بالغة السلبية ضد القوات المصرية التي تعرض أفرادها لإطلاق النار في الشوارع من طرف الثوريين المتشددين، وواجهتها تظاهرات غاضبة.

---

(١٨) عبدالله البردوني، اليمن الجمهوري، مصدر مذكور، ص ٥١١.
(١٩) العميد يحيى المتوكل، حديث خاص مع الكاتب في صنعاء، ١٩٩٧ (راجع الهامش رقم ١٦).

في ظل هذا التطور السياسي الكبير، لم يعد بوسع السلال الدفاع عن سياسته المتداخلة مع السياسة المصرية في اليمن، فاختار الرحيل مع علمه التام بما سيدور من بعده. لذا لم يهاجم انقلابيو تشرين الثاني/نوفمبر السلال، وصمموا على الدفاع عن الجمهورية بكافة فئاتهم، وكان القاضي عبد الرحمن الأرياني حَكَماً ورئيساً بين القوى التي تجمّعت حوله.

كان على حركة تشرين الثاني/نوفمبر أن تخوض اختبار قوة حقيقياً في صنعاء وأن تدافع عن المدينة بوسائل محدودة خلال ٧٠ يوماً، ذلك أن القوات الإمامية اغتنمت فرصة الانسحاب العسكري المصري فشنت هجوماً صاعقاً على العاصمة اليمنية، آملةً أن تنتهي خلاله، مرة واحدة وإلى الأبد، من الجمهورية، فلم تترك خياراً آخر أمام الجمهوريين غير المقاومة حتى الموت، ذلك أن عودة الإمامة كانت تعني القضاء على فئات سياسية وقبلية وعسكرية وآمال شعبية عريضة انعقدت على نظام لطالما تطلع اليمنيون إلى قيامه واستمراره.

تزعّم القاضي الأرياني حركة المقاومة ضد القوات الإمامية، كما تزعّم من بعد المصالحة مع كوادرها وقياداتها، باستثناء العائلة المالكة. وعيّن القاضي الملكي أحمد الشامي في المجلس الجمهوري وبعض الشخصيات الإمامية في الحكومة والمجلس الاستشاري والإدارة، ولم يطل شهر العسل مع المعيَّنين الذين جوبهوا باعتراضات عنيفة من الشارع اليمني، وتظاهرات متتالية، فاغتنم الأرياني الفرصة ليتخلص من المعيّنين، (معظمهم)، فأرسلهم سفراء إلى الخارج وعين بعضهم في مراكز إدارية في المحافظات، وأعطى بعضهم الثالث أدواراً ثانوية[٢٠].

من مقاومة المصريين، إلى مقاومة الإماميين، إلى المصالحة معهم، ثم تهميشهم، استطاع القاضي الأرياني إنقاذ الجمهورية بوسائل محدودة من بينها المهارة السياسية؛ وبرهن أن الجمهورية قابلة للحياة بدون الجيش المصري. ودامت هذه المرحلة من ١٩٦٧/١١/٦ إلى ١٩٧٠/٢/٥. وفي المرحلة الثانية الممتدة من ١٩٧٠/٢/٦ وحتى ١٩٧٤/٦/١٣ انصرف القاضي لتنظيم البيت السياسي اليمني، وبالتالي تدعيم واستكمال بناء الهياكل الجمهورية. ففي

---

(٢٠) في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨ أعلن الفريق قاسم منصر أحد الملكيين المتشددين انضمامه للنظام الجمهوري وتخليه عن الإمامة، وفي ١٩٦٩/٧/٢٥ أعلن عن مقتل الأمير عبدالله بن الحسن آل حميد الدين، وهو آخر أمير مناهض للنظام الجمهوري في صعدة، ومنذ ذلك الحين انتهت المقاومة الملكية المسلحة للجمهورية اليمنية؛ راجع: *أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن*، مصدر مذكور، ص ٢٨ ـ ٣٠.

عهده تأسست وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) في ١٩٦٨/١/٢٣ وإنشاء المجلس الأعلى للتخطيط في ١٩٦٨/٢/٥ ومصلحة الشؤون الاجتماعية في ١٩٦٨/٢/٩، وعقدت اتفاقية مع ألمانيا الغربية لإنشاء مطار صنعاء الدولي في ١٩٦٩/١١/٢٨، وأعلن عن إنشاء جامعة صنعاء، وهي أول جامعة يشهدها اليمن في ١٩٧٠/٧/٢، وإنشاء اتحاد أدباء وكتّاب اليمن في ١٩٧٠/٨/٢٤، وإصدار قانون العمل في ١٩٧٠/١٠/٧، وأجريت أول انتخابات برلمانية في البلاد في ١٩٧١/٢/٢٥، وإعلان أول اتفاقية للوحدة بين اليمنَين في ١٩٧٢/١٠/١٨، وصدور قانون ينظم تعويضات رئيس الدولة والوزراء وكبار المسؤولين في ١٩٧٣/٦/١٥... إلخ.

مارس القاضي الأرياني الحكم بمنهجية القضاة، فكان مخلصاً لمهنته وتكوينه الأصلي. فالقاضي الحاكم كالقاضي الحَكَم، لا يَستثني ولا يَستبعد على هواه، فالهوى لا يستقيم مع القضاء كما لا يستقيم مع الحكم. كان رئيساً حَكَماً وماهراً أثناء الحرب وغداتها، وعمل على رعاية انبثاق التكتلات ومراكز القوى في الدولة، بما فيها اليسار والقبائل والملكيّون، ووفّق بينها بمهارة فائقة لبعض الوقت، وكان مخلصاً لشعار حركة تشرين الثاني/نوفمبر التي انطلقت لتحقيق جماعية القيادة في الحكم. غير أنه لم يتمكن من الحفاظ على توازن هذه القوى في الدولة الناشئة فبدأ بالتحول تدريجياً إلى خصم لأكثر من قوة تمثيلية، ولأكثر من طرف، ومال إلى حماية عهده بوسائله الخاصة عندما جاء بحرس خاص من منطقته أريان لتوفير حمايته الشخصية(*). ولضبط الجيش عيّن قريبه، صهره فيما بعد، العقيد محمد الأرياني قائداً للقوات المسلحة. وبدلاً من إفساح المجال أمام الحكم الدوري في رئاسة المجلس الجمهوري، وفقاً للمبادىء التي قام على أساسها هذا المجلس، عمد إلى ترتيب انتخابه سنوياً وبعد نهاية كل عام، هكذا بدأ الأرياني عهده في المجلس الجمهوري برئيس و٣ أعضاء ثم ٤ أعضاء وانتهى برئيس وعضو واحد.

على الرغم من تعبيره عن تطلعات الجمهوريين في مرحلة دقيقة وحرجة من عمر الجمهورية، لم يتمكن القاضي الأرياني من الحفاظ على الانسجام الذي ساد حوله. فخاض من موقع القاضي، ومن تمثيله للقضاة، معركة خاسرة سلفاً مع مركزين مهمين للقوة في البلاد، التيار القبلي والجيش، وخاض اختبار قوة مع رئيس البرلمان، (مجلس الشورى)، الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر. وكان عليه أن يواجه إنذاراً صريحاً من الجيش من خلال

(*) يعتبر البعض أن أريان والمنطقة المحيطة بها تزوّد الجيش اليمني بعناصر جريئة ومخلصة، وأن الرؤساء اليمنيين على اختلاف اتجاهاتهم اعتمدوا حراساً من هذه المنطقة.

مذكرة تقدم بها المقدم إبراهيم الحمدي تطالبه بتحقيق إصلاحات إدارية ومالية ومحاربة الفساد في البلاد.

في هذه المواجهة كان القضاة عموماً السند الأساسي لرئيس المجلس الجمهوري، والقضاة نشؤوا وترعرعوا في العهد الإمامي، ولعبوا خلاله أدواراً تنفيذية مختلفة. وتملك هذه الفئة من اليمنيين خبرة مهمة في إدارة الشؤون العامة، لكن شرعيتها مستمدّة من العهد الماضي وليس من العهد الجديد؛ وبالتالي ليست قادرة على فرض شرعية خاصة بها، وهي وإن كانت تتمتع باحترام كبير لدى العامة، فإنها لا ترتكز إلى قطاع اجتماعي موالٍ حصراً لها، في حين تتمتع القبائل بعصبية رهيبة في تأثيرها وانبثاثها خصوصاً في الجيش الذي يمثل بدوره قوة باتت أكثر تنظيماً وانضباطاً من ذي قبل[٢١].

عندما أيقن أنه لن يخرج منتصراً من اختبار القوة مع الشيخ الأحمر، وأن الجيش لن يقف إلى جانبه، على الرغم من وجود قريبه على رأسه، ذلك أن المقدم إبراهيم الحمدي كان قد تمكن من تشكيل قوة محورية في صفوف الضباط الشبان وبعض الرتب العليا، عندما تأكد أن معركته خاسرة، قام الأرياني بمناورة بارعة للغاية شكّلت مخرجاً لائقاً لمغادرته الحكم. فقد أقنع الشيخ عبدالله الأحمر بتقديم استقالته من مجلس الشورى للمقدم الحمدي، (ويقال إن هذا الأخير أقنعه بالاستقالة)، وهدد القاضي نفسه بتقديم استقالته ما لم يُعطَ صلاحيات كبيرة لترتيب شؤون الحكم، فكان أن قبل الحمدي الاستقالتين وتولى الحكم في ١٤ حزيران/يونيو عام ١٩٧٤.

في المحصلة العامة، تميّز حكم القاضي عبد الرحمن الأرياني بالمصالحة والمهارة السياسية والتحكيم، وتمكّن من إنجاز التصالح بين اليمنيين والمملكة العربية السعودية، وأشرف على خروج القوات المصرية من البلاد، ووفّر الحماية للنظام الجمهوري الذي تعرض لتهديد جدّيّ في بداية حكمه، وسمح لليمنيين بإمساك زمام الأمور في بلادهم،

---

(٢١) للوقوف على مدى النفوذ القبلي في مراتب الجيش العليا في حينه، يجدر التذكير ببعض المناصب العسكرية وقادتها: عبد الوهاب أبو لحوم، (نجل الشيخ سنان)، قائد القوات الصاروخية، المقدم علي أبو لحوم، (شقيق سنان)، قائد قوات الاحتياط، المقدم درهم أبو لحوم من كبار قادة الجيش، المقدم محمد أبو لحوم قائد كتيبة مدرعات، المقدم أحمد الغشمي قائد كتيبة مدرعات، العقيد مجاهد أبو شوارب، (صهر الشيخ عبدالله الأحمر)، قائد الجيش الشعبي. وسيستمر النفوذ القبلي في الجيش في العهود اللاحقة عبر شخصيات أخرى. ورد ذكر هؤلاء وغيرهم في: السلطة والمعارضة في اليمن، مصدر مذكور، ص ٣١١.

وأعاد تشكيل الخريطة السياسية في اليمن وفق القواعد التي حدّدها النظام الجديد، وأنجز بناء بعض هياكل الدولة، ووقّع أول اتفاقية وحدة بين اليمنيين. باختصار، كان عهد الأرياني محطة مهمة وأساسية في اليمن الجمهوري لا يمكن تجاوزها، على الرغم من الأخطاء والمناورات التي تنسب للقاضي. وأثار صمته الطويل انتباهاً ملحوظاً، فهو لم يتحدث بعد مغادرته الحكم لوسائل الإعلام إلّا نادراً، ومن أبرز ما قاله إطلاق تصريحات مؤيدة للوحدة اليمنية قبل حرب العام ١٩٩٤ وخلالها وبعدها، ما خلا ذلك عاش القاضي الأرياني في مقر إقامته شبه الدائمة في دمشق، وكان يتردد بلا ضجيج على العاصمة اليمنية لأسباب خاصة أو خلال المناسبات العامة إلى أن توفي مطلع العام ١٩٩٨.

المقدم إبراهيم الحمدي: السيرة الذاتية المقطوعة! (١٩٧٤ - ١٩٧٧) وصل المقدم إبراهيم الحمدي إلى القصر الجمهوري في صنعاء بسيارة فولكس ڤاغن (Coccinelle)، وتعني بالألمانية «سيارة الشعب». لم يأتِ على ظهر دبابة ولم يكن يحتاج إلى ذلك، فهو تسلم الحكم على «طبق من فضة» يمنية، ولم تهدر نقطة دم واحدة، وسادت مشاعر متعاطفة بقوة مع الرئيس الوافد، خصوصاً بعد أن قدم نفسه لمواطنيه بصورة المنقذ من الفوضى، والإصلاحي المناهض للفساد والمحسوبية، والرجل المؤهل لـ«التصحيح» بعد أن عاشت اليمن، في أواخر عهد القاضي الأرياني، أقصى درجات اللااستقرار السياسي والاضطراب العام الناتج عن تناحر مراكز القوى التي حضنها القاضي خلال سنوات.

في ١٣ حزيران/يونيو عام ١٩٧٤، أطلق الأرياني آخر تهديد بالاستقالة ضمن سلسلة من التهديدات التي كانت تنتهي من قبل لمصلحته، فما إن يهدد حتى يلجأ الجميع إليه للعودة عن تهديده، خوفاً من الفوضى التي كان يُخشى أن تنتشر في حال استقالته. ولن نعرف بالضبط ما إذا كان تهديد حزيران/يونيو شبيهاً بسابقيه أو بطلب من إبراهيم الحمدي، لكن تسارع الأحداث بعد الاستقالة يوحي بأن القاضي كان يتوقع نشوب أزمة حكم من بعده، فقد استقال رئيس مجلس الشورى، الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، (بطلب من الحمدي؟)، ريثما تنجلي الأمور، وتلا ذلك فراغ في السلطتين الرئاسيتين، الجمهورية والبرلمانية، ولم يبق سوى السلطة العسكرية، وهي الوحيدة المؤهلة لحفظ الدولة وإعادة تنظيم الأمور.

كان المقدم إبراهيم الحمدي في حينه نائباً لقائد الجيش، محمد عبدالله الأرياني،

وكان العقيد حسين المسوري، أحد حلفاء القاضي، رئيساً للأركان. ومن بين الموقعين برز الحمدي تدريجياً ليصبح الرجل الأول الفعلي في المؤسسة العسكرية، وبالتالي الرجل القادر على تولي السلطة وضمان عدم انتشار الفوضى بعد استقالة القاضي. وهو، بنظر كثيرين من مواطنيه، كان يحرك الأحداث من خلف الستار لكي يبرهن للرأي العام أن إنقاذ البلاد رهن بتولّيه السلطة، غير أن من الصعب إثبات ذلك أو نفيه.

لكن الثابت الوحيد هو أن الحمدي كان يتولى مع أخيه عبدالله قيادة موقعين عسكريين في غاية الأهمية في الجيش، هما معسكر العاصفة ومعسكر العمالقة، ويعملان على تنظيم مجموعة من الضباط الصغار الجدد، فيما يشبه تنظيم الضباط الأحرار الناصريين. غير أن لوصوله إلى أعلى هرم في الدولة رواية جديرة بأن تستعاد.

ولد الحمدي في (أماوية يوم) كان والده القاضي محمد يتولى الشرع فيها، لكن العائلة تنتمي إلى مدينة (ثلا) القريبة من صنعاء. ولأن القاضي محمد كان ينتقل من مدينة إلى أخرى بسبب وظيفته، فقد اضطر ابنه الأصغر والمدلل، (من زوجة ثانية ومفضلة)، إلى التعلم في عدّة مدارس ابتدائية، ولم ينتقل بعد الابتدائية إلى دار العلوم كما هي عادة أبناء القضاة والفقهاء، وإنما إلى المدرسة التحضيرية التي كانت تستقبل أبناء الموثوقين في السلطة. لكنه لم يكمل الدراسة فيها حتى التخرج، فقد جذبته كلية الطيران التي افتتحت في أواخر الخمسينيات، ولكنه أيضاً لم يكمل دراسته فيها، فقد انتقل مع والده المريض للعلاج في روما التي رجع منها وكيلاً رسمياً لأبيه، وصار حاكماً لمدينة ذمار. ولأنه لم يكن ملمّاً بالفقه الكامل كبقية الحكّام، فقد استعان بعلي بن حسين الديلمي كاتب محكمة ذمار، واتبع منهجاً خاصاً به يعوضه عن الحجج الفقهية للفصل بين المتخاصمين، ودرج على المصالحة بين الناس بدلاً من إصدار أحكام فقهية فاصلة في خلافاتهم.

لم يشارك الحمدي في ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر، واضطر للهرب من حاكمية ذمار حتى لا يعتقله أهلها ويسوقوه إلى صنعاء، وفقاً لأوامر أصدرتها حكومة أيلول/سبتمبر الأولى، وطلبت فيها من المواطنين أن يقبضوا على ممثلي السلطة الإمامية ويأتوا بهم مكبلين إلى العاصمة...

وانتظم الحمدي في النظام الجمهوري كغيره من الكادرات والشخصيات التي نجت من الأسبوع الثوري الأول، وتكيّفت مع النظام الجديد، ورعاه الفريق حسن العمري، واختار أولاً الانتظام في حركة القوميين العرب، ومنها انتقل إلى وزارة الداخلية في عهد الأرياني،

فصار وكيلاً للوزارة التي يديرها العمري، دون أن يقطع صلاته بالحركة التي كانت تشكل ضغطاً رهيباً على النظام الجمهوري الناشىء هو استمرار للضغط الجنوبي على النظام نفسه.

ولما حاول الناصريون والقوميون تسلّم السلطة عبر انقلاب عسكري في آب/أغسطس ١٩٦٨، بقيادة عبد الرقيب عبد الوهاب، وقع انقسام في الجيش وفشلت حركة عبد الوهاب وتبع ذلك ردٌّ فعل عنيف من السلطة ضد القوميين، وشارك الحمدي في قمع المتمردين بفعالية لمعرفته بتنظيمهم، وبرهن عن إخلاصه للقاضي الأرياني.

كوفيء الحمدي، ومنذ ذلك الحدث سيبدأ بالصعود حتى القمة، فقد عُيِّن، كما سبق وذكرنا، قائداً لمعسكر العاصفة، ودفع أخاه لقيادة معسكر العمالقة. وما يدهش في حركته أنه استطاع، بعد سنوات قليلة من قمع القوميين العرب، استعادة ثقة صغار الضباط القوميين والناصريين، وإنشاء شبكة من الضباط ذوي الرتب الدنيا والمتوسطة، وشكّل بواسطتهم قوة ضاغطة لمصلحة القاضي الأرياني في صراعه مع مراكز القوى، ومن ثم لمصلحته الشخصية؛ فارتقى إلى نائب لقائد الجيش بعد أن قدّم مشروعاً باسم القوات المسلحة عام ١٩٧٢ للإصلاح الإداري ومحاربة الفساد. والراجح أنه استفاد كثيراً خلال صعوده العسكري من دعم الفريق العمري، لكن هذا الأخير اضطر للانسحاب من الحياة السياسية بسبب تسرعه في قتل مصوّر ينتمي إلى منطقة حراز، ومطالبة هذه المنطقة بالثأر، فكان الحمدي مؤهّلاً لاحتلال مركز القوة الذي كان يحتله العمري، وبالتالي الاستعداد لتسلم السلطة بواسطة الضغط والاستدراج. وما لم يبلغه الحمدي عبر القضاء، ناله عبر المؤسسة العسكرية.

خلال صعوده العسكري في الجيش، أصبح الحمدي محطّ أنظار في الداخل والخارج حيث تنسب إليه علاقات جيدة مع العقيد معمر القذافي، ولم يهمل مراكز القوى المدنية، فشغل عضوية المكتب السياسي للحزب الحاكم، (الاتحاد اليمني)، وترأس الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي، ما يعني أنه كان قادراً على تحريك الأحداث من مواقع متعددة[٢٢].

في صعوده إلى السلطة اعتمد الحمدي منهجاً ناصرياً كلاسيكياً، يمكن تلخيصه، ربما بشيء من التعسّف، بالعبارة التالية: قائد عسكري يتمتّع بمزايا كاريسمية يخطط للإمساك

(٢٢) اعتمدنا في ضبط سيرة إبراهيم الحمدي في خطوطها العامة على روايات وأخبار وملاحظات وردت حوله في أمكنة متفرقة من كتاب عبدالله البردوني، *اليمن الجمهوري*، مصدر مذكور سابقاً.

بالسلطة، استناداً إلى قوة صغيرة مخلصة له، (ضباط أحرار)، تنمو هذه القوة وتصعد في ظروف وطنية تتميز بالفوضى وسيادة المخاطر، تناور هذه القوة وتعقد تحالفات مع كتل، (مراكز القوى)، ضد كتلة واحدة، لعزلها ثم الانصراف تباعاً لعزل وضرب وتحييد الكتل الأخرى ومن ثم فرض نظام مسيطر وعسكري يسوده «الرئيس» الذي يضبط حكمه المدني بحزب رسمي.

اعتمد الحمدي هذه الخطة عموماً، في وقت كان يعتقد بعض الذين سلموه مفاتيح القصر الجمهوري في صنعاء أنه سيلعب دوراً شبيهاً بالدور الذي لعبه فيما بعد الجنرال السوداني عبد الرحمن سوار الذهب الذي تزعم انقلاباً عسكرياً ضد الرئيس جعفر نميري (١٩٨٥)، لصالح الأحزاب السياسية التي تسلّمت منه مقاليد الأمور. وكان الشيخ عبداللّه بن حسين الأحمر يراهن على ذلك، ويؤكد أنه تلقى وعداً صريحاً من الحمدي بهذا المعنى(٢٣).

كي لا تنفجر السلطة بسرعة بين يديه، كما انفجرت فيما بعد بين يدي خليفته المقدم أحمد الغشمي، اعتمد الحمدي في تثبيت ركائز حكمه على الأسس التالية:

(١) اختار المقدم الغشمي رجلاً ثانياً في عهده، وكان ضابطاً مغموراً في الجيش لكنه يتمتع بنفوذ قبلي مهمّ، من خلال موقع أسرته وخصوصاً شقيقه الذي كان من زعماء قبيلة همدان الحاشدية. وكان هذا الاختيار يحمل معنىً مزدوجاً، ذلك أن الغشمي لا يعيق تصرف الحمدي في المؤسسة العسكرية بسبب حداثة ارتقائه، ومن جهة ثانية يوفر لرئيس

---

(٢٣) يقول الشيخ عبداللّه الأحمر عن تسلم المقدم الحمدي السلطة: «كان الحمدي في ذلك الحين من ضمن القادة العسكريين الذين يكتسبون ثقة المعارضة، لذا اتفقنا كلنا على دفعه نحو الرئاسة، وكان ما كان من أمر استقالتنا واستقالة رئيس المجلس الجمهوري... خدعنا الحمدي كلنا لأنه انقلب بعد أن دعمناه للوصول إلى السلطة». وأوضح الأحمر قائلاً: «في بداية عهد الحمدي كان محمد أبو لحوم، (صهر الشيخ)، قائد كتيبة في سلاح المدرعات، وهو أهم سلاح في الجيش، والعميد مجاهد أبو شوارب من كبار القادة، (صهر آخر للشيخ)، وكانا يدعمان الحمدي. في المرحلة الأولى لم يتعرض لهما لكنه جاء بالمقدم أحمد حسين الغشمي وكان ضابطاً صغيراً في سلاح المدرعات، فعيّنه قائداً للجيش فوق أبو شوارب وأبو لحوم ثم فصلهما من الجيش وسلمه للغشمي».
واستطرد قائلاً: «جاء الحمدي ليواجه النظام الشيوعي في الجنوب والعالم، وتلقى دعماً من السعودية لهذه الغاية، فإذا بنا نكتشف أنه أقام علاقات سرية مع الشيوعيين في الجنوب وتفاهم معهم، وكان يتلقى دعماً من القذافي، ويعزّز مجموعة من الضبّاط الناصريين في الجيش، لذا عارضناه بشدة»؛ من لقاء خاص أجراه الكاتب في باريس مع الشيخ الأحمر في ١٩٩٤/١١/٢٠.

مجلس القيادة تغطية قبلية مهمة في همدان، لأنه رفع ابنها إلى أعلى الرتب العسكرية وكذا الأمر بالنسبة لسنحان، وهما المنطقتان القريبتان من صنعاء واللتان تزوّدان الجيش بقسم مهمّ من عناصره وضبّاطه.

وكان الحمدي يعتقد أنه سيتمكن بهذه التغطية من تصفية مواقع النفوذ القبلية الأخرى في الجيش، خصوصاً موقع آل أبو لحوم البكيليين، وموقع أبو شوارب الحاشدي، وهو ما فعله فيما بعد، وكان يظن أيضاً أن ضرب صهري الأحمر، (أبو شوارب وأبو لحوم)، يحرم هذا الأخير من ورقة ضاغطة ومهمة في الجيش، ويحرر الرئيس من عقبة هامة في تنفيذ مخططه.

(٢) إعادة النظر بمؤسسات الدولة والجيش وضبطها بطريقة تتيح له امتلاك جهاز إداري وعسكري منفصل عن مراكز القوى في البلاد، وبالتالي تحويل سلطته من سلطة مؤقتة إلى سلطة دائمة. وقد تميز عهده بإحداث تغييرات متسارعة في المؤسسات الرسمية شأن تجميد مجلس الشورى، (البرلمان)، وتعليق الدستور الدائم وحل الحزب الحاكم (الاتحاد اليمني)، في ١٩٧٤/٦/١٤.

- زيادة رواتب موظفي الدولة المدنيين وأفراد القوات المسلحة، وتنظيم الكادر الخاص بها (١٩٧٤/٦/١٤)، واعتبار رتبة مقدم أعلى الرتب فيها (٧٤/٦/٢٢)، وإنشاء جهاز إداري مركزي للرقابة والمحاسبة والنيابة الإدارية والمالية والمحكمة التأديبية (١٩٧٤/٧/١٣).

- حظر العمل السياسي على ضباط وجنود القوات المسلحة (١٩٧٤/١/٧).
- صدور قانون خاص بجوازات السفر (١٩٧٤/١٢/١٢).
- إجراء تعداد للسكان (١٩٧٥/٢/١).
- إنشاء مركز للبحوث والدراسات اليمنية (١٩٧٥/٣/٨).
- إعادة تنظيم الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية (١٩٧٥/٣/٢٠).
- تنظيم وثائق السفر الديبلوماسية (١٩٧٥/٥/١١).
- إنشاء الجهاز المركزي للأمن الوطني (١٩٧٥/٧/٦).
- إنشاء جهاز للتخطيط المركزي (١٩٧٥/٦/٨).
- تنظيم عمليات القبض والإيداع في السجون (١٩٧٥/٧/١٦).

- إلغاء الهيئة العامة للخدمة المدنية (١٦/١٠/١٩٧٥)، واستبدالها بهيئة أخرى.

- إعادة تنظيم وزارة الاقتصاد (١٨/١٠/١٩٧٥).

- وضع ضريبة على العقارات (١٩/١/١٩٧٦).

- إعادة تنظيم وزارة الإعلام والثقافة، وإنشاء مؤسسات جديدة للإذاعة والتلفزيون والصحافة والأنباء والسياحة (٨/٢/١٩٧٥).

- إصدار قانون لمؤسسة الموانىء في اليمن (٣/٤/١٩٧٦).

- إعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم (٤/١١/١٩٧٦).

- إنشاء المؤسسة العامة للتجارة الخارجية.

- تحديد المبيعات العقارية (آذار/مارس ١٩٧٧).

إن إعادة النظر بمؤسسات الدولة والجيش خلال ٣ سنوات، خلقت حالة من اللااستقرار في أدوات الحكم، ووسّعت حلقة المتضررين من دون أن يكون لدى الحمدي الوقت الكافي لتنشئة وتنظيم القوى المستفيدة من هذا التنظيم، الأمر الذي استدعى تكتل القوى المتضررة ودفعها لوضع حدّ لنظام كشف كامل مخططه، وحدد بسرعة خصومه الكثر في الداخل، وفي طليعتهم القوى القبلية التي تتمتّع بنفوذ كاسح في اليمن، ظنّ الحمدي أنه قادر على تحجيمها من خلال سنحان وهمدان الحاشديتين، (بالتحالف وليس بالانتماء التاريخي).

(٣) اعتمد الحمدي سياسة خارجية متناسبة مع القوى التي يستند إليها في الداخل، وهذه السياسة لم تكن صريحة في ظاهرها، لكنها كانت كافية في جوهرها لتحديد مسار الحكم باتجاه المزيد من التقارب مع الجنوب اليمني، على حساب الخليج الذي دعم نظام الحمدي منذ نشوئه. وتستند هذه السياسة أيضاً إلى العمق السوفياتي بصورة مضمرة. أضف إلى ذلك محاولة الحمدي لعب دور إقليمي في بلد كان حتى ذلك الحين ساحة لصراعات إقليمية.

ويتضح هذا الدور من خلال القمة العربية الرباعية التي دعا إلى انعقادها في مدينة تعز (آذار/مارس ١٩٧٧) أي قبل اغتياله بثمانية أشهر (١١/١٠/١٩٧٧) والتي ضمّت اليمن الشمالي واليمن الجنوبي والسودان والصومال، وخصصت للبحث في أمن البحر الأحمر وشؤون القرن الأفريقي. وقد بدا من خلال هذه القمة أن رئيس مجلس القيادة

اليمني قطع شوطاً في مناهضته للدولة المجاورة التي تحتل موقعاً أساسياً على البحر الأحمر، وأنه يكمل بذلك ما بدأه في الداخل من ضغوطات وعمليات إبعاد طالت أنصارها، وأن هويته السياسية صارت واضحة ومحددة.

(٤) اعتمد الحمدي خطاً متناقضاً بين سياسته الخارجية وسياسته الداخلية. ويمكن تفسير تناقضه بسعي رئيس مجلس القيادة إلى محورة السياسة العامة للدولة، وعلى كافة الأصعدة، حول شخصه وحكمه المباشر، فهو أبعد مراكز القوى من الدولة والجيش عبر التخلّي عن آل أبو لحوم أولاً، ثم عن أنصار الشيخ الأحمر، ومن ضمنهم الزعيم الحاشدي مجاهد أبو شوارب، عضو مجلس القيادة، خلال زيارة رسمية كان يقوم بها للصين الشعبية. ثم تخلى عن العميد يحيى المتوكل أحد أبرز أعضاء مجلس القيادة، مفضّلاً الاحتفاظ بضباط حديثي العهد، شأن الرائد عبدالله عبد العالم الذي كان يتيح للحمدي الاستناد إلى دعم القسم الجنوبي من المناطق الوسطى لنظامه المدعوم مبدئياً من منطقتي همدان وسنحان، لكنه بالمقابل لم يتساهل مع القوى السياسية اليسارية في الشارع، إذ منع الحزبية من الجيش، وزجّ بعدد كبير من الحزبيين في السجون واستجلب (خبراء) في القمع من إيران والأردن[٢٤] على الرغم من علاقاته الجيدة مع يساريي جنوب اليمن، وتحالفه معهم. وكان يهدف من وراء ذلك، كما أشرنا، إلى الإمساك بكافة خيوط السلطة وحصرها بين يديه، وكان هذا المسعى يفسّر من طرف مؤيدي الحمدي بأنه مشروع بناء دولة مركزية في اليمن.

يتضح مما سبق أن السياستين الداخلية والخارجية في عهد الحمدي تصبّان في مشروع مركزي ضمانته الوحيدة ضابط طموح يتطلع إلى حكم اليمن على الطريقة الناصرية، ويستند إلى الجيش وحده، (عين الكثير من العسكريين في الإدارات والمناصب الديبلوماسية)، لكن الاستناد إلى الجيش يكون مفهوماً ومبرراً إذا كانت المؤسسة العسكرية مستقرة ومنظمة، وهي لم تكن على تلك الحالة في عهد الحمدي، فضلاً عن أنه لا يمكن الاستناد إلى الجيش وإعادة تنظيمه وخلخلة بنائه في الوقت نفسه، ولا يكفي الاستناد إلى جيش مهتزّ لتغطية إعادة النظر بمؤسسات الدولة كلها وبالتالي توسيع إطار المتضررين من الحكم، وفي كل الاتجاهات، لذا تحول مشروع الحمدي إلى مغامرة طموحة لكن غير محسوبة، بدليل

(٢٤) د. أحمد الصياد، *السلطة والمعارضة في اليمن*، مصدر مذكور، ص ٣٣٧.

أن اغتيال الرئيس وضع حداً لها، وانتهت معها مرحلة مهمة في تاريخ اليمن، من الصعب الحكم على كل أبعادها، طالما أن رمزها غاب قبل أن يتمكن من بلوغ الأهداف التي رسمها خلال سنوات حكمه الثلاث.

لكن على الرغم من ذلك كله، وعلى الرغم من فترة حكمه المختصرة، ما زال المقدم إبراهيم الحمدي يتمتع بمكانة إيجابية في ذاكرة النخبة التي تتطلع دائماً إلى إقامة دولة مركزية قوية في اليمن، وإلى فرض تطبيق الأنظمة والقوانين بحزم، ولو تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية، وإلى تحديث الدولة والمجتمع والتصدي لمراكز القوى المؤثرة والدفاع عن مصلحة عامة الناس.

وإذا كانت بعض النخب اليمنية، وربما أفراد الشعب البسطاء، ينظرون بحنين إلى عهد الحمدي، فالأسباب متنوعة أشرنا إلى بعضها، (التصدي للقبائل ولمراكز القوى)، غير أن أسباباً أخرى متصلة بظروف تسلّمه الحكم ربما تحمل إيضاحات إضافية لذلك الحنين المشار إليه. فعهد الحمدي جاء على أثر انتصار العرب في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣، واعتمادهم قرار مقاطعة النفط ضد الغرب، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار النفطية ارتفاعاً قياسياً، وبالتالي زيادة مداخيل اليمنيين في الخليج وزيادة تحويلاتهم إلى بلادهم، مما أدى إلى حدوث انتعاشة اقتصادية ضربت كل الأرقام القياسية، وازدادت معها القدرة الشرائية لليمنيين الذين ربطوا هذا الحدث بعهد رئيس مجلس القيادة، كما ارتبط سقوطه في مخيلتهم مع الانحدار الذي عاشه العالم العربي ابتداء من العالم ١٩٧٧، وحتى اغتياله في ١١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٧، خصوصاً أنه كان يسعى للانخراط مع جنوب اليمن في مجابهة ضد السياسة المصرية الأميركية الإسرائيلية التي تُوّجت بتوقيع اتفاقات كامب ديفد (١٩٧٩) وإخراج مصر من الصف العربي. باختصار، صعد الحمدي بواسطة قوى داخلية وخارجية في ظل ظروف عربية وعالمية مؤاتية، وسقط بعد تمرده على القوى التي جاءت به إلى الحكم، وفي ظل ظروف عربية وعالمية لم تمهله لتثبيت ركائز قوية لحكمه الطموح، فخانته الوسائل، أما طريقة اغتياله، وهي للمناسبة سبب إضافي للعطف الشعبي على حكمه، فهي تفصيل درامي ونتيجة حتمية لطموحه الكبير الذي يتجاوز كثيراً وسائله في حكم بلد من أصعب البلدان العربية وأكثرها تعقيداً وتمرداً على الحكام.

في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ اغتيل المقدم إبراهيم الحمدي مع أخيه وساعده

الأيمن عبدالله، ونقلت جثتاهما مع جثتي سائحتين فرنسيتين اغتيلتا للمناسبة، ووضعت الجثث الأربع في منزل عبدالله في صنعاء لإضفاء أسباب أخلاقية على الجريمة، الأمر الذي ضاعف استياء اليمنيين وعزز شعبية رئيس مجلس القيادة، وتم التعبير عن ذلك من خلال مظاهرة ضخمة في صنعاء، استنكاراً للجريمة. وشارك في الاستنكار بعض معارضي الحمدي المشهورين ومنهم الشيخ عبدالله الأحمر.

في ١١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٧ انقطعت سيرة إبراهيم الحمدي في الحكم، فلم يكمل مشروعاً طموحاً وصعباً بدأه بحماس، كما لم يكمل من قبل مشاريع أخرى بدأها وسعى لإنهائها، فهو لم يتمكن من إكمال دراسته، واعتمد على شهرة والده وإرثه ليتحول إلى فقيه غير مكتمل، وإلى حاكم لمدينة ذمار لا يملك كل وسائل الحكم، وإلى ضابط في كلية الطيران لم يكمل تخرجه، وإلى ملتحق بالثورة ومدافع عنها في لحظاتها الحرجة بعد ما كان بعيداً عنها، وإلى حزبي متحمّس لم يكمل ارتقاءه الحزبي في حركة القوميين العرب.

وإن كنا لا ندري نوع تفكيره السياسي الحقيقي، عدا ناصريته العامة، فإن سيرة حياته تكاد أن تكون نموذجية في مكيافيليتها، أو الأصح في أحد وجوه المكيافيلية التي تنحصر بشعار «الغاية تبرر الوسيلة» مع الإشارة إلى عدم تناسب غايات الحمدي مع وسائله، أما اغتياله فهو مزيج عن الدراما والفظاعة التي لم تفقد شيئاً من قوتها خصوصاً أن جريمة الاغتيال التي طالته وأخاه عبدالله ما زالت حتى الآن من القضايا التي لم يتوصل أحدٌ في اليمن إلى الكشف عن حقيقة تفاصيلها الكاملة وخباياها، وتحديد المسؤولين عنها.

المقدم أحمد حسين الغشمي: انفجار السلطة في مكتب الرئيس (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ - حزيران/يونيو ١٩٧٨) يذكر عبدالله البردوني هذه العبارة في حديثه عن اغتيال الحمدي: «أين الحمدي يا غشمي، أين الحمدي يا غشمي» بهذه العبارة خاطب المتظاهرون في صنعاء المقدّم أحمد حسين الغشمي الرجل الثاني في فريق إبراهيم الحمدي، والذي يدين بصعوده الكبير إلى الدائرة الأولى في السلطة إلى الرئيس المقتول، والسبب في ذلك، بحسب البردوني، أن الحمدي وأخاه عبدالله كانا مدعوّين قبل اغتيالهما إلى الغداء مع رموز الفريق الحاكم في بيت الغشمي في ضلاع همدان القريبة من العاصمة،

وأيضاً لكون الغشمي الطرف المسؤول عسكرياً عن الأمن، والذي يفترض به أن يعرف مصير الرئيس الراحل، ودائماً بحسب البردوني[٢٥].

لم يعبأ الرئيس الجديد بالتظاهرات، فالسلطة لا تستمدّ من الشارع بل من مراكز القوى اليمنية التي لم تذرف الدمع على رحيل القاضي الحمدي، لذا لم يجد الغشمي صعوبة في تسوية شؤون الحكم بسرعة، وإصدار بيان يعلن تولّيه رئاسة «مجلس القيادة» الذي ضمه إلى الرائد عبداللّه عبد العالم، وعبد العزيز عبد الغني، ويؤكد على مواصلة السياسة التي اتبعها الرئيس الراحل.

لم يُحدث إعلان الغشمي عن إخلاصه لسياسة الحمدي تأثيراً إيجابياً على الشارع اليمني، وخصوصاً التيار السياسي المؤيد للرئيس الراحل، والذي يضم خليطاً من الماركسيين والبعثيين والناصريين، فضلاً عن بعض الكادرات في الدولة وبعض ضباط الجيش، بالمقابل تلقى الغشمي فور تسلمه السلطة الدعم والتأييد من القوى الخليجية التي اعتبرت غياب الحمدي بمثابة ضربة قوية للنظام الاشتراكي في عدن، وللاتحاد السوفياتي، وللجبهة العربية الراديكالية المناهضة للولايات المتحدة، ولسياستها الشرق أوسطية ولدول الخليج العربي.

جاء الغشمي إلى الحكم من مسافة بعيدة للغاية؛ فهو ينتمي إلى مشيخة صاعدة في ضلاع همدان وتحتل مرتبة وسطى بين المشيخة التقليدية التي كان يديرها، في عهود الأئمة، الشيخ عاطف المصلّي، وبين عامة الفلاحين، وقد استفاد آل الغشمي من تأييدهم لثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ في حين وقف المصلي إلى جانب الإمامة وتولى تهريب الإمام البدر إلى خارج الحدود، الأمر الذي أدى إلى اغتياله وتولّي آل الغشمي المشيخة في ضلاع.

وانضم أهالي ضلاع، كما أهالي همدان عموماً، إلى الجيش بكثافة واحتلوا فيه مناصب ومراتب مهمة، ومن بينهم أحمد حسين الغشمي الذي تلقى تعليماً ابتدائياً بسيطاً، واحتلّ في الجيش مرتبة قائد كتيبة في بداية عهد الحمدي، لكن موقعه القبلي كان أهم

---

(٢٥) عبدالله البردوني، اليمن الجمهوري، مصدر سابق، ص ٥٣٠ - ٥٣١.
وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشيخ سنان أبو لحوم قد أكد لنا أنه لم يكن عدواً للحمدي وأنه يملك رسائل خطية من الرئيس الراحل تتضمن شكراً له على دعمه لحكمه، وتعبّر عن رغبة الحمدي في التعاون معه؛ لقاء مع سنان أبو لحوم في صنعاء عام ١٩٩٣.

بكثير من موقعه العسكري، بوصفه المؤهل الأبرز بين ضباط القبيلة للارتقاء، وهو ما حصل فيما بعد وبسرعة قياسية، حيث انتقل من قائد كتيبة إلى رئيس لأركان الجيش في العام ١٩٧٥ ومن ضابط مغمور في المؤسسة العسكرية عام ١٩٧٤ إلى رئيس للدولة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، أي خلال ثلاث سنوات فقط. وكان هذا الانتقال من القاعدة إلى القمة متسرعاً، ولا يفيد تطور الحكم والجمهورية. فالرجل لم يراكم خبرة في السلطة، وكانت تجربته السياسية حديثة العهد بسبب حداثة سنه من جهة، وبسبب عدم انتمائه السياسي السابق من جهة ثانية؛ ناهيك عن أن خبرته العسكرية كانت هي الأخرى حديثة وغير كافية. ويروي عبدالله البردوني أن الاهتمام الأبرز لرئيس الأركان في عهد الحمدي كان منصبّاً على الحوالات «حتى فاقت حوالاته حوالات رئيسه» من خزينة الدولة[٢٦].

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، كانت السلطة في صنعاء على موعد مع رئيس لا يملك من وسائل الحكم سوى انتمائه إلى مشيخة همدان، أي القوة النافذة وغير الكافية للهيمنة، وللحفاظ على المنصب، لذا انتشرت شائعات عن عزمه نقل العاصمة من صنعاء إلى ضلاع، وكان من السهل أن يصدّق الشارع اليمني هذه الشائعات غير المنطقية بسبب الفوضى والغموض اللذين سادا البلاد في ذلك الحين.

ارتكب الغشمي أخطاء كثيرة خلال الفترة القصيرة التي تولى فيها الحكم، ومن ضمنها تعيين نفسه رئيساً للجمهورية (١٩٧٨/٢/٢٢) في حين امتنع الحمدي عن اتخاذ خطوة مماثلة، ولعب على الدوام لعبة الرئاسة الانتقالية. في السياق نفسه اتخذ قراراً بإطلاق سراح اليساريين الذي سجنهم الحمدي، كي يخفّف ضغط الشارع على حكمه، لكن هذه الخطوة أثارت القوى الداخلية والخارجية التي ساندت حكمه، أما قراراته وإجراءاته فكانت تصدر بوصفها أوامر مطلقة بلا تفسير وبلا شرح، ولا تحمل تطلعات سياسية مفتوحة على آفاق واضحة.

في ضوء ذلك، بدا حكم المقدّم الغشمي غير جذاب لخصومه ولحلفائه الطبيعيين على حد سواء، لذا رفض الشيخ عبدالله الأحمر الانضمام إلى عهده. وباستثناء الأقارب والأصدقاء لم يتعاون أحدٌ معه تعاوناً جدياً؛ أما القوى اليسارية التي كان يأمل بكسبها،

(٢٦) عبدالله البردوني، *اليمن الجمهوري*، مصدر مذكور، ص ٥٣١؛ ومنه استعدنا أيضاً أجزاء من سيرة الغشمي.

بعد إطلاق سراح سجناء يساريين، فقد رفضت التعاون معه، وتعرضت للملاحقة والقمع، وكان يردّ بالقمع على كل الذين رفضوا مباركة سلطته، الأمر الذي أدى إلى إشاعة احتقان كبير في البلاد وانتشار الفوضى والخوف والضياع والتفكك في أجهزة الدولة والحكم، ممّا سمح للمخابرات الجنوبية بالتسلل إلى القصر الجمهوري واغتيال الغشمي بواسطة عبوة ناسفة حملها إليه في حقيبة دبلوماسية مبعوثٌ خاصّ من الرئيس سالم ربيع علي.

أما رواية اغتياله في ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٧٨م فننقلها عن مصدر صنعاني كان مسؤولاً مهماً في تلك الفترة، وهو يؤكد أن الرياض كانت ترعى تقارباً بين الغشمي وسالم ربيع علي (سالمين). وكان الرئيسان الشمالي والجنوبي يتحدثان عن هذا التقارب بوصفه مشروعاً توحيدياً لليمن، وعشية اغتيال الغشمي ومن ثم سالمين زار الرئيس الجزائري هواري بومدين صنعاء وعدن، وبارك التعاون بين الرئيسين. وغداة الزيارة تحركت «المخابرات السوفياتية فدبرت أولاً اغتيال الغشمي، ثم اغتيال سالمين». ويعتبر المصدر أن السوفيات كانوا المتضرر الأكبر من تقارب الرجلين[٢٧].

خلاصة القول أن حكم الغشمي لم يكن يتمتع بأيٍّ من وسائل الاستقرار والاستمرار، فقد بدت السلطة خلاله وكأنها مؤقتة وانتقالية أو انتظارية، الأمر الذي حمل أحد أركان حكم الغشمي، الرائد عبدالله عبد العالم، إلى التمرد غداة إلغاء مجلس القيادة الذي كان عضواً فيه، فتحرك مع قوات المظلّات التي كان يقودها إلى المناطق الوسطى، وتمركز فيها لإعداد عمل عسكري مفترض ضد النظام، ولم يمنع الغشمي تحرك العالم، الذي اعتبر مسؤولاً عن اغتيال عدد من مشايخ المنطقة الواقعة تحت سيطرته (١٩٧٨/٤/٢٨) بعد دعوتهم إلى العشاء، ممّا أثار ضده أهالي المغدورين وحمل الدولة على تصفية تمرّده بواسطة قوة عسكرية قادها الرئيس الحالي علي عبدالله صالح. وعلى الرغم من أن تصفية التمرد حررت الغشمي من خصم مهمّ، إلّا أن ضرب قوة المظلّات أضعف الجيش الذي

---

(٢٧) رفض هذا المصدر الإشارة إلى اسمه، وجرى اللقاء معه في صنعاء في ١٩٩٧/٨/٣. هنا أيضاً لا بد من لفت الانتباه إلى أن اغتيال الرؤساء اليمنيين شمالاً وجنوباً تم في ظل صراعات إقليمية ودولية في منطقة تُعتبرُ الأهم في الشرق الأوسط، لذا من الصعب تفسير عمليات الاغتيال هذه تفسيراً محلياً بحتاً، ومن الصعب الوصول إلى سيناريوهات كاملة وحاسمة لها إلّا من خلال ربطها بالسياق الخارجي لتصارع القوى ضمن اليمن وحول اليمن.

يستند إليه الرئيس في حكمه، ودقّ إسفيناً جديداً في هذا الحكم الذي بات هدفاً سهلاً لكل المغامرات والمغامرين[٢٨].

اغتيل الغشمي في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٧٨ في مكتبه بالقيادة العامة للقوات المسلحة، بواسطة مبعوث مفخّخ أرسله، مبدئياً، (سالمين) حاملاً رسالة مستعجلة إلى الرئيس الشمالي. وكان المبعوث يجهل، (على الأرجح)، ما بحوزته، بدليل أنه كان يحمل مسدسين في وسطه وفي فخذه. ويرجح البعض أنه كان مكلفاً باغتيال الغشمي وذلك بإطلاق النار عليه. والظاهر أن الرئيس لم تكن تساوره الشكوك في هوية المبعوث، فهو أمطر مساعديه طوال اليوم بالسؤال عن مبعوث سالمين، وبضرورة إدخاله إلى مكتبه فور وصوله، ودون الحاجة إلى تفتيشه.

مع اغتيال الغشمي هبطت السلطة في صنعاء إلى مستوى الأرض، علماً بأنها لم تكن مرتفعة عنها كثيراً، وبدا أن الجمهورية اليمنية أمست مشرعة الأبواب صوب كل الاتجاهات، وأن آفاق البلاد مجهولة تماماً، وطبقتها السياسية مبعثرة لا تجمع على شيء، والجيش مفككاً، ولاحت في ذلك الحين حاجة ماسة إلى سلطة إنقاذية حقيقية تضع حدّاً للفوضى العامة في هياكل الدولة والجيش، وتشكل جامعاً للقوى والتيارات الحريصة على بقاء البلاد وعدم انهيارها، سلطة مهيّأة لتحجيم تدخل القوى الخارجية في شؤون الحكم، كي لا تستمر مقاتل الرؤساء بصورة دورية بإيعاز من أطراف خارجية. في هذا الوقت بالذات تبين أن اليمنيين لا يملكون زمام الأمور في بلادهم، وأن السلطة في صنعاء ليست موضع رهان وتدافع من المرشحين... بعبارة أخرى كانت الجمهورية اليمنية، غداة مقتل الغشمي، «جمهورية موز» حقيقية.

لم تتميز فترة حكم المقدم الغشمي بمبادرات جمهورية أساسية، ولم تتخذ خلالها

---

(٢٨) بعد تصفية تمرده، انتقل عبدالله عبد العالم إلى عدن، وتعدّدت التفسيرات حول تمرده، فبعضها يفيد أنه كان خائفاً من أن يغتاله الغشمي، وبعضها يؤكد أن الرجل كان ينتظر إشارة من عدن للزحف على صنعاء وتصفية الغشمي، وأنه اختار التمركز في المناطق القريبة من الحدود مع الجنوب لهذه الغاية، والبعض الثالث يعتبر أن إلغاء مجلس القيادة كان بمثابة إقصاء للعالم تمهيداً لتصفيته. أما العالم نفسه فيدفع التهمة عنه باغتيال مشائخ المنطقة الوسطى، ويرى أن الحادثة كانت مدبرة ضده. تبقى الإشارة إلى أن الرجل ما زال لاجئاً سياسياً في دمشق، وقد حاول خلال الأزمة الحادة، بين الاشتراكي والمؤتمر، الدخول طرفاً في النزاع ضد المؤتمر فكان هذا الموقف سبباً إضافياً في بقائه خارج بلاده. ويؤكد المسؤولون في صنعاء أن العفو العام يشمل العالم الذي يمكنه العودة إلى بلاده، ولكن عليه أن يدبر أموره مع ذوي المشائخ الذين يطالبون بالثأر.

قرارات استثنائية. وبعض القرارات التي صدرت كانت مبرمجة في عهد الحمدي، ومن بينها إنشاء مجلس الشعب التأسيسي وانتخاب القاضي عبد الكريم العرشي رئيساً له (١٩٧٨/٦/٢٥). ولعل تشكيل هذا المجلس هو المظهر الإيجابي الأكثر أهمية في هذا العهد، فقد تحوّل إلى مرجع وحيد للجمهورية بعد اغتيال الرئيس، وانتقلت السلطة عبره إلى عهد جديد.

القاضي عبد الكريم العرشي: حكم الأسابيع الثلاثة (١٩٧٨/٦/٢٥ ـ ١٩٧٨/٧/١٧) إذا صح القول إن ذوي القاضي عبد الكريم العرشي «أقاموا مناحة في بيته»[٢٩] على أثر اختياره رئيساً للجمهورية لخلافة الغشمي، وذلك خوفاً من اغتياله، فإن لخوفهم مبررات منطقية، ذلك أن الرئيس المقبل مرشّح للاغتيال لأسباب عديدة، من بينها اغتيال رئيسين قبله خلال ثمانية أشهر، إضافة إلى اغتيال رئيس جنوبي بعد يومين... واتساع الاستقطابات الداخلية الحادة بين أنصار اليمن الجنوبي والمملكة العربية السعودية، وافتقاد الحاكم لأدوات الحكم الرئيسية الموثوقة، وخصوصاً الجيش الذي لم يبقَ من ألويته صامداً سوى لواء المجد، في حين تبعثر جهاز الأمن وسُجّلت فيه اختراقات كبيرة، وتفككت الإدارات وتوزعت ولاءات السياسيين في أكثر من اتجاه خارجي، واجتاحت البلاد موجات من الإشاعات، وهبطت سمعة الدولة فيها إلى الحضيض، فمن يسعى إلى طلب رئاسة مفخخة؟

في ١٩٧٨/٦/٢٤ بادر القاضي عبد الكريم العرشي، بوصفه رئيساً لمجلس الشعب التأسيسي، والمرجع الرسمي الوحيد في الجمهورية، إلى ترؤس صيغة للحكم من خلال «مجلس رئاسي» مؤقت وعيّن في هذا المجلس رئيس الأركان المقدم علي الشيبة، ورئيس الوزراء عبدالعزيز عبدالغني، والمقدم علي عبدالله صالح قائد لواءي المجد وتعز، وانتخب المجلس العرشي رئيساً له. وتولى عبد العزيز عبد الغني رئاسة الحكومة وعيّن الشيبة قائداً عاماً للقوات المسلحة والمقدم صالح نائباً للقائد العام ورئيساً للأركان، وكان الوحيد الذي اختير لشخصه، وليس بسبب توليه منصباً سابقاً في رأس الدولة.

غير أن التطورات المتسارعة، خصوصاً في الجنوب، ستؤدي إلى قلب المعطيات وإعادة النظر بهذا الخيار، ففي ١٩٧٨/٦/٢٧ ـ أي بعد ثلاثة أيام على انتخابه ـ وقعت محاولة

(٢٩) يؤكد ذلك العقيد أحمد المتوكل الذي كان شاهداً على تفاصيل تلك الفترة، وهو يشغل منصب سفير لبلاده في لبنان؛ لقاء مع المتوكل في بيروت في ١٩٩٧/٧/٢٣.

انقلابية في عدن أطاحت بالرئيس سالم ربيع علي المعروف بميوله الماوية والمنفتح على الخليج وسط نظام ماركسي متشدد، وبمخالفته للتيار اللينيني في الحزب، ومعارضته بسط النفوذ السوفياتي المطلق على البلاد. وقد أدى اغتيال سالمين إلى صعود عبد الفتاح إسماعيل إلى سدة الحكم وكان معروفاً بميوله الثورية الراديكالية، وبطموحه القاضي بالسيطرة على السلطة في شمال البلاد وتوحيدها تحت راية الماركسية. ومع توليه الحكم بدا أن اليمنَيْن مقبلان على مجابهة حتمية لم يكن المجلس الرئاسي المؤقت مهيّأً لخوضها، وكان لا بد من تعيين رئيس دائم للبلاد يتخذ القرارات ويتولى مسؤوليتها. في هذا الوقت رشح أعضاء في مجلس الشعب التأسيسي المقدم صالح للرئاسة ودعي المجلس لانتخاب رئيس للجمهورية في ١٩٨٧/٧/١٧. فوقع الاختيار على المقدم علي عبداللّه صالح، الرجل الأقوى في الجيش، وكان هذا الاختيار يستجيب ليس فقط لاحتمال مواجهة عسكرية مفتوحة مع الجنوب، وإنما أيضاً لحاجة الطبقة السياسية إلى رجل قوي يضمن الأمن في البلاد ويتمكن من حماية الجمهورية وحماية الدولة من الانهيار.

علي عبدالله صالح: البراغماتية على الطريقة اليمنية (١٩٧٨ – ...)

عندما تولى المقدم علي عبداللّه صالح زمام الأمور في صنعاء، (رئيساً وقائداً عاماً للقوات المسلحة)، كان يتميز، بحسب مراقبي تلك الفترة، بكل مواصفات الرئيس الضحية، فهو حديث السن (٣٢ سنة) ولم يمارس الحكم من قبل، وتنحصر كفاءاته المعروفة في المجال العسكري، وهي غير كافية لضبط الدولة وإداراتها، وإن كانت شديدة الأهمية في وضع حدّ لجوّ الانهيار العام الذي كان يخيّم على البلاد.

أدرك صالح، منذ اجتيازه عتبة القصر الجمهوري، أن كرسي الحكم مفخّخ، وأن الأمر يتطلب بدايةً حماية الدائرة الأولى في السلطة من المخاطر المحيطة بها، فاختار مساعدين مخلصين، ومن ضمنهم أقرباء موثوقين يمكن الاستناد إليهم، وبعضهم ما زال يعمل معه حتى الآن. وأدرك أيضاً أن تثبيت الأمن في رأس الدولة يتيح تدريجياً تثبيته في مختلف أجهزتها وإداراتها، خصوصاً أن هذه الأجهزة كانت قد تعرضت لتدمير منهجي منذ إعلان الجمهورية في أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، فالجمهوريون دمروا الأجهزة الإمامية، وأقام الرئيس الأول المشير عبداللّه السلال أجهزة موالية لحكمه، غير أن القاضي عبد الرحمن الأرياني استبدل رجال السلال وجاء بموالين له، وعندما خلفه المقدم إبراهيم الحمدي أطاح بأنصاره، وأطاح المقدم أحمد الغشمي فيما بعد بمساعدي الحمدي، ممّا أدى إلى بعثرة

أجهزة الحكم وإضعاف الدولة وهي أصلاً حديثة التكوين، هكذا كان على الرئيس الجديد أن يعيد بناء كل شيء من حوله، ابتداءً من القصر الجمهوري وحتى قاعدة الحكم وأدنى مراتبه، بالاستناد إلى جيش متعدد الولاءات ومفتوح أمام التدخلات الخارجية، لذا بادر أولاً إلى إعادة تنظيم الجيش بما يتناسب مع طموحاته وتصوره لمستقبل البلاد.

أما الحالة العامة فكانت حرية بالرثاء، فالجمهورية العربية اليمنية ساحة مشرعة لتنازع قطبين إقليميين نافذين في شبه الجزيرة العربية، وسيطرتها شكلية على مناطق البلاد المنقسمة إلى مجالين كبيرين للنفوذ الخارجي، الأول يشمل المناطق الوسطى القريبة من جنوب اليمن والتي تقطنها أكثرية شافعية، وفيه كان يمكن للحزب الاشتراكي الحاكم في عدن أن يصنع «الشتاء والطقس الحسن» على ما يقول مثل فرنسي، في حين كانت المناطق الشمالية القريبة من الحدود مع المملكة العربية السعودية، خاضعة للنفوذ السعودي، وكان الطرفان يتصارعان في شبه الجزيرة، ولصراعهما أبعاد دولية؛ غير أن هذا الصراع كان يتكثف في صنعاء، ولا يمكن تفسير وفهم التطورات السياسية في هذا البلد بمعزل عن هذا الصراع، خصوصاً خلال الحرب الباردة؛ مما يعني أن الرئيس صالح كان مجبراً على العمل في بلد لا سلطة حقيقية لأبنائه فيه[٣٠]، وأن الدرس الأول الذي يتوجب استخلاصه هو حماية الرئاسة من مخاطر الصراع الإقليمي الذي أطاح بالحمدي والغشمي (شمالاً) وسالمين (جنوباً) ومن ثم حماية البلاد بالقدر الممكن، تمهيداً لانتشالها من أتون هذا الصراع. وبديهي أن ذلك لا يتم بدون توفير وسائل حكم يمنية خاصة، وبالتالي خلق مساحة نفوذ لأبناء البلد أنفسهم يمكن الانطلاق منها فيما بعد لضبط المؤثرات الخارجية في السياسة اليمنية وتحجيمها، وردع تدخلاتها على الأقل، في مربع السلطة الأول بدايةً، وفي عموم البلاد في مراحل لاحقة، وهو ما سيتم تدريجياً على قاعدة مزدوجة: رفض تحويل صنعاء إلى قاعدة لمحاربة الشيوعية، ورفض تحويلها إلى قاعدة لمحاربة دول الخليج.

تجنّب الرئيس الجديد السير على خطى من سبقه من الرؤساء الجمهوريين، فلم ينتهج

(٣٠) يقول موظف سابق في القصر الجمهوري في صنعاء إن تشكيلة الحكومات الجديدة كانت تعرض على المعنيّين بالأمر في الخارج قبل إعلانها في العاصمة اليمنية، وإن بعض الوزراء المقترحين كان ينام وزيراً وينهض صباحاً بلا لقب، لأن الموافقة الإقليمية على تعيينه لم تتم؛ لقاء في باريس مع ج. أ، صيف ١٩٩٤.

سياسة ثأرية وإنما دفاعية، قوامها رسم خطوط حمراء حول الحكم، والضرب بقوة على يد من يتجاوزها، وإبداء الاستعداد للتفاوض مع مراكز القوى الموجودة في البلاد، تمهيداً لإشراكها في حكمه، وأظهر للذين تردّدوا في حمله على محمل الجد أنه قادر على الدفاع عن سلطته بطريقة فعّالة، واتضح ذلك من الشهور الأولى لتسلمه مقاليد الحكم حيث واجه بنجاح محاولة تمرد وعصيان شعبية ناصرية مدعومة من عدن وطرابلس الغرب، تلتها محاولة انقلاب عسكرية ناصرية قام بها عدد من الضباط الموالين للرئيس الأسبق إبراهيم الحمدي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨) فقمع المحاولة بقوة، وأعدم قائدها عيسى محمد سيف والمتورّطين الكبار فيها، شأن محسن فلاح وعبد السلام مقبل وآخرين بلغ عددهم ١٥ ضابطاً ومسؤولاً. وبدأ على أثر تلك المحاولة إعادة ترتيب لأوضاع الجيش وقوى الأمن، تتيح الإمساك بهما وبالتالي درء مخاطر انقلابات جديدة، مستعيناً في ذلك بالأقارب والموثوقين من أنصاره كما أشرنا سابقاً.

كان انقلاب تشرين الأول/أكتوبر العسكري هو الانقلاب الأول الذي يتعرض لفشل ذريع في اليمن الجمهوري، وقد عزز فشله الثقة بالحكم الجديد، الأمر الذي أثار حفيظة السلطة الجديدة في عدن برئاسة عبد الفتاح إسماعيل، والتي كانت تعتقد أن صالح ضعيف لدرجة يمكن معها السيطرة على شمال البلاد وتوحيدها بزعامة الحزب الاشتراكي اليمني، بحسب ما يؤكد علي ناصر محمد، أحد قادة الجنوب في ذلك الحين[٣١].

بعد مضي حوالى أربعة أشهر على المحاولة الانقلابية، تعرض صالح لاختبار قوة جديد حين اجتازت القوات العسكرية الجنوبية الحدود (١٩٧٩/٢/٢٠) واحتلت مناطق واسعة في شمال البلاد، (البيضاء وقعطبة وحريب)، وكادت تصل إلى مشارف العاصمة، لو لم يتمكن صالح من إبداء مقاومة عسكرية شديدة في بعض المناطق، خصوصاً في السواقية، والقيام باتصالات عربية ودولية أدت، في نهاية المطاف، إلى استيعاب الهجوم العسكري الجنوبي وتحويل هزيمة صالح العسكرية إلى نصر سياسي عبر توقيع اتفاقية وحدوية يمنية مع عبدالفتاح إسماعيل في الكويت.

نزعة صالح البراغماتية ستظهر للمرة الأولى بوضوح قبل مفاوضات الكويت مع نظيره فتاح (١٩٧٩/٣/٣٠) فقد بادر إلى إقالة وزير خارجيته عبدالله الأصنج، (جنوبي الأصل

---

(٣١) «علي ناصر محمد يتذكر»، حوار أجراه غسان شربل ونشرته مجلة الوسط اللندنية في أعدادها المرقمة ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥ عام ١٩٩٥.

وقائد جبهة التحرير المعادية بقوة للحكم في عدن)، ووزير إعلامه محمد سالم باسندوة، (جنوبي أيضاً وركن مهم من أركان الجبهة نفسها)، والرجلان يتمتعان بتأييد خليجي بارز. وكان وجودهما في حكومة صنعاء دليلاً على رهان الخليج على هذه الحكومة والنظر إليها بوصفها أداة لمكافحة الشيوعية، ومناهضة النظام الماركسي في عدن، والعمل على إسقاطه.

ضرب صالح عصفورين بحجر واحد عندما أقال الأصنج وباسندوة (١٩٧٩/٣/٢١)، فهو من جهة برهن عن حسن نيته عشية لقائه مع عبد الفتاح إسماعيل بإقالة رمزين معاديين لحكمه، ومن جهة ثانية تخلّص من مركز نفوذ خليجي في حكومته، واختار توقيتاً مناسباً لذلك، فالهزيمة العسكرية أمام القوات الجنوبية تفترض تعديلاً حكومياً ملائماً لمرحلة ما بعد اتفاقية الكويت، وبالتالي التخلّي عن سياسة خارجية وإعلامية كانت متمحورة حول الهجوم على الحكم الماركسي في عدن وتصفية حسابات تاريخية معه.

في السياق نفسه، وافق صالح على توقيع «بيان الكويت» الوحدوي على أساس شروط إسماعيل لتحقيق الوحدة سريعاً وبالتالي إنجاز دستور الوحدة «خلال ستة أشهر»، مع علمه التام أن مثل هذه الموافقة لا تثير الفرح في الخليج، خصوصاً إذا كان الماركسيون حجر الزاوية في الوحدة، غير أن الرئيس كان يدرك أن موافقته على البيان المذكور تتيح له كسب الوقت وتدعيم مواقعه الداخلية، باعتبار قضية الوحدة مقدَّسة عند اليمنيين الذين يعتقدون أن الحمدي والغشمي وسالمين قد اغتيلوا بسببها؛ وتتيح له أيضاً الوقوف على مسافة بعيدة قليلاً عن حلفائه الخليجيين، وهذه المسافة ستكبر تدريجياً بصورة طردية مع تزايد قوة نظامه.

بعد نجاحه في اختبار الكويت، تفرغ صالح لمواجهة آخر العقبات التي اعترضت حكمه، والمقصود بذلك حرب العصابات الماركسية في المناطق الوسطى في شمال اليمن، فقد عمل على محاورة قادة هذه الحرب ومجابهتهم في الآن معاً، طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ وحتى العام ١٩٨٢ وعرض على أحد قادتهم، سلطان أحمد عمر، المشاركة في الحكم كوزير للثقافة[٣٢] غير أن مساعيه باءت بالفشل ولم يتمكن من الانتصار في هذه الحرب إلّا بعد سقوط عبد الفتاح إسماعيل في الجنوب، وصعود علي ناصر محمد إلى سدة الحكم.

---

(٣٢) يؤكد هذا العرض مسؤولون في صنعاء شغلوا في حينه مناصب مهمة وآخرون ما زالوا يشغلون مناصب كبيرة حتى اليوم.

وعلى الرغم من أن نجاحه في صد الهجوم الماركسي المسلح في المناطق الوسطى وإضعاف العصابات المسلحة يخدم مصالح النظام في صنعاء، إلّا أنه يخدم أيضاً مصالح الدول الخليجية المناهضة للشيوعية، غير أن الخليجيين شعروا بأن حكومة علي عبدالله صالح تتحول تدريجياً من قوة لمواجهة «المد الشيوعي» إلى حكومة حقيقية مستقلة نسبياً في سياستيها الخارجية والداخلية؛ والدليل أن صالح عقد صفقة أسلحة مع السوفيات خارقاً بذلك اتفاقاً رسمياً صريحاً مع الخليجيين يُحظِّرُ على اليمن الحصول على أسلحة سوفياتية فبادروا إلى مطالبة الحكم بإرجاع الأسلحة الحديثة الغربية الصنع والتي تم شراؤها بأموال خليجية، فرفض الانصياع لهذا الطلب وبادر إلى إرسال قواته المسلحة شرقاً للمحافظة على الحدود، تماماً كما بادر إلى تعزيز قواته في الحدود الشطرية، وكان قبل ذلك قد تمكن من احتواء محاولة تحريضية داخلية ضد حكمه قام بها عبدالله الأصنج الذي قبل على مضض إقالته من الحكومة (١٩٨١/٣/١٥) فقُدِّمَ للمحاكمة بعد اتهامه بـ«الخيانة العظمى».

مع نهاية حرب العصابات الماركسية في العام ١٩٨٢، استطاع علي عبدالله صالح أن يضع ما كان يعرف بـ«الجمهورية العربية اليمنية» على قدميها بعد أن كانت تترنح في بداية حكمه. وتمكن الوقوف على مسافة معينة من حلفائه الخليجيين، وتعامل معهم كشريك في مواجهة المد الشيوعي وليس أداة تتلقى أوامر خارجية، كما استطاع أن يقنع قادة الحزب الاشتراكي في الجنوب أن الرهان على إسقاطه أمر غير واقعي، وأنه مستعد للدفاع عن سلطته، ولن يكون رأس حربة للهجوم عليهم إذا ما كفّوا عن التدخل في شؤونه، واستطاع بذلك أن يختم المرحلة الأولى في حكمه، وهي مرحلة يمكن وضعها تحت عنوان: تحقيق الأمن النسبي للنظام وللبلاد، وبالتالي الكف عن استخدام صنعاء ساحة مفتوحة للنزاعات الخارجية العربية والدولية.

سيستخدم علي عبدالله صالح سياسة التوازن الإقليمية والدولية التي اعتمدها في تلك الفترة طيلة المرحلة الثانية من حكمه، والممتدة من العام ١٩٨٢ وحتى العام ١٩٨٩ تاريخ انهيار جدار برلين، وستكون هذه السياسة بمثابة مظلّة لتدعيم دولته وإعادة تنظيمها وجعل بلاده مركزاً آمناً للطبقة السياسية بمختلف حساسياتها، ولرجال الحكم السابقين، وسيتضح لاحقاً أن الوحدة اليمنية نفسها ما كان يمكن أن تتم لولا استقرار «إقليم القاعدة فيها» أي العاصمة صنعاء وهو استقرار بدأ يتجمع تدريجياً منذ ذلك الحين.

بموازاة هذه السياسية المتوازنة كان الرئيس اليمني يربط بلاده بمجموعة من الاتفاقيات والمواثيق، من ضمنها توقيع معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي، وتدعيم العلاقات مع الولايات المتحدة، وتوقيع اتفاقيات تعاون وتنسيق بين صنعاء وعدن وإنجاز مشروع دستور دولة الوحدة، والقيام بمبادرة مشتركة مع الرئيس علي ناصر محمد (١٩٨٢/٨/٢) للدعوة لقمة عربية من أجل مواجهة الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان وتوقيع اتفاقيات لاستكشاف النفط وبناء سد مأرب.

وعلى الصعيد الداخلي، احتفل اليمن في عهده للمرة الأولى بعيد المعلم (نيسان/أبريل ١٩٧٩)، وصدر قانون الضمان الاجتماعي للمرة الأولى (٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩)، وبدء البث التلفزيوني الملون (١٩٧٩/٩/٢٥)، وصدر قانون خدمة العلم (٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩)، وانعقد أول مؤتمر للسفراء اليمنيين في صنعاء (١٩٨١/١/١٢)، وأنشىء المجلس الأعلى للرياضة والشباب (آذار/مارس ١٩٨١)، وافتتحت أول شركة للسياحة بين صنعاء وعدن (١٩٨١)، وأقيمت أول حملة لمحو الأمية (١٩٨١)، وأنشئت أول مؤسسة للاتصالات السلكية واللاسلكية (أيار/مايو ١٩٨١)، ووزارة الكهرباء والمياه (١٩٨١) التي تولت كهربة اليمن، وأنشىء معهد للقضاء اليمني (١٩٨١/١٠/٣)، وأعلن عن بدء الملاحة البحرية (١٩٨٢/١/١٨)، ووضع حجر الأساس للجندي المجهول في اليمن (١٩٨٢/٧/٢١)، وتمت تسمية شوارع العاصمة والمدن الأخرى والمحافظات رسمياً وللمرة الأولى (١٩٨٢/٧/٢٣)، وأنشىء الحزب الحاكم، (المؤتمر الشعبي)، العام (٢٤/٨/ ١٩٨٢)، وصيغ الميثاق الوطني من قبل ٥١ شخصية يمنية من كل التيارات اليمينية واليسارية والمحافظة، وشُقّت الطريق البرية الأولى بين عدن وتعز (١٩٨٣/١٠/١٤)، ودُشّنت أول بئر نفطية (١٩٨٤/٧/٨)، ووضع حجر الأساس لإعادة بناء سد مأرب (١٢/ ١٩٨٤/٧)، وحماية صنعاء القديمة وترميمها من خلال حملة دولية (١٩٨٤)، وأنشىء المجلس الأعلى للنفط (١٩٨٥/٢/٢٣)، وأنشىء للمرة الأولى اتحاد للحقوقيين اليمنيين ووزارة للنفط (١٩٨٥/٩/٨)... إلخ.

بعد تركيز أسس ثابتة، نسبياً، للحكم والدولة، وتحجيم التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية اليمنية، وإعادة بناء الجيش والأجهزة الأمنية، وبعد إشاعة قدر كبير من الاستقرار الداخلي ورسم خطوط عامة لتوجّه اقتصادي جديد، بعد ذلك كله أصبح اليمن قادراً على استقبال التطورات الطارئة في محيطه، والانتقال من الحالة الدفاعية التي ميزت سياسته في

المرحلتين الأولى والثانية إلى التدخل الإيجابي في منطقته، وسيجتاز الاختبار الأول في هذا المجال بنجاح ملحوظ.

ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ اندلعت مجابهات دامية في جنوب اليمن أدت إلى سقوط آلاف القتلى ضمن صراع أهلي على السلطة. وقد تجنبت صنعاء الانزلاق في هذا الصراع الذي انتهى بهزيمة حليفها علي ناصر محمد، واستقبلت عشرات الآلاف من اللاجئين اليمنيين، وتحولت حقيقة إلى قاعدة ثابتة تدور فيها وحولها التطورات اليمنية ـ اليمنية، ومنذ ذلك التاريخ أخذ الحكم يبني بهدوء سياسة عملية وحدوية، لا بل يتوقع موعداً لتحقيق الوحدة بين الشطرين[٣٣]. ومع الضعف الذي أصاب النظام الاشتراكي في عدن إثر أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ومع تراجع المخاطر الجنوبية، بادرت صنعاء إلى تدعيم موقعها الخارجي في العالم العربي عبر توثيق علاقاتها مع العراق ومصر والأردن، وهي علاقات ستسفر عن اشتراكها في تأسيس «مجلس التعاون العربي» وكانت هذه الخطوة هي الأولى من نوعها منذ إعلان الجمهورية في اليمن.

في المرحلة الثالثة من عهد الرئيس صالح، وتحديداً منذ بداية النصف الثاني من الثمانينيات دشّن الحكم سياسة جديدة لم يعد الهمّ الداخلي ركنها الأهمّ، وإنما الهمّ الخارجي معطوفاً على الوحدة اليمنية التي صارت أقرب منالاً من أي وقت آخر. وستنتهي هذه المرحلة بإعلان الوحدة (١٩٨٩) بعد انهيار الحرب الباردة ليبدأ تاريخ جديد في اليمن الموحّد وقّع علي عبدالله صالح الصفحة الأولى فيه.

في المحصلة العامة يمكن القول إن السياسة البراغماتية التي اعتمدها علي عبدالله صالح قادت إلى تحقيق النتائج التالية:

أولاً: إخراج الجمهورية اليمنية من المرحلة الانتقالية ومن حالة الاضطراب التي عاشتها بعد ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ وتحييد دائرة السلطة الأولى عن الصراعات الداخلية المدمّرة، ووضع حد لمسلسل الصراع المميت داخل الدولة وعليها.

---

(٣٣) نقلت صحيفة لوموند الفرنسية عن وزير الخارجية اليمني الدكتور عبد الكريم الأرياني قوله إن الوحدة اليمنية ستتحقق حتماً خلال سنتين أو ثلاث سنوات، ولم يخطىء إلّا بشهر واحد حيث صدر إعلان الوحدة في ١٩٨٩/١١/٣٠ وتحققت في ١٩٩٠/٥/٢٢.

راجع: Yves Heller, *Le Monde*, 14/10/1987.

ثانياً: بناء جيش وأجهزة أمنية قادرة على الدفاع عن الحكم وتزويده بوسائل رادعة، وتطهير هذه الوسائل من الحالمين بانقلابات عسكرية.

ثالثاً: تنظيم العمل السياسي في البلاد، وضبطه في أطر وقنوات محددة، وانتشاله من الحالة الفوضوية التي كانت سائدة من قبل.

رابعاً: انتهاج سياسة اقتصادية وتنموية تتيح للبلد الإفادة، نسبياً، من موارده الطبيعية، (النفط ـ الزراعة).

خامساً: انتشال اليمن، نسبياً، من دائرة النزاعات والتدخلات الخارجية، وتحقيق قدر كبير من السيادة في السياستين الداخلية والخارجية، وطيّ صفحة استخدام صنعاء لتصفية حسابات القوى الإقليمية.

سادساً: الانتقال باليمن من حالة العزلة العربية التي عاشها في الستينيات والسبعينيات إلى حالة أخرى بات معها الحكم قادراً على لعب دور فاعل في السياسة الخارجية العربية، وبما يتلاءم مع المصالح اليمنية ولحماية هذه المصالح.

سابعاً: توفير حضور يمني أكبر على الصعيد الدولي، وانتهاج سياسة دولية متناسبة مع موقع البلاد الاستراتيجي ومصالحها.

هكذا يتبين أن شمال اليمن انتقل خلال الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ من مَلَكية الحد الأقصى إلى جمهورية الحد الأدنى، مروراً بمرحلة انتقالية تميّزت بنزاعات أهلية وصراعات دموية على السلطة، حوّلت شمال اليمن إلى ساحة للنفوذ الخارجي وتصفية الحسابات الإقليمية والدولية. وتدين البلاد للرئيس صالح بتحقيق الاستقرار في السلطة واستكمال بناء الدولة والجمهورية ووضعها على سكة الوحدة اليمنية.



جنوب اليمن:
من الاستعمار البريطاني إلى الحكم الماركسي

ما إن استقرت اللعبة السياسية في شمال البلاد على قواعد واضحة المعالم، وما إن أصبح الحكم اليمني في صنعاء قادراً على تنظيم حياة سياسية عادية، حتى دخل الجنوب مرحلة من الاضطرابات والنزاعات الداخلية استغرقت النصف الأول من الثمانينيات، وانتهت بحرب أهلية في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٦ تخللتها مذبحة حقيقية، طالت عدداً كبيراً من كوادر الحزب الاشتراكي الحاكم والدولة والجيش، وأفضت هذه الحرب إلى انهيار فظيع في أجهزة الحكم وأدواته، دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء قوى مضادة بديلة للحزب الاشتراكي، ودون أن تتيح الحرب انبثاق تيار داخل الحزب، قادر على إعادة تأسيس السلطة الاشتراكية على قواعد إصلاحية رحبة، وكفيلة باستيعاب كل الكتل والمجموعات الحزبية وبالتالي تنظيم حكم مستقر.

وفي عدن بادر الناجون من الحرب، بزعامة السيد علي سالم البيض، إلى تجميع ما تبقى من صفوفهم وكوادرهم، وتأسيس سلطة تستمد شرعيتها من انتصارها في الحرب المذكورة، وتبرر حكمها بمواجهة الطرف الآخر الذي خسر الحرب ولجأ إلى صنعاء، بزعامة الرئيس السابق علي ناصر محمد. ولعل من المفارقات التي اتسم بها حال الجنوب اليمني في ذلك الحين، أي في السنوات الثلاث الفاصلة بين حرب كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، وإعلان الوحدة اليمنية في العام ١٩٩٠، أن الفريقين الناجيين من الحرب كانا يرثان ما تبقى من دولة الجنوب القوية، ويتنازعان شرعية هذه الدولة وحكمها. وإذا كان الفريق الأول قد استقر في عدن، فإن الفريق الثاني استقر في صنعاء ومارس ضغطاً رهيباً على الفريق الأول، وذلك بفضل ما كان يجمعه من

كوادر ووحدات عسكرية، ونفوذه الاجتماعي الكبير داخل بعض المناطق الجنوبية في اليمن.

في ظل هذا الوضع بدأ الرئيس علي عبدالله وكأنه الطرف الأقوى في اليمن الطبيعي، ويملك خيار تهدئة النزاع بين الطرفين. فاعتمد سياسة عاقلة بانتظار التطورات الدولية التي كانت قد بدأت بالظهور في حينه، والتي أفصحت عن ارتسام المؤشرات الأولى لانهيار الكتلة الشيوعية ومعها الحرب الباردة.

وكان الفريق الذي يمثله الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، علي سالم البيض، مضطراً بوسائله المحدودة، وبإمكاناته الاقتصادية البائسة، لمواجهة زلزال سياسي دولي حقيقي، والخروج من عزلة إقليمية حادة، وتفادي الضغوطات الشمالية المعطوفة على تلك التي يمارسها فريق علي ناصر محمد. لذا اختار البيض الوحدة اليمنية كمخرج مشرف، وبالتالي تحقيق إنجاز وطني يسمح له ولتياره بالتقاط الأنفاس، بدلاً من مواجهة كشف حساب تاريخي يحمل معه مخاطر كبيرة على الحكم والدولة في الجنوب. ويخطىء بعض رفاق البيض وخصومه الماركسيين عندما يصفون خياره الوحدوي في ذلك الحين بالتسرع والخفة والتنازل عن الدولة والحزب، بدون ضمانات... إلخ.

فالراجح أن اختيار الوحدة كان بمثابة ضربة معلّم، وكان هذا الخيار، عدا تناسبه مع دستور الحزب الاشتراكي ومع طموحات اليمنيين في جنوب البلاد، كان هذا الخيار يكفل إسدال الستار على تجربة الجنوب التي عاشت حوالى ربع قرن، وعلى اتقاء العواصف التي هبّت بعد الحرب الباردة وجرفت معها أنظمة وحكاماً ودولاً كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من العالم الاشتراكي الذي شيّده السوفيات، منذ ثورة البلاشفة على النظام القيصري في العام ١٩١٧.

قبل أن يستقر الماركسيون في الحكم، عاش جنوب اليمن تطورات سياسية هائلة، قلّما عرفتها مناطق عربية أخرى. فقد تمكن اليمنيون من طرد الاستعمار البريطاني المعمّر في بلادهم، (١٢٨ سنة)، والذي يشبه، في قدمه على الأقل، الاستعمار الفرنسي في الجزائر. وبذلوا جهوداً كبيرة في توحيد الأجزاء المترامية الأطراف والمتعددة الأهواء السياسية والفئوية والقبلية والمناطقية في جنوب اليمن، وخاضوا مغامرة حقيقية في بناء دولة اشتراكية في بيئة صعبة وفي ظروف غير مؤاتية. وفي مجمل تحركاتهم ومشاريعهم السياسية، كان جنوبيو اليمن ينظرون إلى مستقبلهم السياسي في إطار اليمن الطبيعي، وليس خارجه. وكانت

حركاتهم السياسية اندماجية لا تقيم الفوارق المبدئية، على الأقل بين العناصر الشمالية والعناصر الجنوبية؛ وعليه كان من الطبيعي أن يتسلم رئاسة الدولة، في إحدى الفترات، الشمالي عبد الفتاح إسماعيل الذي كان، علاوة على ذلك، المنظّر الأكبر للحزب الاشتراكي، وكان من الطبيعي أيضاً أن يحتل شماليون مناصب وزارية رفيعة المستوى في الحزب والدولة طيلة الفترة التي تولى فيها الاشتراكيون السلطة، ولم تبرز انقسامات حادة بين الشماليين والجنوبيين في الحزب الاشتراكي اليمني إلّا خلال حرب الانفصال (١٩٩٤) وبسبب هذه الحرب التي كانت تحمل معاني مضادة لتكوين الحزب نفسه، ولتاريخه وللتاريخ اليمني عموماً، الأمر الذي يفسر جانباً من جوانب فشل المشروع الانفصالي وانهياره خلال شهرين. وسنعود إلى ذلك بالتفصيل في مكان آخر من هذا الكتاب. لكن كيف وفي أية ظروف انبثقت السلطة الاشتراكية في عدن؟ للإجابة عن هذا السؤال لا بد من العودة إلى الوراء.

عندما احتل البريطانيون عدن كانت المدينة تابعة عملياً لسلطان لحج، وشكلاً للأمبراطورية العثمانية، وقبل ذلك كانت تابعة لأئمة اليمن وحكمهم المركزي في صنعاء[1].

أما سلطان لحج فقد استقل عن سلطة الأئمة في الشمال، وكان قائداً عسكرياً من قياداتهم رسم نفسه سلطاناً، وهو ينتمي إلى المذهب الزيدي، لكن تساهله في الشؤون الدينية وطموحه الشخصي ورغبته في إنشاء كيان مستقل يرتبط باسمه، كل ذلك حمله على تغيير مذهبه وتبنّي الشافعية، مذهب أكثرية السكان، وبالتالي تأسيس سلطنة لحج والسيطرة على عدن، ومن بعده توارث الحكم أمراء من قبيلة العبادل تحولوا إلى سلاطين...[2].

وقد سارت على نهج العبادل وسلاطينهم القبائلُ الأخرى الجنوبية التي تحولت إلى سلطنات بزعامة مشايخها، وأصبحت فيما بعد كيانات سياسية خاصة بفضل المعاهدات التي وقعتها مع الاستعمار البريطاني. وقد بلغ عددها تسع سلطنات في المرحلة الأولى، وإحدى عشرة سلطنة في المرحلة التالية، تنقسم إلى قسمين، غربي ويضم تسع سلطنات،

---

(١) أمين الريحاني، ملوك العرب، الطبعة الثامنة، دار الجيل، بيروت، (بدون ذكر تاريخ النشر)، ص ٣٩٩.
(٢) بخلاف أئمة الشمال الذين كانوا يستندون في حكمهم إلى الشرعية الدينية التاريخية الزيدية، كان سلاطين الجنوب يستندون في شرعيتهم إلى زعامتهم القبلية. والأسر السلطانية في الجنوب حديثة العهد وتدين بملكها أساساً للاستعمار البريطاني الذي وفّر الحماية لكياناتها السياسية الصغيرة والمتناثرة. وكان من الطبيعي أن تندثر وتختفي عن المسرح السياسي اليمني بعد الاستقلال.

(العبدلي، الفضلي، العقربي، الحوشبي، العلوي، الصبيحي، اليافعي، العولقي، الواحدي)؛ وشرقي ويضم (القعيطي، الكثيري)، فضلاً عن إحصاء إحدى عشرة مشيخة في إحدى المراحل بحيث بلغ عدد السلطنات والمشيخات اثنتين وعشرين سلطنة ومشيخة تتنازع السيادة على ما كان يعرف بجنوب اليمن قبل الاستعمار.

وكانت هذه السلطنات المشيخات ـ القبائل ـ فروع القبائل، عشية الاحتلال البريطاني لعدن، تخضع بحسب الظروف لأئمة اليمن، لكنها تقع وفق النظام العالمي في حينه في دائرة النفوذ العثماني، وضمن أملاك الأمبراطورية العثمانية. لذا كان على العرش البريطاني أن يحصل على تفويض عثماني بالسيطرة على عدن قبل احتلالها. أما توسّع البريطانيين في بقية مناطق الجنوب اليمني فقد تم تدريجياً فيما بعد، ودون استئذان الباب العالي وبواسطة معاهدات حماية وصداقة مباشرة بين السلطة الاستعمارية في عدن والمشيخات والسلطنات المذكورة[٣].

على الرغم من تطلع البريطانيين الدائم للسيطرة على عدن التي كانت عبارة عن ميناء خارج عن السيطرة الدولية على البحار والموانىء، والموزعة في حينه على الدول العظمى، حيث كانت فرنسا تسيطر على البحر المتوسط، وروسيا تسيطر على البحر الأسود، وبريطانيا على البحر الأحمر...[٤]، على الرغم من تطلعهم إلى احتلال هذه المدينة الاستراتيجية كان لا بد أن يتدخل حدث كبير طارىء لتسريع عملية الاحتلال. فقد استولى والي مصر في حينه، محمد علي باشا، المنشقّ على الدولة العثمانية والذي يلقى تشجيعاً فرنسياً، استولى على سوريا ولبنان وتهامة (١٨٣٦ ـ ١٨٤٠)، وأراد أن يحتل عدن لتوسيع سلطته في البحر الأحمر، الأمر الذي كان يشكل تحدياً كبيراً للإنكليز. ولمواجهته تدخّل رئيس الوزراء البريطاني اللورد بالمرستون ووجه خطاباً لمحمد علي يحذره من مغبة ذلك، ويؤكد أن لا حق له في البلاد العربية، وبادر إلى توقيع معاهدة رسمية مع الدولة العثمانية تتيح لبلاده التجارة في البلدان العربية، وطلب من الباب العالي أن يمنحه عدن، وحصل عليها بواسطة فرمان من السلطان عبد المجيد[٥].

---

(٣) أفضل تعبير عن الروح التي كانت سائدة عموماً في تلك السلطنات ينقله أمين الريحاني عن سلطنة الحوشبي حيث درج مثال عندهم يقول: «لانا من قبيلة حد ولا حد دولتي، سلطاني من ملا كفي قروش» ملوك العرب، مرجع مذكور، ص ٤٤٦ وما بعدها.

(٤) د. فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ ـ ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٣٨.

(٥) ملوك العرب، مرجع مذكور، ص ٤١٤.

«... من هو سلطان العثمانيين حتى يهب بلاداً ليست له»[٦]، بهذه العبارة خاطب سلطان لحج القبطان الإنكليزي هينس الذي جاء لاحتلال عدن، وفي حوزته تفويض خطي من السلطان عبد المجيد. لكن غيظ السلطان اللحجي واحتجاجه ومقاومته لم تحل دون سيطرة البريطانيين على عدن. وللعذر المباشر لاحتلال المدينة قصّة جديرة بأن تروى.

في ٤ كانون الثاني/يناير عام ١٨٣٧، غرقت سفينة شراعية بريطانية تدعى دوريا دولت وتملكها البيجوم أحمد أم النساء وهي سيدة هندية. غرقت هذه السفينة في ساحل أبين وعلى بعد ٦ أميال من ميناء عدن، وكانت في طريقها إلى ميناء جدة وعلى متنها عشرة أشخاص يودون تأدية فريضة الحجّ، لكن حمولتها الزائدة أدت إلى جنوحها وارتطامها بالصخور. واختلفت الروايات حول مصير الركاب، فبعضها يقول إنهم غرقوا والبعض الآخر يؤكد أنهم قتلوا خلال هجوم البدو على ما تبقى من السفينة ونهب بضائعها وبيعها بأقل من قيمتها في عدن.

بعد شهور من الحادث أرسل حاكمُ بومباي البريطاني، الضابطَ الإنكليزي هينس في سفينة بخارية مع ٣٠٠ جندي إلى عدن للمطالبة بالتعويض عن السفينة الجانحة، والتقى الضابط سلطان لحج في عدن، فرفض هذا الأخير دفع التعويض. وعندما قدّم هينس فرمان السلطان العثماني حول المدينة احتج السلطان بأنها ليست ملكاً للعثمانيين، لكن سلطان لحج عاد ووافق على دفع الجزء الأكبر من التعويض، وطلب تأجيل دفع القسم الباقي إلى وقت لاحق (كانون الثاني/يناير ١٨٣٨). أصرّ هينس على دفع كامل التعويض، وعرض في الوقت نفسه إنشاء محطة للفحم الحجري في عدن لتزويد البواخر البريطانية بالوقود. وعندما رفض السلطان اللحجي ذلك، فرض الضابط الإنكليزي حصاراً بحرياً على المدينة واحتلها بالقوة في ١٩ كانون الثاني/يناير عام ١٨٣٩ وسقط دفاعاً عنها ١٣٩ شهيداً يمنياً، بينهم الشيخ رجب العذيبي وعلي سلام وهو أحد أقرباء سلطان لحج.

لم يستسلم السلطان اللحجي للأمر الواقع، فحاول في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٩ استعادة المدينة بالاتفاق مع جاره سلطان الفضلي، وكرر المحاولة في ٢١ أيار/مايو ١٨٤٠، وجرت محاولة ثالثة في ٥ تموز/يوليو عام ١٨٤١ لكن مجمل هذه المحاولات باءت بالفشل، وتمكن هينس من ضبط الأمور في أرجاء المدينة، خصوصاً أن القسم الأكبر من سكانها، لا سيما اليهود والآسيويين، رحب بالاحتلال الإنكليزي وتعاون معه.

---

(٦) ملوك العرب، مرجع مذكور، ص ٤١٤ ـ ٤١٨.

في ضوء ذلك عقد سلطان لحج في شباط/فبراير عام ١٨٤٣ معاهدة صداقة وتعاون مع هينس، كرّست الاحتلال الإنكليزي لعدن. وسيعمد المحتلّ إلى توسيع سلطاته تدريجياً إلى خارج المدينة ثم إلى المناطق اليمنية الجنوبية الأخرى[٧].

قبل احتلال عدن كان البريطانيون، وبمبادرة من هينس نفسه، قد عرضوا على سلطان المهرة شراء جزيرة سقطرى بـ ١٠٠ ألف روبية، (عملة ماريا تيريزا)، لكن السلطان رفض وخاطب هينس قائلاً: «اسمع يا قبطان بحق رب العرش لن أفرط في ذرة من أرض الجزيرة، لقد حباها الله المهريين فقط وسنبقى نتوارثها صغارنا من كبارنا إلى ما شاء الله»[٨]. عندئذ احتل البريطانيون الجزيرة بالقوة عام ١٨٣٥ لكنهم لم يتحملوا مناخها وقضى عدد كبير منهم بمرض الملاريا، الأمر الذي دفعهم إلى إخلائها والتفكير مجدداً باحتلال عدن، ما يعني أن بريطانيا كانت تفكر بالسيطرة على هذه المدينة قبل حادثة دوريا دولت، ولأسباب استراتيجية أهمها: خوف البريطانيين من سيطرة محمد علي باشا على المدينة، وقطع طريق البحر الأحمر عليهم، وحاجتهم لميناء يستخدم كمحطة وقود، (الفحم الحجري)، على الطريق إلى الهند، خصوصاً أن الميناء كان مجهزاً لاستقبال السفن، وكان صالحاً للاستخدام في مختلف فصول السنة وهو الأفضل بين موانيء المنطقة. وأخيراً رغبتهم في تحويل تجارة البن وكسر الاحتكار الأميركي لهذه التجارة، علماً بأن الولايات المتحدة كانت تستورد ثلاثة أرباع البن اليمني عن طريق ميناء المخا الشهير.

احتل البريطانيون أحياء في عدن أولاً، ثم وسعوا احتلالهم لكامل المدينة، ومنها انطلقوا نحو الضواحي وبصورة خاصة الشيخ عثمان (١٨٨٨) أي بعد حوالى ٤٠ سنة على احتلال المدينة، ومن ثم نحو السلطنات الأخرى التي لم يركزوا فيها جيوشاً ضخمة، فقد اكتفوا بعقد معاهدات صداقة وتعاون ومشاهرة وحماية على التوالي مع سلاطينها. لذا يمكن القول إن أجزاء كبيرة من الجنوب اليمني لم تخضع للاحتلال البريطاني المباشر والكثيف، وإنما لنوع من الاحتلال غير المباشر لدرجة أن بعض السلطنات، خصوصاً الشرقية منها، لم تعرف الاحتلال البريطاني إلّا في عقوده الأخيرة.

---

(٧) د. فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ ـ ١٨١٨، مصدر مذكور، ص ١٨٠ وما بعدها؛ وراجع أيضاً رواية أمين الريحاني في ملوك العرب، مرجع مذكور.

(٨) المرجع نفسه، ص ١٤٣.

أما سياسة الاحتلال البريطاني، فكانت شبيهة إلى حد التطابق مع السياسات التي اعتمدها التاج الملكي في مختلف الأراضي المستعمرة، والتي تقوم على التفريق بين المتحدات الاجتماعية والدينية، تسهيلاً للسيطرة عليها. ومن جهة ثانية وضعت بريطانيا شرائع وقوانين تنظم سيطرتها على هذه المنطقة؛ ونموذج ذلك، خارج عدن، أن يقبل السلطان بسيادة الإنكليز وحمايتهم في مملكته... وأن تكون هذه المملكة مستقلة داخلياً استقلالاً تاماً يمكن للسلطان أن يصدر ما يشاء من القوانين داخل سلطنته لكن لا يحق له عقد معاهدات مع الأجانب، (كلمة أجنبي لم تكن تعني بدايةً السلاطين الآخرين لكنها شملتهم فيما بعد). ويمكن للسلطان الاحتفاظ براية وعلم خاصَّين به وجنود، ويحق له منح الألقاب. ولا يحق لأجنبي التملك في السلطنة، أو الدخول إليها بدون إذن من السلطان، لكن الإذن كان يأتي من حاكم عدن البريطاني. وكان لدى السلطات البريطانية ضباط يساعدون السلطان أو الأمير، وأحياناً يتبعه جنود بحسب أهمية السلطنة[٩]. بالمقابل كانت تدفع بريطانيا رواتب شهرية للحكام تتراوح بين ليرة إنكليزية و١٠٠ ألف ليرة، أما في حالات التمرد فإن الطائرات الحربية البريطانية والمدافع والأسلحة الحديثة كانت كفيلة بقمع العصاة.

هكذا تمكنت بريطانيا من الاحتفاظ بعدن وبسلطنات الجنوب اليمني طيلة الفترة الواقعة بين ١٨٣٩ - ١٩٦٧ دون الحاجة إلى قوات عسكرية ضخمة كما هي الحال بالنسبة للاستعمار الفرنسي في الجزائر، إذ كانت خلافات السكان وانقساماتهم كفيلة بتوفير أفضل السبل لاستقرار الاستعمار البريطاني وتوفير الحماية له.

تبقى الإشارة إلى وضع مدينة عدن التي كانت مقراً للحاكم البريطاني، وتتمتع بتشريعات وقوانين مختلفة عن تلك التي اعتمدت في السلطنات. والراجح أن تركيب عدن السكاني الكوسموبوليتي في حينه، وخلوّها من العصبية القبلية الشديدة، وأخيراً عدم إشراف سلطان من أهاليها على شؤون المدينة، كل ذلك جعلها موقعاً آمناً ودائماً للبريطانيين الذين استندوا في سيطرتهم عليها إلى الأقليات اليهودية والهندية والآسيوية الأخرى التي استقرت فيها، بفعل النشاطات الاقتصادية المرتبطة بالميناء. لا بل يمكن القول إن بعض سكان المدينة تعاطفوا مع الاحتلال البريطاني بوصفه خشبة الخلاص من سلطة القبائل اللحجية وسلطانها.

(٩) ملوك العرب، مرجع مذكور، ص ٤١٥ - ٤١٦.

ويصف الرحالة اللبناني أمين الريحاني عدن التي زارها في العشرينيات بقوله: «يتولى اليهود التجارة والصيرفة، وهنودها هاجروا إليها قبل الاحتلال البريطاني، وهي تقسم إلى قسمين: عدن الفحم والحصون والسياسة وتدعى التواهي، وعدن التجارة والموبقات وتدعى كامب، أي المعسكر. في التواهي توجد كل شعوب الأرض والأديان، (أربعون ألفاً)، فيها المسلم الذي يصلي إلى الله، والبارسي الذي يصلي إلى الشمس، والبنيّان الذي يصلي للأوثان، والمسيحي مكرم الصور والصلبان، والإسماعيلي صاحب صاحب الزمان، واليهودي مسبح الذهب الرنان، وفيها من يغسلون ويكفنون موتاهم ومن يحرقونهم ومن يحملونهم إلى برج السكينة لتأكلهم النسور والعقبان. وعندما زارها لاروك في عام ١٧٠٩ لم يكن فيها غير الإسلام وحفنة من اليهود والبنيان، أما عدن الثانية فتكثر فيها الثكنات والعساكر لذا سميت بالكمب»[١٠]. ويؤكد الريحاني، كما تؤكد مصادر أخرى، أن عدد سكان المدينة كان محدوداً للغاية عندما احتلها البريطانيون «... عددهم لا يتجاوز ٦٠٠ نسمة بينهم ٢٥٠ يهودياً يمنياً و٥٠ تاجراً هندياً والبقية عرب مسلمون»[١١].

يُتيحُ ما سبق استخلاص مجموعة من النتائج التي ستنعكس على التطورات اللاحقة التي عرفتها عدن والمحميات اليمنية، ومن ضمنها مقاومة الاحتلال البريطاني والصراعات على السلطة، وبناء الدولة الاشتراكية... إلخ. ويمكن حصر هذه النتائج بالخطوط العامة التالية:

(١) أحكم البريطانيون قبضتهم على عدن والمحميات تدريجياً، وتمركزوا في هذه المدينة بوصفها الحلقة الأضعف في الجنوب اليمني، وتمكنوا من القضاء على حركات المقاومة الدورية التي تمت في بدايات الاحتلال وبمبادرة من السلاطين، وعلى رأسهم سلطان لحج، واعتمدوا في تركيز احتلالهم على تنازع القبائل الجنوبية ونزوعها إلى حصر عوالمها بحدود القبيلة، وربما أحد أفخاذها، واستعداد البعض منها للتحالف مع المحتل ضد خصومها وجيرانها. وأخيراً استخدم البريطانيون النعرة الدينية بين الشافعيين والزيود، حيث أمر والي عدن في العشرينات بإلقاء مناشير محرّضاً على الأئمة الشماليين، ومحذراً من التعامل معهم، ومن أن الطائرات البريطانية ستلقي القنابل على مناطقهم وحدها[١٢]...

---

(١٠) ملوك العرب، مرجع مذكور، ص ٤٠٣ - ٤٠٥.

(١١) عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨، مصدر سابق، ص ١٤٦.

(١٢) د. أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٦، ص ٣٣.

(٢) لم يعترف أئمة الشمال بالاحتلال البريطاني في بدايته، ولا ندري ما إذا كانوا يدركون مخاطره، خصوصاً أن بريطانيا سيطرت بدايةً على أحد أحياء عدن، وانتظرت ٤٠ سنة للسيطرة على الشيخ عثمان، (ضاحية المدينة)، لكن أئمة الشمال كان عليهم، بعد عشر سنوات فقط من تمركز البريطانيين في عدن، أن يواجهوا عودة العثمانيين إلى بلادهم، وبالتالي الانخراط في أعمال مقاومة ستستغرق ٧٠ عاماً كما رأينا من قبل. وما كاد الأئمة يتخلصون من الحكم العثماني حتى كانت بريطانيا قد أحكمت سيطرتها على مختلف المناطق الجنوبية، فكان عليهم أن يعيدوا تركيز سلطتهم. وعندما حاولت بريطانيا انتزاع اعتراف أئمة الشمال بسلطتها على الجنوب بعد انهيار الأمبراطورية العثمانية (١٩١٨) وفرضت على الإمام يحيى رسم الحدود بين الشمال والجنوب (معاهدة ١٩٣٤)، امتنع الإمام عن ترسيمها، كي لا يرسّخ الانفصال بين شطري اليمن.

(٣) فرضت سلطات الاحتلال البريطاني استقلال السلطنات الجنوبية عن بعضها البعض، وضمنت لها الحماية، لمواجهة أئمة الشمال وإعاقة مطالبتهم بالأراضي اليمنية الجنوبية من جهة، وتحويلها إلى دويلات صغيرة متطاحنة لا يمكن أن تدين ببقائها إلّا للسلطات المحتلة من جهة ثانية، واستخدام هذه الدويلات أخيراً كصيغة لضمان استمرار السيطرة البريطانية على أراضٍ شاسعة تحتاج السيطرة المباشرة عليها إلى عشرات الآلاف من الجنود وإلى نفقات هائلة.

(٤) حوّلتْ سلطات الاحتلال مدينة عدن إلى مركز كوسموبوليتي متعدد الجنسيات والإثنيات والديانات، وجعلتها قاعدة تابعة مباشرة للتاج البريطاني غير مشمولة بمعاهدات الحماية التي ربطت بريطانيا بالمحميات؛ وقد وفر ذلك إطاراً مستقراً لنشاط اقتصادي مزدهر حول ميناء المدينة، ما أدى إلى ازدهارها وتوسعها. ويستدل على ذلك من خلال الارتفاع الهائل لعدد السكان حيث انتقل من ٦٠٠ مواطن عام ١٨٣٩ إلى ٤٠ ألف مواطن يوم زارها أمين الريحاني عام ١٩٢٤، وتضخم هذا الرقم ليصل إلى ٢٦٥ ألف مواطن عشية الاستقلال بحسب بعض التقديرات.

كان من الطبيعي أن يجذب الازدهار الاقتصادي الأيادي العاملة من مختلف مناطق اليمن، ولكن النسبة الكثيفة من المهاجرين إلى المدينة جاءت من الشمال، ولا سيما من مناطقه الوسطى وتفيد إحصائية سكانية للمدينة عام ١٩٦٤ أن مواطنيها يتألفون من ٢٠٠

ألف عربي بينهم ٦٠ ألفاً من مواليد عدن، و٦٠ ألفاً من أبناء المحميات، و٨٠ ألفاً من شمال اليمن[١٣].

وكان لهجرة الشماليين إلى المدينة أثر بالغ الأهمية على النشاطات السياسية فيها، ذلك أن الوافدين كانوا يشعرون أنهم في بلادهم التي سيطر عليها الاستعمار البريطاني. وكانوا أحياناً موالين للإمام بحسب شهادة الريحاني. وبما أن الوافدين ينتمون إلى الفئة الاجتماعية القاعدية، فإنهم كانوا الأكثر استعداداً للتمرد والانخراط في المنظمات السياسية والنقابية، الشرعية وغير الشرعية، التي شهدتها المدينة خلال الاحتلال. والراجح أن سياسة التحريض الطائفي التي اعتمدها البريطانيون لم تجعل من عدن مركزاً للاجئين الشافعيين الشماليين المناهضين للأئمة الزيديين فحسب، بل إن معارضي الإمام يحيى الزيديين، ومن بينهم ولده سيف الحق إبراهيم، اتخذوا من عدن ملجأ لحركاتهم. وسمح الطابع الكوسموبوليتي للمدينة، وخضوعها للقوانين البريطانية، بظهور صحف ووسائل تعبير فيها، ونمو نخبة تأثرت بالأفكار التحررية العالمية من جهة، وبالصراعات السياسية الديموقراطية في بريطانيا نفسها من جهة ثانية.

ما سبق يسمح بالقول إن مدينة عدن كانت قاعدة أساسية لتيار سياسي عريض متعدد المشارب، يطالب بالاستقلال سلماً عن بريطانيا، وتتخلله دعوات عدنية وإقليمية وجنوبية؛ وتيار ثانٍ ينادي بالاستقلال عن الاستعمار وبالوحدة اليمنية، لكن قيادته وثقله الأساسي يقعان خارج عدن... ويتشكل بنسبة كبيرة من شماليي المدينة. وسيكون الانقسام بين هذين التيارين طاغياً خلال الفترة الواقعة بين العام ١٩٦٣ والعام ١٩٦٩، تاريخ سيطرة الماركسيين على السلطة في عاصمة جنوب اليمن[١٤].

تبقى الإشارة إلى أن عدن كانت بمنأى عن الصراعات القبلية وعن أي ثقل قبلي، فهي

---

(١٣) النجم الأحمر فوق اليمن، مصدر مذكور، ص ٣١ ـ ٣٢.

(١٤) في واحدة من حججهم البارزة أثناء دعوتهم للانفصال، وأثناء هجومهم على شركائهم في الوحدة اليمنية، كان الاشتراكيون، بزعامة أمينهم العام السابق علي سالم البيض، يؤكدون أن الاستعمار البريطاني ترك آثاراً تحديثية وعصرية على الجنوبيين بسبب تأثيره الحديث عليهم خلال ١٢٨ سنة، وأن هذا الأثر جعلهم متقدمين على الشماليين، وأكثر استعداداً لمواجهة قضايا ومشاكل العصر. والراهن أن مراجعة تاريخ الاحتلال البريطاني لعدن والمحميات يتيح القول إن هذا التأثير ظل محصوراً بقسمه الأعظم في مدينة عدن، وإن الذين تأثروا بعمق بالاحتلال البريطاني كانوا خصوصاً متشددين للتيار الماركسي وللجبهة القومية، ناهيك عن تغير طبيعة عدن نفسها بعد الاستقلال، وهو أمر سنعود إليه بالتفصيل لاحقاً.

من هذا الجانب على الأقل كانت محمية فعلاً بواسطة الاحتلال البريطاني. وبهذا المعنى لـم تكن تختصر التركيب الاجتماعي في الجنوب بكامله، ولا تعكس ما يدور في المحميات الأخرى التي تشير أسماؤها إلى قبائلها، أو على الأقل تلك النافذة فيها. لذا كانت عدن بالفعل مقراً لعالم مستقلّ إلى حد بعيد عما يحيط به، وتتساوى في استقلالها مع المحميات الأخرى، لكنها تختلف عنها في خصائصها الاجتماعية المركبة، وفي مكانتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة للاستعمار. وليس هذا الاختلاف من التفاصيل البسيطة، إذ سنرى لاحقاً أنه لعب دوراً كبيراً في التطورات التي أدت إلى استقلال البلاد. فالحركة السياسية المطلبية السلمية تمت في عدن، في حين نشأت حركة الكفاح المسلح للتحرر من الاستعمار في الأرياف، واستطاعت أن تطوق قاعدة عدن العسكرية البريطانية من الخارج، وأن تحقق انتصاراً باهراً على بريطانيا.

تياران في مقاومة الاستعمار: حزب الشعب... والجبهة القومية عرفت عدن والمحميات تيارين سياسيين أساسيين خلال فترات الاستعمار المختلفة، التيار الأول يدعو لاستقلال المدينة، وللدفاع عن مصالحها الخاصة في مرحلة أولى، ثم ربطها بالمحميات في إطار اتحادي مستقل عن شمال البلاد في مرحلة ثانية. وكان هذا التيار، حتى أواسط الستينيات، يغلّب العمل بالوسائل السلمية والمطلبية لتحقيق أهدافه، وتوزع قادته على الجاليات الأجنبية والإداريين والنخبة التي تكونت في ظل الاستعمار البريطاني. وترافق تطوره ونموه مع تطور السياسة البريطانية ونظرتها لمستقبل جنوب اليمن، وتمركز هذا التيار بصورة أساسية في العاصمة، ولاقى تأييداً من بعض السلاطين في المحميات، ولم يندرج في الكفاح المسلّح إلّا عشية الانتصار على الاستعمار البريطاني.

أما التيار الثاني فقد تشكل وتطور خارج عدن، وبالتحديد في المناطق الشمالية من اليمن، وجذب قيادات عدنية قومية ووحدوية. وكانت له صلات في المدينة من خلال أحزاب سرية، (القوميين العرب، الناصريين، البعثيين، الماركسيين إلخ). وقد دافع ممثلو هذا التيار عن خط راديكالي مناهض للاستعمار ومطالب بالوحدة اليمنية، ومصمم على ممارسة الكفاح المسلح للتحرر من الاستعمار، مثاله في ذلك مثال الحركات الاستقلالية التي انتشرت خلال النصف الأول وأجزاء من النصف الثاني من هذا القرن، في العديد من بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

ويمكن القول إن الحركة السياسية في جنوب اليمن تمحورت عموماً حول هذين

التيارين اللذين تمثلا في فترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ في صيغتين تنظيميتين أساسيتين هما حزب الشعب الاشتراكي، والجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل.

ولم ينته الصراع بين التيارين مع حصول البلاد على استقلالها، فقد استمر فيما بعد بوسائل مختلفة، ولم تتحقق المصالحة بين رموزهما إلّا خلال إعلان حكومة انفصالية في عدن عام ١٩٩٤ جمعت بين صفوفها أعداء معمّرين أو ورثتهم. والتقى فيها من جهة عبد القوي مكاوي، وعبدالله الأصنج وعبد الرحمن الجفري... إلخ؛ ومن جهة ثانية علي سالم البيض وحيدر أبو بكر العطاس وسالم صالح محمد وهيثم قاسم طاهر... إلخ.

كان التيار الأول يضم خليطاً من الحساسيات السياسية الليبرالية والاشتراكية الديموقراطية والقومية العربية والإسلام المعتدل، فضلاً عن السلاطين وبعض ممثلي الجاليات الأجنبية المقيمة في عدن، ويلتقي ممثلوه عند نقطتين أساسيتين، الأولى تتصل بطلب الاستقلال عن بريطانيا بالوسائل السلمية، وبالعمل المطلبي وبممارسة الضغوط في المنابر العربية والدولية، والنقطة الثانية تتعلق باستبعاد التوحد مع شمال اليمن بعد الاستقلال، أقله بالنسبة لرابطة أبناء الجنوب العربي.

في هذا الإطار، ولدت في عدن عام ١٩٥٠ الجمعية العدنية التي رفعت شعار «عدن للعدنيين» وحاولت فصل المدينة عن محيطها، وربطها مباشرة بالكومنولث البريطاني. وكانت الجاليات الأجنبية طاغية في هذه الجمعية التي ورثت جمعية أخرى مماثلة هي الجمعية الإسلامية التي أسسها في أواخر الأربعينيات باكستاني عدني لتحقيق الأغراض نفسها، في محاولة لتجاوز التناقضات بين العرب والأجانب من أبناء المدينة. وكان حزب المؤتمر الشعبي العدني (١٩٥٤) أكبر هذه الجمعيات وأكثرها وضوحاً في المطالبة بحكومة عدنية، وبجمعية تشريعية، وبرفض أي ارتباط تنظيمي بالمحميات. وعملت هذه الأحزاب وفق التصورات البريطانية لمستقبل عدن والجنوب اليمني في أواخر الخمسينيات.

لكن بريطانيا غيّرت استراتيجيتها الجنوبية في أواخر الخمسينيات، وأخذت تفكر في جمع عدن والمحميات في إطار تنظيمي واحد، الأمر الذي عبّر عنه الحزب الوطني الاتحادي برئاسة حسن بيومي الذي تولى أول وزارة في عدن، بعد إعلان بريطانيا عن تشكيل الاتحاد اليمني، وعمل بيومي على رفض انفصال المدينة عن محيطها، وهو أمر كان يتناقض مع مصالح الجاليات الأجنبية التي تخشى الذوبان في المحيط العربي الواسع، إذا

ما ضُمّت عدن إلى المحميات، لذا حاول بيومي أن يخترع حلاً وسط يرضي العرب والأجانب من خلال مطالبته بوضع مميّز للمدينة في إطار المحميات وليس خارجها.

في موازاة هذا التيار نشأت رابطة أبناء الجنوب العربي عام ١٩٥٠ للدفاع عن مصالح اليمنيين العرب، وبالتالي رفض النزعة العدنية البحتة التي كانت تتميز بها الجاليات الأجنبية، وحاولت هذه الرابطة أن تحتوي المهاجرين الشماليين، وأن تدافع عن مصالحهم في إطار «اتحاد الجنوب اليمني» وليس في إطار الوحدة اليمنية الكبرى، وقد لاقت نشاطاتها في الخمسينيات تعاطفاً في صفوف المهاجرين الشماليين الذين كانوا يتعرضون للاضطهاد والاستبعاد، من طرف السلطات الاستعمارية والجهات المرتبطة بها مباشرة، والمناهضة للوحدة اليمنية، ولذا سنجد في صفوف هذه الرابطة شخصيات يمنية بارزة، شأن القومي العربي قحطان الشعبي، والماركسي اللينيني عبدالله باذيب، ومحمد علي الجفري الذي ينتمي إلى أسرة دينية مؤثرة في عدن والمحميات... وآخرين. ولكن الرابطة سرعان ما ستحمل بعض هذه الشخصيات على التخلي عنها بسبب سياستها المحكومة بالتصور البريطاني لمستقبل الجنوب بعد الاستقلال، ومساومتها لسلطات الاحتلال التي كانت تمنح تراخيص العمل السياسي للأحزاب والجمعيات السياسية، هكذا لعبت الرابطة دوراً في الدفاع عن مصالح اليمنيين العرب، جنوبيين وشماليين، عدنيين وغير عدنيين، لكنها عجزت عن الذهاب بعيداً في العمل خارج الحدود السياسية التي رسمتها سلطات الاحتلال، وظلّت متحفّظة حول الوحدة اليمنية، ونلاحظ ذلك في بيان صادر عنها عام ١٩٥٦: «.... إن شعب ولايات جنوب اليمن جزء من شعب الجنوب العربي الكبير، وله وحده حق تقرير مصيره بالنسبة للوضع العربي العام وعلى ضوء مبادىء الأمة العربية»[١٥].

ولأن الرابطة لم تتمكن من التعبير عن طموحات الراديكاليين من بين أعضائها، خصوصاً أولئك الذين تأثروا بالناصرية وبالتطورات التي شهدتها المنطقة العربية، ابتداء من غزو السويس (١٩٥٦) وحتى انتصار الثورة في الشمال، ونيل العديد من الدول العربية استقلالها، ولأن الرابطة أصرت على الاندراج في المشاريع السياسية البريطانية المتصلة بمستقبل

---

(١٥) النجم الأحمر فوق اليمن، مصدر مذكور، ص ٨٣. وتجدر الإشارة إلى أننا استندنا إلى المعلومات الأساسية التوثيقية الواردة في هذا الكتاب حول الأحزاب السياسية الجنوبية، وحول الصراع بين هذه الأحزاب خلال فترة النضال ضد الاستعمار، وللمزيد من التفاصيل والتوسع في الاطلاع على الحركات السياسية في جنوب اليمن يمكن العودة إلى هذا الكتاب التوثيقي الهام.

جنوب اليمن، لهذه الأسباب قررت مجموعة من الشخصيات اليمنية الانفصال عنها وتشكيل الجبهة الوطنية المتحدة. أما السبب المباشر للانفصال فهو قبول الرابطة الاشتراك في الانتخابات التشريعية البريطانية لمدينة عدن عام ١٩٥٥م، وهي انتخابات كان محظوراً على أبناء الشمال المشاركة فيها، علماً بأن هؤلاء كانوا قد أصبحوا أكثرية بين عمال المدينة خصوصاً بعد تشغيل مصفاة عدن عام ١٩٥٥، ومبادرة آلاف العمال من الشمال للعمل فيها كما مرّ معنا من قبل.

ضمت الجبهة الوطنية التي أسسها عبدالله باذيب ومحمد عبده نعمان وعبدالله الأصنج وآخرون عدداً من الشماليين العاملين في عدن، أو الذين استقروا فيها منذ الثلاثينيات، وكانت تستند عموماً إلى العرب، وخصوصاً الفئات الاجتماعية الدنيا منهم. وقد ساهمت بإفشال الانتخابات التشريعية التي لم يقترع فيها إلّا الأجانب وبعض العرب من أعضاء رابطة أبناء الجنوب التي خسرت الانتخابات وخسرت تيّارها الراديكالي في الوقت نفسه.

ولعبت الجبهة الوطنية المتحدة دوراً بارزاً في مناهضة السلطات البريطانية ومحاربة التيار العدني الانفصالي، وطالبت بوحدة شاملة بين الجنوب والشمال ومسقط وعمان، في إطار جمهورية ديموقراطية مستقلة استقلالاً تاماً، الأمر الذي أدى إلى ملاحقة أعضائها ونفي أحد قادتها، محمد عبده نعمان، إلى صنعاء، واختفت الجبهة عملياً في العام ١٩٦٠ بعدما اتهمها الإنكليز بالخضوع للناصرية، والتأثر بالفكر الاشتراكي وترويج خطابات «صوت العرب» وموالاة الرئيس جمال عبد الناصر، وكان لهذه الاتهامات أسسها الواقعية، ذلك أن الجبهة أدانت غزو السويس الذي نظمته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عام ١٩٥٦، وحثت أعضاءها في النقابات العمالية على الامتناع عن تفريغ وشحن البضائع القادمة من بريطانيا أثناء العدوان الثلاثي.

بعد انهيارها في العام ١٩٦٠، التقى أعضاء سابقون في الجبهة الوطنية المتحدة مع آخرين ينتمون إلى جمعيات ونوادٍ، فضلاً عن بعض المثقفين، لمناقشة مشروع تأسيس حزب يُعبّر عن تطلعاتهم ويتبنى الاشتراكية بصورة علنية. وبعد مداولات استمرت شهوراً أُعلن عن تأسيس حزب الشعب الاشتراكي بزعامة عبدالله الأصنج، وكان المؤتمر العمالي في عدن من أبرز مؤسسي الحزب، مع الإشارة إلى أن المؤتمر كان يضم في صفوفه النقابات المهنية الاستقلالية والمطالبة بالوحدة اليمنية والمناهضة للهجرة الأجنبية إلى عدن،

والمعادية للنظام الإمامي في صنعاء. وكان يضم في صفوفه ٦٢ ألف عامل عام ١٩٥٩ بينهم ٢٤ ألفاً من مواليد عدن، والباقي من أبناء المناطق الشمالية والمحميات.

عبّر حزب الشعب عن أرقى صيغ النضال المطلبي في ظل الاستعمار، وكان على علاقة وثيقة بحزب العمال البريطاني، ويتأثر بجزءٍ من أطروحات هذا الحزب. أما أهدافه فتمثلت بتحرير الشمال اليمني من نظام الأئمة، وكان هذا المطلب يستجيب لتطلعات أعضائه الشماليين الذين يناهضون نظام صنعاء الأمامي، وبتحرير الجنوب من الاستعمار ومناهضة السلاطين. وعبّر الحزب عن إيمانه بالوحدة العربية، وبالطريق اللارأسمالي للتنمية. وأكد أن استلامه السلطة سيؤدي إلى حصر ملكية وسائل الإنتاج بالدولة، ما عدا الملكيات الصغيرة، وأنه سيقيم جميعات تعاونية، وسيعمد إلى تصنيع البلاد ومكننة الزراعة وتولي الدولة التجارة الخارجية، وتشجيع الرأسمال الوطني. وطالب الحزب بزوال الاستعمار، وحارب النزعة العدنية والانفصالية، لكنه في الوقت نفسه عارض الأفكار الشيوعية ورفض أسلوب الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال، وأصر على إمكانية التخلص من الاستعمار بالوسائل السلمية. ولم يغيّر موقفه من هذه المسألة إلّا بصورة جزئية، وبعد وقت طويل من انفجار الثورة المسلحة. لذا نلاحظ أنه رفض أسلوب العنف المسلح في فترة مبكرة، وتحديداً عام ١٩٦٤ في كراس أصدره للمناسبة، وحذر فيه من تحول اليمن إلى كونغو ثانية، وانتقد من يرفعون «الشعارات المتطرفة» في إشارة إلى مناضلي الجبهة القومية ورفض ما أسماه بـ«... سفك الدماء حيث يمكن حقنها وتخريب الأرض حيث يمكن زرعها وبناؤها»، ودعا إلى اتباع مثال الدول التي حصلت سلماً على الاستقلال، شأن السودان وزامبيا وملاوي وسيلان، إذ لا يوجد برأيه «سبب يدعونا لأن نكون متخلفين عن باقي شعوب الدنيا» ودائماً بحسب كراس للحزب[١٦]...

يمكن القول، باختصار شديد، إن حزب الشعب الاشتراكي كان بمثابة امتداد يمني

---

(١٦) يؤكد عبد الفتاح إسماعيل في مقابلة طويلة أجرتها معه صحيفة الأمل اليمنية، العدد ١٥١، بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٤ على هذه المعلومات ويتهم حزب الشعب بالوقوف ضد الثورة قبل وبعد قيامها ويقول: «أتذكر أنه أصدر كتيباً بعنوان: هذا هو موقفنا وفيه من التساؤلات المشهورة مثل: لماذا نحرق الأرض التي يمكن أن تزرع؟ لماذا نهدم الدار التي يمكن أن تبنى؟ ولماذا نقتل النفس التي يمكن أن تحيا؟ وكان هذا موقفاً واضحاً ضد النضال المسلح».

للمعارضة البريطانية في لندن، ممثلةً بحزب العمال، وكان متأثراً إلى حد بعيد بتجربة هذا الحزب، لا سيما لجهة تركيزه على المؤسسات والنقابات العمالية والمهنية التي تمثل الفئات الدنيا في المجتمع العدني. وكان يتمتع بقدر كبير من البراغماتية والاعتدال، الأمر الذي أتاح له احتلال موقع الوريث الطبيعي للسلطات البريطانية بعد الاستقلال، ولولا اندلاع الثورة المسلحة في الريف الجنوبي لأمكن القول إن حزب الشعب هو الطرف المرشح لاستلام السلطة في عدن، ليس فقط بسبب موقعه العدني المهم، ولكن أيضاً لحضوره المؤثر في الخارج، حيث فتح فروعاً ومكاتب في العديد من الدول العربية والأجنبية، وأقام علاقات وثيقة مع مصر والجامعة العربية، وبدا محاوراً جدياً لسلطات الاحتلال، وطرفاً مؤهلاً لتشكيل دولة استقلالية. لذا عارض الحزب الكفاح المسلح حتى اللحظة الأخيرة، ولم يتبنَّ الثورة المسلحة إلّا بعد أن أيقن أن الثوار يشكلون وزناً لا يمكن تجاهله، بل هم في طريقهم لكسب معركة السلطة بعد الاستقلال، فحاول ركوب قطار الثورة بعد إقلاعه، وبعد أن قطع مسافات بعيدة. وسيتبين أن محاولته اللحاق بهذا القطار جاءت متأخرة وأنه سيفقد زمام المبادرة بعد الاستقلال، وسيحسم الأمر في جنوب اليمن لمصلحة الثوار الراديكاليين.

يتضح مما سبق أن التيار السياسي المعتدل، في تعامله ونظرته للاستعمار البريطاني، كان حتى العام ١٩٦٣ يضم منظمات وأحزاباً وهيئات متفاوتة في حجمها وتمثيلها وأفكارها ومشاريعها السياسية، لكنها تجمع على مسألتين كبيرتين: المسألة الأولى تدور حول طلب الاستقلال عن بريطانيا بالوسائل السلمية والمطلبية، وبشروط متفاوتة بقربها أو بعدها عن التصور البريطاني لمستقبل جنوب اليمن بعد الاستقلال؛ والمسألة الثانية تتصل بإقامة كيان مستقل عن شمال اليمن، ومتفاوت في صراحته ورفضه للوحدة اليمنية. وقد شهدت عدن في مطالع الستينيات، وحتى يوم اندلاع الثورة المسلحة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، بروز ١٥ حزباً أساسياً تعمل تحت السقف المذكور، وتتنافس فيما بينهما حول دعوة العدنيين وأبناء المحميات لطلب الاستقلال سلماً، وبعيداً عن أعمال العنف، وكلها كانت تحمل تراخيص رسمية بالعمل السياسي موقّعة من الحاكم البريطاني في عدن.

بمواجهة هذا التيار، تشكّل تيارٌ آخر من شخصيات وأحزاب وجمعيات تحمل وجهات نظر راديكالية، وتنظر إلى النضال ضد الاستعمار البريطاني نظرة قومية، ولا تُرتّب أطروحاتها وفق التصورات والمشاريع البريطانية لمستقبل الجنوب اليمني. وكانت هذه القوى تتجمع

تدريجياً إلى أن التقى القسم الأعظم منها في إطار تنظيمي، غداة انتصار الثورة اليمنية في الشمال (٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢). وكان هذا التيار يتطلع لخلق جزائر ثانية في اليمن، نظراً للتقارب في الزمن الاستعماري في البلدين، ونظراً للنجاحات التي حققتها الثورة الجزائرية وتوجتها بانتصار باهر عام ١٩٦٢، على الرغم من الطابع الاستعماري الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، في حين أن الاستعمار البريطاني في عدن والمحميات ظل على الدوام خارجياً وفوقياً.

نما هذا التيار وتطور في حقل راديكالي، ومن خلال روافد عديدة، من بينها التنظيمات التي فضلت العمل السرّي، لأنه ينسجم مع رفضها المطلق للاستعمار ولكافة مشاريعه المستقبلية للجنوب اليمني، ونظراً لعلاقاتها الوثيقة مع ثوار الشمال والتيار الناصري والقومي العربي والاشتراكي الصاعد في الخمسينيات والستينيات.

ونجد أحد أهم روافد هذا التيار في الاتحاد الشعبي الديموقراطي الذي أسسه عبدالله باذيب، ويضم النواة الأولى لماركسيي اليمن شمالاً وجنوباً، وقد ارتأى باذيب أن يجمع الماركسيين في إطار واحد، بعدما خاض هو شخصياً تجارب فاشلة في رابطة الجنوب العربي وفي الجبهة الوطنية المتحدة. وكان هذا التنظيم يدعو إلى الثورة على الاستعمار البريطاني، ويحرّض اليمنيين ضد السياسة البريطانية، الأمر الذي تسبب باعتقال زعيمه في العام ١٩٥٥، وكان باذيب يدعو للوحدة اليمنية ويرى «... إن خضوع الشمال اليمني للاستعمار وفقدان استقلاله السياسي يعني تصفية القضية الوطنية في الجنوب». وكان يحذر من «... وقوع الشمال فريسة للاستعمار الأميركي من خلال الشركات الأميركية الاحتكارية». وعلى الرغم من إيمانه بالوحدة اليمنية، فإنّ باذيب كان يرى أن المنطق يقتضي استقلال الجنوب أولاً عن الاستعمار البريطاني وعدم الالتحاق بـ«الحكم الإمامي الرجعي المستبد ريثما تتغيّر أوضاع الشمال»... وكان هذا الموقف محصوراً بالفترة السابقة على ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، وفي السياق نفسه دعا باذيب إلى الوحدة العربية والتعاون مع الاتحاد السوفياتي، ودعا للتعاون مع الجبهة القومية في عدن في الإطار النقابي، وقدم دعماً إعلامياً للكفاح المسلح. لكن على الرغم من أهميته، ظل هذا الاتجاه محدود النفوذ بسبب تغليبه الصراع الطبقي على ما عداه، وظل نخبوياً بسبب عدم ملاءمة البيئة الاجتماعية اليمنية للأفكار والأطروحات الشيوعية، حيث كانت العوامل الدينية والتقاليد المعمرة والمشاعر القومية هي الطاغية والمؤثرة في الشارع اليمني. بخلاف الاتجاه

الماركسي النخبوي، كان الاتجاه القومي العربي يشهد صعوداً كاسحاً، وفي العديد من الدول العربية، ويسيطر على عدد من الحكومات لا سيما في مصر الناصرية، وفي سوريا والعراق البعثيين. وكان حزب البعث وحركة القوميين العرب يطمحان لتحقيق الوحدة الاندماجية العربية، ولبلوغ هذا الهدف بنى كل منهما إطاراً تنظيمياً عربياً مؤلفاً من مركز وفروع، وفي هذا السياق أسس البعثيون فرعين لحزب البعث العربي الاشتراكي في صنعاء وعدن أواخر الخمسينيات، لكن نشاطهما ظل محدوداً بسبب الصراعات الداخلية في المركز الحزبي الأم من جهة، وبسبب اتفاق القوميين العرب في حينه على مسلّمة تقول إن الوحدة الاندماجية لا يمكن أن تتم إلّا حول الإقليم القاعدة، وكانت مصر تعتبر بنظرهم الإقليم القاعدة، لكن البعثيين اختلفوا بقوة مع مصر الناصرية التي كانت وسائل إعلامها المؤثرة في العالم العربي تحمل عليهم وتكيل لهم التهم المختلفة.

بالمقابل، كانت حركة القوميين العرب تعتبر تنظيماً ناصرياً غير رسمي، وبالتالي تحظى بتعاطف الأجهزة المصرية على اختلافها، لذا نمت الحركة على هامش السياسة الناصرية، وتأثرت بانتصارات مصر وبهزائمها. ولا تخلو ولادة فرع حركة القوميين العرب في عدن من الدلالة، فهو تأسس عام ١٩٥٩ أي بعد عام واحد من الهجوم الناصري الوحدوي، وتحقيق الوحدة الاندماجية مع سوريا (١٩٥٨)، وبعد ثلاثة أعوام من الانتصار السياسي الذي حققه ناصر في أزمة السويس (١٩٥٦). وفي العام نفسه ولد تنظيم الحركة السري في الشمال أيضاً.

إلتزمت حركة القوميين العرب في اليمن بشعارات الحركة المركزية المناهضة لـ«الاستعمار والإقطاع والبرجوازية العميلة» والداعية إلى الكفاح المسلح لتحقيق هذه الأغراض، واعتبرت الحركة أن الشمال والجنوب اليمنيّين إقليم واحد، وأن التخلص من الاستعمار في الجنوب لا يمكن أن يتم إلّا بدعم من الشمال لأن للجنوب حدوداً بحرية وحدوداً مع شمال اليمن، وبالتالي تقتضي الضرورات الجغرافية القاهرة أن تتوافر للمناضلين الجنوبيين قاعدة مؤيدة وآمنة في الشمال، لذا دعت الحركة، منذ تأسيسها، إلى إسقاط «الحكم الإمامي الكهنوتي» في الشمال، واعتبرت أن أي انتصار في الشمال أو الجنوب هو انتصار للشعب اليمني كله.

وكانت الحركة تناهض الشيوعيين والنظرية الماركسية، وتتبنى حيالها موقفاً مشابهاً للموقف المصري، أما بالنسبة للموقف من الاحتلال، فإنها ترى أن الكفاح المسلح هو

الوسيلة الوحيدة لإخراج الاستعمار البريطاني من اليمن «... كنا نفكّر أنه بنفس الطريقة التي دخل فيها الاستعمار البريطاني إلى بلادنا بالقوة فيجب أن يخرج بالقوة»[١٧]. ودعت الحركة إلى «خلق جزائر ثانية» في جنوب اليمن كما أشرنا من قبل.

شكلت هذه الدعوات والأطروحات تحدياً كبيراً للأحزاب والمؤسسات السياسية المدنية المستقرة في عدن، وجذبت الطلاب والفئات الدنيا في المجتمع، ومن ضمنهم اليمنيون ذوو الأصول الشمالية ممن أقاموا في المدينة بداعي الدراسة والعمل، والذين يتعرضون للتمييز البريطاني ولضغوط الجاليات الأجنبية المرتبطة به بسبب أصولهم الشمالية.

غير أن الحركة، وعلى الرغم من تأثيرها المديني، كان ثقلها الأساسي يتجمع في الريف وفي أوساط اليمنيين ذوي الأصول الجنوبية المقيمين في شمال البلاد، طوعاً أو قسراً، بسبب نضالهم ضد الاستعمار، وكان بين هؤلاء شخصيات رفيعة المستوى رفضت التعاون مع الاحتلال في إطار مشروع الاتحاد العربي. ومن بين أبرز تلك الشخصيات نشير إلى قحطان الشعبي، وعيدروس القاضي أحد قادة حزب الشعب الاشتراكي.

تلك هي الملامح البارزة لهذا التيار الراديكالي، ولأهم منظماته وتجمعاته التي تكونت عشيّة الإعلان عن الثورة على الاستعمار البريطاني في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، وستلعب عناصر وهيئات هذا التيار دوراً بارزاً، بل حاسماً، في تشكيل الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل وبالتالي الكفاح المسلح الذي انتهى بطرد الاستعمار من البلاد. وستنجح هذه القوى فعلاً في خلق «جزائر ثانية» في جنوب اليمن، وسيؤدي انتصارها إلى تغيير حاسم في الخريطة السياسية الجنوبية التي تكونت في عدن في ظل الاستعمار، ويمكن أن نستثني من هذا التيار الاتجاه الماركسي الذي تزعمه عبدالله باذيب، ذلك أن أعضاء الجبهة القومية لم يتمكنوا من استيعاب جماعة باذيب بسبب عدائهم للشيوعية في حينه، الأمر الذي لم يمنع هذه الجماعة من دعم الجبهة والكفاح المسلح. وقد حافظت على هذا الموقف على الرغم من مقتل أحد قادتها، عبدالله السلفي، بسبب تأييدها السياسي للكفاح المسلح.

خلاصة القول أن هذا التيار كان يضم خليطاً من القوميين العرب والاشتراكيين ورجال القبائل المتمردين، ويتميّز بالخروج كلية عن الاستعمار البريطاني، لذا كان يقوم أساساً على

---

(١٧) الأمل، مقابلة مع عبد الفتاح إسماعيل.

العمل السري، ويستمد قوته من امتداداته الشمالية والعربية عموماً، ومن موقفه الراديكالي من المؤسسات والبنى التي نشأت في عدن في ظل الاستعمار، ومن خلال شعاراته الداعية إلى طرد البريطانيين بالقوة. وأخيراً من خلال دعوته إلى الوحدة اليمنية وتقديم نضاله بوصفه جزءاً مكملاً للنضال ضد حكم الأئمة في الشمال.

هكذا ارتسمت في الجنوب اليمني، في النصف الثاني من العام ١٩٦٢، وعشية إعلان الثورة على الاستعمار البريطاني ١٩٦٣، قوتان كبيرتان على الساحة الجنوبية، الأولى يمثلها حزب الشعب الاشتراكي، وتتطلع إلى وراثة الاستعمار بعد رحيله، وتطمح، بالاتفاق معه، إلى بناء دولة قطرية مستقلة ومنفصلة عن شمال البلاد، وقوة ثانية تمثلها الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل، وتعمل من أجل طرد الاستعمار بالقوة وتحقيق الوحدة اليمنية وتصفية النظام القائم في السلطنات، وإنشاء دولة مركزية قاعدتها عدن، في مرحلة أولى، تمهيداً لتحقيق الوحدة اليمنية. وإذا كانت الظروف العربية والدولية ستضغط باتجاه توحيد هاتين القوتين في إطار جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل فإنّ هذا التوحد سيكون مؤقتاً، وسينتهي الأمر بانتصار الجبهة القومية وبتصفية التيار الآخر بعد الاستقلال مباشرة.

١٤ تشرين الأول/أكتوبر: نحو «جزائر ثانية» في اليمن لم يحسم الخلاف، حتى الآن، حول تاريخ انطلاق الثورة اليمنية ضد الاستعمار البريطاني. فالجبهة القومية تعتبر أن هذه الثورة بدأت يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ بفضل جهودها، وبفضل دعمها لتمرد قبائل ردفان في اليوم المذكور. وحزب الشعب الاشتراكي يرى أن هذه الثورة بدأت في شهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٣ يوم ألقى أحد مناضلي الحزب قنبلة على الحاكم البريطاني في مطار عدن، وأهل ردفان يقولون إنهم فجروا الثورة بأنفسهم ودون استئذان من أحد.

وكما في كل الثورات، فرض المنتصرون من أعضاء الجبهة القومية تصورهم لتاريخ الثورة وتطوراتها، ولبدايتها ونهايتها، وعليه اعتُمد يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٣ تاريخاً لانطلاق الثورة المسلحة، وما زال اليمن يحتفل رسمياً بهذا اليوم، ويعتبره من أعياده الوطنية. فما الذي جرى في ذلك اليوم؟ وكيف انطلقت الثورة اليمنية ضد الاستعمار البريطاني؟ ولماذا من ردفان وليس من منطقة يمنية أخرى؟

في مطالع شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٦٣ كان عدد كبير من أبناء ردفان قد عادوا إلى جبالهم وقراهم، بعد أن شاركوا لمدة عام كامل بالدفاع عن الثورة في صنعاء التي انطلقت في أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٢. وانخرط الردفانيون في الحرس الوطني الذي شُكّل للدفاع عن الثورة. أما عودتهم فسببها الإعلان عن وقف النار في الشمال بين الملكيين والجمهوريين. ولما كانت الثورة في صنعاء في بدايتها، وتفتقر إلى الأطر التنظيمية والوسائل التي تسمح بتأطير مؤيديها، فإن كثيرين ممّن انخرطوا فيها ودافعوا عنها عادوا إلى منازلهم بعد إعلان وقف النار، ظناً منهم أن الأمر قد انتهى فعلاً بانتصار الجمهوريين. وفي يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر فوجىء الردفانيون بوحدات عسكرية بريطانية تطالبهم بتسليم أسلحتهم، وبوجود قرار بريطاني بضم مناطقهم إلى سلطنة الضالع المجاورة. رفض أهالي ردفان القرار البريطاني، وقاوموا محاولات تجريدهم من أسلحتهم بشجاعة، على الرغم من استخدام بريطانيا أسلحتها الجوية والبرية في قصف أماكن تجمعهم، وقد استشهد في هذه الانتفاضة الشيخ راجح بن غالب لبوزة الذي سيعتبر منذ ذلك الوقت الشهيد الأول في ثورة الجنوب على الاستعمار البريطاني؛ علماً بأن إحدى الروايات تؤكد أن لبوزة أرسل إلى قوات الاحتلال خطاباً يحتوي على رصاصة رداً على مطالبة البريطانيين بنزع سلاح ردفان.

قد تكون الصدفة وحدها جعلت من تمرد ردفان نقطة انطلاق الثورة الجنوبية ضد الاستعمار البريطاني، لكن للموقع الذي انطلقت منه أهمية جديرة بلفت الانتباه. فجبال ردفان لم تخضع أبداً للاستعمار البريطاني، وسبق لأهاليها أن تمردوا في الأعوام ١٩١٨ و١٩٣٨ و١٩٤٨م و١٩٥٨م شأنهم شأن الكثير من أبناء المناطق الجنوبية. وتتميّز ردفان بموقعها الخاص، فهي تتكون من جبال عالية وعصيّة، وتبعد كثيراً عن مركز السلطة الاستعمارية في عدن، وتقع على مرمى حجر من الحدود الشطرية، وهي حدود أصبحت مفتوحة تماماً بعد انتصار ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ في شمال البلاد، ما جعل ردفان تستفيد من عمق يمني جديد، ومن نظام صنعاني انشغل بدعم الجنوبيين منذ انبثاقه.

غير أن ثورات ردفان السابقة لم تتضمن أبعاداً شاملة، وكانت إلى حد بعيد محصورة ودفاعية، ولم تجد في السابق، كغيرها من الانتفاضات الأخرى، طرفاً سياسياً يتبنّاها ويعطيها أبعاداً تحررية، كما حصل في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر عندما انخرطت الجبهة القومية في التمرد الردفاني وأرسلت أحد قيادييها، عبدالله المجعلي، لقيادته وتأطيره.

وإذا كان صحيحاً أن السلطات الاستعمارية لم تتمكن يوماً من تنظيم ردفان في إطار

السلطنات القائمة، وخصوصاً في الضالع، وأنها كانت تخشى أهالي هذه المنطقة، فالصحيح أيضاً أن هذه السلطات ما كان لها أن تقلق لتمرد أهاليها لولا الظروف المستجدة والمتصلة بتمردهم. وعليه كان يمكن لانتفاضة تشرين الأول/أكتوبر أن تتحول إلى حدث عابر لو لم تندلع في أجواء مؤاتية لانطلاق الثورة ضد الاستعمار ولاستمرارها، أما الأجواء والظروف المعنية فيمكن حصرها، في الإطارين المحلي والخارجي، ضمن الخطوط العريضة التالية:

(١) أحدثت ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر تغييراً جذرياً في الساحة اليمنية، وقلبت المعطيات الداخلية والإقليمية رأساً على عقب. ويُقدِّر أحد قادة «أكتوبر» عبد الفتاح إسماعيل، وأحد قادة الثورة الجنوبية هذا الحدث بقوله إنه مثَّل «... البداية الجديدة لتاريخ شعبنا. وشكّلت الثورة اليمنية (٢٦ أيلول/سبتمبر) الظرف الموضوعي لنضال شعبنا ضد الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن»[١٨]. باختصار، أتاحت ثورة الشمال قاعدة لا غنى عنها لانطلاق وتطور وانتصار ثورة الجنوب، فكانت بهذا المعنى «الثورة الأم» ليس فقط للتحرر من الاستعمار البريطاني، وإنما أيضاً لإطلاق سلسلة من التطورات التي ستنتهي بتوقيع اتفاقية الوحدة اليمنية يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ أي بعد ٢٢ عاماً من جلاء الاستعمار البريطاني عن الجنوب في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧.

(٢) قبل أقل من شهرين من اندلاع الثورة، تم تشكيل الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل وبالتحديد في آب/أغسطس من العام نفسه، وقد ضمت في صفوفها الجبهة الناصرية، حركة القوميين العرب، المنظمة الثورية لجنوب اليمن المحتل، الجبهة الوطنية، التشكيل السري للضباط والجنود الأحرار، جبهة الإصلاح اليافعية، وتشكيل القبائل[١٩]. والتحقت منظمات أخرى بالجبهة فيما بعد، من بينها منظمة شباب المهرة ومنظمة الطلائع الثورية والمنظمة الثورية لشباب جنوب اليمن المحتل وغيرها. وكانت محاولة أخرى قد سبقت هذه المحاولة ومهدت لها، فقد قررت شخصيات جنوبية مقيمة في صنعاء ومؤمنة بالكفاح المسلح، تشكيل لجنة تحضيرية لإنشاء الجبهة القومية وتكونت اللجنة من ١١ عضواً هم: قحطان الشعبي، ناصر السقاف، وعبدالله المجعلي، محمد علي الصوماتي، ثابت علي المنصوري، محمد أحمد الدقم، بخيت مليط،

---

(١٨) الأمل، مصدر مذكور.

(١٩) لا يذكر عبد الفتاح إسماعيل «تشكيل القبائل» بين المؤسسين للجبهة؛ الأمل، مصدر مذكور.

أحمد عبدالله العولقي، علي محمد الكازمي، عبدالله محمد الصلاحي، وعيدروس حسين القاضي. وكان هذا الأخير من أعضاء حزب الشعب الاشتراكي ومن المؤمنين بالكفاح المسلح بخلاف توجهات الحزب في حينه. والملفت في هذا اللقاء أن مداولاته انتهت بإعداد تقرير حول إنشاء الجبهة رفعه المجتمعون للمشير عبدالله السلال الذي حوّله بدوره إلى مستشاره قحطان الشعبي، ما يعني أن تشكيل النواة الأولى للثورة اليمنية ضد الاستعمار قد تم بإشراف شمالي حصري. أكثر من ذلك فقد أكد المجتمعون في تقريرهم على أن نضالهم يصب في اتجاه الوحدة اليمنية و«أن الاستعمار البريطاني سيتيح لدعاة الانفصالية والتجزئة أن يأتوا إلى الحكم، ويضمنوا بالتالي مصلحتهم ومصلحته التي لا تتوفر إلّا بتجزئة الإقليم اليمني». ولعل هذه الإشارة موجهة إلى حزب الشعب ورابطة أبناء الجنوب وعموم ممثلي التيار الأول الذين رفضوا الكفاح المسلح، وكانوا يتمتعون بموقع دولي وعربي مؤثر للغاية.

وما يلفت الانتباه في تشكيل هذه الجبهة أنها كانت تتمحور حول حركة القوميين العرب «الأكثر تنظيماً والأوسع انتشاراً». وكان من الطبيعي أن يتولى القومي العربي قحطان الشعبي قيادتها منذ البداية.

وإذا كانت الجبهة القومية قد تشكلت في الشمال، فإن ذلك لا يذهب في اتجاه أطروحاتها الوحدوية اليمنية فحسب، وإنما ينسجم مع موقف السلطات الاستعمارية البريطانية من ثورة الشمال نفسها، فهي لم تعترف بالنظام الجمهوري، واعتبرته معادياً لها وخطراً على نفوذها في الجنوب، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى تحرير المسؤولين في صنعاء من أي التزام دولي تجاه بريطانيا، وبالتالي بذل أقصى الجهود من أجل طردها من الجنوب.

ولعل نشوء الجبهة القومية ورفعها شعارات تحرير الجنوب بالقوة، واعتماد الكفاح المسلح كمنهج وحيد في عملية التحرير، كل ذلك جعلها مهيأة لاستقبال التمرد الأول في الثورة «ردفان» وتحويله إلى انطلاقة «ثورية» لتحرير جنوب اليمن المحتل كما أشرنا من قبل.

(٣) كانت بريطانيا في النصف الثاني من العام ١٩٦٣ تعد مشروعاً لتسليم الحكم في الجنوب للسلاطين والسياسيين المتعاونين معها، وتزامنت هذه المبادرة مع المساعي التي كانت الجبهة القومية تبذلها لإعلان الثورة.

من جهته، كان حزب الشعب خارج مشروع الدولة الذي تعده بريطانيا وخارج المشروع

الثوري الذي تعدّه الجبهة القومية. وفي الحالتين كان مستبعداً من الخطط المرسومة لمستقبل جنوب اليمن، وعليه بالتالي أن يواجه تحديين خطيرين، لم يكن مستعداً لمواجهتهما بسبب رهانه السلمي.

للخروج من هذا المأزق، اختار الحزب أن يُذكّر المستعمر بوجوده في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٣، عندما دفع أحد مناضليه لاغتيال المندوب السامي البريطاني في مطار عدن. ولم يعط لهذه العملية أي بعدٍ سياسي شامل، إذ لم يعلن عن أي تغيير في خطه السياسي ولم يتبنَّ الكفاح المسلح.

ردت بريطانيا بقوة على هذه العملية، فاعتقلت قادة الحزب البارزين وحظّرتْ عمله، الأمر الذي صبّ الماء في طاحونة الجبهة القومية التي جاءها برهان من حيث لا تدري لتأكيد صحة أطروحاتها القائلة بعدم جدوى مقاومة الاستعمار بغير العنف المسلح.

هكذا اتضح، في الفصل الأخير من العام ١٩٦٣، أن جنوب اليمن بات مركزاً لصراع حاسم بين تيار الكفاح المسلح والسلطات الاستعمارية البريطانية، وهو صراع سينتهي بانتصار التيار الأول وبرحيل البريطانيين عن عدن. أما على الصعيد الخارجي فإنّ جملة من الظروف المواتية تجمعت في تلك الفترة لتجعل من ١٤ تشرين الأول/أكتوبر يوماً حاسماً في تاريخ اليمن، ومن بين أبرز تلك الظروف يمكن الوقوف عند التالي ذكره.

أولاً: كانت الحرب الباردة قد بلغت ذروتها في أوائل الستينيات، وكان الاتحاد السوفياتي ينتهج سياسة خارجية مؤيدة بحماس لحركات التحرر من الاستعمار، ومتعاطفاً بقوة مع التيارات السياسيّة اليسارية أو الماركسية أو القومية المنخرطة في هذه الحركات. وقد وفّر هذا الموقف عمقاً دولياً لحركة المقاومة اليمنية ضد الاستعمار البريطاني.

ثانياً: أصدرت الأمم المتحدة، ابتداءً من العام ١٩٦٠، إعلاناً يقضي بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة، من دون قيد أو شرط. وقد تلا ذلك انبثاق العديد من الدول المستقلة في أفريقيا وآسيا، وغالباً بالتفاهم مع القوى الاستعمارية نفسها. وكانت الولايات المتحدة الأميركية تؤيد هذه السياسة من ضمن استراتيجيتها القاضية بوراثة الأمبراطوريات الأوروبية السابقة على الصعيد الدولي، ولا سيما الأمبراطوريتان الاستعماريتان، الفرنسية والبريطانية. وفي هذا السياق شكلت الأمم المتحدة لجنة لتصفية الاستعمار، وقد حاولت هذه اللجنة زيارة عدن والمحميات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٢، لكن بريطانيا

رفضت السماح بهذه الزيارة، الأمر الذي تسبب بإدانة دولية للسلطات الاستعمارية. وفي ٣ أيار/مايو ١٩٦٣، ذهبت لجنة أخرى إلى الجنوب وعادت بتوصيات تطالب بريطانيا بالرحيل. وفي أول تموز/يوليو ١٩٦٣م التقت لجنة فرعية أممية أطراف الحركة الوطنية اليمنية وطالبت بريطانيا بالكف عن قصف القرى والسكان بالقنابل، وإنهاء المجالس التشريعية التي لا تمثل الشعب. وفي ١٩ تموز/يوليو أصدرت اللجنة قراراً جديداً أكدت فيه رغبة اليمنيين بالاستقلال، وأوضحت أن استمرار الاستعمار يهدد السلام والأمن في العالم. أضف إلى ذلك كله أن الرأي العام البريطاني نفسه لم يكن في تلك الفترة مؤيداً لسياسة بلاده في عدن والمحميات.

ثالثاً: كان العالم العربي يعيش في ذلك الوقت حالة غليان حقيقية. وكانت الناصرية تعيش ذروة سياستها الهجومية على الصعيد العربي والدولي. وكان رصيد عبد الناصر العربي الإيجابي كافياً لاستيعاب هزيمة الوحدة المصرية ـ السورية الاندماجية (١٩٦١)، وبالتالي المبادرة إلى الانخراط في الثورة اليمنية (٢٦ أيلول/سبتمبر) ودعمها بكافة الوسائل المالية والعسكرية والسياسية والإعلامية، وبالتالي اعتبارها رهاناً مصرياً استراتيجياً. أما بالنسبة للجنوب فقد ساهمت مصر، عبر وجودها في شمال اليمن، بتدريب المقاومة الجنوبية وتسليحها. وتعهد عبد الناصر في خطاب شهير في (تعز ١٩٦٣) بطرد الاستعمار البريطاني من الجنوب. في هذا الوقت كانت أصداء انتصار الجزائر على الاستعمار الفرنسي تتردد في كافة أنحاء العالم العربي، وتحمل معنىً خاصاً بالنسبة لليمنيين الذين اعتقدوا أن الظروف باتت مؤاتية لتكرار الإنجاز الجزائري في اليمن. أضف إلى ذلك كله أن العديد من الدول العربية بدأت انتهاج سياسة تضامن جدية مع حركات التحرر من الاستعمار في أفريقيا وآسيا، وبالتالي كانت مهيأة لاستقبال المقاومة اليمنية ودعمها. باختصار، يمكن القول إن ثوار جنوب اليمن استفادوا، منذ اليوم الأول لانطلاقتهم، من مناخ عربي رحب مؤيد لثورتهم وبالتالي من ظروف دولية نموذجية، وأخيراً من نضج أكيد في الأوضاع الداخلية اليمنية المؤاتية للخلاص من الاستعمار.

إنتشرت المقاومة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني بسرعة في الأرياف الجنوبية، وبصورة أقل في عدن خلال السنتين الأولى والثانية من عمر الثورة، إذ تمكن ثوار الجبهة القومية من إشعال جبهات متفاوتة الأهمية في ردفان، الضالع، الحواشب، المنطقة الوسطى، عدن، الشعيب، حالمين، لحج، الصبيحة، بيحان، الواحدي. وافتتحوا جبهة

جديدة في العوالق في أواخر العام ١٩٦٥، واستمرت هذه الجبهات مشتعلة حتى انتصار الثورة.

بالمقابل أدرك البريطانيون، منذ الشهور الأولى لاندلاع الكفاح المسلح، أنهم لا يستطيعون الدفاع عن سلطتهم الاستعمارية لوقت طويل، وأن أحداً لا يؤيدهم في سياستهم اليمنية. فلا يمكنهم الاعتماد على الأمم المتحدة والقانون الدولي لأن هذه المؤسسة طالبتهم مراراً بالرحيل عن البلاد، ولا يستطيعون الاعتماد على حلفائهم الغربيين لأن هؤلاء، وخصوصاً فرنسا، رحلوا عن مستعمراتهم في مطالع الستينيات، ولا يستطيعون الاعتماد حتى على الرأي العام البريطاني الذي كان متعاطفاً مع التيار الاستقلالي في عدن. وأخيراً كانت السلطات البريطانية تدرك أن زعماء القبائل الذين عينتهم سلاطين، لن يصمدوا طويلاً في الدفاع عن سلطناتهم، ناهيك عن أن هؤلاء كانوا يرغبون في الاستقلال عن بريطانيا بشروط، وفي كل الحالات لا يطالبون ببقائها. وعليه كان على حكومة صاحبة الجلالة أن تضع خططاً مفيدة للخروج من اليمن بأقل قدر من الخسائر، وهو ما حاولت أن تفعله فيما بعد، من خلال الموافقة على الرحيل وتسليم البلاد للسلاطين وللإداريين الذين ترعرعوا في ظل الاحتلال في عدن، لكن الإدارة الاستعمارية أدركت بسرعة أن هؤلاء يستمدون نفوذهم من السلطة البريطانية، وليس من تمثيلهم الشعبي ورضى الناس عنهم وتأييدهم والتعاطف معهم.

تهاوت الوزارات المحلية التي عينها البريطانيون، الواحدة تلو الأخرى، بعدما تبين أنها غير قابلة للحياة، ابتداء بوزارة حسن بيومي، مروراً بوزارة زين هارون، وهما مواليان بقوة للبريطانيين، وانتهاء بحكومة عبد القوي مكاوي عام ١٩٦٥ مع فارق بالنسبة للحكومة الأخيرة التي تزامن تشكيلها مع استلام حزب العمال السلطة في لندن، ومحاولته تثمير علاقاته القوية مع حزب الشعب، وبالتالي إضفاء شرعية ما على مشروع اتحاد الجنوب العربي. غير أن ضغوط المقاومة المسلحة وازدياد الضغوط العربية والدولية المناهضة للاحتلال، حملت المكاوي على تقديم استقالته، ومن ثم تجديد الدعوة لاستقلال «الجنوب العربي». وابتداء من هذه اللحظة سيتغير موقف حزب الشعب جذرياً وسيندرج في الكفاح المسلح بصورة كاملة.

بعد مضي أقل من سنتين على اندلاع الثورة المسلحة، وبدافع منها، بدأت القوى السياسية اليمنية تبحث عن مستقبلها السياسي خارج المشاريع البريطانية، بما في ذلك بعض السلاطين الذين التحقوا بالمقاومة، وأقاموا علاقات وثيقة مع مصر والجامعة العربية، الأمر

الذي دفع هذه الأخيرة ـ لهذا السبب ولغيره ـ إلى طرح موضوع الجنوب اليمني في مؤتمر القمة الثاني عام ١٩٦٥، ووضع خطة لتشكيل منظمة تحرير جنوبية، وكلفت لهذه الغاية لجنة من خمس دول عربية، فنشأت «المنظمة» التي تشكلت من حزب الشعب ورابطة أبناء الجنوب العربي وبعض السلاطين، غير أن طبيعتها المركبة، والتنافس الحاد بين أعضائها، حمل الرابطة على الابتعاد عنها بعد شهور من تأسيسها، وانفصل عنها أيضاً السلطان علي عبد الكريم، ولم يبق فيها سوى حزب الشعب وبعض السلاطين والمشايخ الذين شاركوا في تأسيسها.

لقد تبين، خلال وقت قصير لا يتعدى السنتين، أن نجاح الجبهة القومية في قيادة المقاومة المسلحة زعزع ركائز السلطة الاستعمارية التي بناها البريطانيون خلال قرن وربع قرن، وبدا أن السلاطين غير جديرين بالدفاع عن أنفسهم، وأنهم مستعدّون للتخلي عن الاحتلال في اللحظة الأولى التي تهدد فيها سلطاتهم، ما يعني أن بريطانيا كانت مضطرة للبحث عن وسيلة تسمح لها بالخروج من جنوب اليمن بأقل الخسائر، فجربت بداية التخلي عن هذه المنطقة مع الحفاظ على قاعدتها العسكرية في عدن، وأبدت استعداداً لتسليم الأمور من بعدها إلى الطرف الأقدر على ضمان مصالحها، والطرف الذي يتيح لها انسحاباً غير مكلف.

في هذا الوقت، كانت الجبهة القومية بصدد فرض نفسها كطرف جدي على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفرض أسلوبها في مناهضة الاحتلال على كافة الأطراف السياسية في البلاد، وصارت تحظى بثقة عربية ملحوظة، ما شكل انقلاباً حقيقياً في الوضع اليمني، الأمر الذي حمل حزب الشعب على الانخراط في الكفاح المسلح، والعمل تحت شعار الوحدة العربية، دون أن يتخلى عن نزاعه مع الجبهة القومية، فقدم نفسه كطرف وحيد قادر ومؤهل لتسلم السلطة بعد الاستقلال. ووصف الجبهة بالمغامرة وغير القادرة على ضمان «الوحدة الوطنية» التي كانت تحظى باهتمام خاص من الجامعة العربية. واستخدم الحزب علاقاته العربية الواسعة وعلاقاته الدولية لاحتواء العمل المسلح وقيادته بعد انطلاقه، معتمداً بالدرجة الأولى على مصر والجامعة العربية. وكان الحزب يعرف أن القاهرة لم تتمكن من التحكم تماماً بالتيار الراديكالي في الجبهة القومية، وهو تيار أقرب إلى الماركسية ـ اللينينية منه إلى القومية العربية، لذا انخرط الحزب ومعه شخصيات مقربة من مصر مع الجبهة القومية في مشروع توحيدي أشرفت عليه الأجهزة المصرية في اليمن، وقضى بتأسيس منظمة جديدة

مندمجة تحل محل منظمة التحرير، (التي كان وراءها حزب الشعب)، والجبهة القومية، وتجتمع في كنفها كل القوى المناهضة للاستعمار[٢٠].

تم الإعلان عن جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل في مدينة تعز عام ١٩٦٦ بمباركة الجامعة العربية ومصر، ووقّع وثيقة الاندماج زعيم حزب الشعب عبدالله الأصنج، والقيادي البارز في الجبهة القومية علي أحمد السلامي، الذي كان يحظى بدعم من القيادة المركزية في حركة القوميين العرب، وهي كانت موالية بقوة للقاهرة آنذاك. رفض فرع الحركة اليمني هذه المبادرة، معتبراً أن التناقض الطبقي بين الجبهة القومية وحزب الشعب لا يُجيز الدمج، وأن الاندماج أعطى حزب الشعب قيادة الكفاح المسلح، حيث صار يتمتع بأكثرية الثلثين في الجبهة المندمجة، وهو أمر غير مقبول بنظر فرع الحركة اليمني الذي يَعتبرُ عن حق أن الجبهة القومية أم الكفاح المسلح وقابلته القانونية.

إتخذ الاندماج صفة رسمية في آب/أغسطس في اجتماع رسمي باركه قادة مركزيون في حركة القوميين العرب حضروا الاجتماع، وساهموا في تذليل الصعوبات أمام اختيار قيادة مركزية لجبهة التحرير ضمّت عن حركة القوميين العرب: سيف أحمد الضالعي، علي أحمد السلامي، طه مقبل، سالم زين، عبدالله المجعلي، وعبد الفتاح إسماعيل. وعن الطرف الآخر عبدالله الأصنج، محمد سالم باسندوة، عبدالله عبيد، والسلطانان أحمد عبدالله الفضلي وجعبل بن حسين، وعيّن عبد القوي مكاوي أميناً عاماً للجبهة.

كان من الصعب على الجبهة الجديدة أن تعمل بانسجام، بسبب التناقضات الرهيبة التي اكتنفت صفوفها، لذا أخذ كل قيادي فيها يتصرف على هواه وحسب ما يشتهي. هكذا بادر السلطانان جعبل بن حسين وأحمد عبدالله الفضلي، وهما من قبيلة العواذل، إلى الاتصال بأخويهما الوزيرين في حكومة الاتحاد الموالية للاستعمار ومفاوضتهما باسم الجبهة،

---

(٢٠) يروي عبد الفتاح إسماعيل عضو قيادة جبهة التحرير المندمجة، والمنظّر البارز للتيار الماركسي في الجبهة القومية ـ يروي تفاصيل لقائه بالرئيس جمال عبد الناصر بعد هزيمة ٦٧ ومصارحته بشأن الاندماج والعلاقة بين مصر والجبهة القومية فيقول: وأكد لنا عبد الناصر أن الأجهزة المصرية كانت قادرة على السيطرة على الثورة عندما بدأت في الجزء الجنوبي من اليمن. لكن الثورة تطورت وكبرت وحققت كثيراً من التطورات والانتصارات والنجاحات وتوسعت كثيراً، في نفس الوقت ظلت هذه الأجهزة راغبة في السيطرة عليها لكنها لم تستطع "كمشها"، ولهذا السبب بدأت عمليات التخريب على الثورة من الداخل وقال لنا: لا تستغربوا هذا الأمر، لأن الأجهزة نفسها كانت تتآمر عليّ وقد لا تصدقون أنني كنت مراقباً من قبلها»؛ راجع صحيفة الأمل، مصدر مذكور.

وتفاوضا أيضاً مع رابطة أبناء الجنوب ومع حكومة الاتحاد في كرش على الحدود الشمالية لليمن، الأمر الذي أدى إلى فصلهما من الجبهة. واعترض سيف الضالعي على تصنيف علي أحمد السلامي وعبدالله المجعلي في حصة «القومية» وقال إنهما مفصولان منها، في حين كان المجعلي يعتبر الضالعي وعبد الفتاح إسماعيل مفصولين من «القومية»، ويرى عبد الفتاح أن سالم زين وطه مقبل مجمدين في «الجبهة»... وكانت هذه الأطراف مناهضة كلها لبعضها البعض ولا تثق ببعضها، فالماركسي عبد الفتاح إسماعيل كان يعتبر الأمين العام للجبهة الجديدة عبد القوي مكاوي، رئيس الوزراء السابق، عدواً طبقياً، وأن معركته ضد الاستعمار هي أيضاً معركة ضد البرجوازية التي خرج منها مكاوي... إلخ، باختصار كانت الجبهة الجديدة غير قابلة للحياة زمناً طويلاً، لذا ما إن انتهى العام ١٩٦٦ حتى اقتصر تمثيلها عملياً على حزب الشعب وأنصاره، في حين عادت الجبهة القومية إلى قواعدها لا سيما جناحها العسكري بقيادة علي عنتر وسالم ربيع علي اللذين رفضا الاندماج رفضاً باتاً، وواصلا العمل باسم الجبهة القومية، وبذلك انتهت إلى الفشل أول تجربة لتحقيق الوحدة الوطنية في جنوب اليمن، وهي تجربة بدأت في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ وانتهت بنهاية العام نفسه[٢١].

أدى تصميم المتشددين في الجبهة القومية إلى الاحتفاظ بتنظيمهم العسكري في نهاية المطاف، فبعد انهيار جبهة التحرير المندمجة تدريجياً، وبعدما تبين أن قدرتها محدودة في التأثير على مجرى الأحداث، وفي ضبط كافة عناصر المعارضة المدنية والمسلحة، كان الجناح العسكري في الجبهة يسحب البساط من تحت أقدام الجميع، ويوسع نفوذه في عدن، ويخترق الجيش الاتحادي والنقابات، ويؤسس تنظيماً عسكرياً مهماً في المدينة، وبالتالي يعزز قدرته على توجيه الضربات للجيش المحتل ولمراكز نفوذه، الأمر الذي دفع السلطات البريطانية إلى استباق الانهيار التام والإعلان عن تسليم الجنوب في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ للطرف الأقوى في المعارضة الاستقلالية. وقدرت بريطانيا أن هذا الطرف هو الجبهة القومية. في هذا الوقت عملت الجبهة على إسقاط السلطنات في الأرياف واحدة تلو الأخرى، وبسرعة مدهشة، وعملت على تحدي سلطات الاحتلال في عقر دارها عندما «احتلت» حي كريتر في قلب عدن نفسها.

---

(٢١) من المفيد الإشارة إلى ١٣ كانون ثاني/يناير آخر في تاريخ الجنوب اليمني، وقع بعد عشرين عاماً، وبالتحديد عام ١٩٨٦ حيث فشلت القيادة اليمنية في الحفاظ أيضاً على الوحدة الوطنية.

ويعتبر عبد الفتاح إسماعيل، وهو من القادة الأوائل للثورة، أن «إسقاط كريتر كان بداية تطور نوعي كبير في مسار الثورة، ومهّد لإسقاط المشيخات والسلطنات والإمارات واحدة بعد الأخرى»[22]. ويؤكد ذلك أيضاً علي سالم البيض الذي أشرف على إسقاط بعض السلطنات وشارك في إسقاط بعضها الآخر «... بعد سيطرة الجبهة على كريتر في عدن اكتشف الناس أنها قادرة على إسقاط مناطق أخرى فبادرنا إلى السيطرة على مودية في المنطقة الوسطى وعلى الضالع... واتخذنا المبادرة في إسقاط أبين على الرغم من عدم وجود قرار جبهوي بهذا الشأن. وكُلِّفتُ أنا وسالمين بإسقاط سلطنة الفضلي. كنت في قيادة الجبهة وكان سالمين من أبناء المنطقة، واصطحبنا معنا محمد سعيد عبدالله، (محسن)، وعمر العلواني وفرحان، (علي حسين). وبعد إسقاط السلطنة شكلنا على الفور لجنة شعبية من أبناء المنطقة المؤثرين»، وقد حدث ذلك في أواخر شهر آب/أغسطس ١٩٦٧.

ويتحدث البيض عن كيفية إسقاط سلطنة الفضلي بقوله إن هجوماً نفذته الجبهة على مركز الشرطة في السلطنة، وعلى معسكر لحراسة العمال الذين يُعبّدون الطرقات، وأنها استولت علي السيارات والمعدات الموجودة في المعسكر. وكان ذلك كافياً لإسقاط السلطنة وتنظيم الأمور بواسطة اللجنة الشعبية. ويقول إن اللجان الشعبية واظبت على عملها في خلافة السلطنات لفترة معينة بعد الاستقلال.

ويؤكد البيض أن ثوار الجبهة سيطروا على قصور السلاطين في الفضلي في ليلة واحدة، وكان معروفاً باسمه المستعار، (أبو بكر)، خلال تلك الفترة، وأنه ما إن انتهى من إسقاط الفضلي حتى تلقى تكليفاً بإسقاط لحج، لكنه اصطدم هناك بوجود قوّة لجبهة التحرير وللجيش الاتحادي. ولتفادي الصدام «قررت القيادة» أن تبقى لحج في إمرة الجيش الاتحادي، وأن على البيض ورفاقه التوجه إلى عدن «...فانسحبنا ودخلنا في القتال والحرب الأهلية في الشيخ عثمان (...) ومن هناك كلفتني القيادة بالذهاب إلى حضرموت. وأذكر أنه في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ سقطت سلطنة القعيطي وكانت تشمل المكلا وكافة المناطق الأخرى ما عدا سيئون وتريم التابعتين لسلطنة الكثيري التي سقطت في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٧. واستلمت الموقع في حضرموت واستطعنا تنظيم احتفالات بـ١٤ تشرين

---

(٢٢) الأمل، مصدر مذكور.

الأول/أكتوبر وهي موثّقة ومصورة، وأنشأنا فيها فرعاً للمدرسة الماركسية اللينينية بدون قانون، وأرسلنا عبدالله الأشطل إلى بيروت لشراء كتب لها، وعمل الأشطل مدرّساً في هذه المدرسة التي تخرج منها عبدالله البار وصالح منصر السيلي وسعد سالم فرج وعيدروس سيف، وهم دخلوها قبل الاستقلال».

ويختتم البيض قوله بأن التيار الراديكالي في الجبهة كان يدافع عن وجهة نظر تقول إن جبهة التحرير هي احتياطيّ للثورة المضادة، وإنه لا بد من القضاء على السلاطين وأجهزتهم، في حين أن رأياً آخر انتشر في حينه، ويعبر عنه قحطان الشعبي، ويقول إنه لا بد من الحفاظ على الوحدة الوطنية، وإن الشعبي وعبد القوي مكاوي، (أمين عام جبهة التحرير)، توجها إلى القاهرة وأصدرا منها نداء يدعو للوحدة الوطنية، وإن رفاق البيض في عدن كانوا ميالين إلى التعاطي مع عبدالله الأصنج الزعيم الأبرز في التحرير، خصوصاً أن هذا الأخير كانت لديه وسائل مالية ضرورية لإدارة الثورة والدفاع عنها «... قالوا لي إن الأصنج جاء بـ٣ ملايين شلن قلت لهم تعطيكم ٦ ملايين. فأرسلت عبد القادر أمين إلى حضرموت بطائرة خاصة وأعطيته ورقة فأحضر معه ٦ ملايين، وجلست وسلطان أحمد عمر ومحسن في عدن واتفقنا على مواصلة المسائل التي اتفقنا عليها، أي الموقف من جبهة التحرير (...) هكذا حصل القتال الأهلي الثاني الحاسم في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر في عدن بين القومية وجبهة التحرير وبنتيجته سيطرنا على عدن»[٢٣].

يتضح من شهادة علي سالم البيض، وهي نادرة في هذا المجال، أن التيار الراديكالي الماركسي في الجبهة القومية استطاع في اللحظة الحاسمة، أي عشية سقوط عدن، أن يطبق حرفياً استراتيجيته التي تبناها في وقت مبكر والتي تقول إن معركة الخلاص من الاستعمار معركة طبقية وبالتالي لا تتحمل شعارات من نوع «الحفاظ على الوحدة الوطنية» ـ التي تفترض تعدداً طبقياً ـ حتى لو كان الطرف الخصم والمنافس، (جبهة التحرير)، قد ساهم بفعالية في حرب التحرير.

إنتصرت الجبهة القومية في حربين كبيرتين خلال أقل من شهرين، الحرب الأولى ضد الاستعمار البريطاني، والثانية ضد خصومها في جبهة التحرير، وسيطرت خلال أسابيع على السلطنات والإمارات والمشيخات وعلى الجيش والإدارة في جنوب اليمن.

(٢٣) حوار أجراه سعيد الجناحي مع علي سالم البيض ونشرته جريدة الأمل الصنعانية، العدد ١٥٠٢، ١٩٨٥/١٢/٨.

يستدعي هذا الانتصار الساحق الوقوف عند عدد من النتائج والعوامل التي ارتكز إليها وعبر عنها، وبعض العوامل سنرى أنها استمرت فيما بعد في إدارة الحكم بعد الاستقلال وسنحصرها مع النتائج في المحاور التالية:

(١) أهمية البنية التنظيمية للجبهة القومية، وبصورة خاصة تضامن نواتها الراديكالية، المبني على الإيمان الراسخ بالماركسية، ويمكن القول إن استقلال جنوب اليمن عن الاستعمار ما كان ليتم بالطريقة التي تم فيها، لولا تضامن هذا التيار وتصلبه. والراجح أن هذا التيار هو الوحيد بين تيارات الحركة الوطنية اليمنية الذي شكّل نواة موحدة وصلبة، وقادرة على التحكم بمسار الأحداث، وإدارة الصراع بفعالية، ورغم كونه أقلوياً في الجبهة القومية، وضئيلاً بالقياس إلى حجم القوى السياسية الأخرى في البلاد، فإن التيار الماركسي استفاد كثيراً من تشتت خصومه وتناثرهم وعدم تقديرهم السليم للظروف الداخلية عشية الثورة، وللظروف العربية والدولية المحيطة باليمن حينذاك[٢٤].

بيد أن تشدد التيار الماركسي الذي كان مفيداً في التعبير عن تصميم اليمنيين على الخلاص من استعمار معمّر، كان، أي التشدد، مضراً للغاية بالوحدة الوطنية قبل الاستقلال وفي طرق ممارسة الحكم فيما بعد، والراجح أن المنطق الثوري بصيغته الإيديولوجية الطبقية والذي أطاح بفرصة لتحقيق الوحدة الوطنية في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ هو نفسه المسؤول عن انفجار ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

(٢) وحدت الجبهة القومية ٢٢ (أو ٢٤؟) سلطنة وإمارة ومشيخة ومنطقة، كان من الصعب توحيدها ودمجها بوسائل طوعية، في ظل الظروف السائدة في البلاد، وأنهت بذلك جهوداً بريطانية معمّرة كانت ترمي إلى خلق عالم على صورتها، ويخدم مصالحها

---

(٢٤) تجربة التيار الماركسي في جنوب اليمن خلال حرب التحرير ليست فريدة من نوعها، فهناك تجارب عديدة تشير إلى أن قلة من الثوريين الحالمين والمصممين يمكن أن تغيّر مجرى التاريخ إذا ما توافرت لها الظروف المناسبة. وإذا ما أردنا مقارنة التجربة اليمنية مع تجارب أخرى، مع الفوارق الضخمة في الأهمية والحجم، فإننا نشير إلى التجربة الكوبية حيث تمكن سبعة كوبيين وأرجنتيني واحد من تغيير وجه كوبا في العام ١٩٥٩، وقبل ذلك تمكن البلاشفة من تغيير وجه روسيا في العام ١٩١٧، وتمكن نادي اليعاقبة، (١٧٩٢) من وَشم تاريخ فرنسا بطابعه حتى هذه اللحظة. لكن مجمل هذه التجارب، بما فيها تجربة ماركسيي اليمن، تميزت بعد نجاحها بعمليات استئصال وتطهير للمجتمع السياسي، وتحجيم هذا المجتمع للسيطرة عليه بوسائل تتيحها وتبررها القناعة الإيديولوجية الماركسية ـ اللينينية في حالة الجنوب، أو الماركسية ـ الغيفارية في حالة كوبا... إلخ.

على المدى البعيد. وستكون لهذا الإنجاز التاريخي آثار حاسمة على مصير اليمن والوحدة اليمنية فيما بعد.

(٣) بانتصارها على الاستعمار البريطاني، استطاعت الجبهة القومية أن تخلق «جزائر ثانية» في العالم العربي، وتضع حداً لهيمنة الأمبراطورية البريطانية على العرب، بعدما وضع الجزائريون حداً لهيمنة الأمبراطورية الفرنسية، وبهذا الانتصار تكون الجبهة قد لعبت دوراً تاريخياً يتجاوز حدود اليمن ويندرج حتماً ضمن المواقع البارزة في التاريخ العربي والعالمي.

(٤) أدى انتصار تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ إلى خروج بريطانيا بعد ٥ سنوات من كافة أراضي شبه الجزيرة العربية، وكما دخلت الجزيرة من الباب اليمني، خرجت بريطانيا من الجزيرة عبر الباب اليمني.

(٥) سمح انتصار الجبهة القومية لمصر الناصرية باستعادة اعتبارها بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ بوصفها قوة إقليمية، قادرة على الرد على هزائمها بانتصارات في أماكن مختلفة من العالم العربي وأفريقيا، وبهذا الانتصار استطاع الرئيس جمال عبد الناصر أن يختم جهوداً مصرية وعربية حثيثة تمثلت، بين أشياء أخرى، بطرد الاستعمار الأوروبي من كافة أنحاء العالم العربي ومعظم أفريقيا.

(٦) قدم هذا الانتصار فرصة ذهبية للاتحاد السوفياتي الذي تمركز في المحيط الهندي والبحر الأحمر، للمرة الأولى منذ اندلاع الثورة البولشفية عام ١٩١٧، وبالتالي الاقتراب من أهم احتياطي نفطي في العالم. وكان لهذا الموقع بالنسبة للسوفيات، خلال الحرب الباردة، أهمية استراتيجية من الدرجة الأولى، ويعادل في أهميته جزيرة كوبا الواقعة على مقربة من الحدود البحرية للولايات المتحدة الأميركية. ولنا أن نتخيل معنى ودور المواقع الاستراتيجية في خريطة الصراع العالمي بين موسكو وواشنطن في تلك الفترة.

وستولد في تضاعيف العلاقات القوية بين عدن وموسكو أول وآخر تجربة ماركسية عربية في الحكم، وهي تجربة لم تسلَّط عليها كل الأضواء اللازمة بعد.

إن الآثار اللاحقة الناجمة عن ممارسة الحكم، وانتهاج سياسة خارجية موازية للسياسة السوفياتية، والأدوار التي لعبتها الجبهة القومية بداية، والحزب الاشتراكي اليمني فيما بعد، لا يمكن أن تبرر قراءة سلبية لتاريخ الجبهة، قبل الاستقلال وخلال السنوات

الاستقلالية الأولى، كما أنها لا يمكن أن تبرر شطب كل ملامح تجربة الماركسيين اليمنيين في الحكم، وبعضها ـ خصوصاً في مجال التعليم والتحديث جدير بالاهتمام والتقدير.

خلاصة القول أن الأدوار التي لعبتها الجبهة القومية في تحرير اليمن الجنوبي، وفي التطورات اللاحقة، كانت تاريخية بكل معنى الكلمة ولا يمكن أن يكتب تاريخ هذا البلد بدون التوقف طويلاً عند هذه الأدوار.

من الثورة إلى الدولة أدركت بريطانيا، بعد طول انتظار، أن البقاء في اليمن لم يعد ممكناً، وأن عليها تنظيم شروط رحيلها بالحد الأدنى من الخسائر، وكانت تدرك أن جبهة التحرير التي تقودها نخبة سياسية محنكة هي الأقدر على مطالبة حكومة صاحبة الجلالة بشروط انسحاب مكلفة. وكانت بريطانيا لا ترغب في تسليم الرئيس عبد الناصر، راعي جبهة التحرير المهزوم لتوه في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، مفاتيح انتصار جديد، ولا ترغب أيضاً في التخلي عن منطقة الخليج، أو عما تبقى من نفوذها في هذه المنطقة. ولتحقيق هذه الأهداف مجتمعة اختارت تسليم الحكم للجبهة القومية، وحجتها في ذلك أن الجبهة سيطرت عسكرياً على الأرض، وأن أي تفاوض مع غيرها يمكن أن يعرقل انسحاب القوات البريطانية أو يطيل أمد هذا الانسحاب، ويغرقها في رمال الربع الخالي، مع ما يعنيه ذلك من هزيمة تنعكس بصورة سلبية للغاية على ما تبقى من نفوذها في شبه الجزيرة العربية.

طبعاً كان بوسع بريطانيا أن تنتظر نتائج المفاوضات بين القومية وجبهة التحرير لتسليم البلاد لوفد مشترك من الطرفين، وكان بوسعها أن تشترط ذلك، لكنها فضلت القومية[٢٥] للأسباب المذكورة أعلاه، أي لكونها الطرف الذي يسهل التفاوض معه، لأنه الأقل أهلية للمفاوضات بنظرها، والأقل تسلحاً في هذا الميدان، والأقل خبرة في العلاقات الدولية، والذي يخضع لضغط عربي ودولي، حيث كانت بريطانيا تعتقد أن الظروف الإعلامية والسياسية اليمنية والعربية والدولية التي أحاطت بالجبهة آنذاك يمكن استخدامها للضغط على الثورة وإملاء الشروط عليها، واستغلال الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد، وخاصة

(٢٥) محمد سالم باسندوة، قضية الجنوب اليمني المحتل في الأمم المتحدة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٩٠، مصدر مذكور.

الوضع الذي سيترتب على هذا الجانب بعد خروج القوات البريطانية[٢٦] بحسب عبد الفتاح إسماعيل، عضو الوفد المفاوض في جنيف.

يبقى رهان آخر نفترض أن بريطانيا عقدته على التفاوض مع الجبهة القومية، فهي كانت تدرك أن الفريق الماركسي يمكن أن يحكم عدن، وأنه سيتحول إلى فزّاعة بالنسبة لدول المحيط التي تضطر إلى التمسك بالقوة البريطانية، وتُعدِّلُ بالتالي من اندفاعها الاستقلالي القاطع. ويمكن لهذا التيار أيضاً أن يعيق الوحدة اليمنية لأنه يمثل نواة إيديولوجية مناقضة تماماً لشروط الوحدة التقليدية. وأخيراً يمكن أن تؤسس بذلك لعدم استقرار في الحكم، ولانهيار البلاد إذا ما فشل التيار الماركسي في الإمساك بزمام الأمور، ناهيك عن أنه تيار مناهض للناصرية ويُحمِّلُها نتائج هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ ويدعو لإسقاطها. وأخيراً يمكن، باختيارها للقومية طرفاً وحيداً للتفاوض، إلقاء الشبهات حول هذا الطرف على ما ذكر عبد الفتاح إسماعيل[٢٧]، وعلى ما ذكرت جبهة التحرير وما ذكره كثيرون في هذا المجال، ما يعني إغراق القومية بالمزيد من العزلة.

لا بد من التذكير هنا أن بريطانيا التي تكتنز خبرة تاريخية في مجال الاستعمار وحركات التحرر، والتي تملك، كغيرها من الدول الاستعمارية السابقة، نظرة مستقبلية وحسابات جيواستراتيجية متكاملة، وإدراك للمصالح وكيفية صيانتها أو ما تبقى منها، تعاملت مع هزيمتها في الجنوب بمنطق من يمنح هزيمته ليحوّلها إلى فوائد، وبالتالي انتقلت من موقع المهزوم الذي يجب أن يوقّع وثيقة هزيمته منصاعاً إلى موقع المهزوم الذي يبيع هزيمته بأرخص الأسعار، لذا اختارت القومية.

على الرغم من حداثة سن المفاوضين، وهم قحطان الشعبي رئيس الوفد، (أكبرهم سناً وأقلهم تأثيراً)، وعبد الفتاح إسماعيل وفيصل عبد اللطيف الشعبي وسيف الضالعي وعبدالله صالح سبعة وخالد عبد العزيز ومحمد أحمد البيشي وأحمد علي سعد، الذي كان مستشاراً للوفد وسكرتيره الخاص، على الرغم من حداثة تجربتهم في العلاقات الدولية، وعلى الرغم من حاجتهم الماسة لفريق قانوني، وضعف معرفتهم بالقانون الدولي، وضعف تقديرهم لحالة البلاد الاقتصادية واحتياجاتها، وعلى الرغم من اندفاعهم الإيديولوجي الطاغي، فقد ذهبوا إلى مصر والتقوا الرئيس جمال عبد الناصر في محاولة للتعويض عن عزلتهم حول طاولة المفاوضات،

---

(٢٦) عبد الفتاح إسماعيل، الأمل، مصدر مذكور.

(٢٧) المصدر نفسه.

ولم يرشح شيءٌ عن هذا اللقاء الذي ظل طي الكتمان إلى أن تحدث عن مضمونه عبد الفتاح إسماعيل في العام ١٩٨٥، أي قبل أقل من شهر من مقتله[٢٨]، وقد خرج وفد القومية من اللقاء بتوافق تام مع ناصر[٢٩] مما سمح باستعانة الوفد اليمني المفاوض بممثل مصري وآخر جزائري كمستشارين؛ لكن ذلك لم يعدل شيئاً كثيراً في مسار المفاوضات وفي محصلتها النهائية فقد رفضت بريطانيا، بعد ١٢٨ عاماً من الاستعمار، تقديم مساعدات جدية لليمنيين وتعويض جنوب اليمن ٦٠ مليون جنيه لمدة ٣ سنوات، كما وعدت حكومة الاتحاد التابعة لها من قبل، فمنحت الجنوبيين حفنة من الجنيهات (١٢ مليوناً)، وقبل الوفد المفاوض بهذه النتيجة مختاراً أو بضغط من الظروف المحيطة بالمفاوضات في ذلك الحين.

هكذا خرجت بريطانيا من جنوب اليمن بأرخص الأثمان وخرج الوفد المفاوض بالاستقلال غير المشروط، لكنه استقلال ينطلق بالبلاد بوسائل اقتصادية متواضعة[٣٠]. بهذا المعنى يمكن

---

(٢٨) يقول عبدالفتاح إسماعيل عن لقاء الوفد المفاوض مع ناصر: «كان لقاءً تاريخياً (...) وسألناه هل نحن نتعامل مع مبادىء عبد الناصر أم مع الأجهزة، خصوصاً أن هذه الأجهزة أوجدت جبهة التحرير وسلمت القوى العميلة والمشبوهة والانتهازية التي كانت تقف ضد الثورة ـ سلمتها قيادة الجبهة معتبرة أن الجبهة القومية انتهت. والقضية الثانية التي طرحتها هي أن النظام السلاطيني زائل وانتهى وأن الأجهزة المصرية ما زالت تتعامل مع جبهة التحرير (...) وقلنا إن هذا الأمر مُضِرٌّ بمصر (...). والمسألة الثالثة تتصل بضرورة وقوف مصر إلى جانبنا في مفاوضات جنيف (...) وطالبنا بأن تكون مصر أول دولة عربية في العالم تعترف باستقلالنا بقيادة الجبهة القومية (...). حول النقطة الأولى قال لنا اعتبروها منتهية (...) ونحن مستعدون لنعمل ما بوسعنا لتصحيح ما حدث؛ والنقطة الثانية قال إنها صعبة لأن أجهزة الإعلام في مصر لا حديث لها إلّا عن جبهة التحرير، ولا يمكن قلب الحديث بين ليلة وضحاها، ولا بد من تغيير تدريجي، ونصحنا بالاتصال بمحمد حسنين هيكل؛ وبالنسبة للنقطة الثالثة قال إنه سيرسل مبعوثاً يكون إلى جانبنا في جنيف؛ والرابعة قال إنها منتهية وإن مصر ستعترف بنا في نهاية المفاوضات»؛ راجع الأمل، مصدر مذكور سابقاً.

(٢٩) من المفارقات الملفتة للنظر أن الأجهزة المصرية كانت تحتجز في ذلك الحين القسم الأكبر من قيادات الشطر الشمالي المعترضة على حكم الرئيس عبدالله السلال الموالي لمصر، (راجع التفاصيل في القسم الأول).

(٣٠) يبدو أن بريطانيا التي كانت على علم بوجود ممثلين لمصر والجزائر في جنيف عرضت اللقاء بكمال أدهم ممثل العربية السعودية وطلبت من الوفد المفاوض عقد لقاء معه للتفاهم. دب الخلاف بين أعضاء الوفد، فمنهم من رأى اللقاء مفيداً وعبّر عن هذا الموقف قحطان الشعبي، ومنهم من اعترض عليه بقوة وبصورة خاصة عبد الفتاح إسماعيل ورفاقه، وانتصرت وجهة نظر المعترضين الذين يمثلون الثقل الأساسي في القومية، وفشل اللقاء، وانطلاقاً من فشله بدأ الاختلاف الكبير بين المملكة واليمن الجنوبي. وحول القضايا التي ظلت عالقة في المفاوضات يذكر أحمد علي سعد سكرتير الوفد أن الطرفين اختلفا حول: العون المالي، والبعثة العسكرية، وتغيير العملة وحقوق المعاشات لموظفي الخدمة المدنية، فضلاً عن أمور أخرى؛ مقابلة مع سعد نشرتها صحيفة ٢٦ سبتمبر، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

القول إن بريطانيا باعت هزيمتها في جنوب اليمن بشروط مثالية، ستترك أثراً كبيراً على التطورات الاقتصادية اللاحقة في هذا البلد.

عندما تولّت الجبهة القومية الحكم في جنوب اليمن، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٧، كان عليها أن تواجه عدداً مهولاً من القضايا التي تحتاج إلى حلول سريعة، على الأصعدة السياسية والاقتصادية والإدارية والإقليمية والعربية والدولية. وكانت مواجهة هذه المشاكل معلقة على حسم القضية التنظيمية ـ الإيديولوجية داخل الجبهة بين تيارين لكل منهما نظرته الخاصة لمستقبل الجنوب. الأول مثّله الرئيس قحطان الشعبي؛ والثاني عبّرت عنه الكتلة الماركسية التي كانت بدورها غير متجانسة وغير موحدة الرؤية. وتم تغليب الصراع الداخلي في الجبهة القومية على مشروع الوحدة الوطنية الكفيلة ببناء سلطة مستقلة قادرة على مواجهة الأعباء التي خلفها الاستعمار، والتي تتطلب ليس «استكمال الثورة» وإنما بناء «الدولة» ووضع أسس لأول حكم جنوبي مستقل في التاريخ، على الأرض التي تم تحريرها من الاستعمار.

يعود التباين الذي تفاقم بين التيارين إلى ما قبل الاستقلال، فالجناح الماركسي في الجبهة القومية، كان مصراً على رسم الحدود الإيديولوجية لمعركة الاستقلال منذ اندلاع الثورة، في حين كان الجناح القومي، يغلّب مفهوم الجبهة الوطنية القادرة على استيعاب كل القوى المناهضة للاستعمار، وكان تصوره لمستقبل اليمن الجنوبي أقرب إلى التصور الناصري، في حين كان التصور الماركسي أقرب إلى التصور السوفياتي، مع فارق مهم هو أن الماركسيين كانوا يعتمدون تكتيكياً على مرحلية النضال ضد الاستعمار، وبالتالي الحفاظ على وحدة الجبهة القومية، واستخدام جناحها القومي كغطاء لمشروعهم الإيديولوجي، حتى إذا ما تم لهم الحكم تخلصوا من الجبهة وأعلنوا تأسيس حزبهم الماركسي اللينيني في اللحظة المناسبة.

عندما أدت الجبهة القومية أغراضها الاستقلالية بدا، منذ اللحظة الأولى وفي بيان الاستقلال نفسه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، أن التيار الماركسي مصمم على تطهيرها من جناحها القومي، حيث أكد عبد الفتاح إسماعيل الذي أعلن القرارات الاستقلالية في بيان علني، وفي اجتماع جماهيري حاشد في عدن أن «... المرحلة القادمة هي مرحلة التحول الاجتماعي، وفيها لا بد أن نتوجه إلى بناء حزب طلائعي عقائدي قادر فعلاً على مواجهة أعباء هذه المرحلة، وأن يقود الجماهير وأن يحقق لها غدها المشرق...

غدها المنتظر»[٣١]. ومعنى هذا الكلام أن الجبهة القومية التي حررت البلاد ليست حزباً طليعياً، وليست قادرة على قيادة الجماهير، ولا تحمل مشروعاً يحقق «غداً مشرقاً ومنتظراً» الأمر الذي يتطلب حزباً آخر كلمة السر فيه هي التيار الماركسي اللينيني، لكن لا بد من بعض الوقت لوضع هذا الكلام موضع التطبيق، ذلك أن التيار القومي في الجبهة كان يملك أوراقاً مهمة، وكان قادراً على توظيف هذه الأوراق في الدولة، وكان الجيش الاتحادي الموروث عن الاستعمار أقرب إلى هذا التيار، وكذا الإدارة والمؤسسات الخاصة، ناهيك عن العادات والتقاليد الدينية المحلية، وأيضاً المحيط العربي القريب والبعيد والذي لا ينظر بعين الرضى لسيطرة الماركسيين على السلطة. إذاً كانت الظروف الداخلية والخارجية كفيلة بترجيح كفة التيار القومي في السلطة، وبالتالي تصدّره واجهة الدولة، ناهيك عن أن التيار الماركسي كان أيضاً في طور التكوين، ويحتاج إلى حسم المسألة الإيديولوجية في حركة القوميين العرب عموماً وليس في اليمن وحدها. في هذه الأجواء بدأ عهد الرئيس الاستقلالي الأول في عدن وفي هذه الظروف بدأ الانتقال من الثورة إلى الدولة في جنوب اليمن.

قحطان الشعبي: الجمهورية الانتقالية (١٩٦٧ ـ ١٩٦٩) تولى قحطان محمد الشعبي رئاسة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية التي تأسست بقرار أصدرته الجبهة القومية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٧، قضى بتعيينه رئيساً لمدة سنتين، وكلفته الجبهة بإعلان الاستقلال رسمياً في اليوم نفسه وبعد ذلك بتشكيل حكومة، وحتى تشكيل الحكومة تمنحه القيادة العامة كافة الصلاحيات بتنفيذ القوانين واللوائح السارية المفعول في كل أجزاء الجمهورية، وإصدار أية مراسيم يراها ضرورية لمنفعة الجمهورية وأمنها[٣٢]. وكانت القيادة العامة للجبهة القومية قد أصدرت قراراً أول حددت بموجبه اسم الجمهورية، ورسمت حدود الدولة «عدن ومحمياتها الشرقية والغربية وكل الجزر التابعة لها تعد منطقة واحدة وتسمى بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية». واعتبرت القيادة نفسها «سلطة تشريعية حتى يتم إعداد دستور مؤقت للجمهورية». وعيّنت الجبهة القومية كتنظيم سياسي وحيد في البلد، وقررت أن يكون نظام الحكم رئاسياً وأن يكون علم البلاد مكوناً من ألوان أفقية

---

(٣١) راجع بيان الاستقلال في صحيفة الأمل، ١٩٨٥/١٢/١.

(٣٢) بيان التكليف نشرته الأمل، مصدر مذكور.

ترتيبها «الأحمر والأبيض، فالأسود وله من ناحية السارية مثلث لونه أزرق فاتح تتوسطه نجمة حمراء مخمسة»[٣٣].

لم يكن الشعبي حينئذ مجهولاً ولم تنطو صفحته بصورة تامة كما حصل فيما بعد، فهو ينتمي إلى أسرة مدينية مستقرة في عدن، وربما الوحيد بين قيادة الصف الأول في التيار المقاوم الذي أنهى دراساته العليا في السودان وفيها تأثّر بالثورة السودانية، وسمح له فارق السن مع القادة الشبان بالإفادة من تجاربه في العمل السياسي، ومن معرفته لعددٍ كبير من القادة العرب. وهو الأمين العام للجبهة التي حققت انتصاراً باهراً على الاستعمار البريطاني، وتمكنت من اقتلاعه خلال ٤ سنوات (١٩٦٣ - ١٩٦٧)، وهو مؤسس الجبهة التي ولدت بناء على تقرير قدمه للجنة من القوميين العرب في القاهرة، وللمشير السلال من بعد، وطالب فيه بتحرير الجنوب من الاستعمار، وتحرير الشمال من الحكم الإمامي (١٩٦١). وهو أيضاً مستشار سابق لشؤون الجنوب اليمني لدى أول رئيس للجمهورية في الشمال، المشير عبدالله السلال (١٩٦٢ - ١٩٦٣). وهو أيضاً من أبرز قادة حركة القوميين العرب في اليمن قبل تبنّيها الماركسية، وقد جذبه للحركة قريبه ورئيس وزرائه لاحقاً فيصل عبد اللطيف الشعبي.

ولكن سيرة الرجل لا تنقطع عند هذه التواريخ، فهو وإن كان ينتمي إلى الشعيب، فإنّ انتماءه إلى الأنتلجنسيا العدنية قدم خدمة كبيرة للجبهة التي استمدت قوتها من الأرياف بصورة أساسية، ومن بعض الشرائح النقابية الراديكالية. أضف إلى ذلك أن رئيس الجمهورية الأول للجنوب كان من وجوه الحركة الوطنية اليمنية في الخمسينيات، ومن القادة المؤسسين لرابطة أبناء الجنوب، وهي التنظيم السياسي الأهم في البلاد في تلك الفترة وقد تصدى هذا التنظيم للتيار العدني، وناضل من أجل حركة وطنية يمنية في مختلف مناطق الجنوب كما رأينا من قبل. وكان الشعبي يمثل جناحاً وحدوياً داخل هذا التنظيم، سرعان ما انشق عن الرابطة لأنها خرجت على المبادىء المتعارف عليها «... وفتحت أبوابها للسلاطين وأيدت قيام اتحاد فيدرالي، وحاربت الوحدة اليمنية» (...) وجمدت عضوية قحطان الشعبي مدير العلاقات العامة في مكتب الرابطة في القاهرة[٣٤].

لم ينسحب قحطان الشعبي من الرابطة منفرداً[٣٥] فقد أقنع شخصيات مهمة بالتخلي

---

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) نجيب قحطان الشعبي، رابطة أبناء الجنوب، مجلة التضامن، العدد ١٥٢، ١٩٨٦/٣/٨، لندن.

(٣٥) تفيد بعض الروايات غير المؤكدة أن فيصل عبد اللطيف الشعبي، قريب قحطان، درس في القاهرة

عن منظمة محمد علي الجفري والسلطان علي عبد الكريم» كما كانت توصف في مطلع الستينيات، ومن المنسحبين رجالٌ سيلعبون دوراً مهماً للغاية في الكفاح المسلح والجبهة القومية وفي عهد الشعبي في الحكم، أمثال سيف الضالعي الذي سُمي وزيراً للخارجية في أول حكومة استقلالية، وعلي أحمد السلامي الذي لعب دوراً قيادياً في الجبهة وفي جبهة التحرير المندمجة، وغيرهما من الشخصيات التي استند إليها الشعبي والتي سينتهي دورها تدريجياً بعد تجريده من السلطة.

منذ الاستقلال، بدا واضحاً أن قحطان الشعبي لا يستمد قوته الأساسية من داخل الجبهة القومية، وأنه الطرف الأضعف فيها، ليس فقط لأنه عدني، مدني، في جبهة يغلب الريف عليها، بل لأن القيادة العامة كانت مؤلفة في غالبيتها من رؤساء العشائر وأبناء زعماء القبائل، ويبرز ذلك جلياً في أصول الذين تولوا مسؤولية الدولة في عهده، وهم، عدا قحطان وفيصل عبد اللطيف الشعبي، «سيف الضالعي، ونور الدين قاسم، وعبد الباري قاسم، ومحمد علي هيثم، وجعفر علي عوض، وأحمد صالح الشاعر، ومحمد البيشي، وعلي عنتر، وصالح مصلح، وعلي هادي شايع، وعلي عبد العليم، وسالم الكندي، وفيصل العبري، وفيصل العطاس، وعلي سالم البيض، وفيصل بن شملان، وعبدالله الخامري، وعلي ناصر محمد، وخالد باراس، ومحمد سالم عكوش، وعبد الملك إسماعيل، وعلي صالح، وبدر مقبل، ومحمود عشيش، وسالم ربيع علي، وعبد الفتاح إسماعيل»[٣٦].

لم يترك التركيب القبلي للقيادة، (معظم أعضائها)، فرصة كبيرة للشعبي كي يزن بثقل كبير داخل الجبهة القومية لتعديل موازين القوى فيها، وبالتالي لامتلاك سلطة القرار، من خلال التنظيم الوحيد الحاكم في البلاد، لذا حاول أن يرمي أوراقه في «القومية» ومعظمها أوراق خارجية، فهو كان يمثل ضمانة للسوق العدني، وللمؤسسات الاقتصادية العدنية والريفية التي نمت خلال فترة الاستعمار، وكان يمثل ضمانة للجيش الاتحادي وللإدارة اليمنية الموروثة عن الاستعمار، باعتبار أن التيار الماركسي كان يتبنى أطروحات إيديولوجية طبقية جذرية، وكان يعلن عن رغبته في ضرب القوى التي راهنت على الشعبي، ولم يكن التيار

وتعرّف هناك على حركة القوميين العرب. وعندما عاد إلى اليمن أقنع قريبه بالانسحاب من رابطة أبناء الجنوب، وأن قحطان تأثر كثيراً بأفكار فيصل القومية المشابهة في عموميتها للأفكار الناصرية.

(٣٦) بحسب محمد علي هيثم، مجلة التضامن، اللندنية، ١٩٨٦/٣/١؛ ومعروف أن هيثم كان شاهداً على تلك الفترة وكان من لاعبي الجبهة القومية البارزين.

الماركسي يستهدف رئيس الجمهورية حصراً، وإنما المؤسسات المذكورة بحد ذاتها، وهي مؤسسات كانت قادرة على دعم أي رئيس يطرح شعارات معتدلة ولا يعترض على الحفاظ على تلك المؤسسات أو تطهيرها بصورة سطحية. لذا ما إن سقط الشعبي حتى هرب رأسماليو الجنوب إلى صنعاء والمحيط العربي واستأنفوا نشاطاتهم خارج بلادهم.

إتسم عهد قحطان الشعبي بصراع حاد على الدولة، بينه وبين التيار الماركسي المسيطر على الأرياف، ودار الصراع حول سؤال كبير: من يسيطر على الدولة؟ الجبهة القومية أم رئيس الجمهورية؟ وبتعبير آخر: هل تخضع القومية للدولة أم تخضع الدولة للقومية؟ وحاول كل طرف أن يضع حدوداً لسلطته منذ اللحظة الأولى للاستقلال. ففي أول حكومة شكلها قحطان الشعبي، تبوأ اليسار الماركسي مناصب ثانوية، بالقياس إلى حجمه وقوته، فتولّى عبد الفتاح إسماعيل وزارة الثقافة وشؤون الوحدة اليمنية، وعلي سالم البيض وزارة الدفاع، وعبدالله الخامري رئاسة المحكمة العليا لأمن الدولة، فيما شغل مؤيدو قحطان، الذين عُرفوا بالتيار اليميني في ذلك الحين، بقية المناصب.

لم يكن اليسار قادراً على الاعتراض على التشكيل الوزاري، فهو وافق على إعطاء صلاحيات مطلقة لرئيس الجمهورية، من ضمنها تأليف الحكومة، ووافق على أن تمارس هذه الحكومة صلاحياتها باسم الجبهة القومية، وهو ما فعله قحطان الشعبي الذي كان حذراً للغاية في الشهور الأولى لتولّيه الرئاسة، لذا لم يكن هو أيضاً قادراً على الاعتراض على خطوة اتخذها وزير الدفاع علي سالم البيض، وقضت بطرد الخبراء الإنكليز من الجيش، علماً أن الشعبي نفسه قرر مصادرة الأملاك البريطانية وأملاك السلاطين والمشايخ والأمراء في جنوب اليمن.

في حكومته الأولى، حاول قحطان الشعبي أن يضع خاتمة للثورة التي انتهت برأيه مع نهاية الاستعمار، وحاول أن يمارس الحكم على الطريقة الناصرية، (تأميمات تدريجية، جيش قوي، حزب واحد، قانون إصلاح زراعي معتدل، علاقات عربية ودولية تدعم الحكم...). وكان ذلك يستدعي تهميش دور الماركسيين وحصرهم، تمهيداً للسيطرة عليهم، وكان يدرك أن المصالحة الوطنية مفيدة في إعادة تجميع أطراف البلاد وقواها الفاعلة ويتطلع، على الصعيد الخارجي، إلى توثيق علاقة بلاده بمصر الناصرية التي زارها في أول رحلة له إلى الخارج.

ولم تكن مجمل هذه الضرورات تملي وحدها تهميش التيار الماركسي، فرئيس الجمهورية كان على الدوام مناهضاً للشيوعية، وقد اتضح ذلك للمرة الأولى في العام

١٩٥٥ عندما رفض دعم انسحاب الماركسيين واليساريين من رابطة أبناء الجنوب وتشكيلهم الجبهة الوطنية المتحدة، وانتظر حتى العام ١٩٦٠ للتخلي عن الرابطة، وفي التقرير الذي أعدّه حول الثورة في الشمال والجنوب ضد الإمامة والاستعمار «اقترح استبعاد «عملاء الاستعمار والسلاطين والانتهازيين والشيوعيين». وكانت مثل هذه الأفكار رائجة ومنتشرة على نطاق واسع داخل حركة القوميين العرب، وفي الخطاب السياسي الناصري الذي يدافع عنه قحطان الشعبي، ما يعني أن أوراق رئيس الجمهورية الإيديولوجية كانت مكشوفة أمام خصومه الماركسيين، وأوراق هؤلاء مكشوفة أمامه؛ ولعل شهور الهدنة التي سبقت اندلاع الصراع بين الطرفين كانت محكومة بظروف ضاغطة من بينها:

(١) عندما تسلم الشعبي الحكم لم تكن نتائج هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ قد استقرت بعد في العالم العربي، ولم تكن ردود الفعل اليسارية السلبية ضد الناصرية قد اتخذت كافة أبعادها. إلّا أن الانطلاق التدريجي للمقاومة الفلسطينية، بوصفها حركة بديلة للأسلوب الناصري في الصراع مع إسرائيل، وسرعة انتشارها في عمان وبيروت، حرر العالم العربي من جزء كبير من الهيمنة الناصرية عام ١٩٦٨، وألحق الضعف بسلطة الرئيس عبد الناصر، لأنّ المقاومة انتشرت أصلاً في الشارع الناصري، وشكلت تحدياً كبيراً للناصرية وللقوى التي أصرت على التمسك بها، ومن بينها كتلة قحطان الشعبي في عدن.

(٢) كان من الطبيعي أن تهتز حركة القوميين العرب الناصرية من جراء الهزيمة، وأن يصعد جناحها الماركسي الضعيف، والذي بدأ يتكوّن منذ النصف الثاني من الستينيات، إلى واجهة الأحداث، وقد بدأ هذا التيار يخاطب قيادة الحركة، ممثلة بالدكتور جورج حبش، بوصفها قيادة مهزومة في الحرب، ويطرح نفسه بديلاً لحبش وللناصرية، وللإيديولوجية القومية برمتها، طالما أن هذه الإيديولوجية فشلت في تحرير فلسطين وأصيبت بهزيمة مذلة ومنكرة في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. ولم يقتصر الأمر على القوميين العرب، فقد شهد حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية حركة مشابهة عبّرت عنها جماعة صلاح جديد التي دعت إلى تبنّي الاشتراكية العلمية، وهي التسمية المواربة لتبني الماركسية. وإذا كان جورج حبش قد استدرك الأمر والتحق بدوره بالاشتراكية العلمية، لمواجهة نهوض يسار الحركة الفلسطيني بزعامة نايف حواتمة، فإن فروع الحركة الأخرى في العالم العربي قطعت صلاتها بالتنظيم الأم الذي تفرّع إلى منظمات مستقلة، معظمها ماركسي - لينيني أو اشتراكي علمي. ولم يُطلّ العام ١٩٦٩ برأسه حتى كانت حركة القوميين العرب قد

أصبحت في ذمة التاريخ، ما يعني أن فترة حكم الشعبي (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ ـ حزيران/يونيو ١٩٦٩) كانت محكومة بهذه التطورات.

(٣) وقعت هذه التطورات المتسارعة في وقت شديد الحساسية بالنسبة لقحطان الشعبي؛ وعليه، كان على الحركة التي شكلت محوراً ناظماً ورابطاً بين المنظمات والمجموعات والتشكيلات التي انتسبت للجبهة القومية، كان على الحركة في اليمن، أي الجبهة القومية، أن تقدّم بدورها كشف حساب إيديولوجي، على الرغم من انتصارها في حرب التحرير ضد الاستعمار، وبدأت أطراف الجبهة تتصارع حول مسائل إيديولوجية مستمدة مما يدور داخل الحركة الأم. هكذا قطع تنظيم الحركة في الشمال علاقته بالحركة الأم، وأعلن عن تشكيل الحزب الديموقراطي الثوري اليمني، وتبنى هذا الحزب الماركسية عام ١٩٦٨، ولاقى تعاطفاً من ماركسيي الجبهة القومية.

في هذا الوقت، يقول محمد علي هيثم، أحد قادة القوميين العرب، وأحد السياسيين الذين تبوّؤوا مناصب رفيعة في الحكومات اليمنية الأولى التي أعقبت الاستقلال ـ يقول: «... بعد حصول بلدنا على الاستقلال جاءنا نايف حواتمة في زيارة، وكانت بوادر الخلافات في الحركة قد بدأت، واستطاع أن ينقلها إلى اليمن، ويشجع الكثير من القيادات على تبني أطروحات ماركسية متطرفة، وعلى سبيل المثال دفع بهذه القيادات إلى القيام بإجراءات تأميم وعنف، كان رد فعلها سيئاً بين الناس. وكانت هذه الإجراءات تعزز الخلافات التي بدأت قبل أن تهدأ أصوات مدافع الإنكليز، وقبل أن نسترد أنفاسنا حين (انطلقت) أطروحات تميّز بين رفاق السلاح من نوع: هذا رجعي متخلف، وذاك تقدمي وهذا ماركسي. كان نايف حواتمه يلعب دوراً أساسياً في تكريس هذا التيار، وقد حمل الرفاق على إصدار أول قانون للإصلاح الزراعي في المنطقة، وتصفية الجهاز الإداري الموروث عن الإنكليز، ونسف المؤسسات العسكرية والأمنية، انطلاقاً من مفهوم الدولة اللينينية التي كرستها ثورة تشرين الأول/أكتوبر الروسية عام ١٩١٧، والقائمة على تحطيم البنى القيصرية وإحلال الدولة اللينينية محلها»[٣٧].

---

(٣٧) المصدر نفسه؛ تجدر الإشارة هنا إلى تقديرات مختلفة حول دور نايف حواتمة في نشر الماركسية في اليمن الجنوبي، وفي فروع الحركة الأخرى في العالم العربي. فالبعض ينسب هذا الدور إلى محسن إبراهيم، والبعض الآخر ينسبه إلى عبد الفتاح إسماعيل، حيث يقول جورج حاوي الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني: «عبد الفتاح إسماعيل هو أساس التحول الفكري في حركة القوميين العرب مهما

(٤) كان طرفا الجبهة القومية مستهدفين من القوى السياسية الجنوبية التي خسرت الحرب الأهلية، ولا سيما جبهة التحرير، ومن السلاطين الذين خسروا سلطناتهم، وقد تجمع معظم هؤلاء في الشمال، وفي المملكة العربية السعودية، وكانوا يعدّون العدة للرجوع إلى الجنوب واستعادة نفوذهم. لذا ما إن حسمت القومية آخر محاولة لما سمته بـ«الثورة المضادة» في أيار/مايو عام ١٩٦٩م ولم تعد سلطتها مهددة، حتى بادرت إلى حسم الصراع الداخلي، وبالتالي التخلص من قحطان الشعبي تحت شعار «الحركة التصحيحية».

في كل الحالات، لم يكن متوقعاً أن تستمر الهدنة بين الطرفين إلى الأبد، فما إن انتهت أعراس الاستقلال واحتفالاته، وما إن انتهى زمن تسلم برقيات التهنئة والتأييد (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ - ٨ آذار/مارس ١٩٦٨) حتى دعا يسار الجبهة إلى مؤتمر عام لحل الخلافات التي بدأت تظهر خلال ممارسة الحكم، باعتباره، (أي المؤتمر العام)، المرجع الشرعي لحل هذه الخلافات، ومصدر السلطة الأساسي في البلاد، ودعا اليسار إلى إقرار برنامج للحكم في المؤتمر الذي انعقد في مدينة زنجبار عاصمة أبين.

كانت مواقف الطرفين قبل المؤتمر قد أصبحت واضحة ومحددة. فقحطان يعتبر أن الثورة انتهت برحيل الاستعمار، وأنه لا بد من حل منظماتها العسكرية، ودمجها في الحكم. ورفع شعار الاشتراكية والديموقراطية بصيغتهما الناصرية. في حين كان اليسار يؤكد أن الثورة لم تنتهِ، وأن الاستقلال الحقيقي يتم بالتحرر الاقتصادي والاجتماعي. وأكد أنه لا يمكن إخضاع الجبهة القومية للدولة الموروثة عن الاستعمار، وطالب بتهديم هذه الدولة والمؤسسات التي خلّفها المستعمرون، وسن قوانين وأنظمة تخدم العمال والفلاحين الفقراء والجنود. وتبنّي المفهوم اللينيني للدولة بوصفها «أداة قمع بيد طبقة من الطبقات أو ضد

ادعى الآخرون أدوارا»؛ راجع تفاصيل حوار أجرته مجلة الوسط اللندنية مع جورج حاوي، (العدد ٢٣٠، ١٩٩٦/٦/٢٤)، وكان لعبد الفتاح إسماعيل دور مهمّ في القطاع النقابي العمالي الذي يتأثر بأطروحات الماركسي عبدالله باذيب، الأمر الذي يفصح عن تعاون بينه وبين باذيب، وهو تعاون سابق بنظر البعض على نشوء الجبهة القومية. وهناك من يعتقد بأن عبد الفتاح إسماعيل اطلع على الماركسية اللينينية في أجواء الاتحاد الشعبي الديموقراطي، وقبل أن يطلع عليها نايف حواتمة ومحسن إبراهيم وآخرون في النصف الثاني من الستينيات، ما يذهب باتجاه تأكيد حاوي بأن ماركسية الجبهة القومية ذات منشأ محلي، وأن اتساع دائرتها وتدعيمها تم بجهود خارجية في إطار العلاقات التنظيمية بين فروع حركة القوميين العرب.

الطبقات المحكومة، واعتبر أن هذه الدولة في الجنوب لا يمكن أن تخدم الطبقات اليمنية المسحوقة، لأنها بنيت في عهد الاستعمار لخدمة طبقات أخرى، مما يستدعي بناء دولة جديدة...». باختصار كان الماركسيون يدعون للثورة على الدولة، وعلى رئيس الجمهورية الذي يعتبرها دولته، ويدعو للحفاظ عليها. وأخيراً طالب اليسار بالحفاظ على الميليشيات الشعبية وجيش التحرر الشعبي وتدعيمها بوصفها القوة الأساسية التي يمكن أن تدافع عن الثورة ضد الأعداء في الداخل والخارج.

إنعقد المؤتمر العام للجبهة في ظل هذا التباعد بين الطرفين، واستمرت أعماله طيلة الفترة الممتدة بين ٢ و ٨ آذار/مارس ١٩٦٨، وتخللته نقاشات إيديولوجية عاصفة انطوت على وجهات نظر الطرفين اللذين استبسلا في الدفاع عن مواقعهما، غير أن قرارات المؤتمر لم تدع مجالاً للشك في هوية الفريق المنتصر فقد نصّت على:

- ضرورة بناء تنظيم طليعي بالفكر الاشتراكي العلمي، (الماركسي).
- إقامة مجالس شعبية في عموم الجمهورية.
- تنفيذ الإصلاح الزراعي فوراً.
- تحويل الاقتصاد من الخدمات إلى الصناعة.
- دعم الحرس الشعبي، وإعادة تنظيمه وتسليحه بأسرع وقت ممكن.
- تطهير إدارة الدولة من العناصر المشبوهة، وتطهير الإدارة العسكرية من العناصر العميلة، وقوى الثورة المضادة، بأسرع وقت ممكن.
- إقامة ميليشيات شعبية من اتحادات العمال والطلاب والفلاحين، وتعميم معسكرات التدريب على السلاح لكافة أعضاء الجبهة القومية.
- مكافحة الأمية في الريف.
- دعم الثورة في شمال اليمن، لأنّ التحرر الوطني السليم لا يتحقق بدون انتصار ثورة الشمال.
- دعم حركات التحرر من الاستعمار والأمبريالية والرجعية، ولا سيما في الخليج والجزيرة العربية، واعتبار هذه المهمة أساسية.

• دعم المقاومة الشعبية المسلحة الفلسطينية.

• الوقوف بصلابة مع حركة التحرر في العالم الثالث، والانفتاح والتفاعل مع كافة التجارب الاشتراكية في العالم[٣٨].

جاء ترتيب قرارات المؤتمر شبيهاً بترتيب رئيس الجمهورية في قائمة القيادة العامة الجديدة التي انتخبتها الجبهة، والمؤلفة من ٤١ عضواً، فاحتل قحطان الشعبي المرتبة رقم ١٦ قياساً بعدد الأصوات التي نالها، مما يعكس اجتياحاً يسارياً حقيقياً للجبهة القومية التي أصبح يمينها تحت رحمة نواة متصلبة من الراديكاليين، يقف على رأسهم عبد الفتاح إسماعيل، وعلي سالم البيض، وسالم ربيع علي، وعلي عنتر، وعلي ناصر محمد، وعبدالله باذيب، وعبدالله الخامري، وعلي هادي شايع وآخرون.

في التاسع من آذار/مارس ١٩٦٨ لم ينصرف المؤتمرون إلى البحث في كيفية محو الأمية من اليمن، وفي إرسال متطوعين إلى جبهات القتال في العالم الثالث، بل عمل كل منهم على تعبئة المؤيدين في الشارع، وإذ دعت منظمة الجبهة في عدن إلى مهرجان شعبي لدعم مقررات المؤتمر، لم يرق الأمر للشعبي الذي أرسل الجيش إلى مكان المهرجان واعتقل عدداً من منظميه، ومن بينهم عبدالله باذيب. وفي اليوم التالي شن خطباء المساجد حملة ضد الشيوعية والإلحاد. وفي ٢٠ آذار/مارس سيطر الجيش على الإذاعة وأنزل قوات في الشوارع وقام بحملة اعتقالات في صفوف الجبهة، وبثت الإذاعة شعارات مناهضة للشيوعية، الأمر الذي أدى إلى قيام مظاهرات مضادة. وتحرك الجيش الشعبي في الريف لمقاومة الانقلاب الذي أدانته الاتحادات النقابية والفلاحية والطلابية والنسائية[٣٩]. وخطط اليساريون للسيطرة على السلطة من الريف، عبر تطويق عدن وفقاً للسيناريو نفسه الذي اعتمد في عهد الاستعمار، وهرب عدد من قادة التيار الماركسي إلى شمال البلاد، ومن بينهم سالم ربيع علي وعبد الفتاح إسماعيل.

لم يتخلص الرئيس من خصومه بعد أن ألقى القبض عليهم، بل سرعان ما أفرج عنهم،

(٣٨) سلطان أحمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني، بيروت ١٩٧٠، دار الطليعة، ذكره د. أحمد الصياد في: السلطة والمعارضة في اليمن، مصدر سابق، ص ٣٩٠ - ٣٩٤.

(٣٩) أحمد الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن، مصدر مذكور، ص ٣٩٧ - ٣٩٨.

وأوضح أن تحرك الجيش لم يتم بأمر منه، وأنه فوجىء به. لكنه في الوقت نفسه حاول الإفادة مما حصل، وتعديل ميزان القوى لصالحه، فدعا على أثر الصدامات في الشارع إلى اجتماع طارىء لأعضاء القيادة العامة في القومية حضره ٦ أعضاء، واتُّخذ خلاله قرار بإعطاء رئيس الجمهورية صلاحيات كاملة، الأمر الذي أتاح له، شكلاً على الأقل، تجاوز قرار المؤتمر العام الذي حصر السلطة في البلاد بالجبهة القومية وحدها[٤٠]. وعليه شكّل الرئيس حكومة جديدة بلا «ماركسيين طائشين» على حد تعبيره، وعيّن على رأسها قريبه فيصل عبد اللطيف الشعبي، وأخذ يمارس صلاحيات واسعة كما كان يفعل قبل المؤتمر. ولكي يخفف من غضب خصومه، أصدر قانوناً للإصلاح الزراعي، لكن هذه الخطوة وغيرها لم تفلح في رأب الصدع الذي أخذ يتسع أكثر فأكثر بعد فشل عدة محاولات قام بها التيار اليساري لإسقاط الرئيس. واستمر الصراع لشهور عديدة إلى أن تدخل عامل طارىء على النزاع الثنائي، فقد اعتقد خصوم الجبهة القومية أن انفجار الصراع بين الطرفين اليساري واليميني يوفر لهم الفرصة للعودة إلى الحكم. وتمكنت قوات مسلحة مناهضة من التغلغل في مناطق داخل البلاد، الأمر الذي أدى إلى توحيد الجبهويين بمواجهة الخطر الداهم. وكان لهذا الحادث أثر هام على التطورات اللاحقة، فقد انتقل الجيش النظامي من العاصمة إلى الريف والتقى هناك مع الحرس الشعبي ليواجها معاً الهجوم المضاد، وليعودا معاً إلى عدن في أواسط حزيران/يونيو ١٩٦٩. في هذا الوقت استعاد اليساريون زمام المبادرة، مستندين إلى قوة حرسهم الشعبي المنتصر في عدن، فبادروا إلى الدعوة لاجتماع طارىء للقيادة العامة للجبهة القومية حضره قحطان الشعبي الذي فوجىء بفصله من الجبهة خلال الاجتماع، بالاتفاق مع عدد من حلفائه البارزين، ومن بينهم محمد علي هيثم، الرجل الأبرز في التيار اليميني، ووزير داخلية قحطان في الحكومتين اللتين شكلهما، ومحمد صالح عولقي وزير الدفاع، ما يعني أن الشعبي فقد في الاجتماع الطارىء إمكانية السيطرة على الشرطة والأمن والجيش وأصبح معزولاً تماماً... وفي اليوم التالي أعلنت القومية اعتقال الشعبي وسجنه مع رئيس وزرائه فيصل عبد اللطيف الذي أعدم لاحقاً. وقد نُقل الشعبي فيما بعد من السجن ووضع قيد الإقامة الجبرية إلى أن توفي في منزله في العام ١٩٨١.

مع إطاحة الشعبي، انطلقت «المحدلة الماركسية» التي طحنت في طريقها، بعد حوالى

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٩٨ - ٤٠٢.

السنتين، محمد علي هيثم، ومن بعده سالم ربيع علي، وقد ازدادت قوة وبأساً بعد إزاحة سالمين وتولي عبد الفتاح إسماعيل الحكم. وهي لن تتوقف عن تدمير المعترضين عليها حتى توقيع اتفاقية الوحدة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٩.

وقع قحطان الشعبي ضحية للمد الماركسي في اليمن والعالم العربي، وللضعف المتزايد للرئيس جمال عبد الناصر الذي حاول، دون جدوى، العودة بقوة إلى الساحة السياسية العربية، وبالتالي استدراك الانهيار الذي بدأ يلوح في دوائر النفوذ الناصرية.

ويمثل الشعبي حالة خاصة في حركات التحرر من الاستعمار، فهو الوحيد الذي قاد حركة استقلالية بنجاح، دون أن يتمكن من السيطرة عليها بعد انتصارها، وبالتالي أن يخضع لها طوعاً ودون مقاومة تذكر، بعد مضي أقل من عامين على استلامه الحكم.

باستثناء مبادرات محدودة وغير حاسمة في تطور جنوب اليمن، لم يُخلّف قحطان الشعبي آثاراً بارزة في حياة بلاده بعد الاستقلال، حتى اسم الجمهورية الاستقلالية سيتعرض للتغيير بعد سقوطه، ولن يبقى سوى العلم الذي رفعه على سارية الأمم المتحدة، وستُطوى صفحة الشعبي في عدن طيلة عشرين عاماً، وسينظر إليه بوصفه «ممثل «اليمين والرجعية» ولن يستعيد اعتباره إلّا في عهد الوحدة حيث أطلق اسمه على كورنيش البحر في عدن، وهو من أفضل شوارع المدينة وأجملها.

سالم ربيع علي: المغامرة الاشتراكية الأولى (١٩٦٩ - ١٩٧٨) كان على الكتلة المختلطة التي وضعت حداً لحكم الشعبي أن تختار من بين أعضائها من هم أكثر استعداداً وتأهيلاً لتسلم الحكم. وكان لا بد لهذا الاختيار أن ينطلق من مقياسين كانا في أساس تصفية نظام قحطان الشعبي... الذي أزيح من رئاسة الجمهورية لأنه «يميني» ولأنه غلّب الحكم الفردي وتجاهل دور الأغلبية الجبهوية في إدارة شؤون البلاد، إذاً كان لا بد من اختيار رئيس للجمهورية يساري من جهة، ويطبق قرارات المؤتمر الرابع للجبهة وإجراءاته الراديكالية؛ ومن جهة أخرى يخضع للقيادة الجماعية. وكي لا تضيع تجربة قحطان سدىً، قرر الجبهويون أن تكون قيادة الدولة جماعية، فبدلاً من نظام رئاسي يحصر سلطة القرار بين يدي رئيس فرد، شكلوا مجلس رئاسة جمهورياً يتولاه أحد قادة الجبهة. ويروي في هذا الصدد راشد محمد ثابت، الوزير السابق، وأحد شهود تلك المرحلة - يروي ظروف اختيار سالمين بقوله: «في ٢٢ حزيران/يونيو بعد أن سقط قحطان،

كان عبد الفتاح إسماعيل هو الرجل الأول الذي يدير الصراع السياسي داخل التنظيم السياسي ـ الجبهة القومية. وبدأ، من أول بيان صاغه، يؤكد على القيادة الجماعية، ويخطّط لبناء أجهزة السلطة من الصفر، لأن الجهاز المنظم للسلطة كان موجوداً فقط في مدينة عدن، لكن خارجها لا يوجد أي جهاز إداري حديث. بعد ٢٢ حزيران/يونيو، بدأ يعمل على إيجاد مجلس رئاسة جماعي، (حينها نزلت الأغاني والأناشيد المعادية لمجلس الرئاسة والقيادة الجماعية)، وبدأ البحث عن الشخص الذي يكون رئيساً لمجلس الرئاسة الجماعية، وبدأ من جانب آخر البحث في التوازنات داخل التنظيم وداخل المجتمع وكان سالمين، (سالم ربيع علي)، يرفض استلام رئاسة الدولة، وعرضت الرئاسة على أحمد صالح الشاعر ومحمد صالح عولقي فرفضا قائلين له، (عبد الفتاح)، إن القيادة يجب أن تكون جماعية، ولا داعي لوجود شخص كرئيس لمجلس الرئاسة. وكان محمد علي هيثم يريد الرئاسة لكن أحداً لم يرشحه لهذا المنصب. بعد محاولات عديدة قبل سالمين، (هذا المنصب)، وكان في البداية حريصاً على القيادة الجماعية، وكان على الدوام مرتبطاً بعبد الفتاح إسماعيل، لكنه ما إن استلم السلطة حتى بدأت تتشكل بطانة من حوله، وبدأت بعض القوى والعناصر تتحرك بطريقة أشعرت سالمين بأنه يجب أن يكون شيئاً أكبر من الآخرين ومن القيادات الموجودة»[٤١].

لم يكن سالمين مجهولاً بين رفاقه قادة الثورة الجنوبية، فهو رمز من رموزها الكبار في أبين التي لعبت دوراً مهماً في مصير هذا الشطر من اليمن، سواء قبل الثورة، بدءاً من حادث دوريا دولت الذي وقع على ساحل أبين، مروراً بانتفاضة أبين أكثر من مرة على الاستعمار، ووصولاً إلى مشاركتها في الثورة، وهي مشاركة حاسمة حيث كانت، بالإضافة إلى الضالع وردفان (لحج عموماً)، تشكل مركز الثقل في الثورة وفي الجيش الاتحادي، وكان سالمين الأبيني، وعلي عنتر اللحجي، من بين أبرز قادة التيار الراديكالي في الجبهة القومية، وهما رفضا اندماجها مع جبهة التحرير، وساهما في تنظيم وتعبئة الميليشيات التي أسقطت سلطنتي الفضلي ولحج، ولعبا دوراً حاسماً في

---

(٤١) ملحق الثوري، العدد ١١٠٤، ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٩ عدن، ص ١٠؛ الكلام المنسوب لراشد محمد ثابت ورد في ندوة نشرها الملحق بمناسبة مرور نصف قرن على ميلاد عبد الفتاح إسماعيل، وشارك فيها، بالإضافة إلى ثابت، كل من الشاعر أدونيس، والشاعر أحمد فؤاد نجم، والباحث اليمني سيف علي مقبل، والجامعي اللبناني بشير بشور، والباحث السوفياتي المستعرب ڤيتالي ناؤومكين.

تطويق عدن من الريف عشية الانتصار على الاحتلال البريطاني، مثلما لعبا دوراً حاسماً في إسقاط قحطان الشعبي بفضل الميليشيات التي كانت تخضع لنفوذهما في الريف، ناهيك عن تأثيرهما في الجيش الذي كان يضم، خلال الاستعمار، أكثرية من الضباط المنتمين إلى أبين في المراتب العليا والوسطى، في حين كانت مراتبه الدنيا مؤلفة بمعظمها من الضالع وردفان. وقد ظلت هذه المعادلة قائمة حتى وقوع مجزرة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ فأصبح أبناء الضالع وردفان يسيطرون على غالبية مراتب الجيش العليا والمتوسطة.

قبل أن يصبح رئيساً، كان سالمين قد بدأ حياته موظفاً صغيراً في الدوائر المالية في سلطنة الفضلي في أبين، ويهتم بتخمين قيمة المحاصيل الزراعية، خصوصاً أن أهله هم من المزارعين الصغار. ولم يتلقّ سالمين علوماً عالية، ويقول معاصروه إنه بالكاد أنهى المرحلة الإعدادية، ثم التحق بالثورة، وقبلها بحركة القوميين العرب، وهناك من يعتقد أن تربية سالمين الدينية تركت تأثيراً في شخصيته، فهو خريج المعهد الإسلامي في حضرموت الذي يُعِدُّ طلاباً مختصين باللغة والفقه والتشريع. ولعل هذا المنحى ناتج عن بيئته العائلية؛ فأسرته كانت تشرف على زاوية دينية في ضاحية المحل تدعى باجديد. ويروى أن السلطان الفضلي حسين بن عبدالله عينه قاضياً على المنطقة الشرقية الجبلية من أبين، وفيها أسس نادي شباب أبين الرياضي، ومن النادي اكتسب لقبه «رُبيّع» أي تصغير ربع، وقد شارك مبكراً في النضال ضد الاستعمار البريطاني، واعتُقل إثر إضراب نفذه، ونُفي إلى سلطنة يافع. لم يكن سالمين يختلف في مرتبته الاجتماعية عن غيره من القادة الذين أمسكوا بزمام الأمور في جنوب البلاد في ذلك الحين، فعبد الفتاح إسماعيل أنهى دراسته المتوسطة، وتحول إلى عامل فني في شركة مصفاة النفط العدنية، ثم عمل مدرساً في إحدى مدارس عدن الابتدائية، وعلي عنتر بدأ حياته المهنية في ميناء الكويت قبل أن يلتحق بالثورة ويصبح كادراً عسكرياً بارزاً، وعلي ناصر محمد بدأ حياته مدرّساً ومن ثم مديراً لمدرسة دثينة الابتدائية في مسقط رأسه، وكان هؤلاء، باستثناء عبد الفتاح إسماعيل، يستمدون نفوذهم الحقيقي، شأنهم شأن كل المسؤولين اليمنيين، من مناطقهم أو قبائلهم الجهوية أكثر من أي شيء آخر، وكانوا يمتلكون سلطة القرار في بلادهم وهم لم يتجاوزوا الثلاثين عاماً إلّا قليلاً، أما شرعيتهم السياسية فيستمدونها من مشاركتهم في الثورة، ومن انتمائهم إلى يسار حركة القوميين العرب

الماركسي الذي انشق عن الحركة بوصفها تمثل مصالح البرجوازية الصغيرة، شأنها شأن الأنظمة العربية المشابهة في العراق وسوريا ومصر[٤٢].

---

(٤٢) في خطوات موازية لانشقاق اليسار الماركسي اليمني عن حركة القوميين العرب، انشق اليسار الماركسي الفلسطيني وأسس الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين. وقد نهضت هذه الجبهة في البداية بالاستناد إلى مكتب سياسي، وقاعدة عسكرية واحدة مؤلفة من ١٥ مقاتلاً. ولم تتمكن الجبهة من البقاء والتوسع لولا دعم منظمة فتح البورجوازية، والبورجوازية الصغيرة لها، وقد عاشت فيما بعد في ظل فتح التي كانت حريصة على إضعاف الجبهة الشعبية، منافسها الرئيسي الأهم في الساحة الفلسطينية والطرف الأقدر على الانتشار في القاعدة الشعبية العريضة الناصرية في المخيمات الفلسطينية والعالم العربي، في حين أن فتح نشأت كما الجبهة الديموقراطية كتيار معارض وبديل للناصرية... أما تغير سياستها لاحقاً فإنه لا ينفي ظروف نشوئها وأهداف هذا النشوء. وقد ارتبط اسم الجبهة الديموقراطية بصورة أساسية، والجبهة الشعبية بدرجة أقل، بالحرب الأهلية في الأردن، ذلك أن اليسار الماركسي كان يعتقد أن الانتصار على إسرائيل شرطه الانتصار على الأنظمة المحيطة بها وأن «طريق القدس تمر بعمان» إلى غير ذلك من الشعارات المغامرة التي لم تُسأل عنها قيادة الديموقراطية حتى اليوم. وفي السياق نفسه انشقت منظمة الاشتراكيين اللبنانيين عن حركة القوميين العرب، بوصفها حركة بورجوازية صغيرة يمينية، واندمجت مع كتلة من المثقفين والمناضلين الماركسيين اللبنانيين، (جماعة لبنان الاشتراكي، واتحاد الشيوعيين اللبنانيين)، وشكل الثلاثة منظمة العمل الشيوعي التي استظلت أيضاً بحركة فتح ولعبت دوراً نشيطاً في الحرب الأهلية اللبنانية الطائفية، وانتهت بعد الحرب إلى هيكل لم يبادر أحد بعد إلى تفكيكه. وكان لهذه الانشقاقات صدىً كبير في القسم المتبقي من الجبهة الشعبية وحركة القوميين العرب. وقد التحق هذا القسم بالماركسية بعد وفاة عبدالناصر عام ١٩٧٠ وتحول إلى عدو للبورجوازية الصغيرة لا يقل شأناً عن أعدائها السابقين!

لكن المنشقين الماركسيين عن حركة القوميين العرب والمتنصلين منها، في فلسطين واليمن وسوريا ولبنان والعراق،كانوا يؤلفون بمجملهم قادة الحركة الذين انتقلوا من اليمين إلى اليسار، وبعضهم عاد من اليسار إلى اليمين في حركة تشبه حركة المصعد الكهربائي. وهذا الانتقال السهل من موقع إلى موقع يميز تماماً البورجوازية الصغيرة بحسب التراث الماركسي اللينيني الذي ينسب لها الانتقال السهل من موقعها المتحرك أصلاً، بين التيارات، والذي ينسب لها أيضاً صفات من بينها المغامرة والانتهازية وتكبير الشعارات، والكثير الكثير من الادعاءات، والعجز عن التغيير، والصعود السريع، والهبوط الأسرع. فهي، بخلاف البورجوازية الكبيرة وبخلاف الفلاحين والعمال، طبقة متحركة ومتباينة الأهواء. وعندما تستولي على السلطة فإنها تقودها بأمانة تامة لأصولها ولخصائصها المتحركة، وقيادتها تتيح انتظار المفاجآت المأساوية والعنتريات اللفظية واللغوية، وتبنّي النقائض والاندفاع وراء الذرائع. لقد انتقدت الماركسية هذه الطبقة وأكدت أن انحيازها للثورة شرطه الوحيد ضمانة حزب الطبقة العاملة لقيادة الثورة، وإذا كان هذا الشرط مفهوماً ويمكن الوقوف على معناه في الدول الرأسمالية التي تسودها مجتمعات طبقية واضحة ومحددة وتفصل بينها مصالح فعلية بينة، ويمكن تنظيم المستفيدين والمتضررين منها، فإن المجتمعات التي لم تعرف الرأسمالية وتتداخل فيها المصالح وتتشابك الطبقات والفئات الاجتماعية، وتتغلب فيها البنى القبلية والعشائرية والعائلية والتقاليد

وكانت هزيمة قحطان الشعبي تحمل، بين معانٍ كثيرة، معنىً حزبياً تمثل بانتصار تيار حركة القوميين العرب الماركسي في اليمن، على يمينها، كما لاحظنا من قبل، الأمر الذي يعني أن الفريق المنتصر يُفترضُ به أن يُمثل الطبقة العاملة، أو على الأقل فكرها ومشروعها، وأنه مناهض للبرجوازية الصغيرة ومشروعها، فهل ينطبق القول على واقع الحال.

إذا أمعنا النظر في المواقع الاجتماعية للشخصيات التي استلمت الحكم في عدن غداة الإطاحة بالشعبي، واعتمدنا المقياس الطبقي، (الوظائف والمهن حينذاك)، نلاحظ أن هؤلاء ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة التي كانوا يرغبون في مواجهتها، فهم مدرّسان، (عبد الفتاح إسماعيل وعلي ناصر محمد)، وموظف، (سالم ربيع علي)، وموظف تقني، (محمد صالح مطيع)، وجامعي لم يكمل تعليمه، (علي سالم البيض)[43]، اطلعوا على الماركسية اللينينية بسرعة[44] وكان عليهم، بالاستناد إلى معرفتهم السريعة بهذه

الما قبل الرأسمالية، في هذه الدول، واليمن منها، تسود البورجوازية الصغيرة بلا منازع مع فارق هام هو أنها لا تعاني من انشداد نحو طبقة عاملة غير موجودة أو محدودة العدد والأثر والفعالية، إن وجدت، وطبقة بورجوازية كبيرة لم تتبلور ولا تحمل مشروعاً سياسياً خاصاً بها.

حول عناصر مسيرة سالمين استندنا إلى الصحافي سالم الحاج؛ لقاء معه في صنعاء، ١٩٩٧.

(٤٣) يميز كارل ماركس بين البورجوازية الكبيرة، وتتكون من كبار أصحاب رؤوس الأموال ورجال الصناعة وكبار الملاك؛ والبورجوازية الصغيرة وهي الطبقة التي تضم صغار المنتجين وأصحاب الحرف والمهن. راجع: الدكتور أحمد زكي بدوي، *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*، الطبعة الأولى ١٩٧٨، مكتبة لبنان، بيروت، ص ٤٥؛ وفي تعريف آخر للبورجوازي الصغير: «هو الذي ينتمي إلى الجزء الأقل يسراً من البورجوازية ويحمل عيوبها». ويقول الكاتب اللاهوتي الفرنسي بيرنانوس: «البورجوازي الصغير يخضع كلية للنظام القائم الذي يحبه كما يحب نفسه»، وتلتقي هذه التعريفات مع التعريف الذي يعتمده لها قاموس *لاروس* الفرنسي: «مجموعة من الأشخاص الذين يتميزون عن البورجوازية الكبيرة بوظيفتهم ومهنتهم في الاقتصاد الرأسمالي، فهم لا ينتمون إلى الرأسمالية ولا إلى العمال ولا إلى الفلاحين».

(٤٤) رأينا سابقاً أن علي سالم البيض يؤكد أنه فتح أول مدرسة ماركسية لينينية في حضرموت في أواخر العام ١٩٦٧ «بمبادرة منا، وأرسلنا عبدالله الأشطل إلى بيروت يشتري كتباً ماركسية». تجدر الإشارة هنا إلى أن الكتب التي كانت منتشرة في بيروت في ذلك الحين هي عبارة عن ترجمات لمختارات ماركسية ـ لينينية ـ غيفارية ـ صينية سيئة التعريب بمعظمها... إلخ، وكان على الدارسين الماركسيين، سواء في بيروت أو اليمن، الاطلاع على الماركسية من خلال بعض تلك المؤلفات الأم التي تمثل جزءاً يسيراً من عالم نظري هائل يحتاج إلى معرفة واسعة بالمجتمعات التي نشأت فيها الماركسية اللينينية، ومعرفة أوسع بالتطبيق الماركسي في الدول التي اختارت هذه النظريات، والتي كانت في حينه تعيش أزمات حقيقية ستنفجر في حضرة الماركسيين المحليين بعد أقل من عشرين عاماً على تبني جنوبيي اليمن المتأخر لهذه النظرية...

النظرية، أن يفصلوا في شؤون دولة في طور التكوين، وفي شؤون مجتمع بلا حدود واضحة ومعروفة، وفي شؤون اقتصاد كان جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الاستعماري البريطاني، والفصل في هذا الأمر المصيري لم يكن صعباً عليهم، ذلك أن العموميات الماركسية التي اطلعوا عليها لتوّهم، تتيح خيارات اقتصادية واجتماعية بلا حاجة لدراسة معمقة لأحوال المجتمع والاقتصاد، وبلا حاجة لرؤية العالم المحيط والبعيد، لأن هذا العالم محدّد سلفاً بين المستغِلّين والمستَغَلين، تماماً كما أن العالم الديني محدد بين الكفار والمؤمنين، وفي ظل هذا الالتزام السريع بالنظرية الماركسية أو الاشتراكية العلمية، بحسب المصطلح الجنوب يمني، كان يكفي أن ينصح رفيق ماركسي لينيني بالتأميم الشامل حتى يتحول البلد إلى الاقتصاد الماركسي، والاقتصاد الماركسي يفترض حزباً ماركسياً، ومؤسسات ماركسية وجيشاً عقائدياً ومدارس كوادر لتدريس النظرية الماركسية، وميليشيات شعبية وجهاز أمن مركزي لحماية الثورة من أعدائها، وحملات تصفية واسعة للعناصر غير الماركسية، أو القومية أو البرجوازية، أو البرجوازية الصغيرة، وأخيراً إقامة علاقات خارجية ضمن خطة علنية ومضمرة تقضي بتحويل المحيط إلى حقل ماركسي، وإلى الاستعانة بالدول الماركسية لتحقيق هذه الغاية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، (صديق الشعوب الأكبر)، بحسب صفته المعروفة حينذاك.

وسط هذا الالتزام الجامح والثوري، وفي ظل أجواء انتصارية وآمال ببناء عالم أفضل يجذب شباناً حالمين نجحوا لتوهم بإقصاء استعمار معمّر في بلادهم، كان من الصعب على رجل ناضج مثل قحطان الشعبي أن يفرض وجهة نظر إصلاحية وسطية، وأن يدعو

ولعل من سوء حظ ماركسيّي جنوب اليمن أنهم لم يجدوا في بيروت صيغة عربية للماركسية، وهذه الصيغة لم تنبثق ولن تتم أبداً على غرار الصيغ الأخرى الصينية ـ الفيتنامية والكوبية والسوفياتية. لقد اطّلع ماركسيو اليمن، بوسائلهم وتقنياتهم المعرفية، على ماركسية هي خليط من الرؤى والتفسيرات التي ابتكرها لبنانيون وفلسطينيون، وبرهنت بسرعة قصوى عن قدر كبير من البؤس والانغلاق، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا بقوة يطال معنى تبنّي الجنوبيين للماركسية وحاجتهم الفعلية لهذا التبنّي، وهل كانوا مهتمين فعلاً بالإحاطة بهذه النظرية، أم إنهم كانوا بحاجة إلى إيديولوجيا وإلى براهين لتدعيم راديكاليتهم وتطلعاتهم الثورية الجامحة؟! في كل الحالات لم يكن التبنّي الأعمق للماركسية ليعدل الشيء الكثير في مسار الثورة الجنوبية التي اعتمدت، كما في باقي الدول الاشتراكية، المستندات الاجتماعية المحلية في حكم البلدان الشيوعية واستخدمت النظرية الماركسية ذريعة لذلك... يبقى أن هذه النظرية تتضمن من العموميات ما يتيح استخدامها في أوجه مختلفة.

لتقريب الفوارق بين الطبقات، ولبناء دولة واقتصاد محلي، بالاستناد إلى الوسائل المتاحة داخلياً وإلى العلاقات الخارجية المناسبة.

تولّت البرجوازية الصغيرة الحكم فعلاً في عهد سالمين في العام ١٩٦٩، وانطلقت من ذلك الحين تجربة ماركسية ستكون الأولى والأخيرة في العالم العربي. وكان البورجوازيون الصغار الذين تسلموا الدولة خليطاً من الحساسيات السياسية في المرحلة الأولى (١٩٦٩ ـ ١٩٧٢) فكان عليهم أن يطهروا أنفسهم بعمليات جراحية متواصلة لتحقيق تجانس فيما بينهم، ولإخضاع بعضهم البعض تحت سلطة حاكم واحد. وإذا كان اللاإنضباط والتقلب بين التيارات، هما السمتان الغالبتان للطبقة البورجوازية الصغيرة بحسب التعريف الماركسي، فإن ذلك كان ينطبق على حكم اليمن الجنوبي أيضاً. وعليه كان تحقيق التجانس، وبالتالي فرض الخط البروليتاري، يحتاجان إلى ثورات متواصلة في رأس الدولة وأجهزتها وإلى حالة عدم استقرار دائم، وإلى ركوب كل أنواع المغامرات محلياً وخارجياً. فروح المغامرة تتحكم عادة بالبورجوازيين الصغار الذين يختلفون عن الرأسماليين في أنهم لا يخسرون شيئاً إذا اندفعوا في مغامرات مجهولة، ويختلفون عن البروليتاريا في أنهم أقل ميلاً للمحافظة والخضوع منها.

وكان على البرجوازيين الصغار الذين تسلموا الحكم في عهد سالمين أن يواصلوا غربلة أنفسهم بعد العام ١٩٧٢، وصولاً إلى الإطاحة بسالمين نفسه الذي سيعتبر يسارياً ولكن «انتهازياً» وسيبلغ الشموخ البورجوازي الصغير حده الأقصى في العامين ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ في عهد عبد الفتاح إسماعيل، حيث ستعرف البلاد قمة الالتزام الماركسي ـ اللينيني على هيئة رئيس الدولة، لكنها ستكتشف تدريجياً أن العالم مختلف عن التصور النظري، وأنه لا بد من التراجع تدريجياً عن حلم صار مكلفاً، لكن التراجع اصطدم بحراس الماركسية الذين خسروا معركة، وأصروا على ربح الحرب ما أدى إلى انحسار ستارة المسرح عن مأساة دامية في العام ١٩٨٦ شاهدها العالم مباشرة بواسطة الأقمار الصناعية. ومنذ ذلك الحين... جرت في النهر مياه كثيرة، لكن السياق الذي اتخذته الأحداث، منذ العام ١٩٦٩، يحتاج إلى إعادة تركيب خصوصاً أن هذه التجربة ما زالت كامنة.

إرتضى سالمين إذاً تولي الحكم الجماعي بعد الإطاحة بقحطان الشعبي؛ فهو الأكثر تأهيلاً لترؤس الدولة، ليس لأنه الأكثر تسلحاً بالنظرية الماركسية ـ اللينينية والأكثر اطلاعاً

عليها(٤٥)، وليس لأنه الأكثر خبرة في الحكم، والأكثر استعداداً لجمع المتناقضات والحساسيات السياسية من حوله؛ بل لأنه الطرف الأقوى اجتماعياً، ويتزعم الميليشيات والوحدات العسكرية التي قهرت الاستعمار وأطاحت بقحطان الشعبي، وربما لأنه أقوى أبيني بين الأبينيين الكُثر في الحزب الحاكم في ذلك الحين، (محمد علي هيثم، علي ناصر محمد، محمد علي أحمد... وآخرين في الجيش)، ويمكن القول إن سنوات حكم سالمين، ومن بعده علي ناصر محمد، كانت سنوات أبينية قطعتها، جزئياً، سنتان من حكم عبد الفتاح، ليستأنف الأبينيون حكم البلاد في عهد علي ناصر محمد (١٩٨٠ - ١٩٨٦). وعليه يتضح أن الجزء الأكبر من تجربة الحكم في جنوب اليمن يقوم على الماركسية اللينينية ومحافظة أبين(٤٦).

بلغت أبين قمة السلطة في العام ١٩٦٩ غداة الإطاحة بقحطان الشعبي حيث تولى سالمين رئاسة الدولة كما رأينا، ومحمد علي هيثم رئاسة الوزراء، وعلي ناصر محمد وزارة الدفاع، ويجتمع الثلاثة عموماً في مزاج سياسي واحد، فهم ميّالون إلى الانفتاح على المحيط وأقل التزاماً ماركسياً من التيار الفتّاحي، وأكثر براغماتية من الماركسيين الآخرين في السياسة الداخلية، وبخلاف علي ناصر محمد الحذر والصبور والمجرب والسياسي البارع، كان محمد علي هيثم طموحاً للغاية، ومؤهلاً أكثر من الباقين للاضطلاع بشؤون الدولة والحكم، وكان يحتفظ بعلاقات خارجية متعددة وعلاقات داخلية ضعيفة هامشية، وكان اشتراكياً على الطريقة القومية على الرغم من دراسته للماركسية في

---

(٤٥) يروي معاصرو سالمين أنه كان يملك اطّلاعاً عاماً على الماركسية، وأنه كان يلجأ إلى التجربة الصينية عندما تعوزه الحجج، ويجمعون على أنه كان يعير المناطقية أهمية خاصة، وكان شيوعياً ومخلصاً في مساعدة الفقراء على طريقته... إلخ؛ (من حصيلة لقاءات خاصة في صنعاء).

(٤٦) لا نضيف اسم أبين للمزاح أو لإضفاء طابع فولكلوري على النص فهذه المحافظة تحتل موقعاً حاسماً في الجيوستراتيجيا الجنوب يمنية لوقوعها في مركز القلب في الجنوب. وليس من باب الصدفة أن يحكم البريطانيون سيطرتهم على مناطق الجنوب بعد التمكن من السيطرة على أبين، وليس من باب الصدفة أيضاً أن يسقط الاستعمار البريطاني بعد سقوط أبين، وليس من باب الصدفة أيضاً وأيضاً أن يحكم الجنوب رئيسان من أبين لمدة ١٥ عاماً من أصل ٢٢ عاماً هي مجموع سنوات الحكم الماركسي الجنوبي، وليس من باب الصدفة أن ينهار الانفصال اليمني في حرب ١٩٩٤ بعد سقوط أبين، وليس مصادفة أيضاً أن يستمر علي صالح عباد الأبيني على رأس الحزب الاشتراكي بعد الحرب، ويتولى أبيني نيابة رئاسة الجمهورية بعد حرب العام ١٩٩٤.

الاتحاد السوفياتي[٤٧]. وأخيراً كان هيثم من قلب أبين، (دثينة)، في حين كان سالمين من إحدى قراها الساحلية الفقيرة، (الدرجاج)، ويفصلهما أمر في غاية الأهمية؛ فهيثم كان على الدوام منخرطاً في تيار قحطان الشعبي، ولعل مساومته على رأس قحطان كانت سبباً في ارتفاعه إلى مرتبة أعلى في السلطة، وعليه كان التنافس بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء يمكن أن يحسم سلفاً لصالح رئيس الدولة الذي وفّر الحماية في البداية لرئيس وزرائه ثم قذف به إلى واجهة الصراع مع التيار الفتّاحي الراديكالي، الذي أطاح بهيثم وبعدد من أصدقائه في العام ١٩٧١، بالاتفاق مع علي ناصر محمد الذي سيتولى، منذ ذلك الحين، رئاسة الوزراء، وسيظلّ متمسكاً بهذا المنصب حتى نهاية عهده. وبنهاية هيثم الذي تحول إلى معارض كبير لحكومة عدن في الخارج، خلت السلطة في اليمن الجنوبي من آخر عقبة أمام التطبيق الشامل للاشتراكية، وصار الحكم حكراً على التيار اليساري في الجبهة القومية، وستنتقل (منذ العام ١٩٧١) الصراعات على السلطة إلى داخل هذا التيار الذي سيكون أفراده أقل رحمة ببعضهم البعض من خصومهم[٤٨].

شهد عهد سالم ربيع علي ثورة شاملة حقيقية، هي الثانية بعد الثورة على الاستعمار، وشملت هذه الثورة كل شيء تقريباً، مع فارق وحيد هو أنها لم تكن تحمل اسماً صريحاً، إذ كان التطبيق الماركسي يطال كل جوانب الحياة، دون أن يعلن أحد التزامه بالماركسية، ودون أن ينشأ الحزب الماركسي الطليعي.

في هذا السياق، تم تغيير اسم الدولة من جمهورية اليمن الجنوبية إلى جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية الجنوبية (١٩٧٠) وطبقت مقررات المؤتمر الرابع، (باستثناء الحزب الطليعي)، للجبهة القومية. ففي الاقتصاد طُبِّقَ قانون الإصلاح الزراعي الذي منح الفلاح ٢٠ دونماً في الأراضي المروية و٤٠ دونماً في الأراضي البعلية، وأصبحت الملكية الزراعية

---

(٤٧) توفي محمد علي هيثم في العام ١٩٩٣ في صنعاء.

(٤٨) بعد الإطاحة بقحطان الشعبي أقسم الانقلابيون على حماية وحدتهم وبدا أنهم يميلون إلى تطبيق القاعدة المصرية التي اعتمدها أعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية في ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢، والتي قضت بألا يقتل أو يعدم عضو في المجلس بغض النظر عن مواقفه... لكن القادة الجنوبيين سيتنكرون لهذا القسم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن يسار الجبهة القومية لم يعدم قحطان الشعبي ولم يعدم محمد علي هيثم، في حين أن الإعدامات والتصفيات انتشرت على نطاق واسع بين الماركسيين خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧١ - ١٩٨٦.

عامة للدولة، يستفيد منها المزارعون. ونشأت تعاونيات على الطريقة السوفياتية، ووضعت الخطط لتحويل الاقتصاد من اقتصاد خدمات إلى اقتصاد صناعي، وصدرت قرارات بتأميم كل وسائل الإنتاج، وبلغت هذه القرارات حدوداً قصوى في العام ١٩٧٢، حيث جرى تأميم الفنادق والمساكن والدكاكين ودور السينما وقوارب الصيد. وأدت التأميمات الاقتصادية السريعة والفورية إلى حرمان البلاد من الشركات والمؤسسات والمصارف... إلخ، التي ورثتها عن الاستعمار البريطاني. وانتقل أصحابها إلى دول الجوار، وبصورة خاصة إلى صنعاء التي عرفت المصارف الأولى، بعد قرارات التأميم الجنوبية وبفضل الهاربين من عدن، وشهدت صنعاء انتعاشاً اقتصادياً بفضل الهاربين الذين تمركزوا فيها، في حين سلك جزء من المهاجرين طرقاً أخرى والتحق الحضارمة بالخليج، وجزء منهم بجيبوتي وبعض الدول الآسيوية المعروفة بنشاط مهاجرين من أبناء الجنوب اليمني.

وعلى الصعيد الاجتماعي اتُّخذت إجراءات مشابهة، حيث أعلنت المساواة بين المرأة والرجل، وأُلغيت امتيازات وأعراف كان يتمتع بها مشائخ القرى وأعيانها منذ قرون، وأُعلنت الحرب على المشائخ، وتعرض الضعفاء والمعزولون منهم للقمع والقتل ومن لم يقتل هرب إلى الخارج، ويروى أن سالمين كان يقود بنفسه انتفاضات شعبية ضد مشائخ وأعيان ومناطق متحفظة على النظام، وصار يتمتع بشعبية كبيرة في صفوف الفقراء والمعدمين الذين تملكوا منازلهم واستفادوا من الأراضي المؤممة بعدما عاشوا عشرات السنين يفلحون ويزرعون أراضي كبار الملاك. وكان لا بد أن تؤدي هذه الإجراءات إلى نشوء عالم جديد على غرار العوالم التي أقامها الشيوعيون في الدول التي سيطروا عليها.

وعلى الصعيد العسكري، فُرضتْ خدمة العلم على كل أفراد الشعب، وأُنشئت الميليشيا الشعبية. وعلى الصعيد الإيديولوجي فتحت منذ العام ١٩٧٠، بمبادرة من عبد الفتاح إسماعيل، مدارس الكادرات لتعليم الماركسية، وأُرسلت بعثات إلى الدول الاشتراكية لهذه الغاية، وتم الالتزام بخطة عامة لمحو الأمية.

في موازاة ذلك قاد عبد الفتاح إسماعيل، الرجل الثاني في السلطة بعد سالمين رئيس الدولة، حواراً توحيدياً مع الأطراف التي تتشكل منها الجبهة القومية، بهدف تأسيس حزب طليعي مندمج. وكان الحوار غير متكافىء لأن القومية، ويسارها بالتحديد، أعلن نفسه حزباً واحداً شرعياً وطلب من الآخرين الانصهار فيه، واستمر هذا الحوار غير المتكافىء سنوات طويلة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٥) وكان سالمين يصفه متندراً إنّه «أطول حوار في العالم في أصغر

دولة في العالم»، وانتهى بإعلان التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية، وذاب في هذا التنظيم بعثيون موالون لحركة صلاح جديد السورية التي التزمت بالاشتراكية العلمية، وكان أعضاؤها يعملون في الجنوب باسم «الطليعة الشعبية». ومن قادتهم البارزين العدني أنيس حسن يحيى؛ وذاب فيه أيضاً شيوعيو عدن الأوائل الذين كانوا يعملون تحت اسم الاتحاد الشعبي الديموقراطي بزعامة عبدالله باذيب وفيما بعد بوبكر باذيب وعلي باذيب... وأصبح التنظيم السياسي يُشكّلُ قوة حقيقة في البلاد قبل سنتين من الإطاحة بسالمين (١٩٧٨).

كان هذا التحول يفترض علاقات خارجية موازية، ونقل البلاد مباشرة إلى المعسكر الاشتراكي. فالخيار الاقتصادي يستدعي معونات خارجية بدونها لا يمكن أن تعيش البلاد، وأن ينمو جيشها، وأن يتم تأسيس بنية تحتية، هكذا قامت علاقات استراتيجية بين عدن وموسكو، وتعهد السوفيات بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية للجنوب اليمني لقاء استخدام ميناء عدن كمرفأ لوجستي في المحيط الهندي. وإذا كان سالمين قد عارض منذ البداية عقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي، وإذا كانت مثل هذه المعاهدة لن ترى النور إلّا في عهد عبد الفتاح إسماعيل (١٩٧٩) فإن ذلك لم يحل دون إقامة علاقات قوية جداً مع السوفيات، ابتداءً من اللقاء الأول الذي عقده علي ناصر محمد، رئيس وزراء سالمين، مع ليونيد بريجنيف في العام ١٩٧٣، والذي ستليه لقاءات عديدة، أصبح على أثرها السوفيات السند الأساسي لليمن الجنوبية في مجال الدفاع العسكري والجيش والاقتصاد، وعمل الكوبيون على تدريب الميليشيا الشعبية وتكوين كادرات طبية، واهتم الألمان الشرقيون ببناء أجهزة الأمن، وقدمت الدول الاشتراكية الأخرى مساعدات أقل أهمية ومن بينها كوريا الشمالية والجزائر وسوريا والعراق وليبيا، (في إحدى الفترات)... إلخ. ولكن السوفيات كانوا يستدرجون كل هذه العلاقات، وقد وصل رهانهم على الحكم حداً دفعهم إلى تزويد هذا البلد، من دون سائر حلفائهم في الشرق الأوسط حينذاك (١٩٧٨) بصواريخ سكود لحمايته من أي اعتداء خارجي، وتدعيم موقعه الاستراتيجي بأسلحة استراتيجية.

وترافقت العلاقات الجيّدة بين عدن والعواصم الاشتراكية أو الشيوعية مع علاقات سيئة عموماً مع دول الجوار، وبطبيعة الحال مع الغرب، وبذلك تحول الجنوب إلى قاعدة حقيقية لتصدير الثورة إلى الخليج، خصوصاً في ظفار في الفترة الواقعة بين ١٩٧١

و١٩٧٤، حيث تمكن الظفاريون من الانطلاق بسهولة من عدن إلى مناطق الإقليم العماني والتمركز فيها، وانحسروا فيما بعد إلى الأراضي الجنوبية ليتمركزوا في منطقة حوف الواقعة في محافظة المهرة. ولن تنتهي القضية الظفارية إلّا في العام ١٩٨٢ بعد المصالحة اليمنية العمانية بين علي ناصر محمد والسلطان قابوس بن سعيد.

ولم يقتصر الأمر على المعارضة الظفارية بل شمل الدعم منظمات معارضة لكل دول الخليج وتحولت عدن إلى قاعدة حقيقية للمنظمات السرية الناشطة على الصعيد العالمي، ومن ضمنها جماعة بادر ـ ماينهوف الألمانية الغربية، ومجموعة وديع حداد الفلسطينية، والمعارضة الإيرانية الماركسية لنظام شاه إيران... إلخ. وكان استقبال هذه الحركات تعبيراً عن التزام صارم بقيم ثورية كانت في أوج صعودها.

أما العلاقات الخارجية العربية الرسمية للنظام الجنوبي فقد انحصرت عموماً في جبهة الصمود والتصدي التي ضمت ليبيا والجزائر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، في حين كانت العلاقات مع بقية الدول العربية فاترة أو سيئة أو محدودة، بسبب استقبال معارضين شيوعيين سوريين وعراقيين وسودانيين ومصريين ولبنانيين... إلخ. ويزعم بعض مناهضي هذه التجربة أن لجنة من الأحزاب الشيوعية العربية كانت تشترك في إدارة الدولة، وليس هذا الزعم بعيداً جداً عن الواقع، على الأقل في بعض المجالات، شأن إعداد البرامج الجامعية اليمنية من طرف المفكر الشيوعي اللبناني الراحل حسين مروة[٤٩].

أما العلاقات بين عدن وصنعاء فقد مرت خلال عهد سالمين بمرحلتين، المرحلة الأولى شهدت توتراً ملحوظاً انتهى بحرب العام ١٩٧٢، بين الدولتين اللتين كانت كل واحدة منهما تؤوي معارضة مسلحة للدولة الأخرى. ومما زاد في الضغوط باتجاه الحرب انتقال متضررين جنوبيين كثر من عدن إلى صنعاء، خصوصاً من المشائخ الذين هربوا من

---

(٤٩) روى هذا المثال جورج حاوي الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني في مقابلة مع مجلة الوسط اللندنية، مرجع مذكور سابقاً. وتجدر الإشارة إلى أن التعليم الأساسي الذي تلقاه مروة كان في كلية الشريعة في النجف في العراق، وتعرّف هناك على الماركسية وتخرج شيخاً، لكنه لم يمارس دوره كشيخ إلى أن أصبح معلقاً في صحيفة الحياة اللبنانية التي كان يملكها قريبه كامل مروة في حينه. ومن بعد اشتهر مروة بكتابه النزعات المادية في الفلسفة الإسلامية الذي أعده كبحث لنيل الدكتوراة في موسكو، ولم يعرف باختصاصه التربوي ولا بخبرته الجامعية الطويلة. واختياره لوضع برامج جامعية في عدن يعود لأسباب إيديولوجية محضة... يبقى القول إن مروة اغتيل بطريقة لا تخلو من الجبن في العام ١٩٨٧ على أيدي أصوليين مناهضين للحزب الشيوعي اللبناني.

الجنوب، والذين تجمعوا لشن الحملات من صنعاء على النظام الجديد، وبسبب الشعارات التي رفعها الجنوبيون ضد القبلية واعتبارهم ضرب القبلية شرطاً للتقدم الاجتماعي، ناهيك عن الضغوط الخارجية والداخلية التي تلقاها القاضي عبد الرحمن الأرياني من طرف بقايا جبهة التحرير المهزومة في الحرب الأهلية، والدول العربية المجاورة، التي رأت في نظام الأرياني سداً لوقف الزحف الشيوعي. لكن هذه الحرب انتهت بتهدئة الأوضاع بين البلدين وبعقد اتفاق وحدوي عام ١٩٧٢، هو الأول من نوعه بين الدولتين.

في سياق بناء الدولة الاشتراكية في جنوب اليمن، وفي سياق علاقاتها الخارجية القطبية تجمعت في هذا البلد مراكز قوى حاول كل منها ترتيب موقعه في الدولة والحزب بطريقة تتيح حماية هذه المواقع على المديين المتوسط والبعيد... فمن جهة، شعر سالمين، بوصفه رئيساً للدولة، أنه المسؤول الأول عن الإنجازات الاشتراكية التي تحققت، وأن هذه المسؤولية مدعمة بشعبية داخلية لا ينفيها حتى خصومه، وأن هذه الشعبية ربما تعوضه عن الشرعية الحزبية. وكان سالمين حريصاً على ضبط الاندفاع الماركسي، وبالتالي عدم الإعلان عنه، وخصوصاً عدم تحويل بلاده إلى قاعدة هجومية صريحة ومكشوفة ضد دول المنطقة. ويروي أنصاره أنه كان معارضاً للتطبيق الاشتراكي الجذري في الجنوب، وأنه يحبذ الاعتدال، وربما وافق، على مضض، على الإجراءات الراديكالية الداخلية كي لا يثير خصومه الذين تكتلوا ضده في الجبهة القومية بزعامة عبد الفتاح إسماعيل. لكن هذه الرواية لا تعدّل شيئاً في وقائع عهده الذي انبثق منه عالم الجنوب الاشتراكي.

في ضوء ذلك ربما استنتج سالمين أنه لا بد من إعادة التوازن في علاقات بلاده الخارجية، فأجرى اتصالات مع الصينيين، قيل على أثرها إنه صيني الميول. ولما كانت العلاقات الصينية ـ السوفياتية سيئة للغاية في السبعينيات، فقد استعان السوفيات بأنصارهم من أجل ثني رئيس الجمهورية عن التعامل مع الصينيين. أما العلاقات مع دول الجوار فإنها لم تكن تتناسب مع مزاج التيار الماركسي في الجبهة القومية الذي كان يعتقد بأن مهمة الجنوب هي مناهضة الدول الخليجية، وليس إقامة علاقات تعاون معها، فكيف إذا كانت هذه العلاقات تتضمن مساعدة اقتصادية للجنوب اليمني الثوري. وكان خصوم سالمين ينظرون إلى التقارب بين الشمال والجنوب وكأنه يتم لمصلحة الشمال، ويتنافى مع نظرتهم

للوحدة اليمنية التي تنهض على ضرب القبلية، وانبثاق نظام اشتراكي في الشمال يكون متجانساً مع النظام الجنوبي، ويتحد الشطران تحت راية إيديولوجية واحدة.

عندما ارتفعت الأصوات المعارضة لسالمين، لم يكن معه من قادة النظام سوى بعض أبناء الريف، وبعض القادة البارزين ومن بينهم علي سالم البيض، وهو يمثل وزناً حضرمياً مهماً؛ وصالح مصلح قاسم عضو المكتب السياسي، وابن شعيب وهي جزء من لحج؛ وعلي عنتر زعيم الضالع. وفي كل الحالات سيسقط سالمين فيما بعد وحيداً ولن يسقط معه أي من هؤلاء القادة.

وتبيّن في أواخر العام ١٩٧٧ أن تيارين يرتسمان بوضوح داخل السلطة في الجنوب اليمني، الأول يمثله سالمين، ويطالب بعلاقات خارجية متوازنة وبالامتناع عن التبني الصريح للماركسية اللينينية، وتحجيم قضية الحزب الطليعي الذي كان عبد الفتاح إسماعيل يلعب ورقته، باعتبار أن ماركسية النظام الجنوبي باتت محسومة وأن الالتزام الماركسي يفترض حزباً لينينياً، وأن مثل هذا الحزب يعبّر بدقة عن «الإنجازات الاشتراكية» ويحمي هذه الإنجازات. وأخيراً كان فتاح، الذي سيطر تماماً على الحزب، يدرك أن ضبط سالمين في الأطار الحزبي سيعيق تراجعه المحتمل عن بعض الخطوات الاشتراكية، كما يتناسب تماماً مع التصور السوفياتي لمستقبل اليمن الجنوبي.

في معارضته لسالمين، كان فتاح، زعيم التيار الثاني، يستفيد من تأييد الحزبيين المندمجين في الجبهة القومية، وجناحهم الماركسي التاريخي الذي يقوده عبدالله باذيب فضلاً عن أنيس حسن يحيى، وعبدالله الخامري، وعلي ناصر محمد، وعلي عنتر ومحمد سعيد عبدالله، (محسن)، وآخرون.

أخذ أنصار فتاح على سالمين أنه «يساري انتهازي» و«مغامر» ويمجد االسلطة الفردية، وبما أن العديد من هؤلاء ينتمون في أصولهم إلى المناطق الوسطى الشمالية فقد ضاعفوا حملاتهم على أسلوبه في الحكم، في الوقت الذي بدأ فيه هذا الأخير يحقق المزيد من التقارب مع المقدم إبراهيم الحمدي، علماً بأنه أول رئيس جنوبي يزور عاصمة الشمال ويتفق مع رئيسها على خطوة وحدوية مركزية... كل ذلك أدى إلى تسريع الصراع معه، وتوسيع الهوة التي تفصله عن الحزب والتمهيد لإقالته.

أدرك سالمين أن خصومه ليسوا جوقة غنائية تشهيرية، وأنهم يسيطرون على الحزب

الذي أسقط قحطان الشعبي، وحقق النصر على الاستعمار، ويعتمدون على الميليشيات الشعبية الحديثة التكوين، وعلى ثقل العلاقات الخارجية الاشتراكية، وأدرك أيضاً أن عليه أن يوثق علاقته بالمقدم إبراهيم الحمدي في الشمال للضغط على خصومه في الداخل، وأن يُدعّم الترابط بين أنصاره ومؤيديه في الجيش لا سيما الوحدات المتمركزة في أبين مسقط رأسه، وأن يعزز الحراسة من حوله.

صبّ خصوم الرئيس الزيت على النار، عندما بادروا إلى دعوة عبدالله الخامري[٥٠] للعودة إلى اليمن، وكان الخامري في موسكو يتابع دورة دراسية نظرية بعد أن عزله سالمين من وزارة الإعلام ونفاه إلى العاصمة السوفياتية. ووفر تيار عبد الفتاح إسماعيل التغطية للخامري كما وفر له الحماية، ما دفعه إلى الاطمئنان وبالتالي البدء بتصفية حساب شخصي مع سالمين، فشن هجوماً قاسياً عليه في اجتماعات اللجنة التنفيذية للجبهة القومية في أواخر عام ١٩٧٧.

ولم يكن هجوم الخامري على سالمين السبب الأهم في إضعافه، فقد بدأت أسهمه بالتراجع عندما اغتيل المقدم إبراهيم الحمدي في صنعاء. وقد نزلت هذه الحادثة كالصاعقة على رأسه، لأن اغتيال الحمدي حرمه من العمق اليمني الشمالي، بعد أن فشلت مساعيه بالانفتاح على دول الجوار، والحصول على مساعدات مالية منها لتقوية نفوذه، وعليه ازداد ضعفاً في الداخل وضعفاً في الخارج، ولعل هذا ما يفسّر غضبه أثناء دفن الحمدي وإعلانه على مسمع المعزين من أنه «سيقتصّ» من قتلته!!

لكن تهديد سالمين بالاقتصاص من قتلة الحمدي لم يتحول إلى أفعال عدائية ضد خليفته المقدم أحمد الغشمي، لا بل حاول أن يواصل معه السياسة التي كان يتبعها مع الحمدي. ويروى أن آخر اتصال هاتفي بين الرجلين حصل عشية اغتيال هذا الأخير ويهدف إلى إطلاع الغشمي على حقيقة الأوضاع المحيطة بسالمين وطلب المساعدة منه. وتفيد مصادر التحقيق الشمالي في قضية اغتيال الغشمي أن رئيس اليمن الشمالي كان ينتظر على أحر من الجمر مبعوثاً من سالمين في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٧٨، وأن هذا المبعوث كان يجب أن يحمل قائمة بأسماء عدد من السجناء والمعتقلين الذين تطالب صنعاء

(٥٠) ثمة تصنيف غير دقيق لترتيب القادة الماركسيين الأكثر اطلاعاً إيديولوجياً في اليمن يرى أن خمسة منهم يتصدرون الترتيب، وهم عبد الفتاح إسماعيل وسلطان أحمد عمر وعلي صالح عباد (مقبل)، ومحمد صالح مطيع وعبدالله الأشطل، ويأتي بعدهم عبدالله الخامري.

بإطلاقهم، وأن هذه المهمة هي الذريعة العلنية لزيارة المبعوث الشخصي لسالمين، أما السبب الحقيقي فهو يتصل، وفقاً لروايات غير مؤكدة بعد، بخطة مشتركة اتفق سالمين والغشمي على تنفيذها وتقضي بتحرك عسكري شمالي جنوبي مشترك للخلاص من كتلة عبد الفتاح إسماعيل وتصحيح الأوضاع في جنوب اليمن، وإعلان وحدة بين البلدين، ولعل هذا ما يفسر الأسئلة الملحّة التي طرحها الغشمي على مساعديه يوم اغتياله «... هل وصل المبعوث؟ لماذا تأخر حتى يصل؟ عندما يصل فليدخل فوراً إلى مكتبي»!! وهذا ما يفسر أيضاً سهولة تنفيذ الجريمة واغتيال المقدم الغشمي بواسطة عبوة مفخخة كانت دُسّتْ في محفظة شخصية حملها المبعوث المفترض لسالمين. ولأن اغتيال سالمين تم بعد يومين من اغتيال الغشمي لم يتردد كثيرون عن إقامة الصلة بين الجريمتين الأمر الذي يستدعي العودة مجدداً إلى الحادثة الأولى.

أدى اغتيال الغشمي إلى طرح فرضيتين، ما زالتا حتى الآن بحاجة إلى تأكيد. الفرضية الأولى تقول إن سالمين اغتال الغشمي اقتصاصاً من اغتيال الحمدي، وكما وعد أثناء دفن الأخير؛ والفرضية الثانية تقول إن جهاز الأمن العدني كان على علم بزيارة المبعوث الشخصي، وأنه أبدل الحقيبة في مطار عدن بحقيبة ملغومة، واستبدل المبعوث بشخص آخر يدعى مهدي تفاريش، «رفيق بالروسية»، وهو مصاب بالسرطان في مرحلته الأخيرة، ورضي القيام بهذه المهمة لأسباب خاصة.

ولأن الحقيقة حول هذه القضية لم تكشف باعترافات دامغة بعد، فإن التعامل معها يحتم طرح السؤال الذي يطرحه المحققون في الجرائم والذي يقول: من المستفيد من الجريمة؟ إذا ما تتبعنا تفاصيل ما حصل بعد اغتيال الغشمي، فإننا نصل إلى استنتاج سريع مفاده أن سالمين كان متضرراً من عملية الاغتيال، وأنه من الصعب تبيّن مصلحته خلال هذه العملية، ناهيك عن أنه لم يحمل من قبل على الغشمي، ثم إن اغتيال الغشمي سيطيح به بعد يومين، وسيعجل في تصفية الحسابات مع خصومه، في وقت كان هؤلاء يعتقلون أنصاره في الجيش ويزجونهم في السجون ويضيّقون الخناق من حوله. وأخيراً إذا ما استندنا إلى الرواية الرسمية العدنية حول ما جرى في ٢٢ حزيران/يونيو في عدن، نلاحظ أن سالمين هو الذي فتح المعركة على خصومه، وأمر بقصف مقر اللجنة المركزية حيث كانوا مجتمعين ثم حاول القيام بانتفاضة شعبية ضدهم، ما يفترض أنه كان يدرك أن خصومه دبروا اغتيال الغشمي لإلصاق التهمة به وبالتالي التذرع بهذا الحادث لتصفيته وسيتم ذلك بعد يومين.

كان ميزان القوى العسكرية بين سالمين وخصومه قد أصبح مائلاً بقوة لصالح هؤلاء، وعليه لم يصمد الرئيس الثاني لليمن الجنوبي في المجابهة أكثر من يومين، اعتُقل بعدها وحوكم. وقيل إن المحاكمة استمرت ثلاث ساعات وكانت سريعة وانتهت بإعدام فوري للرئيس الذي لم يعرف أحد بعد حقيقة ما دار بينه وبين الذين حاكموه وأعدموه.

هكذا انتهى عهد سالمين بعد أن مارس الحكم لمدة ٩ سنوات هي أطول فترة يقضيها رئيس جنوبي في السلطة، وسيكون، في تاريخ بلاده، الأكثر شعبية بين كل الرؤساء الذين تولوا هذا المنصب، وأكثرهم تواضعاً، وستعتمد السياسات التي اتبعها فيما بعد، باستثناء فترة عبد الفتاح إسماعيل، وسيغيب أي ذكر إيجابي لسالمين حتى إعلان الوحدة حيث سيعاد إليه الاعتبار بوصفه بين القادة القلائل الذين تزعموا النضال لطرد الاستعمار البريطاني من جنوب اليمن، وأخيراً سيظل اغتياله أو إعدامه، (بحسب مصدر الحديث)، عملية التصفية الأكثر احترافاً وكفاءة وتنفيذاً في التاريخ اليمني الحديث؛ وليس من المستبعد أن تكون الأجهزة الأمنية السوفياتية أو الألمانية الشرقية معنية بالتخطيط لها، ذلك أن هذه الأجهزة كانت أقرب إلى خصوم سالمين وتدعم توجههم.

عبد الفتاح إسماعيل: اليمن يكون ماركسياً أو لا يكون (١٩٧٨ - ١٩٨٠) حقق عبد الفتاح إسماعيل انتصاراً باهراً على سالم ربيع علي، فتخلص خلال يومين فقط من زعيم «اليسار الانتهازي المغامر» على حد تعبير ولغة تلك الفترة. وكان فتاح ورفاقه قد تخلصوا من اليمين الرجعي، ممثلاً بقحطان الشعبي، ويتهمون الرجلين باحتكار السلطة وممارستها بصورة فردية، ويطالبون بالقيادة الجماعية، لذا كان من المفترض أن تعبّر السلطة الوافدة عن مضامين اعتراضاتها على الرئيسين السابقين، وتقدم نموذجاً للقيادة الجماعية وللمسار الحقيقي المناقض لـ«اليمين الرجعي» ولـ«اليسار الانتهازي المغامر» و«فتّاح» كما يسميه أصدقاؤه ومحبّوه ومريدوه، هو عبد الفتاح إسماعيل الجوفي المولود في عدن عام ١٩٣٩ لأسرة من المزارعين، هاجرت إلى المدينة هرباً من الظلم والجور الإمامي في منطقة الحجرية في شمال اليمن. حصّل فتّاح دراسة ابتدائية ومتوسطة في حي التواهي بعدن والتحق فيما بعد بمركز التدريب الفني التابع لشركة مصفاة المدينة، وعمل في المصفاة بين الأعوام ١٩٥٧ و ١٩٦١، وعمل مدرّساً من بعد إلى أن تفرغ للعمل السياسي نهائياً عام ١٩٦٣.

عندما تولى عبد الفتاح إسماعيل السلطة (١٩٧٨ - ١٩٨٠) وضع جانباً اعتراضاته على من سبقوه؛ فبدلاً من إرساء قواعد بيّنة لقيادة جماعية، يلتقي في كنفها قادة الدولة والحزب، وتقوم على التشاور بين أعضائها كما كانت توحي اعتراضاته السابقة، بدلاً من ذلك، أمسك بمفاتيح السلطة عبر ترؤسه الجمهورية والحزب ومجلس النواب، فتحوّل بذلك الآخرون إلى منفّذين يطبّقون الخطط التي يضعها رئيس الدولة والحزب والمجلس النيابي، واحتفظ لنفسه بحق محاسبتهم، وبالتالي إقالة المخالفين والمتقاعسين، ومكافأة الموالين. بتعبير آخر، أرسى عبد الفتاح إسماعيل مشروع سلطة في الجنوب تشبه إلى حد التماهي صورة السلطة في الاتحاد السوفياتي، مع فارق هائل في الوسائل والحجم والتجربة والأدوار. وسنرى أن هذا المشروع سيكون باهظ الكلفة بالنسبة لهذا البلد الصغير، وأن الرئيس الجديد سيضع البلاد على حافة الهاوية، مع الإشارة إلى أن اعتماد النهج السوفياتي في حينه كان ينطلق من دوافع ثورية، فهو مبتغى الدول والأحزاب التي تحلم بطريقة شيوعية ما يعني أن الرجل كان أميناً لمعتقداته والتزامه الأيديولوجي.

عندما أصبح عبد الفتاح رئيساً أنجز في الحكم ما كان قد بدأه في عهد سالمين... فقد أعلن عن ولادة الحزب الاشتراكي اليمني، (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨)، وتولى أمانته العامة، وبذلك انتهت تجربة الجبهة القومية، وتنظيمها السياسي وصار الحزب الاشتراكي اليمني، كشقيقه الحزب الشيوعي السوفياتي، محوراً لكل السلطات في البلاد، منه يأتي الرؤساء وإليه يتطلع الطامحون للعب دور سياسي. وبما أن رئيس الجمهورية في الدول الاشتراكية هو الأمين العام للحزب، ولا يمارس أدواراً مباشرة وليس على تماسّ دائم مع الشارع، كما كان الحال مع سالمين، وبما أن المؤسسات[٥١] هي التي يجب أن تلعب كل الأدوار المنوطة بها بحسب المنطق السوفياتي، فإن الرئيس يحكم من خلال المؤسسات ويترفع عن التدخل في المشاكل التي تطرح في التعاونيات أو النقابات. طبعاً لم يكن أحد يدري في ذلك الحين أن الدولة السوفياتية ذات المؤسسات البيروقراطية الثقيلة الوطأة

(٥١) ما زال سحر المؤسسة ماثلاً في أذهان الاشتراكيين اليمنيين الذين يعتقدون دائماً أنها الجواب الشافي على المشاكل الاجتماعية اليمنية المعقدة. فهي المرجع، بنظرهم، والفيصل في القضايا الخلافية، وهي القادرة على تحويل البنى التقليدية اليمنية إلى أفراد تربطهم ببعضهم البعض دولة القانون والنظام النموذجية المعروفة في أوروبا. وفي ظننا أن هذا التحليل يحتاج إلى نقل المجتمع الأوروبي إلى اليمن لكي يصبح سوياً. بدون ذلك ستبقى المؤسسة أسطورة مغرية وجواباً نظرياً على مشكلة صعبة ومعقدة وتحتاج إلى جواب أو أجوبة أكثر قرباً من الحقائق اليمنية القاهرة.

ستنهار كقصر من الكرتون بعد أقل من عشر سنوات على تبنّيها بإصرار من طرف فتاح وأنصاره.

لم يكن الحزب الاشتراكي المؤسسة الوحيدة التي عمل فتاح على بلورتها وتأسيسها، فقد ساهم بتأسيس المدرسة العليا للاشتراكية، وارتبط اسمه بتشكيل منظمات جماهيرية من بينها الميليشيات الشعبية، ومنظمة لجان الدفاع الشعبي، واتحاد الشبيبة الديموقراطية الذي حمل اسم شبيبة فتاح... ونال على مجمل أعماله دكتوراه فخرية من جامعة موسكو[٥٢].

على الرغم من مؤهلاته العلمية المحدودة وأصوله الاجتماعية المتواضعة، وربما بسببها، أدرك عبد الفتاح إسماعيل أهمية تجاوز مراكز القوى الاجتماعية القبلية والمناطقية في جنوب اليمن، بواسطة منظمات وهيئات تحتكم إلى الإيديولوجية وليس إلى الانتماء الأصلي. فقد علمته التجارب، منذ الثورة المسلحة ضد الاستعمار، أن أصوله الشمالية هي بالنسبة إليه بمثابة عقب أخيل في مجتمع مكوّن من رفاق يجمعون أنصارهم في الضالع ويافع وشبوة وأبين وحضرموت... إلخ. وعلمته التجارب أن سقوط قحطان الشعبي زعيم الحرب الاستقلالية كان سهلاً بسبب ضعف قاعدته الاجتماعية، وتعلم هو شخصياً أنه كان بالإمكان الإطاحة به في العام ١٩٧٢ عندما فاجأته من على منصة الخطابة في عدن تظاهرة لأنصار سالمين لحمله على الاستقالة. وكان في طريقه لتقديم استقالته لولا نصيحة عبدالله باذيب وشيوعيين آخرين طالبوه بالصمود. وكان عليه أن يتفهم بمرارة تخلي الجميع عنه في العام ١٩٨٠، عندما دفعه علي ناصر إلى تقديم استقالته. كانت المؤسسات الحزبية إذاً وسيلته الوحيدة في الرهان على السلطة في عدن، وكانت العلاقة مع السوفيات وسيلته الثانية، ولعله كان يظن أن تمتين هذه العلاقة يمنحه قوة تطغى، ولو إلى حين، على مراكز القوى الجهوية والقبلية في الجنوب. ومرة أخرى لا يغيّر في هذا التصور أن تكون آراء إسماعيل الطبقية والشيوعية صادقة وحاسمة في خياراته وتفكيره.

ولم يكن من السهل أن يخلِفَ فتاح رئيساً شعبوياً كسالم رُبَيِّع علي، وكيف له أن

---

(٥٢) عبد الواسع قاسم، «خمسينية فتاح»، ملحق جريدة الثوري، العدد ١١٠٤، في ١٩٨٩/٧/٢٩، عدن؛ وحول سيرته الشخصية يمكن العودة إلى جريدة السفير البيروتية في ١٩٨٦/٢/١٠. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أحد الناطقين باسم القيادة السوفياتية يزعم أن موسكو «حذرت» في حينه من إنشاء الحزب الاشتراكي «على أساس وحيد هو مبادئ الشيوعية العلمية» لأن ذلك يُعتبر «تحدياً للعالم العربي والإسلامي» بحسب كارين بروتينتس المستشار السابق للرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، (راجع الحياة، ١٩٩٩/٢/٢٦)، غير أن هذا التحذير لم يرشح شيءٌ عنه من قبل، ولم يأتِ أحد على ذكره غير الناطق المذكور.

يراهن على شعبية مماثلة وهو الذي «سقط بمواجهة صياد في دائرة كريتر الانتخابية خلال انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٨، فاضطر الحزب للتدخل وتعديل النتيجة كي لا تساء سمعة الأمين العام للحزب»[٥٣]. وإذا صدقت هذه الرواية فإنها لربما ضاعفت المرارة التي يحملها في نفسه جراء المعطيات الاجتماعية القاهرة في الشمال والجنوب معاً، وحملته على التصميم أكثر على تنفيذ تصوره لمستقبل اليمن، والقاضي بإحداث ثورة اجتماعية جذرية تُطهِّرُ بالدم والعنف المجتمع اليمني، شمالاً وجنوباً، من بناه التقليدية. وإذا لم تكن تلك حقيقة مشاعره في ذلك الحين فإن سياق ممارسته للسلطة في رأس الدولة ومواقفه المعلنة، في تلك الفترة وبعدها، لا يبتعد كثيراً عن هذا التوقع.

عقد الجنوب اليمني في عهد عبد الفتاح إسماعيل اتفاقية صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي، مدتها عشرون عاماً، كرّست عدن قاعدة لوجستية وحيدة للسوفيات في المحيط الهندي وشبه الجزيرة العربية، وفي قلب المصالح الاستراتيجية الغربية، وعلى مقربة من أهم احتياطي للنفط في العالم. وكان توقيعها أشبه بإثارة خلية نحل دون أن يكون صاحبها مجهزاً برداء واقٍ.

وإذا كانت الاتفاقية فعلاً هجومياً من الطراز الرفيع في المنطقة، فإن الرئيس الجديد لن يتردد في استكمال هذا الهجوم باتجاه صنعاء، وما كان يسميه بالرجعية العربية. فهو كان يعتقد أن الكفاح المسلح وسيلة مناسبة لإسقاط النظام الشمالي، وكانت تقارير الجبهة الوطنية الديموقراطية المسلحة التي تمارس حرب عصابات في المناطق الوسطى، بدعم عدني، تشير إلى إمكان سقوط النظام هناك بسهولة إذا ما تدخل الجيش الجنوبي لإسناد المقاومة، لأن الطريق إلى صنعاء ستكون ممهدة، ومن هناك يعلن اليمن الديموقراطي الموحد، «وأفرط بعضهم في الأحلام إلى درجة الإقدام على مناقشة من يكون رئيس اليمن الموحد ومن يكون نائب الرئيس وذكرت بالفعل بعض الأسماء»[٥٤]. وقد استطاع الجيش الجنوبي أن

(٥٣) وردت هذه الفقرة في مقابلة أجرتها رشا الأمير مع علي ناصر محمد في مجلة الوطن العربي، العدد ٥٠٥، ١٩٨٦، باريس.

(٥٤) بحسب علي ناصر محمد الذي كان من شهود تلك المرحلة. ويؤكد كارين بروتينتس أن إسماعيل كان «أكثر المتحمسين لتوحيد شطري اليمن والتعجيل فيه وإن بالقوة، وكان عنيفاً في موقفه في أحداث ١٩٧٩ وحذرته القيادة السوفياتية بشدة من مغبة أعمال العنف. وكنت أوصلت إليه هذا التحذير من خلال شخص في السفارة السوفياتية، (في عدن)، كان إسماعيل يثق به»، الحياة، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. ويتحدث علي ناصر عن تاريخ العلاقات السوفياتية ـ اليمنية التي بدأت مع شمال اليمن في فترة مبكرة، يقول: «هي

يتوغل بالفعل مسافات داخل الأراضي الشمالية، لكن الأمر انتهى بعقد قمة في الكويت بين

علاقات قديمة بدأت بتوقيع اتفاقية صداقة وتعاون مع موسكو من طرف الإمام يحيى، (بن حميدالدين)، وقيل عنها إنها معاهدة بين إمام الشيعة وإمام الشيوعية، (جوزف ستالين). وموسكو هي من أوائل الدول التي اعترفت بالنظام الجديد في عدن (...) منحتنا مساعدات عندما كانت بريطانيا تتخلى عنا، وكنا ننظر للاتحاد السوفياتي نظرة خاصة، فهو قوة غير استعمارية، وتناهض الاستعمار، وتساند حركات التحرر. وكان موقف دول المنطقة من النظام في عدن دافعاً آخر للبحث عن صديق أو حليف (...) لكن البعض في القيادة كان ينظر إلى العلاقة مع السوفيات كمُسَلَّمة يجب عدم المس بها وتوجيه تهمة الخيانة لكل من يفكر بإقامة علاقة مع واشنطن على حساب العلاقة الأممية. وكانت العلاقة مع موسكو تدخل ضمن أوراق الصراع السياسي لترجيح هذه الكفة أو تلك ... البعض كان يعتبر أن عدن مثل هافانا وأن كل شيء يجب أن يأتي من السوفيات، وهذا مستحيل لأن موسكو نفسها كانت تعيش صعوبات اقتصادية (...) كنا نحصل من السوفيات على هبة سنوية من النفط تغطي جزءاً من استهلاكنا، وعلى أسلحة كثيرة وطائرات ودبابات ومدافع وسفن وزوارق صاروخية وخبراء في مجالات عدة. وقد بنى السوفيات عندنا سدوداً وأصلحوا أراضي، وقدموا مساعدات في مجال الكهرباء وتحلية المياه. وقال لي كاسترو ذات يوم: خذ منهم وقل لهم سجلوا على الحساب. ولا تدقق في القيمة والفوائد... كان لهم خبراء في القوات المسلحة والزراعة والصناعة والكهرباء والنفط... ولتزويد سفنهم بالوقود طلبوا تسهيلات بحرية فاعتبرنا أنها تضر بدول المنطقة... اقتنع السوفيات الذين لم يتحفظوا على سياستنا ولم تكن توجد لهم قاعدة في جزيرة سقطرى، وحتى اليوم لا يوجد في هذه الجزيرة مطار حديث أو ميناء حديث، ولا توجد فيها كهرباء. اتفقنا على أن يبنوا لنا فيها مرفأً لصيد الأسماك لكن المشروع لم ينفذ (...) كانت لديهم طائرات أنطونوف في عدن، ولكن هذه الطائرات لم تقترب من الدول المجاورة، كان مجالها بين عدن والأسطول السوفياتي في المحيط الهندي... وهم لم يعترضوا على تصحيح علاقاتنا مع السعودية وعمان...»؛ راجع: الوسط، «علي ناصر محمد يتذكر»، حديث أجراه غسان شربل ونشر في أعداد المجلة ١٨١ ـ ١٨٥ بتاريخ ١٩٩٥، لندن.

وقد أكدت وكالة رويتر للأنباء هذه المعلومات، (٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، بالاستناد إلى خبراء أميركيين حيث جاء فيها: «إن عدن ليست قاعدة حقيقية للسوفيات لكنها محطة يمكنهم القيام بها بأعمال صيانة بسيطة وتموين وإيواء ونقل الجنود وأشياء أخرى مطلوبة للعمليات البحرية». وقد ذكرت رويتر في نشرة أخرى، (١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، أن معاهدة الصداقة والتعاون السوفياتية ـ اليمنية تسمح بتمركز ١٨ ألف جندي سوفياتي في جنوب اليمن، وأن موسكو تحتفظ بألف جندي في هذا البلد، وأن أسلحة الجيش اليمني الجنوبي كلها سوفياتية»... ولعل قمة التسليح السوفياتي لعدن تكمن في تزويد هذا البلد بصواريخ سكود التي منحت في حينه، (١٩٧٩)، للمرة الأولى لبلد شرق أوسطي... ويقول كارين بروتينتس مستشار غورباتشوف السابق: «... كانت موسكو مهتمة بموقع عدن الاستراتيجي كما كانت بريطانيا مهتمة به. فقد اعترف الاتحاد السوفياتي باستقلال الجنوب بعد ٣ أيام من إعلانه، (٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧)، وكان لدينا في اليمن الجنوبي حوالى ٥٠٠ مستشار عسكري وبين ١٥٠٠ و ٤٠٠٠ خبير مدني حسب اختلاف الأوقات. وأيد هذا البلد مواقفنا في كل المسائل الدولية فكنا القادة على العموم وكانوا المقودين. وأرسلنا إلى اليمن الجنوبي أعداداً هائلة من الاختصاصيين تزيد عن حاجته، وهم لم يكونوا على مستوى مهني رفيع في بعض الأحيان»، الحياة، المصدر السابق.

الرئيسين الجنوبي والشمالي، اتفقا خلالها على تحقيق الوحدة خلال ستة أشهر، لن يستمر فتاح بعدها في حكم الجنوب.

وترافق الهجوم على صنعاء مع هجوم سياسي عنيف على دول الخليج، ومع محاولات لدعم المعارضة في شبه الجزيرة العربية، وتمتين العلاقات مع الأحزاب الشيوعية، وعدم التردد في اقتحام السفارة العراقية في عدن، رداً على مقتل المعارض العراقي المهندس توفيق شكري، والدعوة لتطبيق الاشتراكية في العالم العربي، والانخراط بقوة في جبهة الصمود والتصدي المدعومة سوفياتياً، وعدم الاكتراث بتعليق عضوية اليمن الجنوبي في جامعة الدول العربية، وهي المرة الأولى التي تتخذ فيها الجامعة مثل هذا القرار. وأخيراً فتح المجال أمام استقبال وتدريب المنظمات والحركات السرية، بشكل واسع وبدون شروط، في الجنوب، في محاولة لجعل عدن قاعدة ثورية هجومية على الصعيدين العربي والعالمي.

أما في الداخل فترافقت هذه السياسة الهجومية مع عمليات تطهير وتصفية طالت مشايخ وأعيان من مناطق فقدت حمايتها في السلطة المركزية. وكانت هذه العمليات شبيهة أحياناً بتلك التي اعتمدها محمد علي باشا مع المماليك في القاهرة، ولم تقتصر على الجنوب وحده، فقد عمدت الجبهة الوطنية الديموقراطية المسلحة، وهي منظمة تضم شماليين معارضين قاعدتهم عدن، وينتمون إلى المناطق الوسطى ـ عمدت هذه الجبهة، منتشية بصعود شمالي إلى رأس الدولة في الجنوب، إلى تصفية عدد من مشايخ القرى المقربين من السلطة في الشمال...

أغلب الظن أن السياسة الهجومية التي اعتمدها عبد الفتاح إسماعيل كانت تفيض كثيراً عما تريده موسكو، وعما تستطيع تحمّله وتبريره، وأيضاً عما يستطيع جنوب اليمن تحمّله، وهذا ما يفسر تخليها عن الرئيس خلال أقل من سنتين على ممارسته الحكم، وربما تشجيع علي ناصر محمد على الانقلاب عليه، وإن غاب التشجيع فلربما لم يغب الإيحاء، ذلك أن السياسة الفتّاحية تتطلب إمكانيات ووسائل لا تستطيع دولة صغيرة تحمّلها، فكيف إذا كانت هذه الدولة محاصرة ومعزولة في منطقتها... ولو أراد معلق ساخر أن يقارن بين اتهام عبد الفتاح إسماعيل لسالمين بالمغامر، وبين مغامرات إسماعيل الثورية خلال عامين، لتوصل إلى تمجيد «مغامرات» الأول قياساً بمغامرات الثاني واندفاعه السريع نحو فتح جبهات حربية وسياسية على كل صعيد. والراجح أن تفسير هذا الاندفاع يكمن في رغبة الرئيس الأربعيني بوضع قناعاته الفكرية ومشاعره المدججة بالظلم موضع التطبيق، وبطريقة أقرب إلى الفعل الثوري الانتحاري كما سيتضح فيما بعد.

غني عن القول أن سياسة عبد الفتاح إسماعيل منيت بفشل ذريع على الصعيد الخارجي، باستثناء تمتين العلاقة بالاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، فالرهان على إسقاط الحكم في صنعاء، وتوحيد اليمن بقيادة الحزب الاشتراكي، كان وهمياً وخيالياً، وانتهى لصالح صنعاء التي برهنت عن واقعية ومرونة وقدرة على التحكم بالأحداث، وأخيراً على تثبيت اتفاقية وحدوية ستكون لبنة أخرى في البناء الوحدوي اليمني.

أما الرهان على قلب أنظمة الخليج، وعلى بناء الاشتراكية في العالم العربي، فلم يجد صدى يذكر في هذه البلدان. وفي السياق نفسه تبين أن الحركات الشمالية المعارضة التي كانت تتمركز في عدن قاصرة عن تلبية طموحات الرئيس الاشتراكي الثوري، وقد انتهت تلك السياسة الهجومية بضرب طوق من العزلة حول النظام الجنوبي في العالم العربي. وعليه كان على الرئيس أن يقدم حساباً عن سياسته لخصومه في الداخل، لا سيما أن بعض هؤلاء كانت فرائصهم ما زالت ترتعد خوفاً من السياسة الداخلية التي سيطبقها الرئيس عبد الفتاح إسماعيل، فيما لو نجحت سياسته الخارجية، والتي ترمي إلى ضرب البنى الاجتماعية التقليدية. وربما كان علي عنتر في طليعة المرتابين من السياسة الفتّاحية، لأنه يستند في الحكم إلى علاقاته التقليدية في الضالع خصوصاً في لحج وشبوة.

كان على فتاح أن يدافع عن سياسته أمام الهيئة الحزبية التي شكلها بنفسه، وأراد لها أن تكون مرجعاً لحل الخلافات المستعصية، ولمراجعة السياسات العامة للدولة والحزب. بدأت محاسبة فتّاح انطلاقاً من حادثة مهمة وقعت في نهاية عهده، فقد استقال وزير الثروة السمكية، محمد سالم عكوش، وهو من محافظة المهرة، احتجاجاً على توقيع اتفاقية لاستثمار السمك في المياه الجنوبية اليمنية من طرف الاتحاد السوفياتي. وكان لهذه الاستقالة مفعول الصاعق الذي فجر الخلافات بين فتّاح وخصومه الذين كانوا بمعظمهم حلفاءه لحظة إقصاء سالمين وإعدامه.

حاول الرئيس التمسك بمنصبه في البداية، لكن ذلك كان يعني خوض معركة كسر عظم معهم، فلم يُحبّذ أيٌّ من مساعديه الخوض في سياسة تصفيات داخلية جديدة، لا سيما وأن علي عنتر، مركز الثقل في معسكر الخصوم، «هدد بقتل فتّاح» على ما يروي جورج حاوي الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني[٥٥].

---

(٥٥) روى جورج حاوي أنه سمع هذا التهديد من علي عنتر أثناء رحلة جوية حملتهما معاً إلى اليمن الجنوبي: راجع: «جورج حاوي يتذكر»، الوسط، مصدر مذكور.

إقتنع عبد الفتاح إسماعيل في النصف الأول من عام ١٩٨٠ أن السوفيات الذين وفروا له دعماً مطلقاً لم يعد بوسعهم لعب ورقته في الجنوب، على الرغم من كونه أكثر قرباً إليهم من أي زعيم آخر، وأنه الوحيد الذي يتحدث لغتهم، والذي يرغب بالعمل معهم على تغيير المعطيات القائمة في المنطقة. والراجح أن السوفيات الذين بدؤوا بمواجهة حرب شرسة في أفغانستان كانوا غير مستعدين لفتح جبهات جديدة، ويهمهم ضمان سلامة قواعدهم الخلفية وإشاعة الاستقرار في علاقاتهم الخارجية، من أجل تكريس جهودهم للحرب الأفغانية الضخمة.

أغلب الظن أن السياسة الهجومية الفتّاحية لم تكن متناسبة في تلك الظروف مع السياسة الخارجية السوفياتية، ولم تكن متناسبة مع الخلل الذي بدأ يلوح في الكرملين بسبب مرض ليونيد بريجنيف، ناهيك عن أن السوفيات كانوا يدركون أن ميزان القوى الداخلي في الجنوب لم يعد مائلاً لصالح عبد الفتاح إسماعيل، وأن لعب ورقته يمكن أن ينعكس سلباً على وجودهم في هذا البلد، فكيف إذا كان أحد وزراء الحكومة الفتّاحية قد تجرأ على الاستقالة احتجاجاً على اتفاقية كان من المفترض أن توقّع معهم، وما كان توقيعها ليتسبب بأيّة مشكلة لو كان رئيس الجمهورية يملك زمام الأمور في البلاد.

في ضوء هذه الظروف، كان على عبد الفتاح إسماعيل أن ينسحب من الحكم بأفضل الشروط وأن يحفظ ماء الوجه. وقد جاءته فرصة لا تعوّض، عندما عرض عليه رئيس وزرائه الأبيني، علي ناصر محمد، الخروج من الحكم مرفوع الرأس إذا ما قدم استقالته شرط ترجيح كفته في الصراع على الرئاسة. وهكذا حصل، فقد ظن عبد الفتاح إسماعيل أن تسليم الحكم لـ«علي مرحبا» لا يتيح له فقط الخروج من الدولة مرفوع الرأس وإنما أيضاً يمكن أن يسمح لأنصاره بمواصلة سياسته من خلال علي ناصر محمد، وأن ذلك يمكن أن يحمي هؤلاء الأنصار من انتقام علي عنتر الرجل القوي في النظام.

قبل أن يخرج فتاح من عدن تم تعيينه رئيساً للحزب الاشتراكي اليمني، وهذا المنصب الفخري لم يكن موجوداً من قبل، وقد استُحدث خصيصاً للمناسبة، ومنح الرئيس المستقيل أرفع وسام في الدولة وأقيم له حفل تكريمي «... وألقى خطاباً بثه التلفزيون أشاد خلاله بي ودعا الناس للالتفاف حولي، (علي ناصر محمد)»[٥٦] .وبعد ذلك انصرف إسماعيل لبعض

---

(٥٦) «علي ناصر يتذكر»، الوسط، مصدر مذكور. لكن كارين بروتينتس يقدم تصوراً مختلفاً عن هذه الواقعة عندما يقول: «... في أيار/مايو ١٩٨٠ التقيت عبد الفتاح إسماعيل في فارنا في بلغاريا فشكا لي من علي

الوقت للاجتماعات الثقافية ثم رحل إلى موسكو لـ«العلاج» بحسب الرواية الرسمية ليعيش هناك عزلة استمرت حتى عشية أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ .

هكذا انتهى مع عهد عبد الفتاح إسماعيل أول وآخر حكم ماركسي كامل وتام في الجنوب اليمني، وخسر السلطة، خلال فترة قصيرة، رئيس جمهورية جاء إلى الحكم من أصول اجتماعية متواضعة لكنه صعد كالصاروخ، من مراتب السلطة الدنيا في حركة القوميين العرب إلى أعلى قمة فيها، وهو لم يتجاوز الأربعين من عمره، دون أن تكون لديه وسائل تأثير خارقة، ولم تسعفه ظروفه العائلية الخاصة على إكمال تعليمه إلى مرحلة ما بعد الدراسة المتوسطة، ولم تسعفه ظروف النضال ضد الاستعمار على تكوين معرفي كان يتطلع بنهم إلى تكوينه، ولم يكن يملك في جنوب اليمن قاعدة اجتماعية مهمة يمكنه الضغط بواسطتها على الحزب والدولة الجنوبية، وظل على الدوام، بنظر رفاقه، شمالياً يمكن التغلب عليه في المجتمع إذا ما تعذر ضبطه بالإيديولوجيا، وإذا كان قد حاول وهو على رأس الدولة أن يجعل عمقه الشمالي طاغياً على كل اليمن، وأن يتجاوز بذلك كل التقسيمات الاجتماعية والجهوية القائمة التي عانى منها كشمالي، وعانى منها كجنوبي شمالي الأصل، وذلك بمحاولة توحيد اليمن بالقوة، فإن المحاولة الفاشلة ردته إلى نقطة الصفر وجعلته يخسر كل أوراقه التي جمعها خلال عشرين عاماً (١٩٥٩ - ١٩٨٠). ولعل أصوله الشمالية سمحت له فقط بالبقاء على قيد الحياة فلم يُقتل كما قتل سالمين عندما أزيح من الحكم، لكن الخطأ الذي تجنبه في العام ١٩٨٠ وقع فيه دون حساب دقيق، وبصورة دراماتيكية في العام ١٩٨٦. فهل كان يدرك أن العودة إلى عدن والانخراط مجدداً في صراعاتها الدموية ينطويان على خطر الموت؟ الجواب عن هذا السؤال غاب مع فتاح ولن يرتسم في أيّة مقاربة جنوبية لتلك الفترة بعد موته.

ناصر محمد الذي غدر به عندما اقترح أن يتحالفا ضد علي عنتر، إلّا أنه انحاز إلى عنتر في آخر لحظة ليتسلق القمة بنفسه». أما إقامة إسماعيل في موسكو فتمت «بناء على طلب علي ناصر وقيادة الحزب الاشتراكي، فقد وفر الاتحاد السوفياتي له فرصة العلاج لشهر ونصف واستغرق في الواقع خمس سنوات وكان مقيماً في ضيعة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في أطراف موسكو». وتجدر الإشارة إلى أن إسماعيل كان يتمتع بتقدير خاص لدى القيادة السوفياتية فهو «... شخصية مأساوية نيّرة من جيل تشي غيفارا كان سياسياً ثورياً ومثالياً رومانسياً عاش الثورة ولم يتسلق عليها لبلوغ المناصب ومأساته في كون الفكرة التي نذر نفسه لها هي طوباوية، وهو الوحيد بين رجالات اليمن الجنوبي المتحرر من الميول العشائرية»، الحياة، المصدر السابق.

علي ناصر محمد: ممارسة الحكم من أبين... إلى ظهر الليث (١٩٨٠ - ١٩٨٦) عندما تولى علي ناصر محمد الرئاسة الأولى في عدن، ربيع العام ١٩٨٠ لم يكن غريباً على أروقة السلطة والحكم، فهو السياسي اليمني الجنوبي الوحيد الذي عرف كيف يتعايش مع العهود التي سبقته، وعرف كيف يصعد مع كل عهد، وعلى أنقاض كل عهد، وتلك واحدة من خصائص الاحتراف السياسي، وهي مشتركة بخلاف الاعتقاد السائد لدى البعض، بين الماركسيين وغيرهم، وعابرة لحدود كل الدول وكل التيارات السياسية.

قبل أن يصبح نجماً سياسياً، نشأ علي ناصر محمد المولود في دثينة في محافظة أبين عام ١٩٣٦، في أسرة متواضعة، لكنها تدرك أهمية التعليم وصلته بالمستقبل، واستطاع أن يحصّل تعليماً إعدادياً سمح له بالانخراط في سلك التدريس، وكان في حينه يجذب نخبة من أبناء العائلات الكبيرة، وارتقى في التدريس إلى أن أصبح مديراً لمدرسة دثينة نفسها، وكان من الطبيعي أن ينخرط كغيره من أبناء الطبقة البورجوازية الصغيرة، في صفوف العمل السياسي وحركة القوميين العرب، وأن يشارك في مقاومة الاستعمار دون أن يتزعم أبين التي كانت قيادة المقاومة فيها معقودة لسالمين.

لم يكن علي ناصر محمد وزيراً في الحكومة الاستقلالية الأولى، على الرغم من مشاركته في حرب الاستقلال في محافظة لحج، (بيحان)، وعلى الرغم من خبرته العسكرية حيث أجرى دورات عدة. ويعود تفسير ذلك إلى حصة التيار الماركسي المحدودة في السلطة في عهد قحطان الشعبي. لكنه رغم ذلك كان بين قلة من الماركسيين الذين عيّنهم قحطان في مناصب في الدولة، فكان في العام ١٩٦٧ محافظاً للجزر اليمنية، في محاولة لتأكيد سيادة اليمن عليها.

لم يترك عهد قحطان الشعبي المضطرب، تأثيراً حاسماً على محافظ الجزر، الذي كان يتمتع بحس انتظار اللحظة المناسبة، والذي يحلو له أن يردد مع الشاعر:

وأتعس الناس في الدنيا وأنكدهم   من يركب الليث أو من يحكم اليمن

لذا ترك غيره «يركب الليث» ومكث يراقب حكم قحطان لليمن دون أن يُعال صبره. وسيتأكد فيما بعد أنه كان مصيباً على الخطين، إذ لم تمض أشهر قليلة على تسلم منصبه حتى طلب منه قحطان أن يتولى مسؤولية المحافظة الثانية، (لحج)، بموجب مرسوم جمهوري. ومن لحج سيصعد علي ناصر للمرة الأولى إلى الوزارة في عهد قحطان الشعبي، في بداية العام ١٩٦٩. والراجح أن الشعبي كان يفضله، وهو الميال إلى الناصرية والقومية

العربية والماركسية في الآن معاً، أو على الأقل كان قادراً على التحدث بهاتين اللغتين بحسب مقتضيات الحال. هكذا أصبح وزيراً للإدارة المحلية، ووضع قدمه للمرة الأولى في الحكم، دون أن يرتبط بقحطان الذي سيُخلعُ في العام نفسه، وسيتسلم الحكم سالم ربيع علي المتحدر من أبين، وسيتسلم رئاسة الوزراء محمد علي هيثم، الأبيني الآخر، وسيحتاج العهد الجديد إلى وزير دفاع مناسب للجيش ولمراتبه العليا العسكرية الأبينية، وسيعثر الجميع على علي ناصر محمد لتولي هذا المنصب عام ١٩٧٠. لم ينحدر علي ناصر عندما أقيل محمد علي هيثم وحليفه محمد صالح عولقي، فمن وزارة الدفاع ارتقى، بعد الإطاحة بهيثم، إلى رئاسة الوزراء التي سيحتفظ بها ضارباً الرقم القياسي (من ١٩٧١ - إلى ١٩٨٥) ولمدة ١٤ عاماً متواصلة، وهو الوحيد الذي لم يخسر موقعاً في الحكم منذ الاستقلال وحتى تلك السنة.

تعايش علي ناصر محمد في رئاسة الوزراء مع عهدين قويين: عهد سالم ربيع علي وعهد عبد الفتاح إسماعيل، وكان يختار اللحظة الحاسمة في نهاية كل عهد ليخرج عليه مع الخارجين، ما دفع عبد الفتاح إسماعيل لتسميته بـ«علي مرحبا» والتعبير مأخوذ من الجواب الذي كان علي ناصر يتظاهر به في كل مرة يطلب منه شيىء ما، وبغض النظر عن هوية الطالب كان يرد عليه بـ«مرحبا» لذا لم يكن غريباً عليه قول «مرحبا» للحكم عندما طلب منه عبد الفتاح إسماعيل أن يخلفه، أو عندما أقنع هو عبد الفتاح إسماعيل بالتخلي عن الرئاسة وبأنه سيكون حليفه في مواجهة علي عنتر، وأقنعه بأن أفكاره ستكون في الحكم وستستمر على الرحب... والسعة.

هكذا إذاً بدا علي ناصر أنه السياسي الجنوبي الوحيد الذي لم ينحدر في الحكم، والذي أمضى فيه أطول فترة ممكنة، عرف خلالها وخبر شؤون الدولة وبنى علاقات واسعة ومتشعبة تتجاوز حدود أبين حيث كانت تتمحور قوته الفعلية.

«علي مرحبا» قبل تسلم الرئاسة هو غيره بعد تسلمها، فهو سيشرب حليب السباع في السلطة، ولن يكون واجهة لأحد، وبصورة خاصة لعبد الفتاح إسماعيل، وبشكل أخصّ للرجل القوي في السلطة علي عنتر. لقد وافق كل منهما على توليه الحكم، ظناً منهما أنه سيكون واجهة يمكن تحطيمها عندما تحين الفرصة المناسبة، وبالتالي الاستئثار بالحكم.

إنطلاقاً من اعتقاد راجح بأن ناصر لا يشكل خطراً على أحد، تم الاتفاق على تسليمه كل مفاتيح الحكم بسهولة، فكان الأمين العام للحزب الاشتراكي، (السلطة الإيديولوجية)،

ورئيس الدولة، ورئيس الوزراء، وكانت هذه السلطات جديرة بأن تجعل من حاملها سيداً مطلقاً، وأن ينسى، إلى الأبد، عدد المرات التي لفظ خلالها كلمة «مرحبا» وصار يحق له أن يحظى بالترحاب من الجميع وأن يسمع منهم «المرحبا» تلو «المرحبا».

ويرسم كارين بروتنتيس الذي عرف علي ناصر محمد عن كثب صورة غير لطيفة له لكنها تؤكد صفة الاحتراف السياسي لدى الرئيس السابق إذ يقول: «... ينظر علي ناصر محمد بعينين متحركتين دوماً وكان وراءهما فكرٌ من "طبقتين" لا يطلعك إلّا على طبقة واحدة منه عبر الكلمات. وهو وديع وجذاب في الظاهر لكنه شديد البأس ميال إلى الدسائس والمغامرات ما تدل عليه الأحداث الدموية التي تسبب في قيامها في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ بعد أن أشعل فتيلها علي عنتر الذي احتفظ بعلاقات وثيقة مع القوات المسلحة»[٥٧].

وكان على الرئيس الجديد أن يستخدم بمهارة «طبقة» مناسبة من فكره للتعامل مع علي عنتر الرجل القوي في النظام. فقد عينه نائباً لرئيس الجمهورية وعيّن أحد المقربين إليه وابن منطقة لحج صالح مصلح قاسم المجذوب وزيراً للدفاع، فكان بذلك وفياً لحليفه الجديد علي عنتر لكن هذا الوفاء لن يدوم طويلاً، فما إن استقر عبد الفتاح إسماعيل في موسكو. وما إن تمكن الطرفان من تحجيم التيار الفتاحي حتى بدأ كل منهما يرتب قواه ومواقع نفوذه وفق حساباته الخاصة. فمن جهته عمل عنتر على إعادة تجميع ورص صفوف أنصاره في محافظة لحج الكبيرة والمتماسكة والتي كانت مهددة في عهد عبد الفتاح إسماعيل الذي كان يعمل جاداً للتخلص من مواقع النفوذ القبلية والعشائرية التي ظلت مؤثرة ومهمة للغاية في المحافظة المذكورة، وذلك تمهيداً لتولي رئاسة الجمهورية والسلطة الأولى في اللحظة المناسبة. فعنتر يُعتبرُ من زعامات الثورة على الاستعمار ويرى أنه جدير بتولي المركز الأول في الدولة أكثر من علي ناصر محمد الذي كان مصنفاً في قيادات الصف الثاني في الثورة.

بالمقابل لم يكن علي ناصر مضطراً لمجاملة الفتّاحيين وحلفائهم، ليس لأن هؤلاء شماليو الأصل، ولا يملكون قوة اجتماعية ضاغطة ومؤثرة في الجنوب فحسب، بل أيضاً لأنهم خسروا لتوّهم معركة الصراع على الرئاسة، لذلك شتّتهم بدون صعوبات تذكر فرج محمد سعيد عبدالله، (محسن)، في السجن، ووضع محمود عشيش قيد الإقامة الجبرية،

(٥٧) الحياة، المصدر السابق.

وكان محمد علي أحمد، محافظ أبين والساعد الأيمن لعلي ناصر، أشرف على تصفية ٤٠ شخصاً من أنصار عبد الفتاح إسماعيل أو المحسوبين عليه(٥٨).

ما تبقى من خصوم، همّشهم علي ناصر محمد بوسائل مختلفة، من بينها الشرعية الحزبية التي لجأ إليها أيضاً لتهميش علي سالم البيض، حليف سالمين بدايةً، وحليف فتاح من بعد، ولكي يبلغ هدفه، حرّك الاتحاد النسائي اليمني الذي نظم تظاهرات وأرسل برقيات مناهضة للبيض، بسبب خرقه قراراً حزبياً يقضي بمنع تعدد الزوجات، ولم يعبأ البيض بهذا القرار وتزوج ثانية. وستكلفه هذه الخطوة عضويته في المكتب السياسي وفي السلطة التي كان يديرها علي ناصر محمد(٥٩).

ويلاحظ هنا أن علي ناصر محمد كان يتخلص من الخصوم والشخصيات، ويهمّش بعضها الآخر، لصالح شخصيات جديدة رفعها إلى الحكم ومن مختلف المحافظات. فمقابل البيض الحضرمي... رفع الرئيس حضرمياً آخر هو عبدالله البار، مع فارق هام، هو أن الوافدين كانوا غالباً من الصف الثاني والثالث، بينما كان المهمشون من الصفوف الأولى أو من قادة الثورة على الاستعمار.

كانت حصيلة هذه السياسة مفيدة للغاية بالنسبة للرئيس الجديد الذي استغل الفترة الانتقالية، بين إزاحة إسماعيل وتثبيت سلطته إلى أقصى الحدود، وكان قادراً على تبرير تصفية مراكز القوى في البلاد أمام مواطنيه، فهذه المراكز لم تكن تتمتع بشعبية كبيرة في الجنوب، بسبب صراعاتها الفئوية، وكان الرأي العام يربط بينها وبين الأزمة الاقتصادية، التي تعانيها البلاد، وكان بوسع اليمنيين أن يعيروا آذاناً صاغية لرئيس يعدهم بحل الأزمة الاقتصادية وبتحقيق انفراجات خارجية تنقذ اليمن من عزلته، وتتيح للجنوبيين تنفس الصعداء بعد ١٣ عاماً من التطبيق الاشتراكي الصارم، والصراعات المحتدمة على المناصب والسلطة، ناهيك عن المغامرات التي كادت تودي بالدولة وتضع المنطقة المحيطة بها على حافة الانفجار... مستنداً إلى إدراك صائب للحالة العامة السائدة في البلاد، بادر علي ناصر

---

(٥٨) أكد لنا ذلك عبد الرحمن المهيوب أحد قادة البعث العراقي في صنعاء، خلال لقاء خاص في باريس عام ١٩٨٥.

(٥٩) يقول معاصرو تلك الفترة إن علي سالم البيض رد على هذا الاتهام باتهام مضاد لرفاقه الكبار، أخذ عليهم فيه اعتمادهم أكثر من عشيقة بطريقة غير علنية، وأنه ربما كان الشخص الوحيد غير المنافق بينهم على هذا الصعيد.

محمد إلى انتهاج سياسة انفراج خارجية، هي الشرط الوحيد الذي كان يتيح لعدن الحصول على مساعدات اقتصادية، وبحث إمكانيات واحتمالات تعاونها الاقتصادي مع دول غير اشتراكية، وكانت بداية الانفراج أولاً مع جيران عدن الثلاثة: شمال اليمن والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان.

إعتقد علي ناصر محمد أن العلاقة مع شمال اليمن هي أساس الاستقرار الأول في بلاده، وعليه بدأ سلسلة من الخطوات الإيجابية تجاه صنعاء «... عقدنا اتفاقات سياسية مهمة، ووضعنا أسساً للتعاون والتكامل الاقتصادي، وإقامة الشركات الخاصة والمشتركة، وأدخلنا للمرة الأولى في علاقاتنا البعد الاقتصادي للوحدة، وأنجزنا مشروع دستور دولة الوحدة ووصل النجاح في العلاقات إلى اتخاذ مبادرات سياسية مشتركة على الصعيد القومي، مثلما حدث أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢»[٦٠]. لكن تحسّن العلاقات بين الدولتين استدعى بداية حسم أسس الخلاف والتوتر بينهما والناتج عن «وجود معارضة شمالية في الجنوب ومعارضة جنوبية في الشمال»[٦١]. فاتفق الرئيسان على ضبط الحركات المعارضة داخل أراضي اليمن... وعليه «... أوقف علي ناصر محمد على الحدود مجموعة من الجبهة الوطنية الديموقراطية المسلحة» كانت تحمل صواريخ أرض - أرض ومتجهة إلى الشمال، وكان علي عنتر وزير الدفاع هو الذي زودها بالصواريخ. ورفض علي ناصر نداءات الاستغاثة التي وجهتها الجبهة عام ١٩٨٢ إلى السلطة الجنوبية، والمطالبة بتدخل عسكري عدني لمدة ٦ أيام فقط في شمال اليمن لفك طوق محكم، فرضته عليها القوات الحكومية الشمالية... وعمل كل ما في استطاعته لوقف الثورة في الشمال، لأن الجبهة الوطنية كانت عقبة فعلية أمام تحسن العلاقات بين الدولتين»[٦٢]. ومن العوامل التي ساهمت في تحقيق الاستقرار إقبال صنعاء على تحسين علاقاتها مع موسكو، وطمأنة السوفيات إلى نواياها الإيجابية تجاه حكم الرئيس علي ناصر محمد.

تحقيق الانفراج مع صنعاء ترافق مع انفراج مماثل مع سلطنة عمان المجاورة، وقد مرّ

(٦٠) «علي ناصر محمد يتذكر»، مجلة الوسط، مصدر مذكور سابقاً، والمقصود بالمبادرة الزيارة المشتركة التي قام بها علي ناصر محمد وعلي عبدالله صالح لعدد من العواصم العربية من أجل عقد قمة عربية لدعم لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية.

(٦١) المصدر السابق.

(٦٢) Jean Gueyras, *Le Monde*, 6 Mai 1986.

بنفس السيرورة، إذ بادر الرئيس الجديد، منذ العام ١٩٨٠، إلى إقناع جبهة تحرير ظفار التي «أخطأت بتسمية نفسها بالجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي»[٦٣] بالتخلي عن الثورة المسلحة، والعودة إلى عمان، وأبدى استعداده لتوفير ضمانات لأعضائها الظفاريين إذا ما عادوا إلى بلادهم، ثم تحركت سلطنة عمان في الاتجاه نفسه، وبدأت تنظيم عودة الظفاريين إلى بلدهم، وقد توج ذلك بتوقيع اتفاقية الكويت عام ١٩٨٢ بين البلدين، التي ختمت تاريخاً من النزاع المسلح بدأ مع استقلال الجنوب عام ١٩٦٧. فمنذ ذلك الحين وفّرت الحكومات المتعاقبة كل أشكال الدعم العسكري والاقتصادي للظفاريين، وساعدتهم في تحقيق انتصارات كادت تؤدي إلى سيطرتهم التامة على إقليم ظفار، لكن هذه السيطرة انتهت في العام ١٩٧٤ وانحسر الظفاريون إلى داخل الأراضي الجنوبية، ومنها كانوا ينطلقون في عصابات مسلحة إلى الداخل العماني، الأمر الذي أدى إلى سيادة التوتر بين عدن ومسقط. ولم تقتصر إيجابيات اتفاقية الكويت على علاقات البلدين فحسب، فهي شملت دول مجلس التعاون الخليجي وأتاحت استئناف علاقات طبيعية مع المملكة العربية السعودية، وبالتالي حصول عدن على مساعدات اقتصادية مهمة من الخليج، وتسهيل تحويلات المهاجرين اليمنيين إلى جنوب اليمن.

في السياق نفسه، ساهمت سياسة الانفراج التي اعتمدها علي ناصر محمد في تسوية العلاقات مع العراق التي تأزمت بعد اقتحام السفارة العراقية عام ١٩٧٩، على أثر اغتيال المعارض العراقي توفيق شكري، وقد استجاب علي ناصر لوساطة من الملك فهد بن عبد العزيز، لإعادة العلاقة بين بغداد وعدن خلال المؤتمر الإسلامي في الطائف عام ١٩٨١.

وتطول لائحة التعديلات التي اعتمدها علي ناصر محمد في السياسة الخارجية، فهو رفض الاستجابة لضغوطات خصومه بإضافة إيران إلى جبهة الصمود والتصدي، لكي لا يطيح بعلاقاته الخليجية المنفرجة، وحسّن علاقات بلاده بمنظمة التحرير الفلسطينية، وحركة فتح، ولم يحصرها بالجبهة الديموقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد لعب محسن إبراهيم الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي اللبنانية دوراً في ذلك، ولم يعبأ علي ناصر محمد بردود الفعل الليبية على هذه الخطوة، فقد أوقف العقيد معمر القذافي دعمه لليمن الجنوبي، رداً على تحسين علاقاتها مع المنظمة وعلى دعمها لمنغستو هايلا مريام الذي كان يعارض في حينه ترؤس ليبيا لمنظمة الوحدة الأفريقية.

---

(٦٣) «علي ناصر محمد يتذكر»، الوسط، المصدر السابق.

وسط هذه الأجواء المنفرجة، قام علي ناصر محمد بزيارة إلى جيبوتي المجاورة، وكانت أول زيارة يقوم بها رئيس عربي إلى هذا البلد العضو في الجامعة العربية، وكانت الزيارة تهدف إلى طمأنة الفرنسيين الذين يحتفظون بقاعدة عسكرية بحرية كبيرة إلى حسن نواياه، وتهدف أيضاً إلى حث المهاجرين اليمنيين المؤثرين على الاستثمار في الجنوب.

تركت هذه السياسة المنفتحة نوعين من الآثار على الصعيد الداخلي اليمني، النوع الأول إيجابي، ويتصل بتحقيق ازدهار اقتصادي في غاية الأهمية بالنسبة لجنوب اليمن إذ وصلت تحويلات المهاجرين إلى نصف مليار دولار، في حين كانت صادرات الجنوب تقدر بـ٢٠ ـ ٣٥ مليوناً وهبطت التحويلات الخارجية إلى النصف بعد سقوط علي ناصر في العام ١٩٨٦؛ والأثر الثاني سلبي وتمثل في تكتل معارضي علي ناصر محمد من كل الجهات ضده، وشن حملة عنيفة على سياسته الانفراجية، واتهامه بنقل اليمن من «الدائرة الحمراء إلى الدائرة العربية»[٦٤].

ولإدراك معنى الانفراج الاقتصادي وأهميته الحاسمة على مصير البلاد، لا بد من التذكير بالقرارات الاقتصادية السريعة التي اتخذت ابتداء من العام ١٩٧١، والتي أدت إلى تأميم كل وسائل الإنتاج، وبالتالي الاتجاه نحو تصنيع البلاد، حيث نهضت مجموعة من المصانع الثانوية المتواضعة، بمساعدات واتفاقيات خارجية، من بينها مصنع الغزل والنسيج الذي يعتمد على معدات صينية قديمة الصنع، ومصنع الزيوت النباتية في المنصورة الذي بنته ألمانيا الديموقراطية، وكان يعمل بطاقة محدودة. والملحمة، (المجزرة)، أو المذبح الآلي في المنصورة الذي كان يفترض وجود ثروة حيوانية تتناسب مع طاقته الكبيرة، لذا تم الاتجاه نحو استيراد الحيوانات من الخارج، لكن اضطراب حركة الاستيراد وتوقفها بسبب ندرة العملات الصعبة أدى إلى تعطل آلات المذبح وتعرضها للعطب، ومن ثم إيقاف المذبح؛ ومصنع معجون الطماطم الذي أقيم في محافظة لحج وهو الوحيد الذي كان يعمل بانتظام؛ ومصنع تعليب الأسماك في أبين كان يحتاج إلى ثروة سمكية وإلى موقع آخر كي لا تتعرض معداته للصدأ، ومصنع البيرة في المنصورة الذي جاء من ألمانيا الغربية والذي ظل يعمل مع بعض الاضطرابات. ومعمل المعلبات في المكلا الذي كان يعمل بـ٢٠٪ من طاقته على رغم الأموال السوفياتية الطائلة التي صرفت عليه. ومصنع التبغ

---

(٦٤) المصدر نفسه.

والكبريت، ومصانع، (محترفات)، صغيرة للدهان والعطور والخياطة والبلاط والجلود والبلاستيك والملح... إلخ.

كان يراد لهذه المصانع، (المحترفات)، أن تشكل قاعدة لتحويل الاقتصاد اليمني من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد يقوم على الصناعة، ويحقق استقلال البلاد عن السوق العالمية الرأسمالية. وكان هذا التصور ينطلق من أساس إيديولوجي وتصميم حزبي، أكثر من استناده إلى واقع البلاد ومواردها، ناهيك عن عدم إدراكه للتجارب الاشتراكية الفاشلة في بلدان أكبر من الجنوب اليمني، وتتمتع بموارد وطاقات أهم بما لا يقاس مع الموارد والطاقات اليمنية، شأن الجزائر ومصر، وإلى حد ما سوريا والعراق... ناهيك عن الدول الاشتراكية الأوروبية المنضوية في إطار المجموعة السوفياتية.

لم ينتبه قادة الدولة إلى ضعف السوق الداخلية، (حوالى مليوني نسمة)، وإلى المساحات الشاسعة بين المحافظات، وضعف الثروات الطبيعية، وضعف البنية التحتية خصوصاً المواصلات، وإلى انتشار الأمية؛ فما بالك بالسياسة الحكومية الخارجية التي أدت إلى عزلة مطبقة، وحالت دون ربط علاقات اقتصادية خارجية تتيح فرص تبادل وتنمية الصناعات المحدودة الناشئة. أضف إلى ذلك أن التصنيع كان يحتاج إلى مؤهلات وخبرات، وأن انطلاقته المتأخرة لم تكن تسمح حتى بمبادلات متكافئة مع الدول الاشتراكية نفسها التي قطعت شوطاً كبيراً في بناء اقتصادياتها الاشتراكية. لهذا كله انحصر الإنتاج الصناعي الجنوبي في حدود السوق الداخلية الضعيفة أصلاً، فولد من الإيديولوجيا واستقرت فيه البيروقراطية وأقام الفساد. وتكفي المقارنة مع الاقتصاد الصناعي السوفياتي الذي انكشف بعد الحرب الباردة تهالكه ومدى قصوره وعجزه، ولمعرفة حجم البؤس الذي تحكّم بالتصنيع الاشتراكي اليمني، لا بد من العودة قليلاً إلى الوراء لمقاربة هذه التجربة.

لقد راهن اشتراكيو اليمن، قبل مجيء علي ناصر إلى الحكم، على التغيير الإيجابي الذي سينتج عن التصنيع، ليكتشفوا بعد فوات الأوان أنهم أقحموا بلادهم بأزمة اقتصادية بنيوية، وأنهم باتوا عاجزين عن التراجع الاقتصادي الذي يفترض تراجعاً سياسياً ضرورياً في نظامهم، لذا فضلوا، كغيرهم من الدول الماركسية، الحفاظ على الدولة والحزب والجيش، والتضحية بالاقتصاد والاستسلام للمساعدات السوفياتية ومعالجة الكلفة الاجتماعية لهذا الخيار بوسائل بوليسية.

عندما استلم الحكم، أدرك علي ناصر حقيقة الأزمة الاقتصادية، وأدرك أن حل هذه

الأزمة لا يمكن أن يأتي دوماً من السوفيات والمساعدات السوفياتية، وأن بلاده يمكن أن تستفيد، كغيرها من الدول العربية الأخرى، من المساعدات والعوائد النفطية إذا ما اعتمدت سياسة خارجية ملائمة.

ولا ندري ما إذا كان يعتقد بأن إصلاح السياسة الخارجية يمكن أن ينقذ النظام الاشتراكي، أم أن هذا الإصلاح يمكن أن يطيح بسلطته تدريجياً. لكن في كل الحالات يبدو أن خيار الانفتاح الذي اعتمده علي ناصر كان حتمياً إذا ما أراد أن تتفادى بلاده الانفجار، وأن تتوقف حركة الهجرة السرية منها، والتي كانت تشكل تهديداً جدياً بإفراغ مناطق جنوبية بكاملها من السكان[٦٥].

لمس الجنوبيون بسرعة آثار الانفراج الاقتصادي الناتج عن المساعدات الخارجية غير السوفياتية، وعن تحويلات المهاجرين اليمنيين في دول الخليج، وبدأت تظهر في الأسواق سلع كان الحصول عليها محصوراً بالأجانب وبالمنطقة المخصصة لهم، وبدأت تظهر سيارات المرسيدس والفولفو في الشوارع. وقد حاول الرئيس الجديد أن يبحث عن مساعدات من مصادر مختلفة، فحصل على قرض فرنسي بقيمة عشرين مليون دولار لبناء فندق فخم في عدن، ولشراء أجهزة حديثة للمسح الزلزالي للتنقيب عن النفط (١٩٨٢) طلبتها الشركة السوفياتية التي كانت تنقب عن البترول في جنوب البلاد منذ العام ١٩٧٣، دون التوصل إلى نتيجة. حصل ذلك دون أن يتخذ الرئيس علي ناصر إجراءات تراجعية أساسية عن الاقتصاد الاشتراكي الصارم.

تزامن النجاح النسبي في سياسة الانفتاح الخارجية التي شملت أيضاً تحسين العلاقات مع أوروبا الغربية، مع تشتيت كبير لمراكز القوى في الدولة والحزب. وما كان لهذه القوى المشتتة أن تجتمع على الرغم من خلافاتها وثاراتها وتناقضاتها[٦٦]، لولا إحساسها بأن

---

(٦٥) تشكلت شبكات لتهريب عائلات إلى خارج اليمن الديموقراطي من عناصر جنوبية وشمالية، عملت طيلة سنوات على تهريب الجنوبيين الراغبين بالهرب من بلادهم، وخصوصاً من عدن، لقاء مبالغ مالية تصل إلى ألفي دولار لتهريب الشخص الواحد. يذكر هنا أن دخل الفرد اليمني الجنوبي في ذلك الحين كان يقدر بـ ٤٨٠ دولاراً في السنة، وهو من أضعف الدخول الفردية في العالم العربي، (خلاصة روايات سمعناها من شهود عيان في صنعاء).

(٦٦) اجتمع على سبيل المثال سالم صالح محمد مع محمد سعيد عبدالله، (محسن)، المتهم(؟) بالسعي لإصدار قرار إعدام محمد صالح مطيع، وزير الخارجية السابق وخال سالم صالح وأستاذه الماركسي والسياسي، واجتمع عبد الفتاح إسماعيل مع علي عنتر، وكلاهما كان خصماً عنيداً للآخر.

سياسة علي ناصر محمد ستؤدي، على المديين المتوسط والبعيد، إلى إبعادها نهائياً عن السلطة، ولم يكن بوسعها أن تجتمع لولا الضوء الأخضر السوفياتي، سواء كان هذا الضوء الأخضر صادراً عن الدولة السوفياتية نفسها أم عن أحد أطرافها، وتحتاج هذه المسألة إلى التوقف قليلاً لأن سياق الأحداث اللاحقة مرتبط فيها بقوة.

يؤكد علي ناصر محمد أن السوفيات لم يكونوا على خلاف معه حول سياسته الخارجية، ويقول إنه التقى ميخائيل غورباتشوف غداة انتخابه، وإن هذا الأخير شجعه على مواصلة سياسته الداخلية والخارجية[٦٧]. ويعتقد محلل أوروبي أن هذه السياسة (١٩٨٤) لم تكن تزعج السوفيات لأنها تحررهم من تقديم مساعدات لليمن، كانوا عاجزين عن تقديمها، لكنهم «عبّروا عن رغبتهم بألّا تتجاوز هذه السياسة، خصوصاً مع الغرب، حدوداً معينة»[٦٨]. ويروي علي ناصر محمد أنه، لفرط ترحيب السوفيات بسياسته «تشاوروا معي وشجعتهم على إقامة علاقات مع دول الخليج، لا سيما عمان والإمارات»[٦٩]. لكنه يتراجع عن مثل هذه التأكيدات جزئياً فيما بعد، حين يؤكد أن السوفيات «تباطؤوا باستخراج النفط في الجنوب كي لا يتعزز وضعي». ويعود بعد أحداث ١٩٨٦ للتأكيد بأن السوفيات «كانوا منقسمين بين مؤيد ومعارض لسياستي». ويروي جورج حاوي، أحد شهود تلك الفترة، أن السوفيات كانوا يتوزعون الأدوار بين الفريقين المتصارعين[٧٠]. ولعل هذا التصور هو الأقرب إلى واقع الحال، ودليله القاطع يكمن في التغيير الملحوظ في الموقف السوفياتي من أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ حيث انقلب هذا الموقف من تأييد علي ناصر محمد في البداية إلى تأييد خصومه بعد ما تأكّدت هزيمته، ما يعني أن السوفيات كانوا مهتمين بالبقاء في عدن، بغض النظر عمن ينتصر في الصراعات الداخلية على الحكم، وأن تأييدهم للفريقين نابع أصلاً من قدرة أي منهما على حسم الأمور، وليس من قدرته على انتهاج سياسة مفيدة لليمن.

من الصعب أن يوافق أحد على القول إن علي ناصر محمد فوجىء فعلاً بنوع الانتقادات الاعتراضية التي طالت سياسته في الحكم، فهو يؤكد بنفسه أن «علي سالم البيض

---

(٦٧) «علي ناصر محمد يتذكر»، الوسط، مصدر مذكور.

(٦٨) Jean Gueyras, *Le Monde*, 23 Janvier 1986.

(٦٩) «علي ناصر محمد يتذكر»، الوسط، مصدر مذكور.

(٧٠) «جورج حاوي يتذكر»، الوسط، مصدر مذكور.

كان يوافق في الهيئات الحزبية على التطبيع مع عمان، وكان يتهمني في مجالسه الخاصة بالتفريط بالثورة»[٧١]. في حين كان كثيرون يعتقدون أن فندق عدن هو مثال صريح على «رأسمالية» علي ناصر وتراجعه عن الثورة. وقد ترجمت هذه النظرة خلال كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بإمطار واجهة الفندق بوابل من الرصاص. وتحولت سياسة علي ناصر محمد إلى مادة هجومية في تصريحات ومواقف خصومه التقليديين والمتضررين من هذه السياسة، فهي بالنسبة لعبد الفتاح إسماعيل العائد لتوه من موسكو، بعد هجرة قسرية استمرت خمس سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٥)، سياسة «مساومة مع العدو الطبقي والأنظمة الرجعية والإقطاعية» تمثلت بالتخلي عن الثورة في ظفار والثورة في شمال اليمن، وتشجيع الرأسمال الخاص والعلاقات الاقتصادية مع الغرب. واستنتج إسماعيل أن «... العدو الطبقي موجود داخل الحزب الاشتراكي» وطالب بالصراع معه[٧٢] أي مع علي ناصر محمد.

أما علي عنتر فقد عبّر عن مناهضته لهذه السياسة من داخل الحكم، وبصورة اعتراضية متصاعدة بلغت القمة عام ١٩٨٥، وعلى أثر انعقاد المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي، حين جال علي ناصر على المحافظات لشرح سياسة ومقررات المؤتمر، وتوقف في محافظة المهرة المحاذية للحدود العمانية... من هناك أشاد بالعلاقات مع سلطنة عمان، فما كان من علي عنتر إلّا أن اقتفى أثره، وألقى خطاباً في المحافظة نفسها هاجم فيه عمان التي كان يزورها وزير المواصلات الجنوبي أبو بكر صالح بن حسينون مبعوثاً من الرئيس علي ناصر محمد، ومزوداً برسالة خاصة للسلطان قابوس الذي فتح الرسالة وتساءل أمام بن حسينون عن معنى ما يدور في عدن قائلاً: «لقد احترت من أصدّق، الرئيس علي ناصر أم نائبه علي عنتر»[٧٣].

قبل أن تنفجر الخلافات علناً بين الرئيس ونائبه، وقبل أن تصل شظاياها إلى سلطنة عمان، وقبل أن تستكمل بمذبحة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، كان العد العكسي للانفجار قد بدأ في العام ١٩٨٤ في ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة، ففي ذلك العام، كان على عدن أن تدفع استحقاقات قروضها الخليجية دون أن تكون سياسة الانفتاح الاقتصادي

---

(٧١) مقابلة مع علي ناصر محمد، أجرتها رشا الأمير في مجلة الوطن العربي، باريس، مصدر مذكور.

(٧٢) Jean Gueyras, *Le Monde*, 23 Janvier 1986.

(٧٣) مجلة الوطن العربي، العدد ٤٧٣، ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦، باريس.

قد أخذت مداها الطبيعي بعد، في الوقت نفسه كانت القطاعات المؤممة تعيش أزمة حقيقية، وفي ذلك العام أيضاً، بلغت الاضطرابات حداً كبيراً في المركز السوفياتي، بسبب المرحلة الانتقالية التي كانت البلاد تتهيأ لها بعد عهدين مؤقتين قصيري الأمد، (أندروبوف ـ تشيريننكو)، كان خلالهما مرض الأمين العام يشغل كافة أنحاء الأمبراطورية السوفياتية، من آسيا الوسطى إلى عدن، مروراً بأوروبا الشرقية.

أما على الصعيد العربي فلم يحصل علي ناصر محمد على الدعم الذي كان يراهن عليه جراء سياسته الانفتاحية، ذلك أن دول الخليج كانت تحتاج إلى براهين أكبر على جدية التحول السياسي، لكي تلعب ورقة علي ناصر بالكامل، وتستثمر هذه الورقة في الجنوب. والراجح أن الخليجيين كانوا ينظرون إلى ناصر بوصفه رئيساً اشتراكياً يرغب في تحسين شروط حكمه ومنح بلاده وسائل فعالة ومؤثرة أكثر، أما انفتاحه على الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية، فقد ظل محدوداً وغير كافٍ لتغيير السياسة الأميركية تجاه عدن. باختصار كان علي ناصر محمد في العام ١٩٨٤ بالنسبة للمحيط العربي والغرب، أكثر الماركسيين اعتدالاً في الجنوب وليس شيئاً آخر، في حين كان بالنسبة لخصومه وأعدائه في الداخل، الرئيس الذي يفرط بالثورة ويهمّش الحزب، ويرغب بنقل اليمن «من الدائرة الحمراء إلى الدائرة العربية». لذا بدأ يراوح مكانه، فإذا ما تقدّم في سياسته سيضاعف حجم المتضررين من تقدمه، ويخشى من أن لا تواكبه المؤسسات الحزبية، وأن يدخل في نزاع مع حلفائه السوفيات وإذا ما تراجع فإنه سيغامر بإحباط مؤيدي سياسته الانفتاحية، دون أن يربح خصومه الذين سيثبتون أن سياستهم كانت على حق، وأن الرئيس الجديد يجب أن يدفع ثمن «مغامرته»... باختصار كان علي ناصر محمد يحتاج إلى المزيد من الوقت وإلى «البريسترويكا» و«الغلاسنوست» والمزيد من التطورات التي كانت إرهاصاتها قد بدأت تصل إليه عبر علاقاته الأممية الواسعة... لكنها ستصل بعد فوات الأوان، أي بعد خسارته الحكم.

بالمقابل، أدرك خصوم علي ناصر محمد أن سياسته الخارجية باتت مهددة، وأنه يراهن على الوقت، لذا شددوا الخناق عليه في العام ١٩٨٤. ولأنهم خليط متنوع من قدامى المتنازعين والأصدقاء العابرين لا يجتمعون إلّا على مناهضة رئيس الجمهورية، ولا يثقون كفاية ببعضهم البعض، وكانوا بحاجة إلى رمز يجمع بينهم ويحمل راية المواجهة مع علي ناصر محمد، فقد اتفقوا على المطالبة بعودة عبد الفتاح إسماعيل. ولم تكن تعترضهم عوائق

شرعية أو حزبية، فالرئيس السابق يحتل منصب رئيس الحزب، ولا يغير في الأمر شيئاً كون هذا المنصب فخرياً، وهو رسمياً موجود في موسكو للعلاج أولاً، وفيما بعد «بملء إرادته» وأخيراً كان فتاح قد أقام خلال وجوده في العاصمة السوفياتية علاقات وثيقة مع قادة حزبيين. وكان يحذّر من مخاطر السياسة التي يعتمدها الرئيس على مستقبل العلاقات اليمنية السوفياتية. ولعله وجد آذاناً صاغية في العام ١٩٨٤ حينما أصدر السوفيات تحذيرهم لعلي ناصر محمد ونصحوه بإيقاف سياسته الخارجية عند الحدود التي وصلت إليها. وإذا ما أخذنا بتأكيدات علي ناصر محمد في هذا المجال، وهي لا تنأى عن واقع الحال، فإن الاتصالات بين علي عنتر وعلي سالم البيض وعلي شايع وصالح مصلح من جهة، وعبدالفتاح إسماعيل من جهة ثانية بدأت قبل العام ١٩٨٤ حين شكلوا قيادة سرية انضم إليها حيدر أبو بكر العطاس في العام ١٩٨٥[٧٤]. لكن هذا التأكيد لا يغير شيئاً في جوهر الصراع الذي دار بين الفريقين، وفي طبيعة الرهانات التي يعقدانها، وفي سعي كل منهما لتجميع قواه والتلويح باستخدامها ما لم يصل إلى كل مطالبه، أي إقصاء الطرف الآخر.

لا ندري ما إذا كان علي ناصر محمد قد ندم على عدم التخلص من خصومه عندما كان في أوج قوته، لكننا لا نملك إلّا أن نصدقه عندما يقول إنه كان يرغب في تفادي إهراق الدماء عندما صعد إلى الحكم، وبالتالي عدم اللجوء إلى التصفيات الجسدية... فهو بالفعل لم يصفِّ القيادات التاريخية التي عزلها بوسائل شرعية حزبية، ولم يمنح أيّاً منها دوراً مؤثراً في الحزب والدولة... إلّا أن عزل هذه القيادات أو تهميشها لم يترك لها خياراً آخر لاستعادة مواقعها في الحكم، غير التكتل والعمل على إقصاء رئيس الجمهورية.

في تلك الأثناء، كان حال الرئيس اليمني في الحكم كمن «يركب الليث» فعلاً، وكان عليه أن يُظهر أعلى درجات الكفاءة في المناورة وفي كسب الوقت، هذا الوقت الذي كان أيضاً ثميناً للغاية بالنسبة لخصومه المستعجلين، والذين يعرفون أن إقصاء الرئيس إمّا أن يتم في تلك الظروف أو لا يتم أبداً، لذا تحوّلوا من الدفاع إلى الهجوم الذي ارتكز إلى الحجج والمآخذ التالية التي وردت على لسان حيدر أبو بكر العطاس:

---

(٧٤) «علي ناصر محمد يتذكر»، الوسط، مرجع مذكور، لكن كارين بروتينتس يؤكد أن محاولة التكتل الأولى ضد علي ناصر بدأت قبل ذلك «... ففي أيلول/سيتمبر ١٩٨٣ وصل علي عنتر إلى موسكو والتقى عبد الفتاح إسماعيل، وبعد اللقاء قال لي إسماعيل إنه لا يُصدقُ توبة علي عنتر لكن يعتقد أن بإمكانه الاستفادة منه لتيسير عودته إلى الوطن»، الحياة، مصدر مذكور سابقاً.

(١) قواعد الحزب ومؤسساته رفضت سياسات علي ناصر الداخلية والخارجية ورفضت ممارساته السيئة في الشؤون الحزبية.

(٢) أضعفت ممارساته الدور القيادي للحزب الاشتراكي في المجتمع، وكانت تكرس سلطة الفرد.

(٣) أفسد علي ناصر كوادر الحزب والدولة وذلك بالإنفاق على من يتبعونه.

(٤) ارتكب أخطاء كبيرة في المجال الاقتصادي. بلدنا فقير وموارده شحيحة لذا طرح حزبنا الخطة التنموية الثالثة التي قضت بتحويل الاقتصاد من قطاع الخدمات إلى اقتصاد إنتاجي. لم يلتزم الخطة، وكان يشجع التبذير والإنفاق بشكل يؤثر على قدرتنا الاقتصادية. وكان ينفق على مشاريع غير إنتاجية، ومن أمثلة ذلك إصراره على إقامة احتفالات وطنية مكلفة، بخلاف توجه المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي، لذا أوقف المكتب السياسي هذا المشروع.

(٥) في المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي الذي عقد في العام ١٩٨١ أصرّ علي ناصر على تعيين قيادات جديدة لم ترتبط جذرياً بالحزب، كبديل للقيادات التاريخية التي قادت نضالنا وأسست حزبنا. وكان يهدف إلى إضعاف قيادة الحزب والثورة وتكريس سلطة الفرد، في حين كنا نحرص على تغليب القيادة الجماعية.

(٦) حاول علي ناصر تفجير الخلاف في العام ١٩٨٥، فاستبق المكتب السياسي واللجنة المركزية هذه المحاولة، وأقرّا مبدأ عدم اللجوء إلى السلاح لحل الخلافات، وإدانة الطرف الذي يستخدمه بالخيانة الوطنية.

(٧) كنا نريد تصحيح مسار الثورة والالتزام بسياسة الحزب.

(٨) سياستنا تقوم على التعايش السلمي مع الأنظمة السياسية المختلفة، طبّق علي ناصر هذه السياسة بوصفها شخصية[٧٥].

باستثناء بعض التفاصيل ولهجة الحديث، يؤكد علي ناصر في تفسيره لما حصل كل الانتقادات الواردة، ذلك أن سياسته الداخلية والخارجية كانت بالفعل لا تتناسب مع

---

(٧٥) وردت هذه الملاحظات في مقابلة مع حيدر أبو بكر العطاس أجراها سليمان نمر ونشرتها صحيفة المستقبل الباريسية، العدد ٤٧٠، ١٩٨٦/٢/٢٢.

أطروحات الحزب الجوهرية في الاقتصاد والعلاقات الخارجية، وكانت سياسته الحزبية تهمّش بالفعل القيادات التاريخية، (عبدالفتاح إسماعيل، علي عنتر، علي سالم البيض)، وهي قيادات كانت تدافع عن أطروحات ماركسية أرثوذكسية، وكانت سياسة الانفتاح على الرأسمالية الخاصة والمغتربين تتعارض مع المشروع الاقتصادي الذي دافع عنه الأرثوذكسيون، فهم كانوا مع اعتماد المزيد من التقشف، وهو كان مع المزيد من الانفتاح لحل الأزمة الاقتصادية. هو كان مع الانفتاح على منظمة التحرير الفلسطينية، وكان محمد علي أحمد، أحد أهم مساعديه، مهندس هذه السياسة. هم كانوا مع خط الحزب المتعاطف مع اليسار الفلسطيني وسوريا المناهضة، في حينه، للرئيس ياسر عرفات. هم كانوا مع التقارب مع إيران وضمها إلى جبهة الصمود والتصدي بحسب سياسة الحزب، وهو كان أقرب إلى الحياد في الحرب العراقية الإيرانية. هو كان مع إنهاء حرب العصابات في شمال اليمن وإقليم ظفار وهم كانوا مع استمرار دعم «الثورتين» انسجاماً مع سياسة الحزب التقليدية... باختصار هم كانوا مع التمسك بالخط الأرثوذكسي الحزبي... الذي يكرس دور القيادات التاريخية، وهو كان مع الانفتاح، وتعامل مع هذه القيادات باستخفاف ملحوظ، (طريقة عزل علي سالم البيض).

يبقى الفارق بين هاتين السياستين متصلاً بشرعيتهما، فعلي ناصر محمد استخدم الحزب والمؤسسات الحزبية لتغطية سياسته، وخصومه كانوا يؤكدون أن اجتماع اللجنة المركزية الذي أقصى عبد الفتاح إسماعيل عام ١٩٨٠م كان غير شرعي. وبما أن الحزب الاشتراكي هو المرجع الرسمي والشرعي بنظرهم، فقد ضغطوا على الرئيس لعقد المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي وطالبوا بعودة عبد الفتاح إسماعيل إلى صفوف الحزب، في محاولة لإقصاء الرئيس بوسائل حزبية كما سبق له أن أقصى خصومه بوسائل حزبية، لكن الرئيس كان يدرك أن إقصاءه هو بمثابة إصدار حكم بالإعدام عليه وعلى أنصاره، وأدرك خصومه أن معركتهم مع الرئيس لن تكون سهلة، لأنه يحتفظ بقاعدة شعبية وبمؤيدين كثر في الجيش والميليشيات والحزب، لذا حاولوا الضغط عليه على مراحل لتجريده من السلطات التي يتمتع بها، تمهيداً لخلعه من الحكم بعد حرمانه من سلطاته. وقد نجحوا بالفعل بانتزاع تنازلات حقيقية أبرزها:

(١) وافق على عودة عبد الفتاح إسماعيل من موسكو مضطراً، وذهب بنفسه لإقناعه بالعودة برفقة نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين. عاد فتاح في

شباط/فبراير عام ١٩٨٥، وعيّنه الرئيس سكرتيراً للعلاقات العامة في الحزب، ومنحه صفة التحدث رسمياً باسم الاشتراكي، والمشاركة في التحضير لمؤتمر الحزب الثالث[٧٦].

(٢) وافق على تقليص صلاحياته، وتخلى عن رئاسة مجلس الوزراء (١١ شباط/فبراير ١٩٨٥) للمرة الأولى منذ العام ١٩٧١، وعين في هذا المنصب المهندس حيدر أبو بكر العطاس الحضرمي الذي لم يكن معروفاً بانتمائه لأي تيار داخل الحزب من قبل، وكان يقدم بوصفه تكنوقراطياً، وتتهمه القاعدة الحزبية بـ«البيروقراطية» كعادة القواعد الحزبية في الأحزاب الشيوعية التي ترتاب عموماً من الشخصيات التكنوقراطية.

ويبدو أن علي ناصر كان يظن أن ترفيع حزبي من الصف الثاني أو الثالث إلى الصف الأول، يمكن أن يسمح له بخلق مركز قوة منافسٍ لعلي سالم البيض، الوجه الحزبي الأبرز في حضرموت، لكن العطاس انحاز إلى صف الخصوم، وإن بطريقة دبلوماسية وبقدر ضئيل من التظاهر والضجيج[٧٧].

(٣) وافق علي ناصر محمد على تحديد موعد لانعقاد المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، بحسب ما أراد خصومه.

(٤) الإفراج عن محمد سعيد عبدالله، (محسن)، وإخراجه من السجن، وتعيينه وزيراً

---

(٧٦) من الصعب الموافقة على تفسير علي ناصر محمد لعودة عبد الفتاح إسماعيل وقوله إنه كان يظن أن فتاح سيتصرف باتجاهه، كما تصرف المشير عبدالله السلال والقاضي عبد الرحمن الأرياني تجاه الرئيس علي عبدالله صالح لدى عودتهما، فقد عاد فتاح بفعل ضغوط كتلة علي عنتر، ليتزعم التيار المناهض له ولينطق باسم هذا التيار. وإذا كان صحيحاً أن علي عنتر قد وضع حرساً من قبيلته لمرافقة فتاح ولحمايته، فإن ذلك كان منطقياً، باعتبار أن فتاح جزء من القيادة السرية المجتمعة ضده منذ العام ١٩٨٣ وبحسب تصريحات الرئيس نفسه من جهة ثانية كان من الطبيعي أن تشمل رعايةُ علي عنتر الأمنيةُ المباشرةُ عبد الفتاح لأن كلا الفريقين كانا يستعدان للقتال وكلاهما كانا يحميان شخصياتهما بوسائلهما الأمنية المباشرة والخاصة؛ راجع: «علي ناصر يتذكر»، الوسط، مصدر مذكور.

(٧٧) يروي محمد سليمان ناصر، وزير الزراعة وأحد أنصار الرئيس، أنه كان يشارك في مؤتمر في الجزائر، وأن حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء اتصل به أثناء الأحداث خلال توقفه في نيودلهي وهو في طريقه إلى الصين، وطلب منه نقل تحياته للرئيس علي ناصر محمد «ثم ذهب فيما بعد إلى موسكو واتصل بي وأعرب عن استعداده لإصدار بيان باسم اللجنة المركزية مؤيد للشرعية لكنه عاد إلى عدن وانقطع الاتصال به...»؛ راجع: مجلة الوطن العربي، العدد ٥٦٠، ٢٤ ـ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦. وإذا صدقت هذه الرواية التي لم ينفها العطاس فإنها توحي أن رئيس الوزراء انتظر اللحظة الأخيرة قبل أن ينحاز إلى المنتصرين في حرب ١٩٨٦.

للإسكان، ورفع الإقامة الجبرية عن محمود عشيش وتعيينه وزيراً لشؤون الوحدة، وهما من أنصار عبد الفتاح إسماعيل، وقد تم تعيينهما في تشكيلة الحكومة الجديدة التي ترأسها العطاس خلفاً لعلي ناصر وضمت ٢٦ وزيراً.

كان من المفترض أن يشكل مؤتمر الحزب محطة لحسم الصراع على السلطة بين الرئيس وخصومه، لذا كان من الطبيعي أن يبادر الطرفان إلى تعبئة قواهما وزجّها في المعركة التمهيدية للمؤتمر. وكان من الطبيعي أن يمارس كل منهما ضغوطات في الشارع والدولة والحزب، وكافة المؤسسات. ونتيجة ذلك أصيب جهاز الدولة بشلل تام بحيث لم يعمل بأكثر «من ١٠٪ من طاقته»[٧٨] طيلة العام ١٩٨٥.

تحرك الطرفان، كلٌّ في مواقع نفوذه التقليدية، وشكل كلٌّ منهما قيادة خاصة به، تدافع عن توجهاته وتعبىء الأنصار والمؤيدين.

وكانت المجموعة الأولى المتمحورة حول علي ناصر محمد تضم مسؤولين في الدولة والحزب، ينتمون إلى مدينته دثينة، (أكثريتهم الساحقة)، وإلى شبوة المجاورة، وبعض الشخصيات المتفرقة من عدن وحضرموت. من المفيد الإشارة إلى هذه الشخصيات ومناطقها لأن الصراع الذي انفجر في العام ١٩٨٦ كان مموهاً بغيوم كثيفة من التصريحات والمواقف الإيديولوجية، في حين أنه يرجع في الأصل إلى تنافس حاد على النفوذ والمصالح بين شخصيات ومناطق متصارعة. أما الأعضاء البارزون في مجموعة علي ناصر محمد حينذاك فهم: علي ناصر (دثينة - أبين)؛ محمد علي أحمد (محافظ أبين، العواذل - أبين)؛ محمد سليمان ناصر (وزير الزراعة دثينة - أبين)؛ أحمد عبدالله الحسني (قائد البحرية، دثينة - أبين)؛ عبد ربه منصور هادي (نائب رئيس الأركان لشؤون الإمدادات، الفضلي - أبين)؛ عبد الغني عبد القادر (شمالي)؛ سليمان غيث (رئيس غرفة عمليات علي ناصر، دثينة - أبين)؛ حسين عرب (قائد لواء سابق في الجيش وسفير علي ناصر في الجزائر، دثينة - أبين)؛ عبدالله منصور (قائد لواء الوحدة؛ دثينة - أبين)؛ محمد البطاني (وزير التأمينات، أبين)؛ فيصل رجب (قائد اللواء ١٤ الفضلي - أبين)؛ الخضر الدنبوع (قائد لواء، الفضلي - أبين)؛ عبدالله علي عليوه (نائب وزير الدفاع رئيس أركان الجيش، العوالق العليا - شبوة)؛ أحمد مساعد حسين (وزير أمن الدولة، العوالق العليا - شبوة)؛

(٧٨) أكد ذلك ديبلوماسي عربي لصحيفة *Le Monde* الفرنسية، مصدر مذكور.

سالم علي قطن (قائد لواء الشلال، العوالق العليا ـ شبوة)؛ صالح الزعيري (قائد الفرقة الأولى لأمن الدولة، العواذل ـ أبين)؛ عبداللّه البار (عضو مكتب سياسي، الأمين العام المساعد للحزب، المكلا ـ حضرموت)؛ عبداللّه أحمد غانم (وزير الدولة، عدن)؛ علي باذيب، أبو بكر باذيب، أنيس حسن يحيى (عدن، منظّرو الجماعة). والسمة الغالبة على تكوين هذه الجماعة أن أعضاءها ينتمون إلى الصفين الثاني والثالث في الحزب، وليس بينهم أيٌّ من القيادات التاريخية، أو من تولى مسؤوليات في الصف الأول خلال الثورة على الاستعمار البريطاني.

والتف في الجهة المقابلة خصوم الرئيس علي ناصر محمد حول علي عنتر، نائب الرئيس، وهم ينتمون بمعظمهم إلى محافظة لحج وفي طليعتهم: علي عنتر (الضالع ـ لحج)؛ سالم صالح محمد (عضو مكتب سياسي، يافع العليا ـ لحج)؛ صالح مصلح قاسم المجذوب (وزير الدفاع، شعيب، الواقعة بين يافع والضالع ـ لحج)؛ علي هادي شايع (عضو مكتب سياسي ورئيس لجنة الرقابة الحزبية، يافع ـ لحج)؛ هيثم قاسم طاهر (قائد سلاح المدرعات، ردفان ـ لحج)؛ سعيد صالح (ردفان ـ لحج)؛ حيدر أبو بكر العطاس (رئيس الوزراء، حضرموت)؛ علي سالم البيض (عضو مكتب سياسي، حضرموت)؛ صالح منصر السيلي (عضو مكتب سياسي، حضرموت)؛ أبو بكر صالح بن حسينون (وزير المواصلات، حضرموت)؛ عبد العزيز الدالي (شمالي)؛ عبد الفتاح إسماعيل (رئيس الدولة السابق وسكرتير العلاقات العامة في الحزب، الحجرية ـ المنطقة الوسطى في شمال اليمن)؛ محمد سعيد عبداللّه (المعروف بمحسن)، وزير الإسكان، عضو مكتب سياسي، الحجرية ـ المنطقة الوسطى في شمال اليمن)؛ محمود عشيش (وزير شؤون الوحدة شمالي)[(٧٩)]. والسمة الغالبة لهذه المجموعة أنها تضم عدداً من الشخصيات التاريخية التي ارتبط اسمها بالثورة على الاستعمار البريطاني، ولعبت أدواراً مختلفة في الدولة والحزب، قبل أن تتعرض للتهميش، (معظمها)، ومن أبرز هذه الشخصيات، عبد الفتاح إسماعيل، (عضو الوفد المفاوض من أجل الاستقلال)، وعلي عنتر وعلي سالم البيض. وكما في المجموعة الأولى اعتمدت المجموعة الثانية على منظّر الحزب الاشتراكي ومؤسسه عبد الفتاح إسماعيل الذي يتمتع بكفاءة إيديولوجية وسياسية جعلت منه الناطق الرسمي باسم هذه المجموعة.

---

(٧٩) اعتمدنا في تصنيف هذه الشخصيات ومناطقها على رواية سالم الحاج، وهو صحافي من جنوب اليمن، كان من مساعدي علي ناصر محمد، ثم انفصل عنه؛ لقاء في فندق شيراتون، صنعاء، آذار/مارس ١٩٩٦.

كان ارتداد المجموعتين نحو مراكز الحماية الطبيعية والمناطقية الخاصة بهما، وتعبئة أنصارهما في هذه المناطق، (أبين - شبوة)، بالنسبة للمجموعة الأولى، و(لحج - حضرموت)، بالنسبة للمجموعة الثانية، وتنافسهما معاً على عدن، مع أرجحية لجماعة علي ناصر، في حين بقيت محافظة المهرة الطرفية خارج عمليات التعبئة المكثفة - كان هذا الارتداد يترافق مع عمليات تحريض في هذه المناطق تتخذ أشكالاً مختلفة، شأن توزيع السلاح بكثافة، وإقامة الحواجز الثابتة والمتنقلة، وإغراء المترددين والأنصار الذين لم يحسموا مواقفهم، استعداداً للمؤتمر الثالث، وكانت عمليات التعبئة تترافق مع ممارسات ترهيبية وشائعات تنتشر كاللهيب هنا وهناك، الأمر الذي كاد يهدد بانفجار في الشارع في كل لحظة، ولكن الوساطات الخارجية، الواردة من الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية والأحزاب الشيوعية العربية، ساهمت بتأخير الانفجار. والراجح أن خصوم علي ناصر كانوا يدركون أن موازين القوى الخارجية، بعكس الداخلية، تميل لصالح الرئيس وتمنحه قوة مهمة في الصراع، لذا فضلوا استدراجه كي يكون البادىء بإشعال فتيل الانفجار للرد عليه واتهامه بالخروج عن شرعية الحزب.

وسط هذه الأجواء الشديدة التوتر، أصيبت الدولة بشلل كبير كما رأينا. ذلك أن الصراع كان بين أعضاء الحكومة المنقسمين، وأعضاء الحزب المنقسمين، وقادة القوات المسلحة المنقسمين، ووسائل الإعلام المنقسمة، والميليشيات المستنفرة. وكانت كل الاستعدادات تتكثف في عدن، حيث المركز الذي تُفصل فيه أمور السلطة ومن يتولاها، لذا كانت العاصمة تتلقى ضغوطاً من محافظة لحج الأقرب إليها، والتي تشكل حدوة حصان حولها، ومحافظتي أبين وشبوة اللتين تقفلان حدوة الحصان حول المدينة، وتحاصرانها من جميع الجهات، ما عدا البحر. وسنلاحظ خلال حرب كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ أن قوات الطرفين تكثفت في عدن ولم تتقاتلا، (عموماً)، خارج المدينة، وأن جماعة الرئيس التي كانت تسيطر على سلاح البحرية سدت المنفذ البحري للمدينة فصارت مطوقة من جميع الجهات، وأمست بؤرة للحمم والنيران التي صبّت عليها من كل الاتجاهات.

وبالإضافة إلى تمحور الجماعتين الأيديولوجي والقبلي والمناطقي، كانت رموزهما تكنّ لبعضها البعض مقادير من الحقد، ومشاعر ثأرية لم يكن من السهل تجاوزها بالوساطات الخارجية وبالعبارات الحبية وصيغ المجاملات، ولعل انعدام الثقة كان كفيلاً بتعطيل كل محاولات التسوية. فعبد الفتاح إسماعيل لم ينسَ بعد كيف أزاحه علي مرحبا من الحكم.

وعلي عنتر لم يهضم سياسات علي ناصر الداخلية والخارجية، فضلاً عن طموحه المشروع لتولي الرئاسة الأولى، بوصفه من الوجوه التاريخية للثورة. وعلي سالم البيض لم يغفر للرئيس الذي همّشه وأنزل عضويته من المكتب السياسي دون أن يعبأ بتاريخه النضالي ضد الاستعمار، ومحمد سعيد عبدالله، (محسن)، خرج من سجن علي ناصر لتوه، وكذلك محمود عشيش. ولم ينس الفتّاحيون بعد تصفية ٤٠ كادراً من جماعتهم. أما صالح مصلح المجذوب فإنه لم يغفر لعلي ناصر التضحية بالعصابات المسلحة في شمال اليمن، وكان المجذوب مسؤولاً مباشراً عنها. وكذا الأمر بالنسبة للبيض ومحسن اللذين كانا مسؤولين عن المجموعات الظفارية والثورية الأخرى المتمركزة في الجنوب، والتي جعلتها سياسة علي ناصر خلال سنوات قليلة في خبر كان.

قليلون فقط ممن يعرفون الأوضاع الداخلية في جنوب اليمن، كانوا غير واثقين من إيجاد حلول سياسية للأزمة، وبعضهم نصح أصدقاءه بالخروج من الصراع قبل المذبحة، ومن هؤلاء جورج حاوي الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني، الذي خاطب عبد الفتاح إسماعيل في موسكو بقوله: «لا ترجع إلى عدن، بتروح عليك»، وهو تعبير لبناني معناه «ستقتل حتماً»[٨٠].

عشية انعقاد المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ كان اشتراكيو جنوب اليمن قد أحرقوا مراكبهم، وتقاسموا الجيش والميليشيات وأجهزة الأمن والإدارات والمناطق والعلاقات الخارجية، تماماً كما يفعل زوجان في الغرب قبل إعلان الطلاق رسمياً في المحكمة، وباتوا مستعدين وكامنين لبعضهم البعض ينتظرون الطلقة الأولى.

كرس المؤتمر الثالث ميزان القوى القائم على الأرض، ودارت أعماله بكاملها تقريباً حول الحصص في مؤسسات الحزب «استغرق نقاش خطة التنمية ساعة واحدة»[٨١] وحصل المعارضون على مقاعد إضافية في اللجنة المركزية التي أصبحت مؤلفة من ١٠٧ أعضاء بينهم ٧٧ أساسياً و ٣٠ احتياطياً... وعلى الرغم من ذلك ظلت الأكثرية فيها مؤيدة لعلي ناصر، لكن علي عنتر مارس، خلال ثلاثة أيام، ضغوطاً من أجل زيادة عدد أعضاء المكتب السياسي الذي صار يضم غالبية مؤيدة لجناحه: صالح مصلح المجذوب، علي هادي شايع،

---

(٨٠) «جورج حاوي يتذكر»، **الوسط**، مصدر مذكور.

(٨١) المصدر نفسه.

حيدر أبو بكر العطاس، عبد العزيز الدالي، صالح منصر السيلي، سالم صالح محمد، وأضيف إليهم عبد الفتاح إسماعيل وعلي سالم البيض.

بالمقابل انحاز لعلي ناصر كلٌّ من أبو بكر باذيب، علي باذيب، أنيس حسن يحيى، عبد الغني عبد القادر، وأضيف إليهم أحمد مساعد حسين. وأصبحت تركيبة المكتب السياسي: ٨ أعضاء لصالح علي عنتر و ٦ .أعضاء لمصلحة علي ناصر، وبما أن دستور الحزب يعطي صلاحيات واسعة للمكتب السياسي، ويحصر فيه وحده اتخاذ كل القرارات المتصلة بالدولة، ومن بينها تشكيل الحكومة، واتخاذ القرارات الهامة، فإن علي ناصر، أصبح منذ ذلك الحين، في موقع شديد الحرج، وصارت السلطة الحزبية التنفيذية بيد خصومه. صحيح أنه انتُخب أميناً عاماً من طرف اللجنة المركزية التي يحوز على أغلبية أعضائها، لكن أمانته العامة صارت ذات سلطة سلبية أكثر منها إيجابية، فهو يستطيع الحيلولة دون انعقاد المكتب السياسي، لكنه لا يستطيع التحكم بقراراته، وهو يستطيع ممارسة وظيفته كرئيس للدولة، لكنه لا يستطيع إلزام المكتب السياسي بقراراته وإجراءاته الخاصة. ولم يبق لعلي ناصر، في ظل التركيب الجديد للمكتب السياسي، سوى هامش ضئيل للمناورة كالتحكم بجدول الأعمال وفي جلساته. وقد استخدم هذه الورقة مرة واحدة بعد المؤتمر، وحاول قبل ذلك المماطلة وكسب الوقت.

بعد انتهاء أعمال المؤتمر الثالث، وبعدما أدرك أن خصومه باتوا شريكاً أساسياً في السلطة، حاول علي ناصر محمد كسب الوقت بانتظار ظهور تطورات جديدة، دون أن يهمل احتمالات المواجهة بكافة أشكالها، ووجد مخرجاً مناسباً لكسب الوقت عبر جولة قام بها على المحافظات لشرح أعمال المؤتمر الثالث والسياسات التي اعتمدت، وكان علي عنتر يقتفي أثره ويقدم تصوّره وتصوّر مجموعته وتفسيرها لسياسة المؤتمر، وكان يناقض رئيس الجمهورية في مواقفه وتصريحاته. والمثال الأبرز على ذلك يتصل بالسياسة الواجب اتباعها تجاه سلطنة عمان، وقد أشرنا إليه من قبل. استطاع علي ناصر أن يكسب بالفعل شهر تشرين الثاني/نوفمبر بكامله في تجواله على المحافظات، لكن ذلك لم يمنع القادة الجدد من ممارسة التحريض العلني ضده، حيث كان عبد الفتاح إسماعيل يتحدث عنه بوصفه «عدواً طبقياً» وكان علي هادي شايع قد ألقى في حينه محاضرة قال فيها: «يسير علي ناصر في طريق خاطىء، والثورة تحتاج إلى عملية قيصرية». وهدد بأنه ما لم تلتزم «محافظات عدن وأبين وشبوة بخط» حيادي غير موال لعلي ناصر فإنها ستسحق بالدبابات

والأقدام. وأصر على إذاعة المحاضرة بواسطة الراديو والتلفزيون، لكن الرئيس منع بثها فعلق شايع بقوله: «سيدفع الثمن»(٨٢). وكانت تصريحات وأقوال مضادة تدلي بها جماعة علي ناصر وتساهم هي الأخرى بتوتير الأجواء وبالتعجيل في حسم الصراع بوسائل أخرى غير حزبية.

ما إن عاد من جولته الداخلية حتى قرر الرئيس اليمني القيام بزيارات خارجية في مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٥، وقصد بلغاريا للعلاج والراحة، ثم زار موسكو ومنها عاد إلى أثيوبيا، وكانت هذه الجولة استطلاعية لاختبار مواقف الكتلة الاشتراكية مما يدور في عدن، وقد عاد علي ناصر من جولته وهو مطمئن إلى تأييد جناحه في المعسكر الاشتراكي، الأمر الذي عزز قناعته بوجود تغيرات مرتقبة في السياسة السوفياتية، وأن هذه التغيرات لا بد أن تصب الماء في طاحونته، لكنه يحتاج مرة أخرى إلى المزيد من الوقت، وبالتالي المزيد من الصبر.

شدد عنتر ضغوطه على الرئيس، وطالب بانعقاد المكتب السياسي للحزب بأقصى سرعة. وكان على علي ناصر محمد أن يرضخ لهذا الطلب، خصوصاً أن مؤسسات الدولة التي يحكم باسمها باتت غير شرعية، وتحتاج إلى إعادة تعيين مسؤوليها بعد المؤتمر، بما في ذلك تشكيل حكومة جديدة... وعقد الرئيس رهاناً جديداً، فقد دعا لانعقاد المكتب السياسي في ٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٥ وتحكّم بترتيب القسم الأكبر من جدول أعمال الاجتماع وترتيبه الزمني، فقد طالت المناقشات والقرارات المتخذة أموراً هامشية. وتقرر في هذا الاجتماع أن يقوم رئيس الوزراء، حيدر أبو بكر العطاس، بزيارة رسمية للصين يرافقه وزير الخارجية عبد العزيز الدالي، ما يعني أن عضوين من أعضاء المكتب السياسي لن يتمكنا من حضور الاجتماع التالي، واعتقد علي ناصر أنه بهذه الخطوة يصبح

---

(٨٢) مجلة الوطن العربي، العدد ٤٧٣، ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦، باريس؛ مع الإشارة إلى أنه لا بد من التعامل مع هذه الرواية بحذر وتحفظ، لأننا لم نعثر على تأكيد لها من مصدر في الطرف الآخر.
وإذا عدنا لرواية كارين بروتينتس عن تلك الفترة نلاحظ أنه ينسب لعلي ناصر خطة صريحة لتصفية خصومه جسدياً إذ يقول: «... في أبريل/نيسان ١٩٨٥ استقبلني علي ناصر محمد وكنت على رأس وفد سوفياتي ولمح لي بلهجة لا لبس فيها أنه مستعد لاستخدام القوة لحل الخلافات الداخلية، فحذرته من مغبة هذا التصرف الخطير وقلت له إن الاتحاد السوفياتي سيجد صعوبة والحال هذه في الحفاظ على علاقاته مع جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية وتحدثت في الموضوع نفسه مع علي عنتر في موسكو»، الحياة، مصدر مذكور؛ وتعني هذه الرواية أن الطرفين كانا يعرفان نوايا بعضهما البعض.

عدد أعضاء الجناحين في المكتب السياسي متساوياً، وبالتالي من الصعب اتخاذ قرارات حاسمة في الاجتماع المقبل، لكن خصوم الرئيس أصروا على أن يكون موعد الاجتماع التالي سريعاً، أي في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، على الرغم من سفر العطاس والدالي، وعلى الرغم من الاستعدادات الجارية لاستقبال مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي في عدن، ووصول الوفد الإيراني الخاص بالزيارة لترتيب التحضيرات اللازمة لها. اقترح علي ناصر تأجيل الاجتماع مرة أخرى بانتظار الانتهاء من هذه الأمور، لكن الطرف الآخر أصرّ، وفي ظنه أن الوقت لا يلعب لصالحه، وأن المماطلة قد تؤدي إلى تبريد الأجواء، وإضعاف الاستعدادات القائمة في صفوف الأنصار والمؤيدين، فاضطر علي ناصر للرضوخ وقبول الموعد المحدد.

مذبحة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ كانت عدن خلال الأيام الفاصلة بين ٩ و١٣ كانون الثاني/يناير تشبه طنجرة ضغط مهيأة للانفجار في أية لحظة، فهي مسرح للشائعات الخطيرة، ومن بينها إشاعة عن احتمال شن إسرائيل ضربة عسكرية ضد معسكرات ومقرات منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي استدعى حالة استنفار قصوى في الجيش، وتحريك وحدات عسكرية، ويصعب الفصل في هوية الطرف الذي سرب هذه الشائعة، خصوصاً أنها كانت مناسبة للطرفين، فهي مناسبة لعلي ناصر لأنها تضفي أجواء وطنية وتسمح بالتغطية على الخلافات وتأجيلها إلى حين، وتسمح له أيضاً باستقدام وحدات عسكرية إلى داخل العاصمة واستنفار الأمن والميليشيا الشعبية، وهي أيضاً مفيدة لخصومه لأنها تسمح لهم بتحريك وحدات عسكرية موالية، وتطلق يد وزير دفاعهم صالح مصلح في فتح المخازن، واتخاذ الإجراءات الضرورية في حالة فشل الضغوط في إقصاء علي ناصر من أحد منصبيه، (الأمانة العامة، وفي هذه الحالة يخلفه عبد الفتاح إسماعيل، رئاسة الجمهورية وفي هذه الحالة يخلفه علي عنتر؟).

أغلب الظن أن علي ناصر شعر باقتراب الخطر أكثر من أي وقت مضى، وشعر بأن شيئاً ما يدبر له، وإذا ما سلّمنا بالمعلومات التي نشرت في حينه، والتي تحدثت عن استلامه تقريراً من أحمد مساعد حسين عن وجود خطة لاغتياله، فإن إصرار خصومه على اجتماع ١٣ كانون الثاني/يناير عزز مخاوفه، خصوصاً أن هذا الاجتماع لم يكن مهيّأً لإصدار قرارات مصيرية بسبب تساوي عدد المجتمعين من الطرفين.

في هذه اللحظات ظهر جورج حاوي الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني،

وبرفقته عضو المكتب السياسي للحزب نديم عبد الصمد، في محاولة للتوسط بين الفريقين. ويقول حاوي إنه جاء إلى عدن بعدما أخبره جورج حبش في دمشق بتفاصيل الوضع المتوتر هناك، وأنه عمل على تأجيل اجتماع المكتب السياسي في ١٣ كانون الثاني/يناير «... وافق علي ناصر لأن التأجيل لمصلحته، ووافق صالح مصلح وأيضاً عبد الفتاح إسماعيل الذي طلب مني أن أقنع علي عنتر، وأن أتعهد بحضور الاجتماع اللاحق، وأن يكون هذا الاجتماع مفتوحاً وتحل فيه كل القضايا، وأن أكون حكماً فيه. علي عنتر رفض التأجيل وقال ما معناه أن نهتم بشؤوننا اللبنانية... وخاطبني بالقول إن الاجتماع سيحصل في موعده، وإذا لم يرضخ علي ناصر للأكثرية في المكتب السياسي فإنني سأقتله وأقتل نفسي بمسدسي وأشار بيده إلى مسدسه». ويقول حاوي إن علي ناصر كان ينتظر ليلة ١٢ كانون الثاني/يناير لمعرفة رأي خصومه بالتأجيل، وإن حاوي أبلغه بذلك عبر فاروق علي أحمد، (شقيق محمد علي أحمد)[٨٣]. والراجح أن الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني نقل إليه عبارة علي عنتر: «باقتله واقتل نفسي» بحرفيتها الأمر الذي ربما جعل علي ناصر يصمم على استباق خصمه، ولم يكن الرئيس اليمني بحاجة إلى شاهد إضافي على نوايا خصومه تجاهه، فعدا رواية التقرير الأمني الذي يحذره من وجود خطة لاغتياله، جاء من يبلغه بتفاصيل ما حدث في السفارة البلغارية قبل أيام من الاجتماع المذكور، حيث كان علي هادي شايع بين المدعوين، وقال خلال حفل الاستقبال: «أرفع الكأس الأخير على

---

(٨٣) «جورج حاوي يتذكر»، الوسط، مصدر مذكور سابقاً. هنا تجدر الإشارة إلى أن جورج حاوي كان يدرك أن الانفجار واقع في اليوم التالي، ومثله جورج حبش الذي غادر عدن قبل أيام من الانفجار. وأغلب الظن أن حاوي لم يكن مضطراً للعناية بالشؤون اللبنانية، في حين يصعب تبرير برقية عبد الحليم خدام التي وردته في اللحظة ذاتها التي كان يجري فيها وساطته. إن التفسير المنطقي الأقرب إلى الواقع هو أن حاوي غادر عدن وفي ظنه أن صديقه علي ناصر سيخرج منتصراً من اختبار القوة، ومسارعته لإصدار بيان علي ناصر لم تكن غريبة عن موقف السوفيات في اليومين الأول والثاني للأحداث الدامية، ناهيك عن تحذيره مما يدبّره علي عنتر، ولعل إدراك جماعة عنتر لهذه الحقيقة هو الذي دفع الناجين من أحداث كانون الثاني/يناير إلى اتهام حاوي بلعب دور فيها لمصلحة علي ناصر. وما قاله الناجون أنفسهم عن موقف حاوي لم يكن بوسعهم قوله عن الطرف السوفياتي الذي أيد الرئيس السابق ضد خصومه. والراجح أن حديث السوفيات عن أن الأحداث فاجأتهم إلى درجة أن «... موسكو صدقت في البداية رواية علي ناصر محمد عن الأحداث لمدى ساعات ونشرت البرافدا بياناً رسمياً عن فشل المؤامرة ضده»، (بروتينتس، الحياة، مصدر مذكور)، الراجح أن هذا الحديث يتضمن قدراً كبيراً من التلفيق فلا يعقل أن تفاجأ الدولة التي تعرف شوارد النظام ودواخله وتصفه بالقول: «كنا قادة وكانوا مقودين».

صحة أميننا العام الجديد»[٨٤]. وثمة من نقل هذه العبارة لعلي ناصر الذي رددها فيما بعد لتفسير ما حدث خلال اجتماع المكتب السياسي في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

صبيحة ١٣ كانون الثاني/يناير كانت عدن على موعد سوداوي مع مجزرة رهيبة ستستمر عشرة أيام. في الصباح أفاق علي ناصر على أصوات الدبابات المتمركزة في المدينة، فأيقن أن الأمر انتهى بالنسبة إليه. فالدبابات التي يقودها هيثم قاسم طاهر ليست موالية له، ولا يمكنه ردعها بسهولة وهي سلاح الانقلابيين في العالم الثالث. لذا نظم على ما يظهر انقلاباً وقائياً على عجل، أو أنه أعد في السابق مثل هذا الانقلاب وانتظر تطبيقه في اللحظة الأخيرة.

وصل إلى قاعة اجتماع المكتب السياسي في الصباح، وفي الموعد المحدد للاجتماع، علي عنتر نائب الرئيس، وعلي سالم البيض عضو المكتب السياسي، وعبد الفتاح إسماعيل عضو المكتب السياسي، وصالح مصلح وزير الدفاع... وعلي شايع عضو المكتب السياسي. في هذا الوقت دخل حارسا علي ناصر محمد إلى قاعة الاجتماع فوضع أحدهم ترمس الشاي الذي تعوّد الرئيس أن يأتي به إلى الاجتماعات، والذي أُعِدَّ له في المنزل، ووضع الحارس الآخر ملفاً يضم أوراق الرئيس في المكان الذي يجلس فيه عادة، وذلك في خطوة توحي أن علي ناصر قادم لتوه، وتراجع أحد الحارسين ووقف جانباً في حين استدار الحارس الأول، (حسان)، وسحب مسدساً رشاشاً، (تشيكياً من طراز سكوربيون)، وعاجل علي عنتر برشق منه أرداه على الفور. في هذا الوقت أطلق صالح مصلح رصاصة واحدة أصابت حسان وقتلته، هنا تدخل الحارس الثاني فأردى صالح مصلح، وأطلق النار على البيض وعبد الفتاح اللذين تواريا تحت طاولة الاجتماعات. ويقول علي ناصر إن الحارس تفحص البيض فوجده ميتاً، أو أنه تظاهر بالموت، وبعدها غادر الحارس المكان... بعد دقائق تسلل البيض وعبدالفتاح إسماعيل إلى غرفة في الطابق الأرضي، ومنه اتصلا بوزارة الدفاع وطالبا بتدخل المدرعات، فاشتعلت عدن بالنيران وبدأ كل طرف يقصف أهدافاً حددها سلفاً. وفي الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر أصدر علي ناصر بياناً

---

(٨٤) Jean Gueyras, *Le Monde*, 11-12 Mai 1986؛ (وتشير الرواية السوفياتية عن المجزرة إلى «مبارك سالم أحمد رئيس حرس علي ناصر محمد الذي دخل إلى قاعة المكتب السياسي وأطلق نيران بندقيته الرشاشة على الحاضرين، فقتل علي عنتر وصالح مصلح وعلي هادي شائع ووسط الهرج والمرج نجا عبد الفتاح إسماعيل من الموت وأصيب علي البيض في ساقه وهربا إلى الشارع، واستقلّ إسماعيل سيارة مصفحة إلّا أنها سرعان ما أُحرقتْ ويقال إنه قتل لكن أحداً لم يعثر على جثته» كارين بروتيتنس، الحياة، المصدر السابق، ولكن الأرجح أن رواية غيراس هي الأقرب إلى الحقيقة من الرواية السوفياتية).

بثته الإذاعة الرسمية، يُعلنُ عن إعدام عبد الفتاح إسماعيل وعلي سالم البيض وعلي عنتر وصالح مصلح قاسم بعد محاكمة خاصة في المكتب السياسي، وسمع إسماعيل والبيض نبأ إعدامهما، لكنهما لم يتمكنا من الخروج إلّا مساء حيث وصلت إلى المكان دبابتان بصعوبة فائقة، استقل إحداهما عبد الفتاح إسماعيل والثانية علي سالم البيض، فتعرضت الأولى للنيران واحترقت وأُخفي نبأ مقتل إسماعيل لعدة أسابيع، أما الثانية فإنها اختبأت في حفرة وخرج منها علي سالم البيض المصاب برصاصة في بطنه وذهب سيراً على الأقدام إلى مقر وزارة الدفاع لقيادة العمليات. من جهته تحرك علي ناصر محمد مع أركانه إلى محافظة أبين «بعد ساعة من إطلاق النار»[٨٥]. أما المعارك فقد حسمت في اليوم الثالث تماماً لصالح الانقلابيين في عدن، وبعد عشرة أيام في كافة أنحاء البلاد. وقد شارك فيها سلاح البحرية وسلاح الطيران لصالح علي ناصر محمد الذي تحركت لصالحه أيضاً وحدات عسكرية وميليشيات وقوى أمنية مختلفة، في حين استند خصومه بصورة أساسية إلى المدفعية وسلاح المدرعات، وميليشيات لحجية، ودُمرت قواعد الطيران الموالية للرئيس. وتروي مصادر مختلفة أن عمليات التصفية الواسعة وقعت في الأيام الثلاثة الأولى، الأمر الذي أسفر عن إعدام أو سقوط أو قتل ٥٨ عضواً في اللجنة المركزية من أصل ١٠٧، وهروب سلاح البحرية الصغير بكامله إلى أثيوبيا، وخسارة القسم الأكبر من سلاح الطيران، وقسم من الآليات والتجهيزات العسكرية، والكثير من الضباط والجنود ورجال الأمن والكوادر الإدارية، وقدرت الخسائر بمليارات الدولارات، مما أدى إلى ضياع ما بناه الجنوبيون في ١٨ عاماً خلال عشرة أيام[٨٦].

---

(٨٥) العناصر الأساسية في رواية أحداث ١٣ كانون الثاني/يناير ذكرها غيراس في: *Le Monde*, 27, Mars 1986 (يذكر هنا أن أحداً لا يملك التفاصيل الكاملة لما حصل خلال المذبحة، وخصوصاً في قاعة المكتب السياسي، علماً بأن علي ناصر اعترف بالمسؤولية بصورة غير مباشرة عما حصل خلال حديث مطول إلى الوسط حيث قال: «ليس مهماً من أطلق الطلقة الأولى، فالجو كان مهيّأً للانفجار». راجع: «علي ناصر محمد يتذكر»، الوسط، مصدر مذكور. وهنا أيضاً يروي السوفيات تفاصيل مناقضة لما رواه علي ناصر وينسب بروتينتس إليه اعتماد سيناريو أثيوبي عندما يقول: «فعلة علي ناصر تشبه من حيث السيناريو ما فعله منغستو هيلا مريام مع خصومه قبل ٩ سنوات. وقد زاره علي ناصر قبل الأحداث ويبدو أن منغستو أيّده فيما نواه»، الحياة، المصدر السابق.

(٨٦) لا يوجد إحصاء دقيق للخسائر البشرية التي نجمت عن الأحداث المذكورة، ويبدو أن رقم ١٠ آلاف قتيل الذي تم تداوله غداة الأحداث، مصدره ضعيف، وهو عباس زكي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في عدن، ونقله عنه سفير فرنسا في الجنوب إلى صحيفة لوموند، وانتشر في حينه بوصفه الحصيلة الصحيحة

خلال حرب الأيام العشرة، كان المتصارعون يعرفون بعضهم البعض وقد كشفوا أوراقهم كلها خلال العام ١٩٨٥، لذا كان من السهل أن تتم عمليات التصفية بسرعة وعلى نطاق واسع، طالما أن الأهداف معروفة والمنازل والعناوين مكشوفة، ولم تنجح القوى الخارجية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، بوضع حدّ للقتال، ووجهت موسكو تحذيراً صريحاً للولايات المتحدة الأميركية ولصنعاء، خاصة، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية العدنية، والترجمة العملية لهذا الموقف هي استمرار المذبحة حتى النهاية، وانتصار طرف على طرف آخر، وكان السوفيات يعرفون أن علاقتهم الاستراتيجية بعدن لن تتغير، بغض النظر عن الطرف المنتصر في المعارك.

كان موقف صنعاء دقيقاً للغاية، فهي تعرف أن نتائج الأحداث ستنعكس عليها، سلباً أو إيجاباً، وأن الجميع يتطلع إلى الموقف الذي تتخذه، ويعتقد كثيرون أنه لو تدخلت في تلك اللحظات لاستطاع الرئيس علي ناصر محمد أن يكسب الجولة، وأن يربح الحرب ضد خصومه، لكن المعلومات التي أذيعت، من بعد حول السياسة التي اعتمدها الرئيس علي عبدالله صالح حينذاك كشفت بوضوح عن استحالة التحرك العسكري الشمالي، أو حتى الفلسطيني، باتجاه الجنوب.

بعد مضي يومين على اندلاع الاشتباكات، وبالتحديد في ١٥ كانون الثاني/يناير، طلب السفير السوفياتي في صنعاء موعداً مع الرئيس علي عبدالله صالح الذي استقبله حيث كان يقيم في حينه في مدينة تعز الأقرب إلى مسرح الأحداث، وسلمه السفير رسالة رسمية من موسكو يؤكّد مضمونها أن السوفيات لا علاقة لهم بما يدور في عدن، وأنهم فوجئوا كما فوجئت بها صنعاء. وجاء في الرسالة: «ننصحكم بقوة بعدم التدخل في شؤون الجنوب الداخلية»... فأيقن صالح ساعتئذٍ أن موسكو ابتعدت عن علي ناصر، وأن التدخل لإنقاذه يستدعي مواجهة السوفيات. من جهة ثانية كان متعذراً على علي عبدالله صالح أن يتدخل لمصلحة «صديقه» علي ناصر طالما أن هذا الأخير اتخذ مبادرة أشعلت الوضع ثم انسحب من المعركة، ولم يبق على رأس قواته لاستعادة سلطته... يبقى أن علي ناصر انتظر حتى يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ليرسل وزير الصحة إلى صنعاء محمّلاً برسالة إلى

للأحداث، ليتضح فيما بعد أن هذا الرقم لا يعبر عن حقيقة الخسائر البشرية التي وقعت. يبقى أن علي ناصر محمد يقدر الخسائر بأقل من ٤ آلاف، في حين تتراوح التقديرات بحسب خصومه بين ألفي ضحية و١٥ ألفاً، ما يعني هنا أيضاً أنه قد تمضي سنوات قبل أن نعرف الرقم الحقيقي لضحايا المجزرة.

الرئيس الشمالي يقول فيها بأن شعب الجنوب يشكره على عدم التدخل، وأن علي ناصر يسيطر على الوضع. غير أن علي عبدالله صالح يروي فيما بعد أن علي ناصر طلب منه التدخل بعد مضي ستة أيام «... قال لي: تدخّلْ وسأعلن الوحدة معك فوراً. لكنني رفضت وبعد لجوئه إلى صنعاء طلب مني إعلان الوحدة فقلت له: كان المفروض أن يتم ذلك وأنت في السلطة وتملك الشرعية»[(٨٧)]. ويذكر هنا أن علي ناصر رفض خلال حرب العام ١٩٩٤ عرضاً من صالح بتعيينه رئيساً للوزراء ما بدا أنه استمرار لعروض ولمواعيد وتواريخ غير مناسبة للطرفين.

النتائج السياسية لمذبحة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ كانت أخطر بكثير من الخسائر المادية والبشرية، وهي أصبحت معروفة بدرجة كافية ما يعفينا من التحدث عنها بالتفصيل والاكتفاء بعناصرها البارزة ونبدأ بالنتائج المباشرة:

(١) أفضت المذبحة إلى هزيمة الرئيس علي ناصر محمد، وخروجه إلى أبين، ومنها إلى صنعاء ومن ثم إلى أديس أبابا. وطرحت خلال العام ١٩٨٦ مبادرات عديدة لتحقيق المصالحة بينه وبين خصومه، انتهت جميعها إلى الفشل بسبب الدماء الغزيرة التي سالت من الطرفين، وقد شاركت أديس أبابا وصنعاء في الوساطات الفاشلة، وحاولت موسكو رعاية المصالحة في مرحلة أولى لكن غورباتشوف تخلى عن ذلك في النصف الثاني من العام ١٩٨٦، ونصح علي ناصر محمد باللجوء إلى موسكو، لأن بقاءه في صنعاء هو بمثابة «قنبلة موقوتة» تهدد بتفجير المنطقة كلها! والراجح أن خصوم علي ناصر الذين تولوا الحكم في عدن نصحوا السوفيات بالتخلي مبكراً عن هذه المساعي، لصعوبة تحقيق المصالحة من جهة، ولعدم رغبة الفريق الجديد الحاكم بتحقيقها[(٨٨)].

---

(٨٧) راجع مضمون الرسالة السوفياتية لعلي عبدالله صالح في: Jean Gueyras, *Le Monde*, 6 Mai 1986 وللمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى: رياض الريس، *رياح الجنوب*، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ١٩٩٨، ص ٧٢.

(٨٨) صدر حكم بالإعدام فيما بعد على علي ناصر محمد وصدر عفو عنه في العام ١٩٩٢، أي بعد سنتين من تحقيق الوحدة اليمنية. حول المصالحة الوطنية قال يومها حيدر أبو بكر العطاس: «ليس هناك شيء نسمّيه مصالحة»، وأضاف قائلاً: «نحن لن نتعرض لأي إنسان مغرر به، أما الآخرون فإننا سنضمن لهم محاكمة عادلة وإنسانية وطنية»، *المستقبل*، العدد ٤٧٠، ١٩٨٦/٢/٢٢، باريس؛ وهذا الكلام تكرره حرفياً السلطات في صنعاء تجاه جماعة الـ١٦، ومن ضمنهم العطاس.

(٢) استقر الرئيس علي ناصر محمد، مع الناجين من مجموعته، في صنعاء التي خصصت لهم معسكرات في المنطقة الوسطى في رداع وذمار، واستطاع هذا الفريق أن يجمع قوة ضاغطة عسكرية وسياسية تشكل تهديداً جدياً للنظام الذي استقر في عدن، ولم يتمكن أحد من إحصاء الهاربين واللاجئين مع الرئيس إلى شمال البلاد، وقدر عددهم بعشرات الآلاف.

(٣) في عدن، أعاد الناجون من المجزرة تنظيم أنفسهم بقيادة عضو المكتب السياسي علي سالم البيض، بوصفه الشخصية السياسية الوحيدة التي ترتكز إلى شرعية الثورة على الاستعمار البريطاني... واستطاع البيض أن يستند في سلطته إلى عدد من الحضارمة، وبصورة خاصة حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء، وصالح أبو بكر بن حسينون، وصالح منصر السيلي، في حين استقرت موازين القوى في الجيش لصالح الردفانيين والضالعيين، بقيادة هيثم قاسم طاهر، قائد سلاح المدرعات، الذي حسم معارك كانون الثاني/يناير وتولى بعدها منصب نائب وزير الدفاع ورئيس أركان القوات المسلحة.

(٤) أفضت المعارك وعمليات التصفية التي تلتها، ولجوء علي ناصر وأنصاره إلى الخارج ـ أفضى ذلك كله إلى إضعاف محافظتي أبين وشبوة، وبصورة أقل عدن، وخسرت لحج أبرز قائدين فيها، علي عنتر وصالح مصلح، وصارت حضرموت تشكل عمقاً للحكم، للمرة الأولى منذ الاستقلال، وذلك على الرغم من المحاولات التي بذلها النظام الجديد لإعادة تشكيل مراكز قوى له في أبين ولحج وشبوة.

خلاصة ما حدث أن المحافظات الجنوبية أُفرغت من قياداتها، (معظمها)، التي قتلت، أو هربت بفعل الأحداث، ولم تتضرر حضرموت البعيدة عن مسرح العمليات بفعل الأحداث، فكان من الطبيعي أن تتقدم على غيرها، وأن تتولى السلطة للمرة الأولى في جنوب اليمن.

(٥) أعيد تشكيل الحزب الحاكم بكوادر من الصفوف الثانية والثالثة الأقل خبرة وتجربة في الحكم.

(٦) على الرغم من انتقاداتهم للسياسات الخارجية والداخلية التي اعتمدها علي ناصر محمد، اعتمد المنتصرون الخيارات السياسية الخارجية نفسها تقريباً، تحت شعار «التعايش السلمي مع الدول ذات الأنظمة السياسية المختلفة»، فتخلّوا عملياً عن شعار تصدير الثورة،

وامتنعوا عن دعم العصابات المسلحة في الجوار، وعلى الصعيد الداخلي لم يبادروا إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية إلّا بضغط السياسة الانفتاحية الواسعة التي قادها ميخائيل غورباتشوف، والتي شكلت برهاناً محرجاً على صواب خيارات علي ناصر في الحكم، لكن لهذه المرحلة حديثاً آخر.

أما النتائج غير المباشرة لأحداث كانون الثاني/يناير فيمكن حصرها في الخطوط العامة التالية:

أ) أضعفت النظام في جنوب اليمن، فلم يعد يخيف أحداً في جواره، وجعلته يحصر اهتمامه في شؤونه الداخلية، ويكرس جهوده لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وهو لن ينجز هذه المهمة قبل الوحدة، ولأن إعادة البناء تفترض مساعدات ومعونات خارجية فإن عدن لم يكن لديها خيار آخر غير المزيد من الانضباط في السياسات السوفياتية، وفقدان هامش المناورة في العلاقة مع موسكو.

ب) أدى ضعف النظام الجنوبي إلى ارتفاع نفوذ الدولة في صنعاء، فهي باتت تملك القوة والوسائل الوحيدة المؤهلة للتدخل في اليمن، شمالاً وجنوباً، وتحتفظ بقوة علي ناصر الضاغطة، وارتفعت أسهمها إقليمياً، وعالمياً، بسبب اعتدالها السياسي وعدم تهورها، وبرهانها عن قدر كبير من العقلانية أثناء أحداث كانون الثاني/يناير. ولعل ذلك كله سيساهم في احتضانها مشروع الوحدة عندما ستجتمع الظروف المناسبة في أواخر العام ١٩٨٩.

ج) أدت الأحداث الدموية إلى إضعاف المعارضة اليسارية السلمية في شمال اليمن، والتي كانت تستند إلى الدعم الجنوبي، وألحقت أذىً كبيراً بأطروحاتها النظرية التي كانت تواجه من خلالها النظام في صنعاء، وتُقدّمُ النموذج العدني بديلاً عنه، فكيف يمكن بعد كانون الثاني/يناير أن يكتسب البرهان العدني مصداقية في نظر أنصار تلك المعارضة التي أصرّت على التمسك بتحليلاتها وأطروحاتها وتوزعت بين مؤيد ومناهض للفريقين؟

د) سمحت الأحداث المذكورة للأصوات الجنوبية التي خفتت أو انحسرت، عقب انتصار الثورة على الاستعمار البريطاني، بالارتفاع مجدداً، وعادت إلى المسرح السياسي رموز تقليدية مهاجرة في القاهرة ودول الخليج العربي وغيرها، شأن محمد علي هيثم، وعبد القوي مكاوي، وعبدالله الأصنج، وآخرين، من بينهم سلاطين الجنوب السابقون وزعماء قبائل وشخصيات تضررت من اشتراكية الجنوب؛ لكن هذه الشخصيات كانت قد

فقدت مرتكزاتها في الداخل وباتت عاجزة عن تحريك أنصار مؤيدين. ناهيك عن أن ضعف النظام في عدن لم يصل إلى الحد الذي يفقده القدرة على مواجهة معارضة تقليدية سبق له أن قهرها في مناسبات عديدة.

هـ) أدت تطورات كانون الثاني/يناير إلى نشوء ميزان قوى جديد في الجيش اليمني، فترجحت ردفان والضالع على كوادره العليا، وضُربتْ مراكز القوى الخاصة بأبين وشبوة في كنفه. وكانت هذه الخطوة حاسمة بالنسبة للمحافظتين اللتين استأثرتا بالسلطة في الجيش الجنوبي، منذ ما قبل الاستقلال. وإذا كان نفوذ أبين في الجيش قد ضعف كثيراً أثناء الانقلاب الذي أطاح بسالمين، ولدى التخلص من محمد علي هيثم، فإن هذا النفوذ أصيب بضربة قاصمة بعد الأحداث بحيث أصبح الجيش في قبضة لحج عموماً وردفان والضالع بصورة خاصة. وستثبت حرب العام ١٩٩٤ هذه الحقيقة من خلال سير المعارك وأماكن المواجهة ومداها الزمني[٨٩].

---

(٨٩) نشرت صحيفة الوحدة الأسبوعية اليمنية الصادرة في صنعاء، أثناء حرب العام ١٩٩٤، لائحة بأسماء ضباط الجيش الجنوبي الكبار ومناصبهم وقسمتها إلى مجموعتين، ولم يصدر نفي لهذه اللائحة.

المجموعة الأولى تضم ضباط ناحية ردفان وهم: العميد هيثم قاسم طاهر (وزير الدفاع، صنعاء)؛ العقيد محمد هيثم قاسم (نائب رئيس الأركان، صنعاء)؛ العقيد ثابت قاسم (مستشار وزير الدفاع، صنعاء)؛ العقيد مثنى سالم عسكر (مستشار وزير الدفاع، صنعاء)؛ العقيد قاسم يحيى قاسم (قائد المحور الشرقي، الغيضة/ المهرة)؛ العقيد صالح علي أحمد (قائد لواء لبوزة، عفان)؛ العقيد مثنى مسعد مثنى (قائد المحور الغربي، العند)؛ العقيد صالح محمود (قائد لواء ٣٠، شبوة/المهرة)؛ العقيد ثابت مثنى جواس (قائد لواء باصهيب، ذمار)؛ العقيد محمد منصر محمد (قائد لواء ٢٢ الغيضة)؛ العقيد ثابت قاسم الذويحي (قائد لواء ثمود شلال؛ ثمود)؛ العقيد عبد الكريم فضل صيني (قائد لواء مكيراس ٢٠)؛ العقيد محمد مساعد (أركان حرب الـ٣٠، شبوه)؛ العقيد راشد عليب (قائد الحرس الجمهوري لنائب الرئيس علي سالم البيض، صنعاء)؛ العقيد هيثم أحمد هيثم (رئيس شعب التأمين ورد، صنعاء)؛ العقيد محمد قاسم نصر (قائد لواء مدفعية، ص... عدن/سبأ)؛ العقيد محمد صالح سالم (أركان لواء مشاة، عدن)؛ العقيد ثابت سالم عبدالكريم (قائد حرس الحدود، المهرة)؛ العقيد عبد الكريم الزومحي (نائب مدير شؤون الضباط، صنعاء)؛ العقيد أحمد جابر (مساعد وكيل الأمن الداخلي، صنعاء)؛ العقيد حسان حسين علي (نائب وزير الداخلية، صنعاء)؛ العقيد عبدالله فضل (أركان القوات الجوية، صنعاء)؛ العقيد عبيد أحمد أحمد (مدير عام الأمن السياسي، تعز)؛ العقيد عبدالله أحمد أحمد (مستشار وزير الدفاع، صنعاء)؛ المقدم عبد القادر صائل (مستشار رئيس الأركان، صنعاء)؛ العقيد سعد راجح (أركان اللواء دفاع جوي).

مجموعة الضالع وتضم:

العقيد صالح عبيد أحمد (وزير النقل، صنعاء)؛ العقيد سيف صالح محسن (قائد لواء مدرع، عمران)؛ العقيد علي قاسم طالب (قائد لواء القوى الجوية، صنعاء)؛ العقيد قاسم سعيد بن سعيد (قائد لواء عبود، العند

و) عززت الأحداث المذكورة فرصة توحيد اليمن، ذلك أن ضعف النظام الجنوبي، وما تلا ذلك من انهيارات في المعسكر الاشتراكي، جعل الحكم في عدن أقرب إلى الوحدة من أي وقت مضى، وقد التقطت صنعاء هذه اللحظة، واستقبلت القادة الجنوبيين في مشروع وحدوي وضعوا شروطه التي قبلت بها دون تردد.

ز) عززت الأحداث الدامية مواقع التيار الشمالي في الحزب الاشتراكي الذي دفع ثمناً كبيراً بسقوط عبد الفتاح إسماعيل الذي تحول إلى رمز استشهادي كبير. وقد أدى الفراغ الذي نشأ عن غياب القيادات التاريخية في الأحداث إلى ارتفاع أسهم الشماليين الذين يشكلون قسماً هاماً من كوادر الحزب، والذين لم تشملهم التصفيات الثأرية، (عموماً)، لأن جماعة علي ناصر لم تكن تضم إلّا عدداً ضئيلاً منهم.

قصارى القول أن مذبحة عدن توازي خراب البصرة بالنسبة للنظام الاشتراكي في الجنوب، وهي محطة فاصلة في تاريخ اليمن الذي لم يشهد عنفاً دموياً بهذا الحجم، وفي وقت قصير، حتى جاز القول إن البلاد اهتزت فعلاً خلال عشرة أيام وستظل أصداء الزلزال الذي ضربها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ مستمرة حتى حرب العام ١٩٩٤ التي وضعت حداً لتواريخ ما قبل الوحدة الاندماجية.

الضالع)؛ العقيد محمد أحمد القذافي (مدير الدائرة الهندسية، صنعاء)؛ العقيد علي مساعد (مدير دائرة الأبحاث، صنعاء)؛ العقيد علي ناجي عبيد (مدير مكتب وزير الدفاع)؛ العقيد حسين علي حسن (مدير الدائرة السياسية)؛ العقيد صالح علي ناصر (قائد مدرسة صلاح الدين، عدن)؛ العقيد أحمد محمد (قائد أركان معسكر التدريب، العند/الضالع)؛ العقيد عبدالله قاسم (مسؤول شعبة الاستخبارات، عدن)؛ العقيد فضل صالح الرباب (قائد الشرطة العسكرية، عدن)؛ العقيد محمد علي محسن (وكيل الأمن السياسي، صنعاء)؛ العقيد علي مقبل (قائد جامعة عدن، عدن)؛ العقيد عبدالله حسين عبد الكريم (قائد اللواء التدريبي، الصوليان/عدن)؛ العقيد محسن ناصر (قائد لواء ١١ صواريخ، معسكر العند/الضالع)؛ العقيد صالح عبدالله البكري (قائد كتيبة الرصد، معسكر سبأ)؛ العقيد عبد الحافظ علي صالح (قائد اللواء ٩ الجوي)، معسكر بدر)؛ العقيد عبدالله مقبل (قائد اللواء ٦ صواريخ بحرية، عدن)؛ العقيد عبدالله قاسم (قائد اللواء ٥ مظلات، العرقوب/صنعاء)؛ العقيد علي مسعد حسين دبا (قائد لواء تيسير، العبر)؛ العقيد مثنى ناجي محسن (نائب مدير المركبات، صنعاء)؛ العقيد محمد قاسم جبران (نائب مدير دائرة التسليح والتصنيع، صنعاء)؛ العقيد يحيى عبدالله (نائب مدير دائرة الصحافة، صنعاء)؛ العقيد علي قائد (مدير دائرة النقل الحربي، صنعاء)؛ العقيد عسكر يحيى قاسم (معاون أركان القوى البحرية، صنعاء)؛ العقيد محمد سعيد صالح (مدير دائرة المساحة العسكرية، صنعاء)؛ العقيد محمد مثنى ناصر (مدير فرع التوجيه العالي، عدن)؛ العقيد يحيى قحطان (نائب مدير دائرة التخطيط الجوية، صنعاء).

علي سالم البيض: أقاصي الاشتراكية والوحدة والانفصال (١٩٨٦ - ١٩٩٠) ذهب الصحافي الفرنسي جان غيراس (Jean Gueyras) إلى عدن في شهر نيسان/أبريل العام ١٩٨٦، وحاول، بعيداً عن السجال بين علي ناصر محمد وخصومه الذين تولوا السلطة بعد أحداث كانون الثاني/يناير - حاول أن يستقصي آراء العدنيين فيما حصل وأن يسجل انطباعاتهم لصالح صحيفة لوموند التي يعمل فيها. وبما أنه من المعجبين بالتجربة الجنوبية، ويعتبر صديقاً لعدد كبير من المسؤولين الاشتراكيين، فإن شهادته في هذا المجال لا يمكن أن توصف بالفئوية أو المعادية للحكم الاشتراكي(٩٠).

ينقل الصحافي الفرنسي عن سائق تاكسي، تفسيره لما حدث فيقول:

لا تبحث عن أسباب سياسية أو إيديولوجية لما حصل. السبب هو الصراع على السلطة. وعن موظف قوله: يبدو أننا بصدد وسترن دوري لكننا نجهل لماذا ومتى يتقاتلون. وعن مثقف تأكيده: إن هوّة تفصل الطبقة الحاكمة عن الشعب، والدليل أن كل الطائرات المتوجهة إلى الخارج مليئة باليمنيين المغادرين، ولا يوجد فيها مقعد واحد فارغ. وعن آخرين أسفهم لهزيمة علي ناصر محمد لأنه كان واقعياً، فقد أدرك ضرورة تحسين مستوى الحياة للشعب، وفتح البلاد على العرب والغرب، بفضله صرنا نرى سيارات في شوارعنا، وأصبح لدينا فندق من مستوى عالمي، والشعب يأكل بطريقة أفضل. الأسواق صارت مليئة بالسلع، والأهم من ذلك أنه «كان سيخلصنا من الشيوعية على المدى الطويل ومن الروس لأنهم سبب مآسينا». ويضيف غيراس أن هذه الشهادات تعزز اتهامات خصوم علي ناصر محمد لرئيسهم من أنه كان يشجع الإنفاق على النشاطات الهامشية، ومن بينها ضغطه شخصياً لبناء فندق عدن على حساب طريق إسفلتي يربط العاصمة بمحافظة لحج ومنطقة يافع طوله ٢٠٠ كلم. وكان من المفترض شقه قبل بناء الفندق.

وسط هذه الأجواء، تسلم علي سالم البيض السلطة في عدن، واعتبر أن الشعب يرغب في مواصلة الاشتراكية. وكان السيد حيدر أبو بكر العطاس قد فسر إرادة الشعب بطريقة مخالفة لما ورد في الانطباعات التي نقلها جان غيراس، مفترضاً «أن الشعب رفض سياسة

---

(٩٠) Jean Gueyras, *Le Monde*, 24 Avril 1986.

عبّر غيراس خلال مناسبة خاصة جمعتنا في صنعاء بمناسبة العيد الأول للوحدة اليمنية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١ عن عدم رضاه عن تخلي الحزب الاشتراكي عن السلطة في عدن وقبوله بالوحدة، وقال إن هذه السياسة غير مفيدة.

علي ناصر محمد»[٩١]. ولم يكتف السيد البيض بتأكيده على «مواصلة النهج الاشتراكي» في فترة كانت مدججة بالمعلومات التي تتحدث عن إصلاحات ليبرالية مقبلة في الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، بل أكد أنه سيعمل على «تعزيز» هذا النهج، وعلى استخدام الاكتشافات النفطية الأولى (١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧) في خدمة الاشتراكية وأن النفط... «لن يكون إلّا في خدمة الاشتراكية»[٩٢]، لكن التطورات اللاحقة ستثبت أنه يتوجب التعامل مع تأكيدات الزعيم الاشتراكي بالكثير من الحذر والحيطة خصوصاً أنه لم يكن يملك في حينه «تصوراً متكاملاً للوضع» وصالحاً لإقناع الجميع به، بحسب أحد المطلعين عن كثب على سيرة الرجل[٩٣]... لكن التطورات لم تكن قد وصلت إلى هذا الحد، مما يستدعي العودة إلى بداية حكم البيض.

كان لا بد من مضي حوالى ثلاثة أشهر لاستئصال جماعة علي ناصر محمد، وتطهير أنصاره بوسائل مختلفة من كافة أنحاء البلاد، وإعادة تشكيل السلطة في الجنوب، وبالتالي معالجة الاهتزاز الذي طرأ على «الوحدة الوطنية» بحسب البيض[٩٤] والذي «تسبب به علي ناصر محمد» ولما كان الأمر يتطلب تثبيت «الوحدة الوطنية» ومعالجة الاهتزاز المذكور، فقد شكل البيض سلطة جديدة مؤلفة من مكتب سياسي تولى أمانته العامة، وضم كلاً من سالم صالح محمد، (يافع)، مساعد الأمين العام وليس نائبه، وهذا المنصب غير ثابت

---

(٩١) مجلة المستقبل، مقابلة مع حيدر أبو بكر العطاس، مصدر مذكور سابقاً. وهذه ليست المرة الأولى التي تتناقض فيها تأكيدات مسؤولي الحزب الحاكم مع الوقائع، فقبل أقل من شهرين من أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، صرح علي سالم البيض، عضو المكتب السياسي، العائد لتوه إلى السلطة، أن المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي، كان ناجحاً، وشكل رداً على كل افتراءات وإشاعات الثورة المضادة، وأضاف قائلاً: «أنا أعتقد أن وحدة الحزب الفولاذية ستحطم كل التآمرات وكل الادعاءات»؛ صحيفة الأمل، مصدر مذكور سابقاً. تجدر الإشارة هنا إلى أن أحداث كانون الثاني/يناير أدت إلى سقوط ٥٨ عضو لجنة مركزية من أصل ١٠٧، و ٤ أعضاء مكتب سياسي من أصل ١٤، وهروب ٦ أعضاء آخرين إلى الخارج، ما يحمل على القول إنه إذا كانت وحدة الحزب فولاذية إلى هذا الحد فكيف تكون الوحدات ذات المعادن الأقل صلابة!

(٩٢) مقابلة مع علي سالم البيض أجراها الكاتب في الجزائر ونشرتها مجلة اليوم السابع الصادرة في باريس، ١١ أيار/مايو ١٩٨٧.

(٩٣) بحسب بلال الحسن، رئيس تحرير مجلة اليوم السابع، إثر زيارة قام بها لعدن بعد أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

(٩٤) اليوم السابع، المصدر السابق.

ومستحدث؛ وياسين سعيد نعمان وسعيد صالح، (ردفان؛ عضو جديد)، وفضل محسن عبدالله، (يافع؛ عضو جديد)، وصالح عبيد أحمد، (الضالع؛ عضو مرشح جديد)، ومحمد حيدرة مسدوس، (عضو مرشح جديد؛ أبين). وتشكلت سكرتارية اللجنة المركزية من سالم صالح محمد، فضل محسن عبدالله، محمد سعيد عبدالله (محسن)، سالم عمر بكير، شعفل عمر علي. وعيّن الحزب مسؤولين عن المناطق، (محافظين)، محمد حيدرة مسدوس (أبين)، سيف صائل خالد، (عدن)، خالد محمد علي صلاح، (شبوة)... وشكّل حكومة من ١٨ وزيراً برئاسة ياسين سعيد نعمان؛ وشكل هيئة مجلس رئاسة الشعب الأعلى، (رئاسة الجمهورية)، من ١٢ عضواً، وترأس الهيئة حيدر أبو بكر العطاس. أما الجيش فقد أعيد تشكيله وترأس هيئة الأركان فيه هيثم قاسم طاهر الذي هزم علي ناصر محمد، وتولى وزارة الدفاع صالح عبيد أحمد. وتجدر الإشارة هنا إلى بعض المناصب الحكومية الهامة، فقد تولى وزارة الداخلية صالح منصر السيلي، وتولى وزارة النفط والمعادن أبو بكر صالح بن حسينون.

لا يسمح تركيب السلطة الجديدة بالوقوف على صلابة حزبية مرجوة، ولا يتيح الرهان على تغيير نوعي بالقياس إلى طرق ووسائل تركيب السلطات التي سبقتها في العهد الاشتراكي، وبالتالي لا ينطوي على فرصة حقيقية لمعالجة الاهتزاز الذي طرأ على «الوحدة الوطنية» والدليل أن التركيب الجديد يستند إلى ميزان القوى الذي نشأ بفعل الحرب، أما القوى الوافدة فهي:

(١) كتلة علي سالم البيض (الحضرمي) والتاريخي الوحيد الناجي من حرب كانون الثاني/يناير، والوزير في أول حكومة استقلالية. وقد تولى المنصب الأهم في البلاد، وهو الأمانة العامة للحزب الحاكم. واستطاع البيض أن يفرض بسهولة سيداً آخر هو حيدر أبو بكر العطاس في رئاسة الجمهورية، (لفترة مؤقتة)، وأن يفرض تكنوقراطياً معتدلاً هو الدكتور ياسين سعيد نعمان في رئاسة الحكومة؛ وعليه مثّل البيض الثقل الأساسي في الحزب والسلطة بعد الأحداث. وإذا كان صحيحاً أنه تفادى ما كان يأخذه على علي ناصر محمد من استئثار بالسلطة وجمع مفاصلها في يد واحدة وشخص واحد، فالصحيح أيضاً أن السلطة الفعلية في عهد البيض كانت مركزة في قبضة الأمين العام، وأن رئاستي الدولة والحكومة لم تذهبا إلى شخصيتين قويتين وتمتلكان عمقاً اجتماعياً كبيراً في الجنوب ما جعل الدولة في قبضة الأمين العام، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

(٢) مركز القوة الثاني تمحور حول سالم صالح محمد، مساعد الأمين العام، (اليافعي)، الذي ورث مع سعيد صالح أنصار علي عنتر أو ما تبقّى منهم، وأنصار خاله محمد صالح مطيع[٩٥]. يبقى أن سالم صالح كان حديث التجربة وغير مهيّأ لتجميع كل القوى في محافظة لحج، لكنه استطاع، على الرغم من ذلك، انتزاع حصة من السلطة الأولى عبر منصب مساعد الأمين العام للحزب، وهو منصب غير ثابت ويمكن إلغاؤه كما أشرنا سابقاً.

(٣) مركز القوة الثالث تمثل بالسيد محمد سعيد عبدالله، (محسن)، الذي ورث الكتلة الشمالية في الحزب الاشتراكي، وما تبقى من نفوذ عبد الفتاح إسماعيل، وكان لهذه الكتلة لواؤها العسكري الخاص، (لواء الوحدة)، الذي لعب دوراً مهماً في أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، وهو يضم عناصر تنتمي في أصولها إلى المناطق الشمالية في اليمن وتعمل في إطار هذا اللواء المندمج في هيكلية الجيش الجنوبي. لكن، (محسن)، يعاني من ضعف مزدوج، من جهة أولى بسبب أصله الشمالي، ومن جهة ثانية بسبب ارتباط اسمه، بهذا القدر أو ذاك، بحملات تصفية في فترات مختلفة من تاريخ الجنوب الاشتراكي، ناهيك عن أنه لم يكن مهيّأً لوراثة عبد الفتاح إسماعيل إيديولوجياً وسياسياً، ما جعله مرشحاً للعب دور تنفيذي، وبالتالي غير منافس بصورة جدية لسلطة البيض.

(٤) مركز القوة الرابع مثّله هيثم قاسم طاهر، الحديث التجربة السياسية، والعسكري الشاب الذي قادته معارك كانون الثاني/يناير إلى لعب دور حاسم، ورفعته إلى موقع لم يكن مهيّأً لأن يلعب فيه دوراً قبل سنوات، لو سارت الأمور بصورة طبيعية. لذا لم يرتفع هيثم إلى مرتبة وزير دفاع وإنما فقط إلى نائب للوزير ورئيس هيئة الأركان، وكان عليه أن يعيد بناء الجيش الذي تصدع، وهي مهمة تستغرق سنوات عديدة، ولن تكتمل قبل الوحدة. وهنا أيضاً لم يكن هيثم قادراً على منافسة الأمين العام الذي وجد نفسه يتربع على سلطة مكونة بغالبيتها من شخصيات جديدة تعوزها التجربة والخبرة الطويلة في شؤون الحكم، أو من المحترفين الذين يمثلون مواقع اجتماعية هامشية، وعليه أصبح سيد الجنوب مع فارق هام، يكمن في أن السلطة الجنوبية كلها قد ضعفت، وأصبحت مبنية على فراغ شاسع بين الصف الأول والقاعدة الحزبية؛ ذلك أن النخبة الحاكمة في هذا البلد كانت بالكاد قد باشرت إعداد جيل ثان من الحكام، حتى بدأ الصراع على السلطة يحطم الكوادر ويزعزع

(٩٥) أُعدم محمد صالح مطيع وزير الخارجية السابق عام ١٩٨٢، وقيل حينذاك إنه تقرّب من الرياض وحاول التعاون معها. وتشير روايات غير مؤكدة إلى أن علي عنتر كان يسعى لتولي مطيع رئاسة الوزارة في عدن.

آليات إعدادها، إلى أن تلقت هذه الآليات ضربة قاصمة خلال كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، وصار من الضروري الانطلاق من نقطة الصفر. في ضوء هذا كله وصل البيض إلى الحكم ومعه الكتلة الحضرمية الأضعف بين المناطق التي تبنى عليها السلطة. وهنا لا بد من وقفة قصيرة مع حضرموت التي تتمتع بخصائص معينة تميزها عن باقي المحافظات الجنوبية والشرقية.

بخلاف المحافظات السابقة لم تنخرط حضرموت مباشرة في صراعات كانون الثاني/يناير، (تبعد ٦٥٠ كلم عن عدن شرقاً). وبالتالي لم تتضرر مباشرة من هذه الصراعات كما حصل في عدن ولحج وأبين وشبوة، حيث وقعت الخسائر الأساسية، ونجت من الضرر أيضاً محافظة المهرة القريبة والهامشية على الدوام في الحكم، والتي تشكل عمقاً لحضرموت. وثمة من يعتقد أن اشتراك حضرموت في المعارك لصالح علي سالم البيض لم يكن مطروحاً، باعتبار أن هذا الأخير لا يمسك من جهة بزمام الأمور في المحافظة، وتأثيره عليها هام لكنه محدود؛ ومن جهة ثانية لم تكن يوماً تسلس القيادة لزعيم واحد... أما السيد حيدر أبو بكر العطاس فإنه لم يكن قادراً على إحداث تغيير كبير في واقع الحال في هذه المحافظة، على الرغم من انتمائه إلى واحدة من العائلات الدينية الكبيرة فيها.

لم يكن الأمل معقوداً على نصرة حضرموت لأبنائها في الحزب الحاكم، ولا لابنها الآخر المنحاز لعلي ناصر، عبدالله البار، ولكن الخوف من أن تتخذ موقفاً منعزلاً عن الجنوب هو الذي كان سائداً، لذا كانت تتمركز فيها وحدات عسكرية من محافظة لحج، أما الخوف من موقفها المنعزل فيعود لأسباب كثيرة من بينها أن المحافظة كادت تنفصل عن الجنوب في عهد قحطان الشعبي، لدى حصول أزمة الحكم الشهيرة في آذار/مارس ١٩٦٨ وكان يقود تلك المحاولة أحد أبنائها، فيصل النعيري... أضف إلى ذلك أن المحافظة تضررت اقتصادياً بنسبة كبيرة من النظام الاشتراكي الصارم الذي طبق في البلاد، والذي كان لا يتناسب مع مصادر قوتها الثلاثة: الإسلام، وهي أهم حواضره وقد لعبت دوراً مهماً في نشره في آسيا؛ والتجارة، وهي تضم عدداً من البيوت التجارية الضخمة المزدهرة في الخارج، والتي تحتفظ بعلاقات مهمة في الداخل؛ والاغتراب، وهو أحد مواردها الأساسية، ثم الزراعة والبحر وثرواته. وكان نظام التأميمات يحول دون تطوير قطاع الصيد فيها، وبما أن المحافظة تضم أكبر نسبة من سكان الجنوب، فإنها شهدت، خلال العهد

الاشتراكي، نزوحاً كبيراً إلى الخارج، ولا سيما إلى دول الخليج المجاورة... لمجمل هذه الأسباب كان ينتشر الخوف من انعزال حضرموت وليس من انخراطها الفعلي في أحداث الجنوب الدامية.

من تلك المحافظة جاء السيد علي سالم البيض إلى الحكم، ومعه حيدر أبو بكر العطاس. ولكن كان عليه أن يرضى بوجود يافعي خلفه. وكان على اليافعي أن يقبل بحضرمي كزعيم له. وكان على الرجلين أن يمارسا الحكم وفق منهج إدارة الأزمة الناشئة عن مذبحة كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، وأن يديرا معها أزمة أخرى أقسى منها وأشد، نعني بها التغيرات التي طرأت ابتداءً من العام ١٩٨٧ على المعسكر الاشتراكي. كان على الحكم الجديد الضعيف أن يواجه أزمة داخلية عميقة وأزمة عالمية أعمق منها وأشد خطراً، وليس لديه من خيارات إلّا المواقف الانفتاحية التي خلّفها علي ناصر محمد عندما كان حاكماً.

على الصعيد العربي، قام الرئيس حيدر أبو بكر العطاس بجولتين خليجيتين في العام ١٩٨٧، بحث خلالهما سبل الحصول على مساعدات، وتحدث عن سياسة عدن الثابتة القاضية بإقامة علاقات طبيعية خارجية مع الدول ذات الأنظمة المختلفة. وأكد أن هذه السياسة كانت على الدوام سياسة الحزب، وأن علي ناصر محمد كان ينسبها إلى شخصه، والتقى العطاس الجاليات اليمنية في الخارج وحث المغتربين على الاستثمار في بلدهم.

من جهة ثانية، قام الأمين العام للحزب، علي سالم البيض، بجولة عربية مماثلة شملت سوريا وليبيا والجزائر، لشرح سياسة بلاده الجديدة، وشارك في المؤتمر الوطني الفلسطيني التوحيدي الذي عقد في الجزائر (ربيع ١٩٨٧) فيما بدا أنه استعادة شبه حرفية للسياسة التي كان يعتمدها علي ناصر محمد.

ويشذ عن هذه السياسة موقف واحد يتصل بالعلاقة مع صنعاء، حيث كان البيض يشكو من وجود معسكرات لجماعة علي ناصر وإذاعة وصحيفة. «لماذا يجمع هؤلاء ولماذا تفتح لهم صحيفة ولماذا يدربون. لدينا مثل يمني يقول إن جمعت المياه في مكان واحد فإنها ستشق طريقها. نحن قادرون على أن نفعل الشيء نفسه لكننا نأبى ذلك»[٩٦]. إلّا أن الموقف من صنعاء سيتغير ابتداء من العام ١٩٨٨ عندما سيلتقي الأمين العام بالزعيم

---

(٩٦) اليوم السابع، المصدر السابق.

السوفياتي ميخائيل غورباتشوف الذي قال للبيض: «لا يهمني أن يكون كلامك ماركسياً، يهمني رضى الشعب عنك وعن حزبك... نحن نعتبر أن المنطقة التي تعيشون فيها منطقة نفوذ أميركية، لأن مصالح أميركا مكثفة فيها، والشعب يرضى عنكم إذا أصلحتم أموركم مع جيرانكم في اليمن الشمالي، سواء تم ذلك بالتنسيق أو بالوحدة، ونحن لن نعارض ذلك ولن نتدخل لمنع هذا الإجراء»، (كما حصل في السابق)، ذلك أن السوفيات كانوا يعتبرون الوحدة خطاً أحمر ولا يرضون بأي عمل وحدوي جدي بين شمال اليمن وجنوبه، بحسب راشد محمد ثابت وزير شؤون الوحدة السابق[٩٧]. لكن علي سالم البيض لم يكن يحتاج إلى سماع هذه العبارة من غورباتشوف مباشرة حتى يدرك مدى التحول الذي طرأ على السياسة السوفياتية، ذلك أن علاقة حزبه الوثيقة بألمانيا الشرقية كانت كافية لوصول قرارات الكرملين إلى من يهمه الأمر من حلفاء موسكو. فقد أكد الزعيم السوفياتي لزميله الألماني الشرقي أريك هونيكر «لقد انتهى عصر حضانة الأطفال، وكل نظام اشتراكي يتوجب عليه أن يدير شؤونه بنفسه»[٩٨]. وهذا الموقف يقطع تماماً مع نظرية بريجنيف الشهيرة القائلة بأن الكرملين سيتدخل في المعسكر الاشتراكي حيثما تبدو «الإنجازات الاشتراكية مهددة» ما يعني أن التغيير يشمل ألمانيا الشرقية، كما يشمل اليمن الديموقراطية التي كان عليها، من الآن وصاعداً، أن تقلع شوكها بيدها، وما يعني بصورة خاصة أن موسكو لم تعد مستعدة لتغطية أية سياسة هجومية لعدن تجاه جيرانها، ومن بينهم صنعاء بطبيعة الحال، الأمر الذي سيفتح الطريق واسعاً أمام الوحدة اليمنية بعد عام واحد من ذلك التاريخ.

كان على الفريق الحاكم في عدن أن يخوض سباقاً محموماً مع الوقت بعد خروجه من «الحضانة السوفياتية»، هذا الخروج الذي يعني ضرورة توفير بديل للمساعدات التي تقدمها موسكو لجنوب اليمن، والتي تدار الدولة بواسطتها، فكيف إذا كانت هذه الدولة خارجة لتوها من خراب كانون الثاني/يناير. وعليها أن تنفق لمعالجة الخراب ولتغطية وعودها بمستقبل وبحياة أفضل من تلك التي كان يعد بها علي ناصر محمد، وكان عليها أن تعيد بناء الجيش المحطم وبناء الحزب، وأن توفر تجانساً في مؤسسات الدولة والحكم، وأن تواجه التحدي الدائم الذي يرفعه علي ناصر محمد، الذي انتصر سياسياً بعدما هزم عسكرياً. في ضوء ذلك وجد الفريق الحاكم نفسه بمواجهة عدد من الخيارات الصعبة التي عالجها بوسائل دفاعية.

---

(٩٧) لقاء خاص مع راشد محمد ثابت في منزله في صنعاء، ١٩٩٤.

(٩٨) André Fontaine, *Le Monde*, 19-20 Décembre, 1996.

(١) في قضية علي ناصر، كان من الصعب على الحكم أن يتحدث عن المصالحة لذا اكتفى بإحالة الرئيس السابق و٤٨ من جماعته إلى المحاكمة، وصدر ضده حكم بالإعدام، وكف البيض عن اتهام صنعاء بإيوائه، واعتباره شرارة قد تشعل النار في علاقات البلدين.

(٢) رفض عروضاً خليجية بتعبئة الفراغ الذي سيتركه السوفيات، لأنه من الصعب أن ينقلب الحكم فجأة من الاشتراكية إلى الليبرالية، لأسباب عديدة من بينها أن إدارته غير مقتنعة وغير مهيّأة لذلك، وأن الليبرالية تفترض فريقاً آخر غير الفريق الحاكم. أما الاتجاه خليجياً فكان سيخلف قوى عديدة على الطريق ترفض مثل هذا الاتجاه، ناهيك عن أن الحزب الحاكم نفسه كان مبنياً على العداء الأيديولوجي لجيرانه. وأخيراً، كان الاتجاه نحو الخليج سيؤدي إلى تحريك قوات علي ناصر ضده بدعم من صنعاء، وإلى خسارته للتيار الشمالي المناهض بشدة لهذا الخيار.

(٣) جرّب الحكم فتح نوافذ في العلاقات مع الغرب، ولا سيما مع فرنسا التي زارها أبو بكر صالح بن حسينون وزير النفط، بدعوة من شركة إلف أكيتان للبحث عن تعاون مشترك في المجال النفطي، لكن هذا التغيير عدا عن كونه يؤكد صواب وجهة علي ناصر فإنه كان يحتاج إلى وقت طويل كي يثمر داخلياً.

(٤) في العلاقة مع صنعاء، فضّل الفريق الحاكم اتباع سياسة التقارب وفتح الحدود، وإقامة المشاريع المشتركة والبحث في تحقيق الوحدة.

(٥) في المسألة النظرية، تحدث الحزب للمرة الأولى عن وثيقة نقدية إصلاحية ضمت بعض التراجع الطفيف، مع تأكيد التمسك الثابت بالاشتراكية، واقترحت الإصلاحات حسن تطبيقها بأفضل الوسائل[٩٩].

(٦) على الصعيد الحزبي، نسّق علي سالم البيض قرارات الحكم مع العسكريين، وخاصة رئيس الأركان هيثم قاسم طاهر، وعلى الرغم من تأثيره على رئيسي الجمهورية والوزراء، فإنه كان يعرف أن العطاس ونعمان ليسا خاتمين بيده، وأنه بقدر ممارستهما للسلطة بقدر ما يبتعدان عنه ويستقلان بمواقفهما. ولكي يضبطهما عليه أن يعتمد القنوات

(٩٩) الوثيقة النقدية للحزب الاشتراكي حملت اسم «مشروع اتجاهات الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل»، وصدرت في عدن في العام ١٩٨٨.

الحزبية، وهذه تتطلب عملاً مضنياً وطويلاً، فحاول البيض جمع الأمانة العامة للحزب ورئاسة الجمهورية، لكن اللجنة المركزية لم توافق على ذلك[١٠٠]. في الوقت نفسه كان عليه أن يواجه ضغوطاً من سالم صالح محمد الذي طالب بتثبيت منصبه حزبياً كنائب للأمين العام، لكن البيض رفض ذلك، وكان عليه أن يواجه ضغوطاً من سعيد صالح الذي وعده البيض بالرئاسة بعد موافقته على منحها مؤقتاً للعطاس، ولم يف بوعده، الأمر الذي أدى إلى نشوء توتر في العلاقات الداخلية الحزبية كان مرشحاً للتطور قبل اختيار البيض طريق الوحدة في العام ١٩٨٩.

إنتهى عهد البيض رسمياً مع قيام الوحدة اليمنية بعد مضي ٣ سنوات على أحداث كانون الثاني/يناير. وقد تميّز هذا العهد بتولي السادة السلطة للمرة الأولى في تاريخ الجنوب اليمني، لكن توليهم لها لم يحدث انقلاباً في موازين القوى الجنوبية، لأن الحضارمة غير مؤثرين في جهاز الدولة والجيش، ووجودهم في الحزب لم يكن حاسماً.

اتسمت سياسة البيض في الحكم بإدارة الأزمتين الداخلية والخارجية الناتجتين عن الانهيار الذي أصاب المعسكر الاشتراكي، فلم يشهد عهده تغيرات بنيوية في وسائل الحكم وفي الدولة والاقتصاد، لكنه، باختياره الوحدة اليمنية، لم يستجب لطموح شخصي ويمني معمر فحسب وإنما اختار الحفاظ على الحزب الاشتراكي وصيانته من الانهيار، الذي ضرب الأحزاب الشيوعية في عدد من دول أوروبا الشرقية والعالم. وهذا الخيار يعتبر بحق ضربة معلم، وهو أبعد ما يكون عن رد الفعل أو التسرع أو التساهل في فرض الشروط، (أو كان من الأفضل له اختيار الفيدرالية)، وهي مآخذ انتشرت فيما بعد، لا سيما عندما بدأت تلوح بوادر توتر في التعايش داخل النظام الوحدوي. عندما اختار البيض الوحدة الاندماجية كان هذا الخيار هو الأفضل بكل المقاييس له شخصياً وللحزب الاشتراكي وللمحافظات الجنوبية والشرقية، وكان مدخلاً تاريخياً لا يعوض بالقياس إلى الحساب التاريخي الذي كان ينتظر الحكم بعد انهيار الحرب الباردة. لكن بقدر ما كان البيض تاريخياً في قراره الوحدوي بقدر ما كان مغامراً بقرار الانفصال. وثمة من يقول إن البيض بقراريه، الوحدوي والانفصالي، كان أميناً لسيرته التي تقوم على جمع المتناقضات وعلى سلسلة من الاعتكافات وردود الفعل التي يظل أفضلها اللجوء إلى الوحدة.

---

(١٠٠) لقاء مع راشد محمد ثابت، مذكور سابقاً.

هكذا انتهى مع عهد البيض (١٩٩٠/٥/٢٢) أول وآخر نظام ماركسي في العالم العربي بهدوء، ودون انهيارات شبيهة بالتي وقعت في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية. وقد نجح الحزب الاشتراكي اليمني بطيّ صفحة تلك المرحلة، والامتناع عن تقديم أي حساب عنها، وهو بصدد تحميل دولة الوحدة آثارها ونتائجها، والضغط على هذه الدولة بوصفها مسؤولة عن آثار سلبية مرتبطة بنيوياً بالسياسات التي انتهجتها دولة الجنوب السابقة.

عندما التقى الرئيس علي عبدالله صالح والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض في عدن أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وأصدرا بيان الوحدة اليمنية، كانت الظروف الدولية مؤاتية، وكانت العوائق الإقليمية ضعيفة، لكن ذلك لم يكن كافياً لاستعادة الوحدة اليمنية التي تبقى، وفي المقام الأول، حصيلة تطور نظامين وقيادتين باتجاه متعاكس، الاتجاه الصنعاني الذي كان يسير نحو الاستقرار وإرساء قواعد دولة صاعدة، والاتجاه العدني الذي كان يسير نحو الانهيار والتشرذم والحروب الأهلية، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في القسم التالي من الكتاب.

الباب الثاني

وقائع سنوات الجمر



الوَحْدة بين الصّدفة والحتميّة التّاريخيّة

تزامن توقيع اتفاقية الوحدة بين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٩ مع انهيار الحرب الباردة. إذ حطّم في التاسع من الشهر نفسه سكان الألمانيتين جدار برلين، وبدا أن العالم يودّع، بصورة حاسمة، عصر التوازن القطبي بين واشنطن وموسكو. وأكد محللون كثر من اليمن وخارجها أن الوحدة اليمنية تدين بقيامها لهذا التطور المستجدّ، وهو قول صحيح لكنه غير كافٍ لتفسير الحدث اليمني، ذلك أن انهيار الحرب الباردة لم يكن بحد ذاته رافعة توحيدية مطلقة، فقد ساعد على توحيد بلدان مقسّمة وقابلة لاستئناف وحدتها، كما هي الحال في ألمانيا واليمن، ولم يتمكن من توحيد بلدان منقسمة بقوة وغير قابلة للتوحيد الطوعي، كما هي الحال في الكوريتين، وبقدر ما كان سبباً في التوحيد كان سبباً في الانقسام والتفتيت كما في تشيكوسلوفاكيا التي انقسمت إلى دولتين، (تشيخيا وسلوفاكيا)، أو يوغوسلافيا التي تناثرت دولاً، (صربيا وسلوفانيا وكرواتيا... إلخ)، وتسبب في حرب طائفية رهيبة في البوسنة والهرسك وفي كوسوڤو ما يعني أن الحرب الباردة لعبت دوراً توحيدياً وتقسيمياً في البلدان القابلة للتفتت والتوحد، وهذا يصح على سيادة هذه الحرب وعلى انهيارها في الآن معاً.

تبدو هذه الملاحظة التمهيدية ضرورية لفهم طبيعة الوحدة اليمنية، ولمتابعة الرهانات التي انعقدت عليها. فتضخيم دور الحرب الباردة، سواء في عرقلة الوحدة أو في تسهيل قيامها، ربما يُفسّر، جزئياً على الأقل، تلك السهولة التي تميزت بها الدعوات الانفصالية، (ضمناً أو علناً)، قبل حرب العام ١٩٩٤م وخلالها. ونعتقد أن الانفصاليين اليمنيين انطلقوا من تحليل خاطىء للوحدة ولظروف قيامها ولقوتها، ودرجة ثباتها، وحجم التأييد الشعبي لها، عندما

اعتبروها، ضمناً، صدفة تاريخية نشأت على أنقاض الحرب الباردة، وأن هذه الصدفة يمكن أن تزول عندما تمرّ موجة الانهيار العالمي، وبعد أن تصمت مدافع الحرب. وقد ترتب على هذا التحليل السطحي المفترض هزيمة ضخمة في العام ١٩٩٤، وهذه الهزيمة أعادت الاعتبار لتفسير أعمق لقيام الوحدة، وبالتالي إعطاء الأبعاد التاريخية والسياسية والشخصية حقها الكافي في انبثاق هذا الحدث.

تتضمن المعطيات التاريخية اليمنية شواهد مختلفة عن دول يمنية وحدوية، (لا شبيه لها بأي علاقة بين دولتين عربيتين)[١]، وهذه الدول الوحدوية عاشت في اليمن قبل الإسلام وخلاله، ومن ضمنها: دولة سبأ ثم معين ثم حمير، وكانت بعض هذه الدول تمد سيطرتها إلى أبعد من الحدود اليمنية الراهنة. وفي العهد الإسلامي قسّم الرسول (ص) البلاد إلى ثلاث ولايات، هي صنعاء والجند وحضرموت، تحت إمرة معاذ بن جبل. وفي العهد الأموي ظل اليمن موحداً. وفي العهد العباسي أقام محمد بن عبيدالله بن زياد إمارة مستقلة مرهوبة الجانب امتد سلطانها من مدينة حلي بن يعقوب شمالاً حتى عدن وحضرموت والشحر والمهرة، وأسس مدينة زبيد لتكون عاصمة للإمارة. وفي ٤٢٦هـ أسس علي بن محمد الصليحي الدولة الصليحية اليمنية الموحدة، وعاشت البلاد فترة تجزئة في عهد الأيوبيين (٦٢٦ ـ ٨٥٨هـ) إلى أن استأنف الرسوليون، نسبة إلى الملك المنصور عمر بن علي بن رسول توحيدها مجدّداً. وفي عهد المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم (١٠٥٤ ـ ١٠٨٧هـ) استمرت الوحدة. ولم ينقطع التاريخ الوحدوي اليمني السياسي إلّا في عهد الأتراك في الشمال والاحتلال البريطاني في الجنوب، ما يعني أن انفصال البلاد ليس شأناً محلياً وإنما نتيجة لفقدان أبنائها سيادتهم عليها. وما إن استعادت المناطق الشمالية استقلالها من الأتراك مطلع هذا القرن بزعامة الإمام يحيى بن حميد الدين، حتى «تقاطر السلاطين والمشايخ الجنوبيون إلى صنعاء مطالبين الإمام بالخلاص من الاستعمار البريطاني»، بوصفه إمام اليمن الضمني شمالاً وجنوباً[٢].

لعب هذا الإرث السياسي الوحدوي دوراً كبيراً في تثبيت المرجعية الوحدوية اليمنية وترسيخها في خيال اليمنيين، لذا كان من الطبيعي أن يُعرّف جنوبيو البلاد أنفسهم باليمنيين

---

(١) أحمد عبد الرحمن المعلمي، «الوحدة اليمنية»، محاضرة ألقيت بدمشق في ١٩٩٤/٦/٢٠، والتواريخ والروايات حول الدول المذكورة منسوبة إلى المحاضر.

(٢) أحمد عبد الرحمن المعلمي، المصدر نفسه.

خلال فترة الاستعمار البريطاني، وهو التعريف البديهي الذي اعتمده الشماليون في العهد التركي، ولم يتمكن البريطانيون والأتراك من تسويق هويات أخرى غير الهوية اليمنية، وفشلت مشاريع انفصالية كثيرة في هذه الفترة شأن مشروع عدن المستقلة عن محيطها وانهارت شعارات مثل «عدن للعدنيين» أو «حضرموت المستقلة» أو ما شابهها. وكانت بعض الأحزاب التي تتبنى مثل هذه التسميات تُصاب بعزلة خانقة، شأن «رابطة أبناء الجنوب العربي» التي كانت تعمل صراحة على تأسيس دولة مستقلة في المحافظات اليمنية الشرقية والجنوبية، وكان على هذه الرابطة أن تعتمد فيما بعد اسم «رابطة أبناء اليمن» حتى تصبح مقبولة في الشارع السياسي اليمني. والراجح أن الجاليات الأجنبية المؤثرة، والتي كانت تقيم في عدن خلال السيطرة البريطانية، كانت تدرك قوة وفعالية الوحدة الشعبية اليمنية، لذا بادرت إلى تأسيس جمعيات وأحزاب انفصالية كـ«الجمعية العدنية» أو إسلامية عامة تتجاوز الهوية اليمنية لحماية مصالحها من هذه الهوية الطاغية، كما مرّ معنا في الباب الأول من هذا الكتاب.

وعلى الرغم من بقائها ١٢٨ سنة في جنوب اليمن، لم تتمكن حكومة صاحبة الجلالة من ترسيخ أسس صلبة لانفصال جنوب البلاد عن شمالها، عبر إنتاج وصياغة ثقافة انفصالية أو تكوين نخبة تدعو لطيّ صفحة التاريخ الوحدوي اليمني. وكانت الفئات القليلة التي انخرطت في المشروع البريطاني التقسيمي عاجزة عن مد نفوذها إلى كافة مناطق الجنوب، فانحصر تأثيرها في بعض عدن، وذلك على الرغم من الممارسات الطائفية والسلوك الفئوي في البلاط الإمامي، وعلى الرغم من استخدام بريطانيا للعامل الطائفي في تكتيل أبناء الجنوب ضد الأئمة. وفي المحصلة لم يتمكن البريطانيون من تسويق مشروعهم للمحميات بوصفه مشروعاً لحماية الشوافع من الأئمّة الزيود، فانهارت صيغة المحمية كإطار لصيانة الشوافع، خلال حرب الاستقلال التي شنتها الجبهة القومية وفئات سياسية أخرى، أمام قوة الحضور الوحدوي في ذاكرة اليمنيين شمالاً وجنوباً.

وإذ يؤخذ على أئمة الشمال ضعف اهتمامهم بوحدة اليمن وبتحرير الجنوب من الاستعمار، فإن ذلك لم يحمل الإمام يحيى على تخطيط الحدود اليمنية ـ اليمنية في العام ١٩٣٤م مع بريطانيا، ما يُعبّرُ عن إدراكه لخطورة مبادرة من هذا النوع تُشترع للفصل بين أبناء بلد واحد، علماً بأن النخب اليمنية لم تكن مستعدة للتفيّؤ تحت عباءة الأئمة، وبالتالي العمل ضد الاستعمار البريطاني في ظل قيادتهم، فما إن انهارت السلطة الإمامية في أيلول/

سبتمبر عام ١٩٦٢ حتى انسحبت تلك النخب إلى صنعاء وبدأت بالتحضير لثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ التي ستنتصر بعد ٤ سنوات على أقدم استعمار أجنبي في الجزيرة العربية.

في نضالهم ضد النظام الإمامي في الشمال والاستعمار البريطاني في الجنوب، كان اليمنيون من كل المحافظات يتشاركون في المعارك، ويراهنون على استئناف وحدة البلاد، غير أن ظروف انهيار الإمامة في الشمال، والخلاص من الاستعمار في الجنوب، لم تكن مهيأة لاستقبال مشروع وحدوي، وبالتالي ترجمة مشاعر اليمنيين في إطار دولة واحدة، ذلك أن الشمال الذي يلعب تاريخياً دور الإقليم القاعدة بالنسبة للوحدة اليمنية، انخرط في حرب أهلية استمرت حتى أواخر الستينيات، وتلاها عدم استقرار في السلطة استمر حتى العام ١٩٧٨، وكان على الشماليين أن يؤسسوا كياناً جمهورياً وهياكل دولة جديدة خلال حروبهم، وخلال الحركات الانقلابية البهلوانية التي أعقبت تلك الحروب، حتى إذا اتجهت الأوضاع إلى الاستقرار تدريجياً في أوائل الثمانينيات، بدأ بحث جدي في الوحدة، وانطلقت خطوات ملموسة في اتجاهها.

أما جنوب البلاد فإنه لم يكن مهيّأً للعب دور الإقليم القاعدة بالنسبة للوحدة اليمنية، واستقرت فيه بعد الاستقلال نخبة إيديولوجية ماركسية سرعان ما انخرطت في السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي، وباتت تعطي مشروع الوحدة أبعاداً إيديولوجية، دون أن تتخلى يوماً عن هذا الحلم. «... لا زلت أذكر ومنذ أكثر من عشرين عاماً وأنا أعمل في الحقل التربوي أن أطفالنا كانوا يرددون شعاراً هو: لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية، وذلك في كل مدارس وكليات جنوب اليمن»[٣]. واعتمد ماركسيو الجنوب سياسة هجومية عسكرية لتحقيق الوحدة، خصوصاً في حرب العام ١٩٧٩ وفي دعم حرب العصابات المسلحة في الشمال، ما بدا أنه إصرار على الوصول إلى الوحدة بالقوة المسلحة، الأمر الذي اصطدم بمعطيات وظروف اليمن المعقدة وانتهى إلى فشل معروف.

يستدعي كل ذلك القول إن الوحدة اليمنية كانت عابرة للحدود الإيديولوجية والطائفية

---

(٣) د. سميرة الخطيب، مداخلة في ندوة «وحدة اليمن ـ الأزمة والحل» التي نظمت بإشراف مركز الدراسات الجيوبوليتيكية والحدود الدولية التابع لمعهد الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن، في الفترة الواقعة بين ٢٥ ـ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وسنرمز لهذا المصدر في الفصول اللاحقة بتعبير «ندوة لندن».

والمناطقية، وترتكز إلى إرث تاريخي معمر، ولا تواجهها رغبات انفصالية مهمة ومعلنة إلّا فيما ندر، وتحضر على الدوام كحقيقة بديهية وثابتة في خيال اليمنيين الذين كانوا يلجؤون إليها لحل مشاكلهم في السلم والحرب، وفي تصورهم للمستقبل وفي تخيلهم لنوع العلاقات المتوازنة مع جيرانهم، ولا نبالغ كثيراً إذا ما قلنا إنها كانت المسألة الدائمة على جدول أعمال اليمنيين، والوحيدة التي تحظى بإجماعهم، وهم تجاه الوحدة يختلفون اختلافاً جذرياً عن الدول العربية الأخرى، دون أن يعني ذلك أن نظرتهم للوحدة كانت على الدوام متساوية أو أن قواهم السياسية كانت على الدوام مخلصة في أطروحاتها الوحدوية، وفي رهاناتها على إلغاء الحدود ودمج الدولتين الشطريتين.

ولعل ما ساعد على رسوخ التفكير الوحدوي اليمني، انتشار مناخ إقليمي مناسب في شبه الجزيرة العربية التي عرفت، أكثر من غيرها من المناطق العربية، مبادرات وحدوية طوعية أو قسرية، فالمملكة العربية السعودية حصيلة لعمل توحيدي اندماجي بقيادة الملك عبدالعزيز آل سعود، والإمارات العربية المتحدة حصيلة لعمل توحيدي بقيادة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ومجلس التعاون الخليجي هو الصيغة الائتلافية الأهم والأكثر قابلية للحياة بين الصيغ الائتلافية المشابهة الأخرى.

ولعل من حسن حظ سكان شبه الجزيرة أنهم الأقل تعرضاً لمؤثرات الاستعمار الأوروبي الثقافية والاجتماعية العميقة، وأن قسماً كبيراً منهم لم يخضع لهذا الاستعمار الذي وضع أسساً لنماذج دول ـ أمم في العالم العربي، والراجح أن خضوع أجزاء من شبه الجزيرة للاستعمار البريطاني، وليس الفرنسي، ساعد بصورة غير مباشرة على استئناف مناطق في الجزيرة لوحدتها، أو في انبثاق وحدات بصورة طبيعية. ذلك أن فرنسا كانت خلال سيطرتها على بلدان أجنبية وعربية حريصة على تكوين نخب انفصالية وكيانية قابلة للحياة والبقاء، كما هو الحال في بلدان شمال أفريقيا، وفي أفريقيا جنوب الصحراء عموماً، في حين أن بريطانيا كانت تعتمد صيغة استعمارية برانية تضمن استمرار سيطرتها، دون الغوص في إعادة تركيب النخب المحلية وتأهيلها، وبالتالي تجميع وتركيب كيانات راسخة من حولها، وعليه كان من السهل على الجبهة القومية إزالة محميات وسلاطين خلال شهر واحد تقريباً، وبالتالي وضع حد نهائي لـ١٢٨ عاماً من الجهود البريطانية ذات المنحى الانفصالي في اليمن. أما انتقال شمال البلاد من الحكم التركي إلى الاستقلال مباشرة، ودون المرور بالاستعمار البريطاني، فقد لعب دوراً غير مباشر في صيانة الفرص الضرورية لإعادة توحيد هذا البلد بكامله.

وإذا كانت الظروف التاريخية والسياسية والجغرافية المجاورة مناسبة لإعادة توحيد اليمن، فإن الاتفاقات والمشاريع التي وقعها مسؤولو الدولتين السابقتين، ساعدت كثيراً على إلغاء الهوية الشطرية ودمج المؤسستين السياسيتين اليمنيتين، علماً بأن الاتفاقيات المذكورة غالباً ما تلت حروباً وصراعات يمنية ـ يمنية. ولعل اتجاه المسؤولين في الشطرين السابقين نحو عمل وحدوي، قسري أو طوعي، بعد كل صراع، يفصح عن قوة وحضور الوحدة، وعن الاضطرار للجوء إلى قضيتها وقت الأزمات ولم يسبق لقادة الدولتين أن فكروا أو تمكنوا من تسوية الأزمات والحروب بغير طرح حلول وحدوية، وهو أمر لا مثيل له أيضاً، وأيضاً في العلاقات العربية ـ العربية أو في العلاقات بين بلدان منقسمة كالألمانيتين أو الكوريتين، ولا حتى بين بعض الشعوب الموزعة على دول عديدة كالشعب الكردي.

وكان من الطبيعي أن تسهل الاتفاقات الموقعة في المرحلة الشطرية استئناف الوحدة، واتخاذ القرار المركزي بشأنها خلال اجتماع فندق الغولد مور في عدن، وبالتالي توحيد البلاد خلال ٦ ساعات فقط. فدستور دولة الوحدة كان جاهزاً منذ ٣٠ كانون الأول/دسمبر عام ١٩٨١[٤]. ويتحدث الدستور بالتفصيل عن شكل الدولة وقواعد عملها، ومواده الأساسية ما زالت سارية المفعول حتى الآن. وكان يكفي وضع الاتفاقات الأخرى موضع التنفيذ كي تبدأ المؤسسات اليمنية الموحدة بالظهور، كما هي الحال بالنسبة لاتفاق الشركة اليمنية للسياحة (١٩٨٠/٦/١٢)، والشركة اليمنية للنقل البحري (١٩٨٠/٦/١٢)، والاتفاقية المشتركة بشأن الموارد الطبيعية (١٩٨٢/١/٢٣)، واتفاقية التعاون والتنسيق بين شطري البلاد (١٩٨١/٩/١٥)، واتفاقية تنقّل المواطنين (١٩٨٨/٥/٤)، واقامة مشروع استثمار نفطي مشترك على حدود الدولتين بين مأرب، في الشمال، وشبوة، وفي الجنوب،

---

(٤) مرّ مشروع دستور دولة الوحدة بمراحل عديدة، فقد وردت أول إشارة إليه في اتفاقية القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٢ بين القاضي عبد الرحمن الأرياني والرئيس الجنوبي سالم ربيع علي، وتكررت الإشارة مرة أخرى في لقاء طرابلس بين الرئيسين المذكورين وفي لقاء الجزائر (١٩٧٣/٩/٤). واتخذ قرار خلال قمة الكويت بين الرئيس علي عبدالله صالح وعبد الفتاح إسماعيل بإنجاز مشروع دستور دولة الوحدة خلال ٤ أشهر (١٩٧٩/٣/٣٠). ولم تتمكن اللجنة المشتركة من إنجازه في الوقت المحدد واضطرت لعقد ١٣ دورة في صنعاء وعدن ومدن يمنية أخرى لتنتهي من إعداده في الفترة الواقعة بين ٢٦ و١٢/٣٠/ ١٩٨١م. واتفق الرئيسان علي عبدالله صالح، والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض في ١٩٨٨/٥/٤ على إحالة مشروع الدستور إلى برلماني البلدين للمصادقة عليه وعرضه من ثم على استفتاء شعبي لإقراره؛ راجع: *اليمن الواحد*، سلسلة وثائقية عن الوحدة اليمنية، ٣، إصدار مكتب شؤون الوحدة، صنعاء، كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، ص ٢٥٣.

في ١٩٨٨/٥/٤، ناهيك عن اتفاقات سياسية أخرى شأن المجلس الأعلى الفني أو هيئة التنظيم السياسي الموحد، أو تمثيل الدولتين بممثل واحد في البلدان الأجنبية التي تتمثل فيها دولة دون أخرى... إلخ.

ولم تكن الوحدة اليمنية حتمية في معطياتها التاريخية والشعورية العاطفية فحسب، وإنما أيضاً في معطياتها السياسية التي تجمعت عشية انهيار الحرب الباردة. ويبرز الطابع الحتمي السياسي في السرعة التي أعلنت فيها هذه الوحدة في عدن، وذلك بعد مضي ثلاثة أسابيع فقط على انهيار جدار برلين، ومعه الحرب الباردة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. ولعل هذه الحتمية تفسر أسبقية اليمن على ألمانيا في مسار توحيد البلدين.

ففي اليمن كانت المبادرات التوحيدية والظروف المناسبة لاستقبال الوحدة تتجمع خلال الثمانينيات ويتم العمل على مراكمتها، في حين كانت الوحدة الألمانية تحتاج، لكي تصبح أمراً واقعاً، انهيار الحرب الباردة أولاً، ومن ثم ضم ألمانيا الشرقية لاحقاً من طرف العملاق الرأسمالي الألماني الغربي.

ويمكن القول باختصار شديد إن وحدة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر كانت نتيجة منطقية وخياراً وحيداً للدولتين اليمنيتين المنفصلتين، وحصيلة منطقية لتطورهما الطويل بعد الجمهورية وبعد الاستقلال. ولكن، أيضاً، كان التاريخ المذكور بمثابة ملتقى طرق إجباري للنظام الشمالي الذي استقر كإقليم قاعدة مهيأ لاستقبال الوحدة، والنظام الجنوبي الذي عرف سلسلة من التراجعات، والانهيارات التي قادته إلى الوحدة. بتعبير آخر، كان ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر محطة التقى فيها نظام يتزايد قوة واستقراراً سنة بعد سنة، ونظام ما انفك يضعف ويتراجع خلال عقد الثمانينيات حتى جاء إلى تلك المحطة ليقف مع التاريخ وليس ضده. وأخيراً كان ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر مناسبة معبرة عن إرادة زعيمين يمنيين اتّخذا قراراً تاريخياً كانا يعرفان أنه يتضمن مخاطر مباشرة على حياتهما الشخصية.

أما خيار الوحدة الحتمي في الشمال فيمكن الوقوف عليه من خلال مجموعة من التطورات التي شهدها الحكم الصنعاني في عقد الثمانينيات، والتي تمثلت بتحقيق قدر كبير من الاستقرار وإعادة ترتيب البيت الداخلي، وإبعاد مراكز النفوذ الخارجية عن التحكم بسياسة البلاد، وانتهاج سياسة خارجية دفاعية، ووضع حد للطموحات الشيوعية في صنعاء وفي الجزيرة عموماً. وقد سمحت هذه السياسة بتوفير مصادر دخل مهمة لليمن عبر العمالة في دول الخليج والاكتشافات النفطية المحدودة، وسمحت هذه السياسة بتوفير تغطية

إقليمية للسلطة، من أبرز عناصرها انخراط صنعاء في حرب الخليج الأولى ورهانها على العراق، وهو رهان يتناسب مع المصالح الأميركية والخليجية، ويتيح الاستناد إلى القطب العراقي الإقليمي. ولعل اشتراك صنعاء في تأسيس مجلس التعاون العربي، إلى جانب بغداد وعمان القاهرة، وذلك للمرة الأولى في تاريخ النظام الجمهوري، سمح لها بهامش كبير للمناورة، ووفّر للوحدة اليمنية الناشئة مظلة إقليمية مهمة.

يضاف إلى ذلك استقبال صنعاء، بعد أحداث كانون الثاني/يناير ٨٦، الرئيس السابق علي ناصر محمد ومجموعة كبيرة من أنصاره، وتيار علي ناصر، شكل ورقة ضاغطة بالغة الأهمية في تطور الأحداث اليمنية في الثمانينيات، ولعبت هذه الورقة دوراً كبيراً في التعجيل بإعلان الوحدة.

بالمقابل كانت عدن تعيش خلال النصف الثاني من الثمانينيات انهيارات بالجملة لم تتوقف منذ حرب كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ التي قصمت ظهر النظام، واضطرته إلى انتهاج سياسة دفاعية وتقديم المزيد من التنازلات الداخلية والخارجية. فموقفه كان مشلولاً خلال حرب الخليج الأولى، وتراجعت جبهة الرفض التي تضمه إلى سوريا والجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية مع تراجع السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط في عهد غورباتشوف، وصار محاطاً بمجلس التعاون العربي على حدوده الشمالية مع صنعاء، وبمجلس تعاون دول الخليج على حدوده مع عمان والسعودية، وساءت علاقاته مع أثيوبيا على البحر الأحمر بعد انحياز منغستو هايلي مريم إلى جانب علي ناصر محمد. أما على الصعيد الدولي فكانت عدن مصنفة كدولة إرهابية في قياسات الولايات المتحدة الأميركية وكانت العلاقات مقطوعة بين الدولتين. هكذا بدت عدن في ذلك الحين وكأنها مطوقة بدول معادية أو لا تحتفظ معها بعلاقات إيجابية، ولم يكن لدى العدنيين من متنفس إلّا الحدود مع نظام الرئيس علي عبداللّه صالح الذي كان يعرض عليهم الوحدة. ولعل انهيار جدار برلين كان بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على السياسة الخارجية الجنوبية، ومن ثم على السياسة الداخلية. وعندما حاولت القيادة الاشتراكية تنظيم تراجعها على الصعيد الداخلي، ومباشرة سياسة إصلاحية للنظام المنهك والمحاصر، والذي يعاني من صعوبات اقتصادية خطيرة ومن تحذير سوفياتي بحجب المساعدة الخارجية، (حوالى ٤٠٠ مليون دولار سنوياً)، بدا أن هذا التراجع يحمل تهديداً جدياً للنظام، لأنه يصب الماء في طاحونة خصومه التاريخيين والمتضررين منه من أبناء الجنوب، قدامى جبهة التحرير وبقايا السلاطين وغيرهم، فضلاً

عن خصومه الجدد الذين خسروا حرب كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وتجمعوا في صنعاء. وصار واضحاً أن الوقت لا يعمل لصالح القيادة الجنوبية وأن الخيارات تضيق أمامها[٥] وأن عليها أن تجد مخرجاً لائقاً يجنبها انهياراً مفاجئاً للحكم، ويساعدها على التخلص من حالة الحصار المضروبة حولها، وهنا ارتسم خياران:

(١) الخيار الأول يقضي بالتخلي عن الاشتراكية، والتحول إلى دولة رأسمالية مشابهة للدول المحيطة بها. ولم تكن لهذا الخيار فرص نجاح مضمونة لأسباب عديدة من بينها أن النظام الجنوبي كان مؤهلاً ومبنياً على العداء الثوري لدول الخليج وللرأسمالية، ولا يمكن لكوادره وإطاراته التكيّف مع علاقات السوق دون المغامرة بانهيار النظام نفسه واندلاع حرب داخلية جديدة. ولعل تغيير طبيعة النظام يستدعي إعادة دمج أعدائه السابقين والذين حاربهم بوصفهم ليبراليين ورجعيين، وحُرموا من العودة إلى البلاد طيلة عشرين عاماً، وهم يتمتعون بمراكز اجتماعية وعائلية متضررة من النظام وغير قابلة مبدئياً للتصالح معه وتنتظر لحظة الثأر منه، ناهيك عن أن خياراً من هذا النوع كان سيرمي النظام الاشتراكي في أحضان مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي المغامرة بفتح النار عليه من طرف جماعة علي ناصر محمد. هذا إذا سلمنا بأن دول الخليج كانت مستعدة لإنقاذ النظام الجنوبي بصيغته الاشتراكية، وإذا سلّمنا بأن القيادة الاشتراكية كانت قابلة للتماسك في ظل خيار من هذا النوع، وإذا سلّمنا أيضاً وأيضاً بأن دول الخليج مستعدة لاستقبال النظام العدني بدون مطالبته بإعادة دمج أعدائه التاريخيين الذين كانوا يعيشون في أراضيها. قصارى القول أن هذا الخيار كان ينطوي على مجازفة كبيرة، وغير قابل للتطبيق فوراً، ويحتاج تطبيقه إلى وقت يتكيف خلاله النظام مع المعطيات القاهرة. وهذا الوقت لم يكن متاحاً بسبب ضغوط الداخل والخارج.

(٢) الخيار الثاني يتصل بإعلان الوحدة الاندماجية مع الشمال؛ والراجح أن هذا الخيار كان الأكثر انسجاماً مع الوقائع القاهرة، فصنعاء كانت المنفذ والدولة الوحيدة التي تتنفس

(٥) للوقوف على الضغوط الداخلية والآراء النقدية التي كانت توجه للنظام حينذاك يمكن العودة إلى شهادة الصحافي الفرنسي جان غيراس الذي كتب سلسلة مقالات في صحيفة *لوموند* إثر زيارة ميدانية لعدن أبرزها مقال: «عدن بدون نجوم حمراء»، نشر بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٠ أي بعد أقل من شهر على إعلان ٢٢ أيار/مايو. ولاحظ غيراس أن الصحف تناصب الحكومة العداء، والمساجد تغصّ بالمصلين، والمهاجرين اليمنيين يندفعون لشراء كل شيء في المدينة.

عدن من خلالها. ولا تربطها بعدن سفارات وعلاقات دبلوماسية، وتحتفظ بوزير للوحدة نظير وزير صنعاني، وتربطها بالحكم الشمالي اتفاقات وحدوية... باختصار كانت صنعاء، والوحدة اليمنية، خشبة الخلاص المشرِّفة للنظام المهدد، وبالتالي كان قرار الوحدة غالباً ولا تعترضه إلّا صعوبتان ثانويتان، الأولى تتصل بتمركز علي ناصر محمد خصم القادة الجنوبيين في صنعاء، وتتصل الثانية بعدم قبول التيار الإسلامي الشمالي الوحدة مع ماركسيي الجنوب. وقد تم تذليل الصعوبتين بسرعة كبيرة عبر إقناع علي ناصر محمد وبعض مساعديه بالخروج من المدينة وبالتالي العيش في سوريا، وإقناع التيار الإسلامي بسحب اعتراضه على الوحدة لقاء إفادته من النظام الديموقراطي الذي ترافق معها.

وعلى الرغم من تجمّع كل الظروف المشار إليها، فإن اتخاذ قرار الوحدة كان يتطلب تصميماً وجرأة واستعداداً لتحمل المخاطر الناجمة عنه، من قبل الرئيس علي عبدالله صالح والأمين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض؛ ذلك أن القرار الوحدوي يتضمن إعادة رسم الخريطة السياسية اليمنية، ومعها الخريطة السياسية في شبه الجزيرة العربية. فالدولة الموحّدة تستند إلى كتلة ديمغرافية (١٢ ـ ١٤ مليون نسمة) متجانسة هي الأهم في شبه الجزيرة العربية، وتتمتع بموارد أولية، على تواضعها، كفيلة بتوفير الأسلحة وتمويل جيش قوي في منطقة استراتيجية من الدرجة الأولى، وتمثل قطباً مهماً في المستقبل بمواجهة القرن الأفريقي، وتحتل موقعاً استراتيجياً على البحر الأحمر، وتتحكم بالملاحة البحرية في باب المندب، ومقابل القاعدة البحرية الفرنسية في جيبوتي، وتحتل موقعاً مهماً في بحر العرب والمحيط الهندي. وكانت تشكل قوة جديدة لمجلس التعاون العربي الناشيء، والذي ينمو حول الجزيرة وفي الخليج وحول إسرائيل، وعلى حدود إيران وتركيا، إضافة إلى عناصر ثانوية أخرى لا سيما منها تمتُّع الدولة الجديدة بقوة مهاجرين إلى دول الخليج، (حوالى مليون)، وإمكانات زراعية لا تقاس بمثيلاتها في شبه الجزيرة، ونظام ديموقراطي يحمل العدوى إلى محيطه... إلخ. باختصار كانت الدولة اليمنية الناشئة مصدراً للقلق في محيطها، ومصدراً لحذر قوى إقليمية ودولية تتركز مصالحها بكثافة في هذه المنطقة من العالم، ومصدراً لإعادة النظر بمجمل الجغرافيا السياسية فيها. وعليه كان اتخاذ قرار الوحدة يتطلب شجاعة استثنائية في اجتماع عدن التاريخي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

في فندق غولد مور كان علي عبدالله صالح يدرك تماماً أن اتخاذ قرار بتحقيق الوحدة الاندماجية هو قضية مصيرية بالنسبة إليه، وأنه مجبر على الدفاع عن هذا القرار حتى الموت، لأن الكتلة اليمنية التي تتأثر بالنفوذ الخليجي، ستتضرر من هذا القرار ولن تتسامح تجاه حكمه إذا ما فشل في السير به حتى النهاية، وأنه سيكون، من الآن فصاعداً، مضطراً للدفاع عن الوحدة اضطراره للدفاع عن حياته. فأي فشل، سواء اتخذ شكل انفصال أو تنازلات جوهرية أو حرب داخلية، يفترض ردود فعل شمالية ضده، وبالتالي تقديم حساب عن سنوات حكمه التي تجاوزت كثيراً السقف الخليجي النافذ في بلاده.

والراجح أن الرئيس صالح كان يراهن على القوة الجنوبية التي ستندمج في حكمه لردع مصادر التمرد المحتملة ضده، وهذا بحد ذاته يشكل ضمانة في غاية الأهمية تجاه المخاطر التي يكمن أن يتعرض لها. وقد شهدنا عيّنة عن هذه المخاطر عندما اندلعت الأزمة السياسية في العام ١٩٩٣ حيث ارتفعت أصوات زعماء شماليين نافذين متسائلة عن جدوى السياسة الوحدوية التي تبنّاها الرئيس صالح، وازداد بروز هذه الأصوات حدةً خلال حرب صيف العام ١٩٩٤ وبدأت الشائعات تتردد في الشارع اليمني، وتتداول بعض الأسماء المرشحة لخلافة الرئيس إذا ما نجح الانفصال، ما يعني أن صالح كان يدرك، في فندق غولد مور أن قراره الوحدوي ليس مصيرياً بالنسبة لبلاده وحكمه فقط وإنما بالنسبة له شخصياً أيضاً.

يفصح ذلك عن عبثية بعض التحليلات التي انتشرت خلال الأزمة السياسية التي سبقت الحرب، والتي تحدثت عن أن صالح انتهج سياسة دفعت الانفصاليين نحو الانفصال، وأنه برفضه المطالب الإصلاحية الاشتراكية لم يترك للانفصاليين خياراً آخر غير الانفصال؛ وأنه كان واثقاً من قدرته العسكرية على تصفية الحركة الانفصالية... إلخ. كل ذلك لا يتقاطع مع رهانات الرئيس اليمني الحقيقية في ذلك الحين، فهو كان يحتاج إلى الكتلة الاشتراكية في حكمه الوحدوي، وليس إلى عداوتها، وكان غير واثق من انتصاره في الحرب لأسباب عديدة من بينها حجم التأييد الإقليمي والدولي الذي كان يرتسم تدريجياً حول الانفصاليين، ناهيك عن غياب أي تقدير جدي لقدرة جيشه على خوض حرب طويلة. فهذا الجيش الذي أعاد بناءه لم يكن مجرّباً ولم يخض أي حرب حقيقية من قبل... باختصار لم يكن صالح محبذاً لدفع الانفصاليين نحو الانفصال ولم تكن له مصلحة فعلية في وقوعه.

ويفصح ما سبق أيضاً عن معنى التنازلات الجوهرية التي قدمها الرئيس صالح في وثيقة

العهد والاتفاق، وهي تنازلات أدت إلى ارتسام مواقف صريحة بابتعادها عن حكمه، وتجمّع حولها كثيرون من زعماء اليمن النافذين، الأمر الذي ربما حمل الانفصاليين على قراءة الموقف قراءة مغلوطة. فهم اعتبروا أن ابتعاد زعماء نافذين عن حكم الرئيس يوفر لهم فرصة ذهبية لعزله والانتصار في الحرب. وستثبت التطورات اللاحقة أن هذه القراءة الخاطئة صادرة عن هواة في السياسة يطلّون على الناس بوصفهم محترفين.

لم تقتصر رهانات الرئيس صالح في غولد مور على هذه النقطة وحدها، فهو أيضاً يمثل كتلة وحدوية في شمال البلاد، ويتمتع برغبة حقيقية في استعادة حقوق اليمن في المسائل والخلافات الحدودية، ويرى أن الوحدة اليمنية تسمح باستعادة هذه الحقوق. ويتمتع أيضاً بحسّ تاريخي وبإدراك عميق لحضور الوحدة القوي في ذاكرة اليمنيين، وبأسباب شخصية وبمشاعر قومية، وبشجاعة كبيرة. وكلها عناصر ساهمت في حمله على اتخاذ قرار الوحدة الاندماجية في ذلك الفندق الذي خلّفه البريطانيون بعد رحيلهم من عدن، وبالتالي الاستعداد لتحمل المخاطر الشخصية التي ينطوي عليها هذا القرار التاريخي.

بالمقابل، كان علي سالم البيض، على حد تعبيره، صاحب «حلم وحدوي» منذ انتسابه لحركة القوميين العرب. وقد أكد لأحد المسؤولين الشماليين الكبار في جلسة مصارحة، أن ثلاثة أسباب دفعته إلى الوحدة: «أولها: انهيار الاتحاد السوفياتي، ثانيها: اقتطاع دولة مجاورة أجزاء كبيرة من أراضي جنوب اليمن، ثالثها: اكتشاف أن حضرموت تقوم على بحيرة نفطية وكنت الوحيد الذي يعلم بالأمر ولو عرف المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ولجنته المركزية بذلك لوقفوا جميعاً ضد الوحدة وقاوموها بشراسة»[٦]. وكان البيض يدرك أن الفيضانات التي تسببت بها الأمطار في آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٨٩ أي قبل ٧ أشهر من اجتماع غولد مور قد فاقمت الوضع الاقتصادي المأزوم في بلاده، وأنه يحتاج إلى علاج سريع لهذا الوضع كي لا يتقاطع مع الوضع السياسي المأزوم أيضاً، فتندلع انفجارات جديدة تودي بالنظام برمّته. وكان مسؤولو الأمن الجنوبيون يعرفون أكثر من غيرهم مدى تدنّي شعبية النظام، وكان البيض يطّلع على تقارير دورية في هذا الشأن، كما أنه يعرف رأي العسكريين من الذين أنهكتهم حرب العام ١٩٨٦، وباتوا غير راغبين في خوض نزاع مسلح جديد. ومن أبرز هؤلاء هيثم قاسم طاهر الذي كان يطالب بالاطّلاع

(٦) من لقاء خاص مع مسؤول صنعاني كبير رفض ذكر اسمه، ربيع ١٩٩٧.

على قرارات البيض، تحسباً لأي طارىء، ذلك أن أي نزاع عسكري سيرتب عليه شخصياً أعباء القتال الأساسية. وكان البيض يدرك أن تياراً طاغياً في الحزب يضم شماليين وجنوبيين يرغب فعلاً في تحقيق الوحدة التي لم يبق لها أعداء كثر في ذلك الوقت، لكن الاقتناع بتحقيقها لم يكن ثابتاً، وذلك ما يؤكده البيض حرفياً في تصريح صحافي عندما يقول: «نحن أصحاب حلم، أنا جئت من حزب ومن حركة وطنية عندها حلم، لذا عندما تحققت الوحدة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ لم يكن أحد حولنا مقتنعاً بأنها ستقوم، وقد رفضنا وثيقتين، وثيقة باتحاد فيدرالي وأخرى بمضمون كونفيدرالي، وقلنا لننتقل إلى اتحاد اندماجي ولنختبر همّتنا وإيماننا بهذه القضية»[7]. وأخيراً كان البيض يدرك أن فشل المشروع الوحدوي أو فشل اندماج الاشتراكيين فيه، سيتحمل نتائجه شخصياً، بوصفه المسؤول الأول عن هذا القرار. وكان يدرك أيضاً أن خصومه وأصدقاءه المتحفظين على الوحدة لن يتساهلوا معه إذا ما فشلت التجربة واعترضتها صعوبات جدية. وهنا نتوقف قليلاً عند الأجواء التي أحاطت بهذا القرار الوحدوي مع أحد القادة البارزين الذين شاركوا في صنع هذا الحدث.

يؤكد راشد محمد ثابت، وزير الوحدة في حكومة عدن في ذلك الحين، كلام البيض عن رفض الفيدرالية، لكنه يشير إلى السياق الذي برز فيه هذا الرفض قبل اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر، «وصل الرئيس صالح إلى مدينة تعز والتقى هناك سالم صالح محمد نائب الأمين العام للحزب الاشتراكي، وأكد له أن صنعاء مستعدة لقبول وحدة اندماجية على أساس برنامج الحزب الاشتراكي، وحضر اللقاء يومذاك مجاهد أبو شوارب وسنان أبو لحوم، وكان سالم صالح مكلفاً من البيض بالاتصالات الجارية حول الوحدة. ساعتئذ بدأ الأمين العام يهتم شخصياً بالموضوع، باعتباره خصماً لسالم صالح الذي كان يرغب في تثبيت نيابة الأمانة العامة في دستور الحزب، غير أن البيض كان يرفض ذلك. وكان سالم صالح حليفاً لسعيد صالح الذي يرغب بتولي رئاسة الجمهورية، وهو الذي دعم البيض في تولي الأمانة العامة وهو أيضاً يعتبر خليفة لعلي عنتر في ردفان والضالع، لكن البيض أقنعه على مضض بتعيين حيدر أبو بكر العطاس رئيساً للجمهورية لبعض الوقت، ويخلفه بعد ذلك سعيد صالح. ولما طال الوقت تحول هذا الأخير إلى خصم للبيض وتحالف مع سالم صالح. ولعل تحالف الرجلين القويين في مواجهة الأمين العام، إضافة إلى تململ

---

(٧) علي سالم البيض، مقابلة أجراها خيرالله خيرالله ونشرتها جريدة **الحياة** بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٣.

العسكريين من حوله ومطالبتهم له بالاطّلاع على كل القرارات والتعيينات، كل ذلك جعل البيض يعاني من صعوبات أكيدة في إدارة الحزب والبلاد التي كانت تجتاز ظروفاً شديدة التعقيد».

ويضيف راشد محمد ثابت قائلاً: «... لم يرد البيض على عرض الرئيس صالح الذي انتظر جواباً من عدن لمدة شهر حاول الأمين العام خلال هذا الشهر إعادة ترتيب موقعه داخل الدولة وبالتالي استلام رئاسة الجمهورية، إضافة إلى الأمانة العامة. غير أن طلبه جوبه بالرفض، فاندفع باتجاه المفاوضات الوحدوية. في هذه المفاوضات عرضت الصيغة الفيدرالية وشكلت لجنة من الطرفين لإعداد مشروع فيدرالي ومن أعضاء هذه اللجنة، (جنوباً): فضل محسن، راشد محمد ثابت، وعبد الواسع سلام؛ و(شمالاً): إسماعيل الوزير، يحيى العرشي، ومجموعة من رجال القانون من الشطرين. وبعد نقاش مستفيض خرجنا بصيغة فيدرالية غير كاملة، وذلك بسبب الخلاف على تذويب الشخصية الدولية للدولتين وكيفية دمج الجيش. ونص الاتفاق على فيدرالية لمدة خمس سنوات يتم بعدها دمج الدولتين واتفقنا على أن يكون اجتماع ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر لبحث النقطتين موضع الخلاف. وعشية الاجتماع اعترضت قيادات جنوبية عسكرية ومدنية على تذويب الشخصية الدولية للجنوب، ومن بين هذه القيادات نذكر سعيد صالح وصالح منصر السيلي وحيدر أبو بكر العطاس ووزير الدفاع صالح عبيد أحمد؛ غير أن هذه القيادات لم تكن قادرة على تعبئة مؤيدين كثر، لأن الشارع اليمني شمالاً وجنوباً كان متلهّفاً للوحدة وكانت الحملات الإعلامية تؤجج المشاعر الوحدوية».

ويوضح قائلاً: «... دار نقاش بين الطرفين حول الفيدرالية (٢٩ ـ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر) دون التوصل إلى نتيجة، بسبب رفض تلك المجموعة تذويب الشخصية الدولية للجنوب. هنا أخذ البيض زمام المبادرة وكان عليه أن يحسم الموقف، فإذا ما اتخذ بمفرده قراراً مؤيداً للفيدرالية سيعترض عليه الأربعة المذكورون بقولهم إن الفيدرالية لا تتناسب مع دستور الحزب الذي ينصّ على الوحدة الاندماجية، وستُعتبر مبادرته لاغية لتعارضها مع الدستور ونصوص الحزب. أما إذا وافق على وحدة اندماجية فإنه يكون منسجماً مع تلك النصوص، ويمكنه بالتالي القول إنه طبّق دستور الحزب، بالاستناد إلى الشرعية الحزبية. وهذا ما حصل، ففي يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر طلب صالح والبيض من وزيري الوحدة راشد محمد ثابت ويحيى العرشي إعداد اتفاق للوحدة الاندماجية تمّ توقيعه في

فندق غولد مور وسط دهشة كبيرة من القيادتين الشمالية والجنوبية. وبعد توقيع الاتفاق تتالت الأحاديث عن محاولات اغتيال وضغوط استهدفت صالح والبيض، الأمر الذي حملهما على اختصار مدة الفترة الانتقالية من سنة إلى خمسة أشهر، وعليه تحققت الوحدة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠»[٨].

يساعد ما تقدم على القول إن الوحدة اليمنية التي استؤنفت من جديد بقرار شجاع اتخذه علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض، كانت حتمية وليست مجرد صدفة طارئة وتالية لانهيار الحرب الباردة. ونقول حتمية لأنها توّجت سياقاً تاريخياً وحدوياً في اليمن، ولأنها لا تصطدم بحسّ شعبي انفصالي، ولأنها حاجة شعورية وعاطفية وحصيلة ميزان قوى تم ضبطه وترتيبه بوعي وبتصميم أكيد، ولأنها متناسبة مع البيئة التوحيدية في شبه الجزيرة العربية ولا تصطدم بسياسة انفصالية معمّرة، ولأنها ترث اتفاقات ومشاريع مشتركة بين عدن وصنعاء. باختصار كانت مبادرة تسير باتجاه التاريخ ولا تعترضه، وبالتالي لا يجوز اعتبارها صدفة بحتة وعملاً إجرائياً اقتضته التطورات العالمية. وإذا كان صحيحاً أن هذه التطورات قد سهّلت قيام الوحدة في الموعد المعروف، فالصحيح أيضاً أن أساس الوحدة يجب أن يُبحث عنه في مرجعيتها المذكورة وليس في مرجعية غولد مور التي تظل، على أهميتها، سنداً ثانوياً. لكن إعلان الوحدة ودمج الدولتين المنفصلتين لم يكن كافياً بحد ذاته لضمان عدم ارتداد التاريخ اليمني إلى الوراء... فقد تبين خلال أزمة العام ١٩٩٣ وحرب العام ١٩٩٤ أن الدفاع عن الوحدة حتى الموت في مواجهة انفصالٍ رهيب، شكّل خاتمة حقيقية للتشرذم اليمني ومقدمة ضرورية ساهمت وتساهم بصيانة الفضاء السياسي الواحد في هذا البلد الذي بات خالياً من أية قوة قادرة على فصل أجزائه عن بعضها البعض.

---

(٨) راشد محمد ثابت، لقاء خاص مع الكاتب في صنعاء، ١٩٩٤.



الفصل الثاني

المرحلة الانتقاليّة: صعوبات التّعايش والاندماج

«فعلها اليمنيون هذه المرة»... هذا العنوان تصدّر غلاف صحيفة فرنسية كانت في صيف العام ١٩٩٠ بين عدد محدود من وسائل الإعلام التي تناولت الوحدة اليمنية. فلكثرة ما تحدثوا عن الوحدة، ولكثرة ما احتربوا حولها، ولكثرة ما حددوا مواعيد لتحقيقها، ظن كثيرون أن اليمنيين غير جادّين في استئناف وحدة بلادهم. لكن هذه المرة «فعلوها...» حقيقة، وسط مفاجأة ودهشة الجميع داخل وخارج العالم العربي.

لا بد من الاعتراف أن إعلان الوحدة اليمنية لم يترافق مع انفجار عاطفي في العالم العربي وذلك لكثرة ما أشاع الوحدويون العرب من إحباطات وأجواء تشاؤم تجاه مسائل الوحدة والحرية والديموقراطية، ولكثرة ما أشاع القوميون، (البعث، حركة القوميين العرب، الناصرية...)، من لامبالاة تجاه هذا الموضوع، وبسبب سلوكهم السياسي القطري والانفصالي، لم يعد الرأي العام العربي يقيم اعتباراً جدياً لمواضيع من هذا النوع، إذ كيف يصدّق حديث الوحدة والديموقراطية في خطاب البعث، طالما أنه يحكم بلدين عربيين هما الأشدّ عداء أحدهما للآخر في المجموعة العربية، وكيف يُصدّقُ الرأي العام العربي حديث الوحدة الناصري، طالما أن الناصريين في البلدان العربية المختلفة لا يتفقون على شيء قدر اتفاقهم على محاربة بعضهم البعض وشرذمة بعضهم البعض... باختصار نقول إن جزءاً كبيراً من اللامبالاة التي انتشرت مع الإعلان عن الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ يعود إلى الحالة المزرية التي يتميز بها خطاب الوحدة في الأدبيات السياسية القومية الكلاسيكية، وإلى المواعيد الوحدوية الفاشلة التي ضربها اليمنيون مراراً قبل ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

أما حديث الحرية والديموقراطية والتعددية الذي انتشر مع الإعلان الوحدوي اليمني، فإنه

هو الآخر فقد الكثير من بريقه ومصداقيته في الخطاب السياسي العربي الكلاسيكي، فالعقيد الليبي معمر القذافي حطّم منفرداً مشاريع كثيرة وحدوية وديموقراطية وتعددية، ما إن كان يعلن عن أحدها حتى يطوي صفحته ويبدأ مشروعاً آخر، ولكثرة امتداد أياديه إلى دعم التحركات والمشاريع المناهضة للعرب، (حركة جون قرنق مثلاً)، لم يعد كثيرون يصدقون حديث الحرية والوحدة أو الديموقراطية والوحدة. أما الأحزاب والتيارات اليسارية والاشتراكية، فإنها لم تكن تعشق هذه القيم في حياتها الحزبية الداخلية، الأمر الذي زاد من الإحباط العام تجاه مواضيع عربية مركزية شأن الوحدة... لذا ما إن أعلن اليمنيون عن وحدتهم حتى رد كثيرون علناً وضمناً بالقول... متى ينفصلون؟!

وسط هذه الأجواء العربية الباردة، والمعززة بمشاعر التشاؤم واللامبالاة، قررنا في حزيران/يونيو ١٩٩٠م ارتداء ثياب التاريخ والتوجه نحو اليمن، وفي ظننا أن عاصمة الجمهورية اليمنية الموحدة تعيش أفراحاً استثنائية، وأنها تشبه العواصم التي شهدت لتوّها أحداثاً تاريخية فاصلة، وأن لامبالاة الخارج وبرودة التغطية الإعلامية العربية والدولية، لا بد أن يقابلها مهرجان يومي في صنعاء الوحدة.

كانت مشاعرنا هذه أكبر قليلاً من المشهد الوحدوي الصنعاني، واكتشفنا أنها ناتجة عن احتشاد رغبة داخلية لا تتقاطع بالضرورة مع المعطيات الواقعية القائمة، فالشارع الصنعاني كان يعيش الوحدة بوصفها حدثاً تلقائياً، وليس تاريخياً استثنائياً. فهي استئناف وليس وحدة عابرة لحدود بعيدة على غرار الوحدة السورية ـ المصرية (١٩٥٨). وهي وحدة وطنية لا تستند إلى أيديولوجية قومية، وهي وحدة اندماجية فعلاً، لكنها تمّت في بلد فقير لا يملك وسائل تعبير مؤثرة خارج حدوده، تعكس أهميتها وحقيقتها المحلية والعربية، وأخيراً هي وحدة دفاعية وليست محطة أو قاعدة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة... وكل هذه الخصائص سنكتشفها تدريجياً، لكنها كلها لا تنفي ضرورة الذهاب إلى صنعاء التي كانت وكنا معها على موعد مع التاريخ...

في اليوم التالي لوصولنا، قررنا اللقاء بأكبر عدد من المسؤولين الذين شاركوا في صناعة هذا القرار التاريخي. ولم نجد صعوبة تذكر في ترتيب مواعيد مع كل الذين طلبنا الاجتماع بهم، أو الذين قرروا استقبالنا بعد أن علموا بوصولنا... في مكتب الدكتور عبد الكريم الأرياني، وزير الخارجية، كان المشهد نظير خلية نحل واعتبر أحد مساعديه الظرفاء أن الوحدة ليست مفيدة لليمنيين فحسب وإنما أيضاً للصحافيين العرب الذين كانوا

يتابعون شؤون الدولتين المنفصلتين، «الآن أصبحتم موحّدين» قال لنا مساعد الوزير. أما الأرياني فقد بدا منتشياً بانتصار كان بين قلة ممن صنعوه، ولإضفاء لمسة تاريخية على الحدث، أشار إلى أنه كان يستقبل قبلنا سفيري الألمانيتين اللذين جاءا يستطلعان التجربة اليمنية ويبحثان عن دروسها المفيدة في معالجة الوحدة الألمانية. وقلّل الأرياني من المخاوف المحيطة بالوحدة، وكشف النقاب عن حديث جانبي مع وزير عربي كان يقول له قبل شهرين: «لن تتوحدوا. لن تتوحدوا. فلماذا التعب» وأوضح «قلت له: بالفعل، نحن نسعى لكن ربما توحّدنا بعد الألمان»... فرد بقوله: «لن تتوحدوا حتى لو توحدت الدنيا وليس الألمانيتان». وعلق وزير الخارجية اليمني بقوله: «... كان من مصلحتنا أن يواصل التفكير بهذه الطريقة وفي كل الحالات هو يخشى أن تكون الوحدة مثالاً يُحتذى بين دولته ودولة مجاورة».

وفي لقاءات أخرى مع وزيري الوحدة السابقين يحيى العرشي، (شمالاً)، وراشد محمد ثابت، (جنوباً)، تكررت إشارات مماثلة عن اتصالات من الكوريتين للإفادة من بعض الدروس والنصائح اليمنية. في اليوم التالي لبّينا دعوة للغداء في منزل رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس. كان بالنسبة إلينا حضرمياً يحكم صنعاء وقد ذكرنا هذه العبارة حرفياً في مجلة اليوم السابع الصادرة في حينه. لم يكن اللقاء مع العطاس بالغ الحماس ولم نلحظ لديه مظاهر عاطفية باهرة كتلك التي لمسناها في لقاءاتنا السابقة. فهو دعانا مراراً لزيارة عدن وكان حريصاً أن تبقى عاصمة الجنوب السابقة تحت الأضواء الإعلامية. لم يطلق العنان لمشاعره ولم تبد الوحدة في أجوبته إنجازاً رهيباً. وحذر من أن العودة إلى الوراء لا تعني الرجوع إلى شمال وجنوب وإنما إلى شراذم في كل الاتجاهات. كان رئيس الوزراء اليمني حريصاً على إبلاغنا أمرين أساسيين: الأول يقضي بضرورة إبقاء عدن في دائرة الضوء الإعلامي؛ والثاني إبداء قدر كبير من التحفظ حول المسائل المتصلة بالوحدة.

لم نكن في ذلك الحين واثقين من وجود تيار متحفظ على الوحدة الاندماجية في الحزب الاشتراكي اليمني، ولم نكن نعرف أن العطاس هو أحد أبرز المتحفظين. وسنحتاج إلى عام آخر كي نسمع شائعات وأقاويل منسوبة إليه، وتفيد بأن الاشتراكيين «سيكفرون بالوحدة» خلال أقل من سنة واحدة. لكن لا بد من الإشارة إلى أننا لم نعثر على سندٍ لهذه الأقاويل التي نفاها العطاس علناً، غير أن انتشارها بقوة يفصح على الأقل عن الجانب المتحفظ في موقف رئيس الوزراء اليمني الأسبق من الوحدة الاندماجية. وتحفظ الرئيس العطاس سيصبح

علنياً من بعد، وسيتولى بنفسه في العام ١٩٩٤ رئاسة الوزارة الانفصالية بعدما شغل لأربع سنوات رئاسة الوزارة الوحدوية.

خلال لقائنا بالعطاس، بدا أننا ارتدينا «ثياب التاريخ» خطأً وأن ما خلناه محطة تاريخية، قد يكون فعلاً محطة، ولكنها مؤقتة وراهنة، أو على الأقل غامضة. لكننا حسمنا أمرنا ولم نستسلم للشكوك وفضلنا أن نخطىء مع الوحدة على أن نكون على صواب مع المتحفّظين على شكلها ومضمونها ومصيرها، وقررنا أن نحتفظ بالعبارة إياها «حضرمي يحكم صنعاء» لأن واقع الحال كان بالفعل يتناسب مع العبارة المذكورة ومع عواطفنا وحماسنا الذي يفوق وقائع تلك الأيام.

لا جدال في أهمية المشاعر والعواطف عند تناول القضايا الكبرى، لكن مقاربة هذه القضايا بطريقة عقلانية تحتاج إلى أدوات قياس واختبار تتعدى الحقل الشعوري وحده، الأمر الذي يستدعي النظر إلى تحفظ الرئيس العطاس في إطار الظروف التي ترافقت مع إنجاز الوحدة، وضبطه في الحيز الذي ارتسم خلال المرحلة الانتقالية، وفي المناخ الذي ساد علاقات الحزب الاشتراكي الداخلية. فالتطورات اللاحقة ستظهر أن قضية الوحدة وقضية الانفصال في اليمن تجاوزت الأقلية المتحفظة على الوحدة الاندماجية داخل الاشتراكي، وأن خرائط سياسية كانت تتشكل ويعاد تشكيلها خلال المرحلة الانتقالية، وأن العطاس لعب دوراً مهماً في هذه المرحلة لكنه لم يكن حاسماً في رسم مساراتها واتجاهاتها، الأمر الذي يستدعي العودة إلى سنوات «التعايش البارد» في الحكم الوحدوي، وهي تمتد من العام ١٩٩١ إلى صيف العام ١٩٩٤.

كان على الطرفين الوحدويين أن يثبّتا نظام الحكم الوحدوي خلال هذه المرحلة، وأن يوفرا حمايته من المتضررين في الداخل والخارج، وأن يستندا إلى القواعد والاتّفاقات التي مهدت للوحدة الاندماجية وشكلت مرجعية لها. وكان عليهما اللجوء إلى المساومة في حل الخلافات وأن يتعايشا بهدوء في المؤسسات الوحدوية وفي كل الحالات استبعاد الرجوع إلى الوراء، وبالتالي حرق المراكب الانفصالية. نفذ الطرفان كل الشروط المتفق عليها قبل الوحدة فتشكل مجلس رئاسة، وعُرض الدستور على الاستفتاء العام وتم تشكيل مجلس نيابي وحكومة جديدة وتولى المؤتمر رئاسة الجمهورية، والاشتراكي نيابة الرئاسة، فضلاً عن رئاسة الحكومة والبرلمان؛ وطرح الطرفان قاعدة «الأخذ بالأفضل» من الدولتين السابقتين لبناء الدولة الجديدة. وبدا خلال العام الوحدوي الأول أن النظام الجديد قادرٌ على تلقي الصدمات واستيعابها، وقد اتضح ذلك في مناسبتين على الأقل، داخلية وخارجية.

(١) في الداخل أعلن عن تشكيل «التجمع اليمني للإصلاح» الذي ترأسه الشيخ عبدالله ابن حسين الأحمر، وهو يضم تيارات إسلامية ثلاثة، لم تكن ممثلة في الحكم: تيار الأخوان المسلمين ومجموعة من التجار وأصحاب المصالح الاقتصادية في السوق، والقبائل التي تتأثر بنفوذ الشيخ الأحمر، وبدا التجمع اليمني للإصلاح وكأنه يحتل القسم الأهم من مساحة المعارضة للحكم، وكان معروفاً أن هذا التيار يتلقى تأييداً خليجياً، وتربطه صداقات بدول خليجية، وهي صداقات وعلاقات قديمة وسابقة على الوحدة، وتم التعبير عن هذه الصداقات بوضوح خلال حرب الخليج الثانية واجتياح الكويت، حيث تزعّم الشيخ الأحمر مسيرة مؤيدة للكويت ضمّت آلاف المتظاهرين الذين جابوا شوارع العاصمة اليمنية.

غير أن هذا التيار لم يكن يمارس المعارضة على صفحة بيضاء، فزعيمه صرح علناً ومراراً بأنه يريد الوحدة، لكنه لا يريدها مع الماركسيين، الأمر الذي يعني بوضوح أنه لا يطمئن إلى مشاركة الاشتراكي في الحكم، فكيف إذا كان الحزب يتولى المنصب التنفيذي الأول من خلال رئاسة الحكومة، والمنصب التشريعي الأول من خلال رئاسة مجلس النواب، فضلاً عن نيابة رئاسة الجمهورية وعضوية المجلس الرئاسي، وبدا أن معارضة الإصلاح للحكم تثير حفيظة الاشتراكي أكثر من المؤتمر الشعبي العام. غير أن التدقيق في جوهر هذه المعارضة يسمح بالقول إن ظاهرها كان أكثر حدة نحو الاشتراكي لكنها في حقيقتها معارضة تتناول الحكم برمته، لأنها مشكّلة من فئات مستبعدة من الحكم، ولا مكان لها في خططه للمستقبل. وسنلاحظ بعد سنوات، (تحديداً في العام ١٩٩٧)، أن الإصلاح خرج من الحكم الذي تولاه منفرداً المؤتمر الشعبي العام، وانتقل الإسلاميون إلى المعارضة تماماً كما حصل غداة تأسيس حزبهم في الشهور الوحدوية الأولى، مما يعني أن الإصلاح والمؤتمر ليسا وجهين لعملة واحدة كما أكد ويؤكد المعارضون الاشتراكيون.

إن التحدي الذي شكله الإصلاح للحكم كان كبيراً، فهو يندرج في إطار الصعود الإسلامي الكبير في العالم العربي، غداة انهيار الحرب الباردة. وقد لاحظنا انبثاق تيارات إسلامية شعبية وعريضة في الجزائر، (ابتداء من عام ١٩٨٩)، والمغرب الأقصى (١٩٩٠) والأردن (١٩٩٠) وفلسطين، ولبنان، ومصر وغيرها، وكانت هذه التيارات الصاعدة تتكتل وتظهر للوجود مستفيدة من المساحات الديموقراطية المفتوحة، وعليه لم يكن بوسع اليمن أن يُحظّر ظهور الإصلاح وأن يحرم الترخيص له، وأن يمنعه من العمل كما كانت

تطالب بعض الأصوات الاشتراكية، خصوصاً أن المنطق الديموقراطي الذي ساد بعد الوحدة يتيح حضور كل الآراء والأفكار والسياسات، ولا يستوي مع الحظر والاستبعاد والاستثناء.

ولعل ظهور التيار الإصلاحي، المناهض علناً للحزب الاشتراكي لأسباب إيديولوجية، مثّل ضغطاً سياسياً كبيراً في الساحة اليمنية، وفرض النظر إلى الخريطة السياسية في البلاد بعين مختلفة، وأدى ذلك إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذا اللاعب الجديد في خطط الحكم المستقبلية، خصوصاً في الانتخابات النيابية الديموقراطية التي ستتم مبدئياً في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

واجه الحكم الوحدوي صدمة التيار الإصلاحي بنجاح في البداية، بيد أنه اختلف في تقييم وتفسير وجود هذا التيار عشية الانتخابات النيابية. ولعل هذا الاختلاف سيتّسع تدريجياً، وستكون له آثار سلبية بعد نهاية حرب الخليج الثانية. وهذا الاختلاف بين الاشتراكي والمؤتمر حول النظرة للإصلاح سيضعِفُ الائتلاف الوحدوي، وسيترك آثاراً سلبية على التطورات الداخلية اليمنية خلال المرحلة الانتقالية، وسيكون سبباً أساسياً من أسباب انهيار التعايش بين الطرفين.

(٢) المناسبة الثانية، أو الاختبار الثاني، وهو الأخطر، تمثل بحرب الخليج التي تلت اجتياح العراق للكويت. فاليمن الذي استفاد، إلى حدّ كبير، من التغطية العراقية لوحدته قبل آب/أغسطس عام ١٩٩٠، بات مضطراً لدفع ثمن باهظ لعلاقته بالعراق وعضويته في مجلس التعاون العربي الذي كان يضم القاهرة وعمان وبغداد وصنعاء. وستلعب دول الخليج التي استهدفها الاجتياح العراقي دوراً مهماً في الأزمة اليمنية وفي الحرب التي تلتها[1]. وقد خرج هذا الدور عن تقاليد التحفّظ المعروفة في السياسات الخليجية، وصار علنياً لصالح التيار الانفصالي، خصوصاً من جهة دولة الكويت التي وجهت اتهامات صريحة لليمن بدعم العراق وصنفتها بين دول «الضد».

والأضرار التي أصابت اليمن كانت شاملة للسياسة والاقتصاد، وآثارها ما زالت مستمرة

(١) اقتراع اليمن في مجلس الأمن ضد القرارات الدولية الصادرة بحق العراق، كان الأكثر كلفة في التاريخ بحسب تقدير نقله عبد الكريم الأرياني عن مسؤول أميركي لأنه حرم اليمن مساعدات خليجية، وحرمها عائدات المهاجرين اليمنيين إلى الخليج، وحرمها مساعدات أميركية. راجع: مقابلة مع وزير الخارجية اليمني نشرتها جريدة السفير اللبنانية بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٣.

حتى اليوم، من خلال انقطاع المساعدات الخليجية وطرد مئات الآلاف من العمال اليمنيين المهاجرين، وتطورات أزمة حنيش... إلخ.

تمكن الائتلاف الحاكم من تلقي صدمة أزمة الخليج وحرب الخليج الثانية بنجاح، فلم تبرز مواقف متناقضة داخل الحكم[٢] وتم تشكيل لجنة لدعم العراق كان يتولى رئاستها دورياً د. أحمد الأصبحي، (المؤتمر الشعبي)، وجار الله عمر، (الاشتراكي). وبدا أن السياسة الخارجية اليمنية تجاه الأزمة والحرب قادرة على تبنّي مواقف دفاعية، وتراجع تدريجي عن التحالف القوي مع العراق، وأنها مضطرة للوقاية من محاولات الاستدراج المتكررة للانخراط في الأزمة والحرب، ومضطرة من جهة أخرى، بسبب تمثيل اليمن للمجموعة العربية في مجلس الأمن، للتعبير عن توازن معيّن قضى بالامتناع عن التصويت على معظم قرارات المجلس ورفض الاقتراع مع قرار الحرب، وفي كل الحالات لم تكن هذه المواقف تحظى برضى العرب كلهم الذين انقسموا إلى فريقين كبيرين تجاه الأزمة والحرب، غير أن هذه المواقف اتُّخذت بمباركة طرفي الحكم اللذين تضررا معاً من طرد المهاجرين اليمنيين، ومن الآثار الاقتصادية للحرب. لكن الطرفين فشلا فيما بعد في تلقي الصدمات التالية، وفي تبني سياسة موحدة تجاه التطورات العربية والإقليمية والدولية التي تلت حرب الخليج.

خلّف انتصار قوات التحالف الدولي على العراق في حرب العام ١٩٩١ آثاراً رهيبة ما زالت ماثلة حتى اليوم في العلاقات العربية ـ العربية. ومن بين هذه الآثار تشتت وانهيار الكتلة العربية التي كان اليمن يستند إليها في تجربته الوحدوية، فمصر قاتلت إلى جانب قوات التحالف الدولي، والأردن أخذ يبحث عن سبل للتكيف مع ميزان القوى الجديد، وانتهى إلى توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. والعراق صار محطّماً ومعرّضاً للحصار الدائم. ومنظمة التحرير الفلسطينية بدأت تتجه نحو توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل بشروط أميركية إسرائيلية، وامتنع أبو عمار عن التوجه إلى صنعاء التي كان يزورها دورياً، وأحياناً مرتين في الأسبوع، حيث يحتفظ بمنزلٍ خاص فيها قدمه له الرئيس علي عبدالله صالح.

---

(٢) ظهرت مؤشرات ضئيلة على تناقض نظرة الطرفين لحرب الخليج الثانية وللأزمة التي سبقتها، من ضمنها إشارة وردت في حديث صحافي لنائب الرئيس، علي سالم البيض، الذي يقول: «... صبرنا في أزمة الخليج، كنا مضطرين إلى الوقوف بعضنا مع بعض حتى على غلط لنحمي دولتنا ووحدتنا...»، الحياة، ١٩٩٣/١٠/٣٠.

أما الدول العربية الأخرى الأقل أهمية وتأثيراً في الأحداث اليمنية، والتي لم تشترك في قوات التحالف الدولي، فإنها ستحصد تدريجياً نتائج حرب الخليج. فالسودان سيغرق في خلافات ونزاعات مع كل الدول الحدودية المحيطة به، وخاصة مصر وأثيوبيا وأريتريا، وسيتعرض لاحقاً لحصار دولي. والجزائر ستغرق، ابتداءً من العام ١٩٩٢، في حرب أهلية لم تتم فصولاً بعد. وستتعرض ليبيا لحصار جوي ودبلوماسي. وكل هذه الدول كانت تحتفظ بعلاقات جيدة مع صنعاء، وكلها ستنكفيء لمعالجة أوضاعها الخاصة، وستصبح عاجزة عن التفرغ لسياسات خارجية لا تتصل مباشرة بمشاكلها الملحة.

من جهة ثانية، لم يكن بوسع اليمن الاستناد إلى دول إقليمية مؤثرة شأن إيران، بسبب مشاركتها في الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى جانب بغداد. أما على الصعيد الدولي فإن الولايات المتحدة الأميركية التي استطاعت، خلال حرب الخليج، تحقيق انتصار سريع وحاسم، باتت، أكثر من أي وقت مضى، بلا معترض جدي على سياستها العربية، وبدا وكأنها قادرة على التحكّم بالشتاء والصحو في العالم العربي، وهي وإن كانت تحبذ اصطفاف اليمن في التحالف الدولي خلال حرب الخليج، فإنها بالمقابل عبّرت عن امتنانها لعدم تهوّر الحكومة اليمنية ولرفضها القوي لاستخدام أراضيها لصالح العراق، إذ كانت حكومة اليمن خلال الأزمة والحرب تعبّر، بلسان وزير خارجيتها الدكتور عبد الكريم الأرياني، عن قدر كبير من التعقل، عنوانه رفض «اللعب بالنار» وهذه العبارة كررها الأرياني مراراً خلال أزمة وحرب الخليج الثانية، الأمر الذي أثار على الأقل نصف ارتياح لدى الولايات المتحدة الأميركية ستستفيد منه صنعاء لاحقاً.

في السياق نفسه كانت فرنسا التي تحتفظ بقاعدة عسكرية استراتيجية في جيبوتي، وعلى المقلب الآخر من باب المندب، حريصة على مباركة التعقل اليمني، علماً بأنها شاركت في حرب الخليج بدون حماس كبير. وكانت حريصة أيضاً على الاحتفاظ بعلاقات ودية مع اليمن ضمن حساباتها لما بعد الحرب. فباريس ساهمت في تحطيم العراق، شريكها الأساسي في الخليج، مع إدراكها التام بأنها لن تعوض هذا الشريك، وبالتالي لا شيء يدعوها لتحطيم بلد محايد كاليمن، ستحتاج إليه بعد الحرب لإعادة التوازن إلى سياستها العربية. هذه السياسة التي ضعفت كثيراً بسبب خسارة فرنسا لموقعها اللبناني لصالح سوريا ولموقعها الفلسطيني بسبب هيمنة الولايات المتحدة على عملية السلام في الشرق الأوسط واستبعاد أوروبا وفرنسا من هذه العملية.

أما بريطانيا التي طُردتْ من جنوب اليمن، بعد استعمار دام لأكثر من قرن وربع القرن، والتي تحتفظ بعلاقات واسعة وكثيفة مع دول الخليج، والتي شاركت بحماس قل نظيره في الحرب، فإنها كانت مستعدة لانتهاج سياسة عقابية لليمن، ستتضح كل معالمها وستنكشف بوضوح خلال حرب العام ١٩٩٤، وبالتالي كان من الصعب على الحكم اليمني أن يحيّد هذه الدولة أو أن يقنعها بسياسته الخارجية حينذاك. كما كان من الصعب عليه أن يستعين بدول الخليج لهذه الغاية، الأمر الذي جعل العلاقات البريطانية ـ اليمنية بعد حرب الخليج مكشوفة تماماً ومتدنية جداً.

ولم يكن بوسع اليمن الاستناد إلى الاتحاد السوفياتي الذي أخذ ينهار بوتيرة متسارعة بعد الحرب، وظل خلال سنوات خارج المعادلة الدولية، وعندما تمخّض هذا الانهيار عن عودة روسيا إلى الساحة العالمية كوريث للاتحاد السوفياتي، كانت موسكو الروسية تحتاج إلى سنوات لترتيب أوضاعها، أما بقية دول أوروبا الغربية فإن تأثيرها السياسي الدولي شبه معدوم ولا يقاس بتأثيرها الاقتصادي المهم.

وأخيراً، لم يكن بوسع اليمن الرهان على الصين، على الرغم من العلاقات الجيدة معها، قبل وبعد الوحدة، لأن بكين تتأثر بالضغط الأميركي وتتطلع إلى علاقات جيدة مع الخليج، وتمتنع عن لعب دور خاص في السياسة العالمية إلّا في المسائل المباشرة التي تهمها في شبه القارة الهندية.

يتّضح مما سبق أن حرب الخليج الثانية حطمت الدائرة السياسية الواسعة التي كان يتحرك من خلالها الحكم اليمني، وأدت إلى تشكيل خريطة سياسية جديدة مناهضة لليمن، أو باردة تجاهه، وتتيح انتهاج سياسات عقابية ضده دون رادع حقيقي. فهذا الحكم كان مكشوفاً تماماً ولم يكن جذاباً أبداً في محيطه، وصار مسرحاً للعديد من الرهانات والمناورات التي ستؤدي إلى انفجار حرب العام ١٩٩٤ ومن بعد إلى احتلال جزيرة حنيش الكبرى (١٩٩٥).

في ظل هذه الظروف الشديدة الحرج، وفي ظل المحاولات الخارجية المكشوفة لمعاقبة الحكم اليمني، كان على الائتلاف الوحدوي الحاكم أن يبرهن عن أقصى درجات التضامن، وأن يُعبّر عن قدر كبير من التماسك لصيانة الوحدة، وأن يواصل برنامج دمج المؤسسات، وأن يتصدّى لمعالجة مشكلة مئات الآلاف من العائدين اليمنيين إلى البلاد قسراً بفعل حرب الخليج، وأن يستوعب الآثار الاقتصادية السلبية، وأن يعطي الأولوية لإعادة

صياغة علاقات خارجية جديدة، وبالتالي الارتكاز إلى موازين قوى جديدة. بعبارة أخرى، كانت المصالح الخارجية اليمنية تحتل الأولوية على القضايا الداخلية، وكان من المفترض أيضاً أن يتماسك الائتلاف الحاكم لمواجهة المخاطر، وأن لا ينقضّ على بعضه البعض، غير أن العكس هو الذي حصل؛ فقد برزت أزمة الحكم في ظل هذه الظروف الدقيقة، وبدا أن الاشتراكي اليمني يقيم وزناً لشعارات إيديولوجية التحديث والتقدم الحضاري، في وقت تحتشدُ فيه المخاطر الخارجية وتتجمّع حول أبواب صنعاء. وبدا أن أطرافاً خارجية استطاعت أن تجد من يصغي إليها بقوة في اليمن، وساهمت إلى حد كبير في صبّ الزيت على نار الخلافات الداخلية، وبالتالي توسيع إطار أزمة الحكم التي انتهت بحرب العام ١٩٩٤ وبإعلان الانفصال الفاشل.

يعود فشل تجربة التعايش الائتلافي في الحكم الوحدوي إلى انعكاس النتائج السلبية لحرب الخليج الثانية على التطورات الداخلية اليمنية، وإذا كان من الصعب التحكم بمآل التطورات الداخلية ومعرفة مساراتها ونهاياتها، فيما لو لم تندلع حرب الخليج، فإن من السهل ضبط التلازم والتوازي بين بروز الأزمة اليمنية وبين نتائج الحرب المذكورة.

ولا يحتاج المرء لجهد كبير كي يستنتج بأن الخلاف الأول في الحكم بين الرئيس صالح ونائبه البيض، والذي ظل سرّياً، أدى إلى الاعتكاف الأول للأمين العام للحزب الاشتراكي بعد مضي أشهر معدودة على انتهاء حرب الخليج. أما الاعتكاف الثاني فقد تمّ في العام ١٩٩٢ والثالث في صيف ١٩٩٣ وهذه الاعتكافات المتتالية كانت تعبر عن تناقض في الرؤية والمواقف بين الطرفين، وكانت تحمل نائب الرئيس على الانسحاب المؤقّت من دائرة الحكم للضغط من أجل الأخذ بمطالبه وتصوراته. ويبدو أن تكرار محاولات الاعتكاف كان يعبّر عن فعالية هذا الأسلوب، لأن عودة البيض إلى الحكم كانت تتوّج في كل مرة بالاستجابة إلى مطالبه وآخرها توقيع وثيقة «العقد والاتفاق» في عمان. وهذه الاستجابة كانت صنعاء تفضّلها على انفجار الوضع الذي قد يطيح بالحكم والوحدة معاً. وقد بلغت درجة التنازل مستوىً حرجاً جداً للرئيس اليمني الذي وقّع مضطراً «العقد والاتفاق»، غير أن الحزب الاشتراكي كان قد قطع مسافات أبعد من الوثيقة في معارضته، وكان من الصعب عليه أن يعود إلى الوثيقة، وأن يغامر بأوراقه الخارجية التي كانت تسمح بإقامة دولة في الجنوب أو على الأقل توحي بذلك. وبعيداً عن تفسير

السياسة بالمؤامرات والخدع، وبعيداً عن حصر المسؤولية عما حصل بالتطورات الخارجية، يمكن اعتبار الوجه الداخلي للأزمة اليمنية محصلة لثوابت ولمستجدات لم ينجح الائتلاف الحاكم، خلال الفترة الانتقالية، في التعاطي معها ومعالجتها، والحؤول دون طغيانها وخروجها عن السيطرة، علماً بأن المشاكل الداخلية حقيقة قائمة وليست اختراعاً خارجياً.

أما الثوابت الأساسية التي أتاحت تفاقم الأزمة اليمنية وتطورها ثم انفجارها فينحصر أبرزها في العناوين التالية:

(١) تشكل الائتلاف الحاكم من حزبين، لكل منهما تقاليده الخاصة وأساليبه الخاصة ونظرته الخاصة لمستقبل اليمن، فضلاً عن استبطان كل منهما للخلافات والنزاعات والحساسيات والحروب الثنائية السابقة. وقد دمج كل منهما خصوم الأمس في الحكم والأجهزة والمؤسّسات، الأمر الذي خلق صعوبات كبيرة في الاندماج الإداري، وبدا أن دولتين تعملان بإيقاعين مختلفين ضمن الدولة الواحدة. وقد تعزز هذا التعايش البارد باستمرار استقلال الحزبين في قمة السلطة ورسمهما الخطط الخاصة للحكم والبلاد. وكان هذا التعايش يحتاج إلى سنوات، وإلى قدر كبير من الاستعداد للتضحية والإرادة الصلبة، وتوفّر حسن النية لتجاوز المشاكل التي يطرحها التعايش، وإلى الابتعاد عن الرهانات الانقلابية وتغليب المصالح العامة على المصالح الفئوية، غير أن هذه الشروط التي بدت متوفرة في العام الوحدوي الأول سرعان ما تراجعت في العام الوحدوي الثاني، وأخلت الساحة لصراع مكبوت ولمناورات مكشوفة.

(٢) جاء الحزب الاشتراكي اليمني إلى الوحدة من موقع تاريخي تداعى لتوّه، وجاء المؤتمر الشعبي العام من موقع مفتوح على المستقبل. وإذا كان صحيحاً أن الاشتراكية الجنوبية فقيرة ومتخلّفة، والليبرالية الشمالية هامشية ومتخلّفة أيضاً، فالصحيح بالمقابل هو أن التجربة الأولى انتهت إلى الفشل، في حين تتوفر للتجربة الثانية فرضيات نظرية للنجاح. ولعل هذا المعطى الثابت هو الذي حمل قيادة الائتلاف الحاكم على اختراع قاعدة تطبيق الأفضل في التجربتين، والأخذ بأحسن إنجازاتهما. لكن هذه القاعدة لم تكن قابلة للتطبيق، وقد اعترف الطرفان بعدم قابليتها في فترة مبكرة. فالرئيس صالح يقول في حديث علني: «عدن أكبر ميناء في البلد. لكن الوضع غير طبيعي في هذا الميناء. المفروض أن يعامل ميناء عدن كما يعامل ميناء الحديدة على حد سواء، لكن ميناء عدن ما زال يعتمد القواعد

السابقة على الوحدة في حين كان من المفروض أن يكون التعامل معه انطلاقاً من مقولة الأخذ بالأحسن والأفضل من تجربة الدولتين السابقتين... فلماذا لم نأخذ بتجربة ميناء الحديدة ونطبّقها في عدن؟ لا زالت للأسف آثار التشطير تسحب نفسها في بعض الأوقات على بعض المؤسسات والهيئات والأشخاص»[٣].

أما نائب الرئيس علي سالم البيض، فإنه يختار مجالاً آخر للقاعدة المذكورة، فيعتبر أن الأخذ بالأفضل والأحسن من التجربتين يمكن أن يطبق على جهاز الأمن، فيتمّ حل الجهازين السابقين اللذين كانا يعملان ضدّ بعضهما البعض، ويعاد بناء جهاز جديد تماماً[٤]. غير أن الفارق في المثالين كبير للغاية، فالأول لا يحدث خللاً في تركيب السلطة خصوصاً في الظروف الدقيقة، وبالتالي يتيح تحقيق التجانس في الاقتصاد وفتح آفاق جديدة لمدينة عدن، في حين يتطلب الأخذ بالاقتراح الثاني تمهيداً شاملاً وإصلاحات عديدة في المؤسسات العسكرية، وبصورة خاصة دمج الجيش وقوى الأمن الداخلي. وبعبارة أخرى كان من السهل تطبيق قاعدة «الأخذ بالأفضل» في المجالات المحايدة، وخصوصاً في الاقتصاد، باعتبار أن الاقتصاد الماركسي انهار تماماً وفقد مشروعيته، ولا يمكن الدفاع عنه. وبالتالي صار الاقتصاد الليبرالي سائداً ومعتمداً في كل أنحاء البلاد.

من المؤكد أن المثالين المذكورين لا يختصران كل مجالات الفشل التي صادفتها «قاعدة الأفضل» لكنهما يمثلان نموذجاً لكيفية النظر إلى الأخذ بهذه القاعدة وتطبيقها. فمن جهة كان المؤتمر الشعبي العام يفضّل تطبيق هذه القاعدة في المجالات القاعدية، والتي لا تثير اهتزازاً في بنية الحكم؛ ومن جهة ثانية كان الاشتراكي يفضل تطبيق هذه القاعدة في قلب السلطة، ذلك أن السلطة بالنسبة للاشتراكي هي الأساس، وحسم الأمور فيها يؤدي إلى حسمها في كل المجالات الأخرى. وهذه النظرة مخلصة تماماً لمنهج التفكير الماركسي، وتندرج في سياق الصراع على السلطة في الجنوب سابقاً. أما تغيير السلطة في عرف المؤتمر الشعبي العام فيتم تدريجياً وعبر تراكم الإصلاحات القاعدية، وهذه النظرة البراغماتية مخلصة لأسلوب الحكم الذي كان معتمداً في صنعاء قبل الوحدة، ولتجربة الحكم الشخصية التي اعتمدها الرئيس صالح مع الإشارة إلى أن التغيير عبر إصلاحات متراكمة ليس قاعدة آلية

---

(٣) مقابلة مع الرئيس اليمني بثتها القناة المحلية الثانية ونشرتها جريدة الثورة المحلية، بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٠.

(٤) مقابلة البيض مع الحياة، مصدر مذكور.

ويحتاج دائماً إلى ضغوط وإلى قوى معارضة توازن الحكم وتحمله على التقدم إلى الأمام والمقارنة بين النظرتين تقودنا مباشرة إلى فشل تجربة الحكم الجنوبية والنجاح النسبي لتجربة الحكم الشمالية؛ لكن الظروف التي شهدت طرح «قاعدة الأفضل» والاختيارات المتصلة بها لم تكن طبيعية، ما جعل الحديث عن هذه القاعدة يبدو وكأنه يعكس مبارزة في الحجج أكثر من أي شيء آخر.

(٣) اعتمد الائتلاف الحاكم قاعدة القسمة على اثنين في السلطة؛ فمقابل رئاسة الجمهورية، تولّى الاشتراكي نيابة الرئاسة ورئاسة الحكومة ورئاسة مجلس النواب. وتقاسم الطرفان الوزارات، فلكل وزير شمالي نائب جنوبي ولكل وزير جنوبي نائب شمالي؛ وكذا الأمر في المراتب الوزارية الأخرى. وبدا أن دمج الدولتين أمر في غاية الصعوبة، فالدولة الجنوبية قائمة على القطاع العام والموظفين (٢٠٠، ٣٠٠، ٤٠٠ ألف موظف؟) من أصل مليوني نسمة، في حين كانت الدولة الشمالية تضم ٦٠ ألف (؟) موظف من أصل ١٢ مليون نسمة. وكان الدمج يعني إعالة حوالى ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ألف موظف، وهو أمر انتحاري تماماً في أي مشروع اقتصادي، ويستدعي إصلاحاً جذرياً ليس فقط لأنه يلتهم الميزانية ويعيق كل الخطط الإصلاحية، لكن أيضاً لأنه يتيح مضاعفة الفساد والبيروقراطية، ولا يسمح بفتح أبواب الدولة أمام الكفاءات الجديدة، أو أمام الأطراف السياسية الأخرى التي تضغط على الدولة من أجل الحصول على تعيينات لأنصارها ومؤيديها. غير أن إصلاح الدولة كان في كل الحالات سيصيب موظفي الاشتراكي بالضرر البالغ. والامتناع عن الإصلاح الإداري يشلّ الدولة وهي كانت بالفعل مشلولة وغير قابلة للإصلاح، بسبب القاعدة المذكورة. ولعل النظر بأمر الدولة كان يقتضي إصلاحاً شاملاً في البلاد وضمن خطط طويلة الأمد، غير أن ظروف السنوات الأولى للوحدة كانت صعبة للغاية، ولا تسمح بفتح ملفات متفجرة كالملف الإداري، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز سريع في الموازنة، وخلّف مناخات متشائمة في صفوف الموظفين الاشتراكيين الذين جاؤوا من دولة مفلسة، ولم يستفيدوا، خصوصاً بعد حرب الخليج، من حسنات الدولة الصنعانية، (الليبرالية). من جهة ثانية تقلصت فرص التعيينات الإدارية أمام الشماليين وصار الجهاز الإداري الشمالي عرضة لتحدٍّ وتنافسٍ حقيقيّين لم يعتدْهما من قبل، الأمر الذي أثار اضطرابات في صفوفه وبات إداريو الشمال مجبرين على التكيف مع موازنة شحيحة. وفي المحصلة تصاعد الاستياء في الجهاز الإداري المندمج وأدى ذلك إلى إشاعة مناخات غير صحية سهلت «الصيد في الماء العكر» لكل من يرغب في الداخل والخارج.

(٤) كان الاشتراكي يمثل، (مبدئياً)، سكان الجنوب، (مليوني نسمة)، والمؤتمر يمثل مبدئياً أكثر من ١٢ مليون نسمة في الشمال. وكان من الصعب تعديل هذه الحقيقة الثابتة في أي سيناريو لمستقبل البلاد، ولممارسة الحياة السياسية فيها. ولكن الحزب الاشتراكي عثر على معادلة مضادة يمكن وصفها بـ«الأرض مقابل السكان» للقول بأن عدد سكان الشمال الضخم يقابله في ميزان الوحدة اتساع رقعة الأرض الجنوبية الكبيرة وحجم ثرواتها.

وكان يمكن لهذه المعادلة أن تُعتمد، لو أن نظام الحكم المعمول به نظام توافقي دائم، لكن النظام المتبع ديموقراطي، ويستند بالضرورة إلى التمثيل الشعبي، وهو نظام اشترطه الاشتراكي بقوة وأصرّ عليه لقيام الوحدة[٥] فكيف يمكن التوفيق بين الطرفين؟ وكيف يمكن إدخال معادلة الأرض مقابل السكان في النظام الانتخابي والتمثيل البرلماني؟ فهل يمكن اعتبار الصوت الجنوبي مقابل عشرة أصوات شمالية بسبب اتساع أرض الجنوب؟ وهل يمكن تكبير حجم الدوائر الانتخابية الشمالية كي تصبح ٥٠ أو ١٠٠ ألف لكل نائب، مقابل ١٠٠٠ أو ٥٠٠٠ لكل نائب في الجنوب، كي يصبح بالإمكان القسمة على اثنين؟! كانت مقترحات من هذا النوع عبثية تماماً وفي كل الحالات لم يطرحها الاشتراكي ولم يدافع عنها.

إن الحقيقة القاهرة الموضوعية الناتجة عن توزيع السكان، شمالاً وجنوباً، رمت بثقلها في تقسيم الدوائر الانتخابية، وصار من الصعب تعديل التمثيل الأقلّوي الاشتراكي في كل البرلمانات اليمنية القادمة. وبما أن البرلمان هو القاعدة الأمّ للممارسة الديموقراطية فإن الاشتراكي كان محكوماً، على الأقل في السنوات الأولى، بأن يكون أقلّوياً فيه. ولمواجهة هذا المصير الأقلّوي تصدّى الحزب لمقولة الأكثرية العددية، واعتبر أنها مخالفة للشراكة الوحدوية التي تفترض القسمة على اثنين، والتي تعني في التطبيق احترام التمثيل في نصف الحكم مقابل التمثيل البرلماني بنسبة الربع، وأصر الحزب على ضرورة احترام توازن المصالح بين الطرفين. معتبراً أن الوحدة قامت أصلاً على هذا الواقع وأنها يجب أن تستمر بالاستناد إليه.

ولو افترضنا أن المؤتمر الشعبي العام تجاوز هذه العقدة، وقبل بمواصلة نظام القسمة على اثنين، فهل يمكن أن يقبل بها التجمع اليمني للإصلاح الذي جاء بأكثر من ٦٠ نائباً

---

(٥) وردت الإشارة إلى اشتراط الاشتراكي ربط الديموقراطية بالوحدة، وإصراره عليها في عدد كبير من التصريحات التي أدلى بها مسؤولون في الحزب، في مناسبات مختلفة، من ضمنها مقابلة البيض مع الحياة، مصدر مذكور.

إلى البرلمان الوحدوي المنتخب عام ١٩٩٣؟ وهل يمكن أن تقبل بها الأحزاب الصغيرة الأخرى، (٧ نواب بعثيين، وعدد من النواب الناصريين)، وكيف يمكن إقناعها بذلك؟ ألم يطلب من هذه الأحزاب التزام الديموقراطية التي قدمها الحزب مع اقتصاد السوق، بوصفها أحد أهم انتصاراته في المشروع الوحدوي؟

إن الجدل الذي خاضه الطرفان عشية الانتخابات التشريعية الأولى، (٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣)، أدى إلى نشوب أزمة حقيقية، وإلى خروج تدريجي للاشتراكي عن تحفّظه، وإلى مبادرته لفتح جبهات عديدة على الحكم، ونزوله إلى الشارع حيث أطلق أنصاره شعارات وهتافات مسيئة لرئيس الجمهورية في العاصمة نفسها، (أواخر العام ١٩٩٢)، وبدأ يرعى مؤتمرات قبلية ومناطقية في الشمال، فرد المؤتمر الشعبي برعاية متزايدة لخصوم الاشتراكي السابقين ـ الأمر الذي أدى إلى بروز أزمة خطيرة، وإلى اعتكاف نائب الرئيس في عدن، لأكثر من ثلاثة أشهر متواصلة، ولم تنته هذه الأزمة إلّا بعد الانتخابات التشريعية في ١٩٩٣ التي حملت إلى البرلمان تكتلاً نيابياً كبيراً تزعمه المؤتمر الشعبي، تلاه الإصلاح ثم الاشتراكي، وكل منهما حصل على عدد متقارب من النواب، فيما تمثل الناصريون والبعثيون بأقل من ١٢ نائباً. وتبين من خلال ذلك كله أن الاشتراكي اعتبر نفسه متحرراً من قواعد اللعبة التي خُرقت بنظره عند التشكيك بالقسمة على اثنين، وهذا التحرر فتح الباب واسعاً أمام مغامرات خطيرة اشترك الطرفان في الاستسلام لها.

(٥) اعتمد طرفا الائتلاف الوحدوي اقتصاد السوق للدولة الجديدة، الأمر الذي يعني تحرير الأسعار والكفّ عن تمويل الضمانات الاجتماعية التي كانت سائدة في النظام الاشتراكي الجنوبي، وأيضاً تحرير الملكية العامة بما فيها المنازل وتمليكها لأصحابها. تركت هذه السياسة آثاراً «ثورية» على علاقات المواطنين بالدولتين السابقتين، فتحرير الأسعار أدى إلى انتشار تجارة المواد الغذائية المدعومة بين الشمال والجنوب، (حليب وسكر من الجنوب باتجاه الشمال)، وأدى إلى ارتفاع الأسعار والتأثير على القيمة التبادلية للدينار الجنوبي والريال الشمالي، وإلى انتشار ردود فعل سلبية في الشارع، حاول المناهضون للوحدة ربطها بالنظام الوحدوي وبالتالي القول: لقد جاءت الوحدة بغلاء الأسعار والبطالة والطبابة المدفوعة الأجر، في حين لم تكن هذه الظواهر موجودة في العهد السابق. وبدا أن ذلك يشكل مخرجاً ذهبياً لأزمة عاصفة كان الاشتراكي سيضطر لتحمّل نتائجها منفرداً، فيما لو ظل حاكماً في الجنوب وفيما لو امتنع عن تحقيق الوحدة.

إن اقتصاد السوق وتحرير الملكية في جنوب البلاد أديا إلى بروز مشكلة المنازل والأراضي، وإلى عودة آلاف الجنوبيين المهاجرين إلى بلادهم ومطالبتهم باستعادة أملاكهم وأراضيهم، وبعضهم ورثة ضحايا حرب كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. ردّ مناهضو الوحدة على ذلك عبر ربط المشاكل الجديدة بالوحدة، في حين أنها ناتجة عن اعتماد نظام السوق وباتفاق الطرفين الوحدويين، وربما بحماس أكبر من الطرف الاشتراكي.

تبقى الإشارة إلى أن تخصيص الخدمات العامة، (الطبابة مثلاً)، حطم الروابط بين الاشتراكي وقاعدته تماماً، كما أدى تحرير الأراضي والملكية العامة إلى تحطيم روابط أخرى، وكان من الطبيعي أن تنشأ روابط جديدة حول كتل جديدة تكونت بمعظمها خارج الحزب الاشتراكي، ومن ضمنها كتلة رابطة أبناء اليمن وكتل صغيرة هنا وهناك تشكلت من المتضررين من النظام الاشتراكي، ومن بينهم الإسلاميون وورثة السلاطين السابقين، وباتت الكتل الجديدة تستند إلى مرجعيات جديدة جنوبية بمعظمها، في حين حافظ الاشتراكي على مرجعيته الإيديولوجية وبات مضطراً لمواجهة وقائع جديدة تماماً في المناطق التي كان ينطق باسمها ويمثلها في النظام الوحدوي.

إن تسارع الأحداث في جنوب اليمن خلال فترة زمنية قصيرة لم يسمح للاشتراكي باستيعاب المرجعيات الجديدة وصياغة مرجعية جامعة لها، ولم تسمح الأحداث المتسارعة للحزب بإحداث تغييرات في بنيته ذات المنحى الجنوبي عموماً، ناهيك عن تعذر تبني الاشتراكي خطاباً جنوبياً حصرياً بسبب الطابع الوحدوي لهذا الحزب المشكّل من جنوبيين وشماليين. وسنلاحظ أن تبنّي الحزب خطاباً جنوبياً في الحرب، وإعلانه للانفصال، لم يكونا كافيين لإعادة الإمساك بوضع أفلت من قبضة الحزب مرة واحدة، وربّما إلى الأبد.

(٦) بالمقابل كانت السلطة في الشمال قائمة على نسبة قوى اجتماعية رست بعد الصراعات الطويلة على الدولة وداخلها، وتمخّضت عن نشوء متضررين من الحكم ومؤيدين له، ويتركز وجود المتضررين في قسم من قبائل بكيل، وفي أقسام من الطائفتين الموجودتين في البلاد، وفي شخصيات لعبت أدواراً في عهود سابقة، ولم تندمج، أو اندمجت بلا حماس، في الحكم الجديد، ناهيك عن أقسام من الموالين السابقين للنظام الإمامي.

كان المحارضون والمتضررون من الحكم الجديد منضبطين في نسبة القوى التي استقرت طيلة سنوات ما قبل الوحدة. وكانوا يحترمون، إلى هذا الحد أو ذاك، القواعد

الضمنية للّعبة التي أرساها الحكم، غير أن هذا الانضباط تراجع تماماً بعد الوحدة، وصار المتضررون يبحثون عن وسائل للإفادة من تناقضات الائتلاف الحاكم. واستطاع الحزب الاشتراكي استمالة عدد منهم وحاول دمجهم في مشروعه السياسي. وسنلاحظ حضوراً مهماً لهؤلاء في المؤتمرات والتظاهرات التي نظّمها الحزب، فبدا أن هذا التحرك موجّه ضد المؤتمر الشعبي الذي استمال بدوره متضررين من الاشتراكي في خطوة شبيهة في دلالتها.

(٧) كانت لغة الحزب الاشتراكي السياسية ثورية وتغييرية، وتحتل الإيديولوجية وزناً مهماً فيها، في حين كانت لغة المؤتمر الشعبي براغماتية وخالية من أية شحنة إيديولوجية، وبدا أنها محافظة بالقياس إلى اللغة الأولى. وكان لا بد من إيجاد لغة سياسية متوسطة هي بالضبط لغة الوحدة. لم ينتبه الطرفان إلى هذه المسألة وربما لم يقيما وزناً لها، غير أن التعبير السياسي اليومي بلغتين، وعن قضية واحدة، يوحي بأن الوحدة تفترض تعبيرين سياسيين أحدهما ثوري وملحاح في طلب التغيير، والآخر براغماتي متحفّظ ولا يعترف بالتغيير الفوري. إن المشكلة التي طرحتها لغة الطرفين في التعبير السياسي ناجمة عن تناقض هذا التعبير مع الاندماج الوحدوي، وهو اندماج يتطلب بالضرورة لغة سياسية اندماجية، وهي لغة لا تتعارض مع التعددية السياسية السائدة في البلاد، فالتعدد يعني في أحد وجوهه لغة حكم ولغة معارضة، أو لغة حكم واحدة ولغات معارضة متعددة.

لم تشهد تجربة السنوات الوحدوية الأولى جهداً في هذا المجال، فكان تعايش اللغتين السياسيتين مثل تعايش الدولتين والجيشين والحزبين. وعليه كان من السهل أن ينتقل الطرفان من التعايش البارد، إلى الصراع الأهلي... فإلى الحرب، دون أن يحتاج أي منهما إلى إحداث تغيير جوهري في لغته السياسية، كان يكفي فقط التخلي عن بعض الصيغ المهادنة.

(٨) يمكن إدراج الرهانات الضمنية على الوحدة من قبل الطرفين في إطار الثوابت، وهي رهانات ستتضح بعد الحرب. ومن بين هذه الرهانات ما يذكره الباحث مايكل س. هدسون إذ يؤكد أن الرئيس حيدر أبو بكر العطاس قال له: «هناك مشكلات كبيرة تواجهنا. التخلف والقبلية والطائفية والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية، وحذر بنوع خاص من التطرف الديني». ويتابع قائلاً: «ويرى العطاس أن معالجة هذه المشكلات تتم بامتداد نظام الجنوب إلى فوضى الشمال». وينقل هدسون عن رئيس مجلس النواب السابق، ياسين سعيد نعمان،

قوله: «المؤسسات السياسية الشمالية تستند إلى أسس تقليدية وتعوّق التقدم الاجتماعي وبالتالي تعزز عدم الاستقرار». ويقول هدسون مستنتجاً: «الحزب الاشتراكي والزعماء الجنوبيون أقبلوا على الوحدة بتردّد، فقد كانوا يطمحون إلى قيادة اليمن كله في النهاية، وربما فكروا أنهم، في أسوأ الأحوال، يستطيعون أن يتخلّصوا من تجربة الوحدة ويسيطروا مجدداً على يمن جنوبي مستقل»(٦).

ما ينقله هدسون عن اثنين من كبار المسؤولين الاشتراكيين يسمح بصياغة سيناريو مفاده أن تخلف الشمال يقابله تقدم الجنوب. حل مشكلة التخلف تستدعي سيطرة الجنوب المتقدم على الشمال المتخلف. أما تعذر هذه السيطرة فيفتح الطريق أمام العودة إلى الجنوب وبالتالي الانفصال. بتعبير آخر يحكم الحزب الاشتراكي اليمن كله، أو يحكم الجنوب. هذا الرهان ليس بعيداً عن المراحل التي اجتازها هذا السيناريو والتي انتهت بإعلان الانفصال؛ كما أنه ليس بعيداً عن رهان اشتراكي ثوري سابق عبّر عنه الرئيس الراحل عبد الفتاح إسماعيل الذي خاض حرب العام ١٩٧٩، من أجل تطبيق النظام الاشتراكي في اليمن كلّه. ويبدو أن هذه النظرة الاشتراكية للشمال وتخلفه ثابتة تماماً في التصور الاشتراكي، ولم يطرأ تغيير عليها منذ الحرب الباردة. ويبدو أن الحزب دفع ثمناً باهظاً لهذه النظرة الخاطئة مرتين على الأقل، مرّةً في العام ١٩٧٩ ومرّةً في حرب العام ١٩٩٤. والراجح أن النظرة ذاتها ما زالت قائمة لدى الاشتراكيين الذين امتنعوا عن خوض الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧ وخرجوا من الحكم والبرلمان معاً(٧).

هناك أسباب كثيرة تحملنا على القول إن الحكم الشمالي كان يعرف تفاصيل هذا الرهان، وإنه أجرى الحسابات اللازمة للتعاطي معه. ونكتفي بالعودة إلى السياسة الدفاعية التي اعتمدها خلال الأزمة وانتقاله إلى الهجوم الحاسم خلال الحرب، ما يعني أن هذا الحكم لا تُسيِّرهُ عقول سياسية هاوية ومتخلّفة، وأن الاشتراكيين انطلقوا في نظرتهم إليه وإلى اليمن وإلى تجربتهم وإلى الظروف العربية والدولية من منطلقات خاطئة، ودفعوا ثمناً

---

(٦) راجع: حرب اليمن ١٩٩٤ ـ الأسباب والنتائج، إعداد: جمال سند السويدي، مايكل هدسون، بول دريش، شارل دنبار، روبرت بوروز، مارك كاتنر، صادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٥، ص ٢٣ ـ ٢٥. تجدر الإشارة هنا إلى أن العطاس ونعمان لم ينفيا ما أكده هدسون على لسانهما.

(٧) راجع سياق حرب ١٩٧٩ ودلالاتها في مكان آخر من هذا الكتاب.

باهظاً لهذه القراءة الخاطئة. وسنرى أن بعض القادة الاشتراكيين كانوا أكثر يقظة وحذراً من العطاس ونعمان، وأن البيض نفسه كان يدرك بعمق ميزان القوى ونوع الحكم. وقد حاول أن يقنع رفاقه بلاجدوى رهانهم الانقلابي عندما وافق على دمج الحزبين، (الاشتراكي والمؤتمر)، عام ١٩٩٢ لكنه لم يجد بينهم آذاناً صاغية.

وبالمقابل، كان رهان المؤتمر الشعبي العام يستند إلى حكم اليمن وفق معادلة الأكثرية والأقلية، وكان يدرك أن الاشتراكي سيظل أقلّوياً في كل السيناريوهات المستقبلية. وكان يدرك أيضاً أن لديه هامشاً كبيراً للمناورة يتمثل بتعدد روابطه مع الجنوبيين، وبقدرته على تحييد القبائل المتضررة من حكمه. وكان يعرف أن نسبة القوى تميل لصالحه، لكنه في الوقت نفسه كان يراهن على دمج الاشتراكي في الحكم، ويحسب أن هذا الحزب بحاجة إليه لمواصلة مشاركته في الحكم، كما أنه هو أيضاً يحتاج إلى الحزب لترتيب ميزان قوى جديد يسمح له بتحجيم التيار الإسلامي وبموازنة النفوذ القبلي في البلاد.

والراجح أن الرهان الشمالي على الوحدة، وحصراً على الحكم الوحدوي، كان قائماً على المعادلة التالية: ضبط الاشتراكي في لعبة الحكم الوحدوي من خلال الاتفاقيات الموقّعة، واحترام أدوار قادته ومسؤوليه وأنصاره. والتصدي له وإيقاعه في مطبّات وأفخاخ إذا خرج عن قواعد اللعبة، وحاول السيطرة على الحكم في اليمن الموحد، وهذا السيناريو طُبّق عملياً خلال السنوات الوحدوية الأولى.

خلاصة القول أن رهانات الاشتراكي ورهانات المؤتمر المضادة على الحكم الوحدوي ارتسمت على النحو المذكور خلال السنوات الانتقالية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤. وإذا كان من الصعب العثور على براهين إضافية فإن التطورات التي شهدناها خلال المرحلة الانتقالية تقلص كثيراً هامش الخطأ.

تنتظم الثوابت السابقة في خلفية الأحداث والوقائع اليمنية التي عرفتها البلاد في الفترة الانتقالية، فكل الحركات التي تمّت ما هي إلّا مظاهر مباشرة لواقع الائتلاف الوحدوي من جهة، ومن جهة أخرى للتغيرات الكبيرة الإقليمية والدولية التي حدثت بعد حرب الخليج الثانية. ومن المفيد التذكير مجدداً بأن انفجار الصراع داخل الائتلاف وظهوره إلى العلن ترافق مع انهيار العلاقات الخارجية التي عمل المؤتمر الشعبي سنوات على مراكمتها. وقد تبين بعد الحرب أن ضرباً من التساوي في الانهيار الخارجي ميّز علاقات الطرفين. فمقابل

انهيار الاتحاد السوفياتي ومعه علاقات الحزب الاشتراكي الخارجية بعد سقوط جدار برلين، انهارت علاقات المؤتمر الخارجية بعد حرب الخليج الثانية.

إنفجرت علاقات الطرفين علناً، وللمرة الأولى، في النصف الثاني من العام ١٩٩٢ حين شن الحزب الاشتراكي هجوماً سياسياً واسعاً للضغط على شريكه في الحكم، مستفيداً من موقعه في السلطة ومن موقعه المقرّب من المعارضة اليسارية والقومية في آنٍ معاً. واستهدف هذا التحرك تعديل شروط اشتراك الحزب في الحكم، والتعويض عن الضعف الذي طرأ عليه بعد ظهور التجمع اليمني للإصلاح، وبالتالي التمهيد لخوض الانتخابات النيابية المقبلة في ٢٧ نيسان/أبريل وما سيليها من استحقاقات: تشكيل حكومة جديدة وانتخاب مجلس رئاسي... إلخ.

استهدف الشقّ الأول من التحرك الاشتراكي مدينة تعز عاصمة المناطق الوسطى ذات الأغلبية الطائفية الشافعية، فأشرف على تنظيم وعقد مؤتمر شعبي كبير، ودعا ممثلين عن بعض الهيئات الدبلوماسية الأجنبية لحضوره، ورفع المؤتمر المذكور مطالبه وتخللته انتقادات للحكم الذي اختصر بالمؤتمر الشعبي وحده. وانعقدت مؤتمرات أخرى في مدن يسيطر الاشتراكيون عليها. واتضح أن هذه المؤتمرات تتمّ برعاية أو بضغط الجناح الشمالي في الاشتراكي، وهو جناح كان يعمل ضد الحكم في صنعاء قبل الوحدة، الأمر الذي حمل صحافة المؤتمر الشعبي على الحديث عن تحريك وإثارة النزعات الطائفية من طرف هذا الجناح. وفي الشقّ الثاني من التحرك، انعقدت مؤتمرات قبلية أبرزها مؤتمر سبأ[٨] برعاية مباشرة أو غير مباشرة من الاشتراكي، وكان ذلك يتعارض بوضوح مع خطاب الحزب الذي يشكو من الظاهرة القبلية، ويدعو إلى مواجهتها، ناهيك عن تاريخ تجربته في الحكم الذي يفصح عن مبالغة في محاربة القبلية[٩]، وكان ملفتاً أن التحرك باتجاه القبائل تركز على

(٨) انعقد مؤتمر سبأ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وردّد «زوامل» هي عبارة عن شعر عامي محلّي جاء فيها: «ما زد بقي للصبير حيلة... تالي الصبر الجهاد/ قد اليمن حامل وبالتأكيد قد هي مثقلة/ اللّه يخارجنا جميعاً من تكاليف الولاد»؛ حصلنا على نص الزوامل خلال وجودنا في صنعاء في الفترة نفسها.

(٩) كان الاشتراكي يقارن القبلية بالإقطاعية «... ويُعدُّ ذلك أمراً خاطئاً من الناحية الاتنوغرافية. إذ إن المناطق التي هي اليوم أو كانت إقطاعية بطريقة ما ليست مناطق عشائرية، والمناطق العشائرية ليست إقطاعية وليس لهذه المعادلة معنى سوى الافتراض الحديث بأن العشائرية والإقطاعية شكلان رجعيان». ويرى الباحث بول دريش أن نتائج هذا التفكير كانت مروّعة. فزعماء القرى الذين لم تكن ملكياتهم أكبر من ملكية أي شخص آخر قتلهم الاشتراكي بوصفهم ملاكين إقطاعيين. وفي السنوات الأخيرة كان المرء عرضة للاختفاء

فئات معروفة بتضرّرها من الحكم الصنعاني. وهنا أيضاً اتهمت صحافة المؤتمر الاشتراكيين بإثارة النزعة القبلية.

وكان واضحاً أن التحرك باتجاه المناطق الوسطى وبعض القبائل الشمالية، ورفع مطالب إصلاحية تمسّ أسس تركيب الحكم لأنها تتطلب تغيير الدولة وتغيير وسائل عملها، وأن ذلك يهدف إلى التلويح بالورقتين المذكورتين لمواجهة ورقة الأكثرية العددية، ودخول الإصلاح في صلب اللعبة السياسية، غير أن هذا الاختيار لم يكن موفّقاً، فقد استدعى تحركاً قبلياً مضاداً، فجابت القبائل المسلّحة المؤيدة لتجمّع الإصلاح شوارع صنعاء في تظاهرة حاشدة، ممّا أدى إلى بروز مخاطر جديدة عبر استعراضات القوة المرفقة بحملات صحفية وتحريضية.

أدت حصيلة هذه الاستعراضات إلى بروز الأزمة الأولى في علاقات الطرفين، الأمر الذي استدعى تدخل الرئيس ونائبه لتهدئة الأمور، والردّ على الأزمة عبر مشروع ينهي الثنائية في السلطة، ويضع حداً في المستقبل لكل الخلافات الناتجة عن استقلال الحزبين الحاكمين وممارستهما سيادة منفصلة؛ واتفق الرئيس ونائبه على توحيد الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام، وهذا التوحيد اعتبر خطوة مهمة للغاية، لا بل الأهم بعد الوحدة. واعتبرت هذه الخطوة ضمانة لتدعيم الوحدة واستمرارها، خصوصاً أن هذا المشروع جزء لا يتجزأ من الاتفاق الوحدوي الموّقع بين الطرفين قبل أيار/مايو ١٩٩٠.

وأثار مشروع توحيد المؤتمر والاشتراكي اعتراضاً ملفتاً من طرفين، هما الإصلاح من جهة، والتيار الشمالي، (معظمه)، في الحزب الاشتراكي وبعض الرموز الجنوبية في المكتب السياسي الاشتراكي من جهة أخرى. اعتبره الإصلاح التفافاً على الديموقراطية وخطراً عليها ومحاولة للعودة للحكم الشمولي، واعتبر التيار الشمالي في الحزب الاشتراكي أن التوحيد يجب ألا يتم من أعلى، ولا ينبغي أن يكون مجرد حل لأزمة أو وليد أزمة، فعملية التوحيد تعتبر قضية سياسية وفكرية، وينبغي أن تأتي في سياق التطور. ثم إن قراراً من هذا القبيل يخص المؤتمر العام للحزب الاشتراكي وليس للجنة المركزية أو للمكتب السياسي أن يبتّا فيه، والكلام لجار الله عمر رئيس الدائرة السياسية في المكتب

بتهمة العشائرية كأي جرم آخر. ويؤكد دريش أن الاشتراكي الجديد كان يرغب فعلاً في الاستفادة من قبائل الشمال لكنه لم يكن أفضل استعداداً من الحزب القديم لتقبل العشائر على مستوى النظرية السياسية.
راجع: حرب اليمن ١٩٩٤ ـ الأسباب والنتائج، مرجع مذكور، ص ٤٥.

السياسي للحزب الاشتراكي الذي أشار بوضوح إلى عدم قدرة الأمين العام للحزب، علي سالم البيض، على البت في موضوع اندماج الحزبين. ولم يكتف بهذا الاعتراض بل أثار مسائل حزبية حساسة من نوع «تغيير اسم الحزب الاشتراكي» وتحدث عن التوحيد بوصفه خطوة شمولية[١٠].

أدت معارضة الجناح الشمالي في الحزب الاشتراكي لمشروع التوحيد إلى إخفاق المبادرة الأهم التي طرحها المؤتمر الشعبي العام للخلاص من أزمات الحكم، وإلى إخفاق الرد الأكثر فعالية على حالة الاضطراب التي عاشتها البلاد. واستدعى هذا الإخفاق وسائل حل مؤقتة وتسوية متعددة الوجوه، تمثلت بطي المشروع، وبالتالي عودة الأمور إلى نصابها داخل الحزب الذي توقف بدوره، ولا سيما الشماليين، فيه، عن إثارة المناطق الوسطى وبعض القبائل. وتم الاتفاق على إنجاز الاستحقاق الانتخابي البرلماني (٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣)، والتوافق على سير العمليات الانتخابية، وتقسيم الدوائر للنظر، بعد الانتخابات، في المسائل المترتبة عليها.

لكن نتائج الانتخابات جاءت لتطرح، إضافة إلى القضايا الخلافية السابقة، قضايا جديدة من ضمنها اشتراك الإصلاح في الحكم وحسم موقع وصلاحيات نائب الرئيس؛ ذلك أن الدستور الوحدوي لا ينص على موقع ثابت لنائب الرئيس، ولا يوجب تعيينه، الأمر الذي كان يستدعي تعديلات دستورية حظيت بموافقة التيار الشمالي في الاشتراكي وبعض الرموز الجنوبية فيه، لكن نائب الرئيس، علي سالم البيض، رفض ذلك واعتبر أنه صنع الوحدة مع الرئيس صالح، وأن نيابته ثابتة. وبدا أن الخلافات داخل الاشتراكي اتخذت منحى تسجيل النقاط والنقاط المضادة، ما أدى إلى انتقال الأمين العام نفسه إلى موضع الهجوم بعد اعتكاف في عدن، أسفر عن تفجير الأزمة، ابتداءً من صيف العام ١٩٩٣. ومعروف أن البيض سافر إلى الولايات المتحدة حينذاك، وعاد منها مباشرة إلى عدن، ورفض الحضور إلى صنعاء وتأدية القسم بعد تجديد انتخابه نائباً للرئيس، وقام بجولات في المناطق الجنوبية وجّه خلالها انتقادات لاذعة للحكم ولرئيس الجمهورية. وتلا ذلك انسحاب تدريجي لمعظم كوادر الحزب إلى عدن وحدوث شلل كبير في البلاد، وتراشق الطرفين بعرائض ومطالب علنية، (وثيقة ١٨ مطلباً للاشتراكي و ١٩ مطلباً للمؤتمر).

(١٠) جار اللّه عمر، مقابلة أجراها لطفي شطارة في عدن ونشرتها مجلة المجلة، ٣ - ٩ آذار/مارس ١٩٩٣.

لم يكن المؤتمر الشعبي يرغب في إيصال الخلافات إلى نقطة اللاعودة خصوصاً في تلك الفترة الحرجة، لذا حرّك الوساطات المحلّية والخارجية التي لم تفلح في حل الأزمة... إلى أن توصل إلى قناعة بتقديم تنازلات كبيرة وأساسية تجمعت في «وثيقة العهد والاتفاق»، واعتبر أن الوثيقة هي الحد الأقصى الذي يمكن بلوغه لمعالجة الأزمة، غير أن التطورات اللاحقة ستبيّن أن الخلافات بين طرفي الحكم قد وصلت فعلاً إلى نقطة اللاعودة، وأن ما تعذّر حسمه بالمفاوضات ستحسمه الحرب التي جاءت استمراراً للسياسة بوسائل أخرى، على ما يؤكد كلاوزفيتز. فهل كان الاشتراكي يرغب فعلاً بالانفصال كما يؤكد المؤتمر؟ وهل أشعل المؤتمر الحرب ودفع شركاءه الوحدويين إلى الانفصال كما يؤكد الاشتراكي؟

بانتظار أجوبة عن هذه الأسئلة في الفصل التالي، لا بد من استخلاص نتائج المرحلة الانتقالية (١٩٩٠ - ١٩٩٤) التي تتمثل بانبثاق قوة سياسية جديدة في اليمن انتظمت في التجمع اليمني للإصلاح، وفرضت إعادة النظر في تركيب الدولة الوحدوية، وتتمثل أيضاً في التغيير الهائل الذي حملته أزمة الخليج والحرب على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتأثر اليمن بالعمق بهذا التغيير، وتتمثل أيضاً في التعايش البارد بين طرفي الائتلاف الحاكم، وسعيهما إلى الاندماج في وحدة اندماجية كاملة، وسعي كل منهما إلى تغليب دفة الحكم لمصلحته وخروج الاشتراكي عن قواعد اللعبة السياسية رداً على طرح المؤتمر إعادة النظر بموضوع القسمة على اثنين، والسعي إلى تحريك الخلافات الطائفية والقبلية، وخوض صراع مكشوف على السلطة في دائرة الحكم الأولى وفي الشارع.

وتتالت المحاولات الفاشلة لمعالجة الأزمة المتفجّرة، وكانت أهمها محاولة توحيد الحزبين الحاكمين، وفشلت محاولات طَرَحها بعضُ قادة الاشتراكي، وتمثلت بالحديث عن الفيدرالية والكونفيدرالية، كما فشلت محاولات عديدة لدمج الجيش والعملة والمؤسّسات، وأدى تراكم هذه المحاولات الجهيضة إلى التوصل إلى وثيقة العهد والاتفاق في ظروف كانت الأزمة فيها قد تجاوزت الوثيقة، فقد أحرقت الكتلة الأساسية في الاشتراكي مراكبها، وحاولت العودة إلى الوضع السابق، وبالتالي الاستقلال مجدّداً بالحكم في عدن، الأمر الذي كان يُعتبر بمثابة إعلان حرب ضمني بالنسبة للحكم المركزي، وجاءت الحرب لتضع حداً للتعايش البارد بين الاشتراكي والمؤتمر، ولتحسم مسألة السلطة في النظام الوحدوي الانتقالي.



فرضيّات الحرب والانفصال

متى وكيف ولماذا بدأت حرب العام ١٩٩٤؟ هل اندلعت لأسباب وقائية واستدراكاً للانفصال الذي أعلن في ٢١ أيار/مايو من العام نفسه؟ وهل كانت معدّة سلفاً؟ هل أشعلها الاشتراكي لتبرير الانفصال على ما يؤكد المؤتمر الشعبي العام؟ أم إنها انطلقت بمبادرة صنعانية لـ«ضم الجنوب»، على ما يؤكد الحزب الاشتراكي؟ هل وقعت بمحض الصدفة من جراء التوتر المتصاعد وحالات الاستنفار القصوى التي سبقتها، على ما تؤكد بعض التحليلات؟ ما زالت هذه الأسئلة مدار خلاف بين أطراف الحرب المذكورة منذ ٥ سنوات، الأمر الذي يستدعي بحثاً جدّياً عن إجابة أو إجابات واقعية لها، بعيداً عن الحملات الدعاوية المتبادلة بين المعنيين بالأمر.

ولا يمكن العثور على أجوبة قاطعة إذا ما انحصر البحث في اللحظة التي اندلعت فيها الحرب، أي في السبب المباشر لاندلاعها، ذلك أن القول بأن الذي أطلق الطلقة الأولى يتحمل مسؤولية شن الحرب، قول دعاويّ هجومي، ولا يفسر الأسباب العميقة والحقيقية لما جرى صيف العام المذكور.

والراهن أن قضية «الطلقة الأولى» أو «السبب المباشر» رافقت كل الحروب لكنها لم تفلح أبداً في تفسيرها وتعيين المسؤول أو المسؤولين عنها، ومن ثم حصر أهدافها ونتائجها[1]. ولا يمكن من الناحية المنهجية تفسير وفهم أسباب حرب من الحروب، دون

(١) اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية، بحسب المؤرخين الرسميين، في ١٣ نيسان/أبريل عام ١٩٧٥، إثر حادثة عين الرمانة. لكن الحادثة نفسها كانت استمراراً لحوادث سابقة ورد فعل مباشراً على حادثة مدبرة وقعت قبلها بساعات. وَيحلو لمؤرخين آخرين تعيين لحظة الحرب في بداية العام نفسه، عندما اغتيل الزعيم

العودة إلى مقولة كلاوزفيتز الشهيرة: «الحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى». ما يعني أن السياسة هي التي تفسر الحرب وليس العكس، وما يعني أيضاً أن الحرب بحد ذاتها وسيلة وليست هدفاً. وينطبق هذا التفسير المنهجي على كل الحروب الأهلية والحروب بين الدول والحروب الشاملة والمحدودة والبدائية والمعاصرة، إلخ.

وإذا ما سلمنا بمقولة كلاوزفيتز، يتعين البدء بطرح السؤال الأساسي التالي: ما هي السياسة التي أدت إلى اندلاع الحرب اليمنية؟ أي ما السياسة أو السياسات التي سبقتها؟ ومن بعد نطرح سؤالاً آخر حول الأغراض التي حققتها هذه الحرب.

إذا عدنا إلى التطورات السياسية التي شهدتها المرحلة الانتقالية (١٩٩٠ - ١٩٩٤) نلاحظ أن طرفي الائتلاف الحاكم كانا يحذران بقوة من اندلاع الحرب، وعبّرا عن ذلك في مناسبات مختلفة، وكانا يؤكدان على وجوب حل مشاكلهما السياسية بالوسائل السلمية. ويروي السيد سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة اليمني السابق، أن الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض «أقسما على القرآن الكريم بعدم إشعال الحرب، وتم هذا القَسَم بحضور أبي عمار، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الحين». ويعاود التذكير ثانية إذ يقول: «وأكشف للمرة الأولى أن الرجلين التقيا في الحديدة بعد الاعتكاف الثاني لنائب الرئيس، وكنت الشاهد الوحيد على هذا اللقاء وقد أقسما مراراً على عدم اللجوء إلى الحرب»[٢]. ويؤكد على الأمر نفسه السيد عبدالرحمن الجفري رئيس رابطة أبناء اليمن، إذ يقول إن الرئيس ونائبه «اتفقا خلال اجتماع صلالة في سلطنة عمان على استبعاد أي حل عسكري للأزمة، وعلى أن الاقتتال والانفصال وجهان لعملة واحدة»[٣].

لا شيء يدعو إلى الطعن بصحة هذه التعهدات المتكررة من الطرفين، بعدم اللجوء إلى السلاح لحل الخلافات السياسية الناشبة بينهما، منذ بعض الوقت، والراجح أن تغليب كفة

الصيداوي معروف سعد. ويذهب مؤرخون يمينيون إلى القول إن الحرب بدأت عندما تم تشريع الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان بعد توقيع اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٨، غير أن الحرب لم تقع بسبب الحوادث المذكورة وإنما لأسباب عميقة طائفية وسياسية تجمعت وأنتجت أزمة مستعصية. وعندما استعصى حلّها اندلعت الحرب. والمثال اللبناني يتكرّر في كل الحروب، وعليه لا شيء يستدعي استثناء الحرب اليمنية من هذا السياق.

(٢) سالم صالح محمد، الوسط، العدد ١٣٤، ١٩٩٤/٨/٢٢، لندن.

(٣) عبدالرحمن الجفري، مداخلة في «ندوة لندن»، ٢٥ - ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، جامعة لندن.

القتال ظل مسألة غير محسومة حتى الأيام الأخيرة التي سبقت «الطلقة الأولى». ويذهب الباحث بول دريش في هذا الاتجاه عندما يرى «أن قرار القيادة الشمالية بخوض القتال تبلور في أوائل شباط/فبراير عام ١٩٩٤، لكن الحرب كانت لا تزال تبدو قراراً غير حكيم»[٤] في ذلك الحين. ويرى جار الله عمر، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، أن قضية الحرب «ربما تجاوزت الطرفين المعنيين فهي قد تنشب بالصدفة عبر تنامي الفعل ورد الفعل، خصوصاً في ظل مناخ مفعم بالمخاوف المتبادلة والإحساس باللاأمن»[٥]. ويعتقد علي ناصر محمد، الرئيس اليمني السابق، أن اندلاع الحرب، (صدفة)، كان أمراً مؤكداً عندما يقول: «كانت الطلقة الأولى تحصيل حاصل للوضع المأزوم، وكان تلافيها أمراً غاية في الصعوبة وكانت حتماً ستنطلق من أحد المعسكرين أو من كليهما معاً. وقد انطلقت وقادتنا إلى الحرب المدمرة»[٦]. وعلى الرغم من حصره المسؤولية عن الحرب بالمؤتمر الشعبي العام وحصر الانفصال بالحزب الاشتراكي، فإن السيد عمر الجاوي رئيس التجمع اليمني الوحدوي الراحل، يعتقد أن إعلان الحرب أطلق في ٢٧ نيسان/أبريل عام ١٩٩٤. ففي ذلك اليوم «أعلن الرئيس صيحة حرب في ميدان التحرير، بعدها بساعتين وقعت مقتلة عمران»[٧]. وإذا كان صحيحاً أن خطاب الرئيس صالح كان عنيفاً في ذلك اليوم، فإن الفترة التي صدر فيها كانت فترة حرب حقيقية بين الطرفين، بالمدافع تارة وبالتصريحات السياسية تارة أخرى، وكانت الحلول السياسية للأزمة اليمنية قد أصبحت بعيدة أو معدومة، وكان طرفا الحرب قد استكملا الاستعدادات العسكرية ونشأت قطيعة حقيقية بينهما، ما يعني أن «التشدد» الذي ميز خطاب نيسان/أبريل لم يكن فريداً من نوعه وسط تلك الأجواء، ناهيك عن أن حصر الاتهام بهذا الخطاب لا يكفي لتفسير أسباب اندلاع الحرب في ذلك الوقت بالذات، لأن الخطاب لا يعكس نوايا حربية مسبقة لدى الرئيس اليمني، ولا يسمح بالاستنتاج أن علي عبدالله صالح كان يخطط للحرب منذ زمن

---

(٤) بول دريش، *حرب اليمن ١٩٩٤ ـ الأسباب والنتائج*، مصدر مذكور، ص ٤٣.

(٥) جار الله عمر، *ابعاد الأزمة الراهنة ومصير الوطن*، الناشر: أصدقاء الحزب الاشتراكي اليمني، ص ٦٦. والكراس عبارة عن تقرير قدمه عمر إلى قيادة الحزب، وحذر فيه من الحرب والانفصال في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤. ومعروف أن عمر غادر عدن غداة إعلان الانفصال إلى القاهرة وعاد بعد نهاية الحرب إلى صنعاء.

(٦) «علي ناصر محمد يتذكر»، *الحياة*، ١٩٩٤/٨/١١.

(٧) عمر الجاوي، مداخلة في «ندوة لندن»، ٢٥ ـ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، مصدر مذكور.

بعيد، على ما يذهب الاشتراكيون، يبقى القول إن «الطلقة الأولى» في «مقتلة عمران» لم تأتِ من طرف المؤتمر الشعبي باعتراف لجنة المراقبة العسكرية التي كانت مجتمعة مع قائد لواء المدفعية علي محسن الأحمر، وخرجت معه لاستطلاع الموقف، وأكد أعضاؤها من بعد على هذه الحقيقة، علماً بأن مصادر في الاشتراكي أوحت بأن ما حصل في عمران هو مبادرة قام بها طرف ثالث «أطلق النار على الطرفين المتواجهين»[٨]. وهذا الكلام لا يتضمن ربطاً بين خطاب نيسان/أبريل ومقتلة عمران.

غير أن رئيس التجمع اليمني الوحدوي الراحل لا يكتفي بخطاب ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ لحصر المسؤولية عن الحرب بالمؤتمر الشعبي العام، فهو يضيف مفسراً: «لأن مسألة الحرب كانت في يد الرئيس علي عبدالله صالح وليس في يد الاشتراكي الذي أخطأ سبع مرات في يوم واحد، فالألوية الضاربة الجنوبية، وعددها سبعة ألوية كانت موجودة في المناطق الشمالية التي لا يحكمها الحزب»[٩]. هنا أيضاً يستبعد الجاوي احتمال استدراج الاشتراكيين للقوات الحكومية اليمنية لخوض معارك محدودة يمكن التحكم بها واستدراج قوات دولية أو خارجية للفصل بين المتحاربين، وبالتالي حماية الانفصال الذي سينبثق بعد مضيّ أسابيع قليلة على اندلاع الحرب، وهو أمر سيتضح بجلاء فيما بعد، وسيؤكده قادة جنوبيون شاركوا في الحرب، ما يعني هنا أيضاً أن ما ينسب للمؤتمر الشعبي من خطط حربية متأصلة يتميز بالتسرع وتعوزه الحجج القوية.

ويرمي الرئيس السابق علي ناصر محمد الكرة في ملعب الطرفين عندما يقول: «بعد الانتهاء من التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في عمان، وبالطريقة التي تمّت بها، وما لحقها من تصرفات أحسست بأن الأطراف وصلت إلى طريق مسدود، وأنها بدأت استعداداتها للاحتكام إلى غير الحوار، وأنها لم تكن تبحث عن حلول وتستعد لحسم الأمور بطريقة أخرى. كانوا يستعدون للحرب وكل طرف يبحث عن مبرر لذلك عند الطرف الآخر، لذا فإن السؤال عمن يتحمل مسؤولية ما حصل، ومن حضّر للحرب ومن فجّرها، سؤال نظري محض إذ إن الأمور كانت تسير إلى هذه النتيجة، والكل كان غارقاً في تحضير عتاده وقواه انتظاراً لساعة الحسم»[١٠]. ويصح هذا الكلام على الشهرين اللذين

(٨) لقاء خاص مع شخصية مقربة من الحزب الاشتراكي، صنعاء ١٩٩٤.
(٩) عمر الجاوي، «ندوة لندن»، مصدر سابق.
(١٠) «علي ناصر محمد يتذكر»، الحياة، مصدر سابق.

سبقا الحرب، ويمكن اعتماده كفرضية في هذه الفترة وحدها، والرئيس علي ناصر محمد يحصر كلامه، عموماً، في فترة ما بعد اتفاقية العهد والاتفاق.

وبخلاف قيادة الحزب الاشتراكي السابقة، التي ترى أن الرئيس صالح خطط للحرب وأرادها وسيلة للخلاص من شريكه في الحكم الوحدوي، فإن قيادة الحزب التي انبثقت بعد الحرب، ترى الأمور بما يشبه رؤية علي ناصر محمد. ونلاحظ ذلك في تصريحات عديدة صدرت عن الأمين العام الجديد علي صالح عباد، (مُقبل)، وعن اجتماع حزبي رسمي. ويقول عباد في هذا الصدد: «إن الخروج على قواعد الممارسة الديموقراطية والانشداد إلى الماضي بأفكاره وأساليبه، أدى إلى تكريس الأزمات خلال السنوات الأولى من الوحدة، وبالتالي نشوب الحرب، فالذي فشل ليس الديموقراطية وإنما فشلت القوى السياسية اليمنية في سلوك النهج الديموقراطي»[11]. ولعل تعبير «القوى السياسية اليمنية» يشمل الجميع بما في ذلك الحزب الاشتراكي. لكن الأمين العام نفسه لم يلتزم دائماً بهذا القول، فهو يؤكد في كلمة ألقاها في الدورة الاستثنائية الموسعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في صنعاء، يؤكد أن «الحرب شكلت تعبيراً ملموساً عن فشل وانتكاسة واضحة للتطور السياسي والسلمي والديموقراطي في البلاد» وأن «الانفصال عبّر عن فشل سياسي وضيق أفق وطني، مستهيناً بالتاريخ وبشعبنا ووطننا في الحاضر والمستقبل»[12]. ويحتمل هذا الكلام تأويلاً واحداً مفاده أن المؤتمر الشعبي مسؤول عن الحرب، وقيادة الحزب الاشتراكي السابقة مسؤولة عن الانفصال. وسيتردد هذا التوزيع للأدوار في التقرير الصادر عن دورة اللجنة المركزية نفسها، وفي مواضع مختلفة؛ كما أنه سيتردد على ألسنة قادة الحزب طيلة السنوات التالية للحرب. وإذا كان هذا الكلام يفصل بين الحرب و الانفصال، ويعتبر أن المسؤولية عنهما مشتركة، فهو يتنصّلُ بوضوح من قيادة الحزب السابقة ومن توصيفها لما جرى. والتوصيف يعتبر أن الانفصال هو الابن الشرعي للحرب وأنه ما كان ليقع لولا الحرب.

---

(١١) علي صالح عباد (مقبل)، الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني انتخب بعد الحرب، والعبارة المنسوبة إليه وردت في مداخلته في «ندوة لندن»، مصدر مذكور.

(١٢) صدر التقرير عن منشورات الحزب الاشتراكي اليمني، صنعاء ١٩٩٤. وتجدر الإشارة إلى تراجع الحزب عن هذا الوصف في مؤتمره الرابع الأخير، واعتباره الانفصال من «تداعيات الحرب» وليس على مستوى واحد معها. في كل الحالات ما زال الغموض يميز موقف الحزب من هذه المسألة، أي ترابط الحرب والانفصال أو التمايز بينهما.

وعلى الرغم من الفروقات المشار إليها بين طرفي الحزب، فإن بعض قادة الاشتراكي الكبار ينظرون إلى الأمور من منظار مختلف إلى حد ما، فالسيد أنيس حسن يحيى، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي خلال الحرب، يتحدث بما يشبه النقد الذاتي عن قضية الحرب والانفصال فيقول: «نحن في الحزب الاشتراكي اعتدنا أن نكون أوصياء على الشعب، ولم نستطع بعد أن ننفتح على الآخرين في ظل دولة الوحدة». ويستنتج: «كان يمكن تجنّب الحرب لو لم يتواصل الاحتكاك. فوق هذا، قادة الاشتراكي في عدن، والكوادر في عدن. صنعاء خالية من كل قيادات وكوادر الاشتراكي، هذا لا يجعلنا نغفل أن هناك من يحضّر للحرب، وأشبّه مواصلة الاحتكاك بعد عمان بصبّ الزيت على النار»[13].

لو قبلنا كلام السيد يحيى عن ربط الحرب بالاحتكاك وبصبّ الزيت على النار الذي تم بعد «وثيقة العهد والاتفاق» لتوصلنا إلى نتيجة واحدة هي أن الحرب لم تكن حتمية، وأن الحزب الاشتراكي هو المسؤول عن اندلاعها بسبب «تكتيكاته» وسياسته الخاطئة بعد لقاء عمان، ما يعني أن طرفاً ثالثاً في الاشتراكي يعتبر أن الأخطاء التي ارتكبها الحزب بعد عمان قادت إلى كارثة حقيقية تمثلت بالحرب والانفصال، غير أن هذا الطرف لا يُجاهر صراحة بأقواله، ويفضل إطلاقها مصحوبة بالحديث عن النوايا الحربية لـ«بعض» الطرف الآخر أو لقياداته البارزة، وهو قول ينطبق على عدد قليل من قادة المؤتمر الشعبي وربما الإصلاح، علماً بأن قرار الحرب لم يكن في يد هؤلاء.

وبالمقابل يعتبر المؤتمر الشعبي العام أن الاشتراكي مسؤولٌ عن الحرب، ويؤكد هذا القول الدكتور محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء خلال تلك الفترة، أثناء لقاء رسمي مع الوسيط الدولي الأخضر الإبراهيمي، إذ يقول: «لقد فرض الانفصاليون الخيار العسكري على السلطة الشرعية»[14]. ويرد ممثلو الاشتراكي بالقول: «بعد الوحدة عام ١٩٩٠ كانت توجد شخصيات ذات نفوذ في قيادة الشطر الشمالي، وهي معادية للوحدة، وشنّت بعد فترة وجيزة حرباً غير معلنة ضد قيادات الاشتراكي، هذه الشخصيات معادية للتحديث والتطور والوحدة»[15]. وإذا كان الاتهام والاتهام المضاد أمراً كلاسيكياً في ظروف متوترة، وإذا كان

---

(١٣) أنيس حسن يحيى، مداخلة في «ندوة لندن»، ٢٥ ـ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، مصدر مذكور.

(١٤) الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية، محضر لقاء بالأحزاب اليمنية، صنعاء ١٩٩٤/٦/٩، نشرته الصحف المحلية في التاريخ المذكور.

(١٥) المصدر نفسه.

هذا التوتر هو الوجه البارز للصراع الدامي وإحدى أدواته، فإن المؤشّرات الواردة في السياق تفضي إلى الثوابت التالية:

(١) اندلعت الحرب بسبب الأوضاع المتوترة التي أعقبت التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق.

(٢) أعلن الانفصال خلال الحرب في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤، بعيد الإعلان الأول الجدي عن وقف إطلاق النار.

(٣) الطلقة الأولى ليست حجة على نوايا مبيتة، وليست دليلاً على مخطط حربي مرسوم ومعدّ سلفاً، وتم تنفيذه في ساعة صفر محددة ومتفق عليها، وفي كل الحالات لا يصل أي من التصريحات والمواقف المعلنة إلى وصف سيناريو من هذا النوع.

قصارى القول أن الحرب هي استمرار للتوتر السياسي الذي كان قائماً قبل اندلاعها، وأنها كانت حتمية بسبب تعذر الحلول السياسية للأزمة، وبلوغها درجة قصوى من التوتر، وإذا كانت متصلة عفوياً بما سبقها، وليست وقائية أو ناتجة عن تخطيط مسبق وطويل، ولم تقطع الطريق على حلول سياسية ممكنة وتحظى باتفاق الطرفين، فإن الانفصال، هو الآخر، لم يكن مرتبطاً بنوايا ثابتة منذ اللحظة الأولى لقيام الوحدة، أو فلنقل إنه لا توجد دلائل تشير إلى أن الحزب الاشتراكي كان يريد هذا الخيار بأي ثمن، غير أن الاعتكاف الأخير لنائب رئيس الجمهورية، في صيف العام ١٩٩٣، كان يعبّر بصورة من الصور عن النية في فك أواصر الوحدة الاندماجية. وسيتضح منذ العام ١٩٩٤، وخصوصاً بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق، أن خيار الانفصال قد أصبح الخيار الراجح بالنسبة للاشتراكي، أو على الأقل بالنسبة لأطراف أساسية في الحزب. وللتأكيد على هذه الحقيقة نرجع إلى كلام السيد عمر الجاوي: «في ١٥ أيار/مايو وقّعنا بروتوكولاً لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق في عدن، وهددنا الأحزاب الأخرى، بما فيها المؤتمر الشعبي العام، بأنه إذا لم يوقّعوا معنا سنعتبرهم ضد الوثيقة، وأنهم مع الحرب وأنهم يدفعون إلى الانفصال... إلخ، لكننا فوجئنا أيضاً أن هناك في عدن من يفكر بالانفصال وهي القضية الأكثر صعوبة مما ينبغي، حتى على نطاق المستقبل. فالوضع في عدن لم يكن بقادر على الانفصال، ولا بقادر على أن يحمي الكلمة فما بالكم بالأرض بكاملها». ويضيف الجاوي قائلاً: «كان حماس الناس في البداية وإلى يوم ٢١ أيار/مايو حماس الذين يقاتلون الحكم في صنعاء، بمعنى أنهم يريدون حكماً عادلاً ويطالبون بالمساواة والديموقراطية بالقانون والنظام والحكم المحلي والمجتمع

المدني، ولكن بعد ٢١ أيار/مايو عندما أعلن الانفصال كان شعبنا ضد الانفصال، فالشعب اليمني أصلاً مع الوحدة، فلم يكن منا إلاّ أن نكون ضد الحرب في البداية ثم بعد ذلك ضد الانفصال»[١٦].

ويعتبر سالم صالح محمد أن الاشتراكي أخطأ ليس فقط في الانفصال، ووقوعه ضحية لفهمه الخاطىء للسياسة الأميركية وإنما أيضاً في اتخاذ قرار المواجهة: «عندما اشتعلت الحرب كنت موجوداً في لندن للعلاج، وعندما اتخذ قرار المواجهة قلت للأخوان دققوا في حساباتكم فمن يمتلك سلاح الوحدة كأنما يمتلك السلاح النووي. لكنهم كانوا قد اتخذوا قرار الحرب والانفصال مسبقاً»[١٧]. والحديث عن «الأخوان» يطال بطبيعة الحال الأخوان الاشتراكيين، ذلك أن سالم صالح محمد كان مخلصاً، حتى اللحظة الأخيرة، لحزبه ولم يتنكر له.

ويذهب عبد الرحمن الجفري إلى أبعد من ذلك بكثير إذ يؤكد: «... ذهبت من صنعاء إلى عدن باتفاق مع الرئيس صالح، وطالبت بوقف النار وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وقلت من يقبلها نحن معه ومن يرفضها نحن ضده. لكن الأمور تطورت وانتهت إلى النتيجة المأساوية». وكشف النقاب عن سيناريو لانفصال مضمر. «قادة الاشتراكي كانوا يتصورون أنه ستقع معارك بسيطة حول الألوية الجنوبية في الشمال والألوية الشمالية في الجنوب، ثم يتدخل الملحقون العسكريون في سفارات الدول الأجنبية والعربية ويضعون حداً للتقاتل ويعلن الانفصال»[١٨]. وإذا صحّت تأكيدات الجفري فإن قرار الانفصال كان متخذاً سلفاً، وكان يحتاج إلى حرب محدودة أو اشتباكات أو «معارك بسيطة» حتى يصبح ممكناً، ما يعني هنا أن «المعارك البسيطة» هي استمرار لسياسة الانفصال بوسائل أخرى، وهذا الأمر لم يأتِ على لسان خصوم الاشتراكي وإنما على لسان حليف كبير لهذا الحزب.

وإذا كانت المسؤولية عن الحرب خاضعة حتى الآن للتأويل والشكوك، فإن المسؤولية عن الانفصال لا تحتاج إلى تأكيد، طالما أن قيادة الحزب الاشتراكي في عدن هي التي اتخذت القرار وشكلت دولة انفصالية[١٩]. لكن هل «الانفصال» يعبر عن استراتيجية بعيدة

---

(١٦) عمر الجاوي، «ندوة لندن»، ١٩٩٥، مصدر مذكور.

(١٧) سالم صالح محمد، الوسط، العدد ١٨٥، ١٩٩٥/٨/١٤، لندن.

(١٨) عبد الرحمن الجفري، الوسط، العدد ٨٥، ١٩٩٥/٨/١٤، لندن.

(١٩) المصدر نفسه.

المدى تبنّاها الحزب الاشتراكي، منذ اليوم الأول للوحدة، وانتظر اللحظة المناسبة لتحقيقها، على ما يروي بعض قادة المؤتمر الشعبي العام.

لا شيء يسمح بالحديث عن «استراتيجية انفصالية» منذ إعلان الوحدة، على الأقل لدى القسم الأكبر من قادة الحزب الاشتراكي، وربما إلى الفترة التي شهدت الاعتكاف الثالث في العام ١٩٩٣. وقد نفى البيض مراراً نيّته إعلان الانفصال وأكد ذلك أثناء اعتكافه: «نحن الذين صنعنا الوحدة لا يشرفنا أن يكون لنا موقف آخر»[٢٠]. وينقل السيد حمود بيدر أحد قادة ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، عن البيض كلاماً أقوى بكثير من الإشارة السابقة، عندما يروي: «قلنا لعلي سالم البيض في عدن في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ صارت الوحدة ملك الشعب مش ملكك وملك علي بن عبدالله صالح. فرد علينا بالقول: أنتم رفعتم في يوم من الأيام شعار الجمهورية أو الموت، وأنا أقول لكم الوحدة أو الموت، لمّا سمعنا هذا الكلام خرجنا من عنده مرتاحين»[٢١].

ينطوي كلام البيض على قدر من التأكيد «الوحدوي» الذي يصعب على أي سياسي التنكر له. لكن هذا الكلام يتناقض بقوة مع التطورات اللاحقة التي توّجت بانفصال ٢١ أيار/مايو، وعليه يطرح سؤال كبير: هل تخلى البيض عن هذا الكلام «الوحدوي» تحت ضغط الظروف؟ وهل تجاوزته الأحداث فلم يعد بوسعه الإمساك بزمام الأمور، فحاول استعادة مقدراتها عبر الانفصال؟ أم إن الرجل كان يعرف جيداً ما يريد منذ اللحظة الأولى لتفجير الأزمة وإن قرار الانفصال كان مدروساً بما فيه الكفاية؟

هذا السؤال يقودنا، مرةً أخرى، إلى خطابي الطرفين المتحاربين، اللذين ترددا عشية الحرب والانفصال ونبدأ بالخطاب الاشتراكي.

يمكن حصر الحجج والبراهين الاشتراكية عن مسؤولية المؤتمر الشعبي العام عن الحرب والانفصال بالخطوط التالية:

(١) تنكّر الرئيس علي عبدالله صالح للاتفاقيات الموقعة بين الطرفين وانقلب عليها.

(٢) استأثر المؤتمر الشعبي العام بالحكم، وحوّل الدولة الاندماجية إلى دولة شبيهة بالجمهورية العربية اليمنية التي كانت سائدة في الشمال قبل الوحدة.

---

(٢٠) علي سالم البيض، الحياة، ١٩٩٣/١٠/٣٠، لندن.

(٢١) الأخضر الإبراهيمي، محضر لقاء بالأحزاب اليمنية، مصدر مذكور.

(٣) شُنّتْ حرب حقيقية على قيادات وكوادر الحزب الاشتراكي الذين تعرضوا لعمليات اغتيال وتصفية وترهيب، وهذا السلوك يرقى عملياً إلى مستوى الحرب دون إعلان الحرب.

(٤) افتعل المؤتمر الشعبي الأزمات ضمن مخطط لممارسة الحكم، من خلال الأزمات وتراكم الأزمات، توّجه الشمال بالحرب على الجنوب.

(٥) رفض المؤتمر الشعبي العام الموافقة على آلية لتطبيق وثيقة العهد والاتفاق، ورفض القبض على المسؤولين عن جرائم الاغتيال التي طالت قادةً وكوادر في الاشتراكي.

(٦) عدم قابلية الإدارة الشمالية للتحديث، بسبب طبيعتها القبلية والطائفية والعسكرية، لذا طرح الاشتراكي الفيدرالية والكونفيدرالية ووقّع على وثيقة العهد والاتفاق بوصفها مشروعاً صالحاً للخروج من هذه العقبة، وهو يعتبر أن الحكم في صنعاء عسكري، ويرفض بناء دولة حديثة.

(٧) فجّر المؤتمر معركة حول لواء باصهيب الجنوبي المتمركز في الشمال لحظة توقيع وثيقة العهد والاتفاق، ما يفصح عن نواياه الحربية.

(٨) أعلن الرئيس علي عبدالله صالح الحرب في خطاب ٢٧ نيسان/أبريل عام ١٩٩٤ الذي ألقاه في ساحة السبعين. وبعد ساعات وقعت الحرب، وهي غزو الشمال للجنوب، لأنها دارت على أرض الجنوب، ويرى سالم صالح محمد أن قرار الحرب صدر قبل عام وبدأت عملياً في حرف سفيان بتدمير لواء شلال ثم اللواء الثالث مدرع في عمران ولواء باصهيب[٢٢].

(٩) أعلنت قيادة الاشتراكي الانفصال في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤ كوسيلة لفك العلاقة مع القيادة الشمالية، وليس مع الوحدة اليمنية، وكان هذا الخيار اضطرارياً للخروج من الحرب.

(١٠) الدولة الانفصالية قامت من أجل مواجهة خطر الدولة الأصولية في صنعاء[٢٣].

يلاحظ أن هذه الحجج بمعظمها إما ذات طابع إيديولوجي، وإما ذات طابع افتراضي. وهي عموماً هجومية تجمعت من أجل التمهيد لاتخاذ موقف سياسي وطني قاطع تمثل بالانفصال. وبما أنها إيديولوجية وهجومية فتداولها يترافق مع براهين وأدلة مفصّلة وقابلة للنقاش.

---

(٢٢) سالم صالح محمد، الشرق الأوسط، العدد ٥٦٤٥، ١٩٩٤/٥/١١، لندن.

(٢٣) سالم صالح محمد، الحياة، ١٩٩٤/٦/٢١، لندن.

ففي النقطة الأولى حيث يتهم الرئيس اليمني بالتنكر للاتفاقيات، يغيّب الدليل. فما نعرفه عن أبرز تلك الاتفاقيات نُفِّذ بمعظمه، شأن الاستفتاء على الدستور الموحد، وتشكيل حكومة، وإجراء انتخابات برلمانية، وتوزيع الحقائب بالتساوي، واقتسام المناصب الإدارية، وما لم ينفّذ هو دمج المؤسسات، شأن الجيش والعملة الوطنية وشركتي الطيران وغيرها. وإذا كان صحيحاً أن أياً من هذه المؤسسات لم يندمج فعلاً، فلأن الأزمة السياسية استأثرت بالاهتمام العام وشغلت الدولة اليمنية، فضلاً عن أزمة وحرب الخليج وآثارها. ولعل مناخ الأزمة رمى بظله على الطرفين، وأثار المخاوف في أوساطهما، وأدى إلى فقدان تدريجي للثقة، الأمر الذي حال دون توحيد المؤسسات ودمجها، ما يعني أن هذا الجانب لا يتحمل طرف واحد مسؤوليته بل الطرفان معاً، وما يعني أيضاً أن ما لم ينفذ من الاتفاقات، أي دمج المؤسسات، كان بمثابة ميزان حرارة لقياس نوع العلاقات بين الطرفين. فإن كانت علاقات ثقة وتعاون جرى الدمج التدريجي، وإن كانت علاقات خطرة وقلقة ويسودها الارتياب تمسّك كل طرف بمواقعه ومراكز نفوذه، واستخدمت هذه المواقع في اختبار القوة الذي شغل حيزاً كبيراً من الفترة الانتقالية.

أما التعهدات والاتفاقات غير الموقّعة[٢٤] فلا نعرف تفاصيلها ولا نعرف شروطها ونوع الالتزام بها، فهي تمّت بين الرئيس ونائبه قبل الوحدة ولم يأتِ نائب الرئيس على ذكر تفاصيلها، أما علي عبدالله صالح فقد تحدث عنها أحياناً بتعابير عامة ما يجعل النقاش الجدي حولها متعذراً.

وفي النقطة الثانية التي تتحدث عن استئثار المؤتمر الشعبي بالحكم، وتحويل الدولة الموحدة إلى ما يشبه الجمهورية العربية اليمنية، (سابقاً)، في هذه النقطة يتطلب الأمر العودة

(٢٤) أشار الرئيس صالح تلميحاً إلى ما يشبه الاتفاقات غير الموقعة حين قال: «... كان البيض يريد عهداً مني بألا أتخلى عنه وأن لا يخون أحدنا الثاني، وأن نعمل بروح الفريق الواحد وآلية القيادة الجماعية. وأقسمنا على ذلك». وأضاف البيض قائلاً للرئيس اليمني: «... يخوّفوننا منك ويقولون إنك ستنفرد بالقرار، فقلت له: صحيح أنني رئيس جمهورية في الشمال لكنني لا أستطيع أن أتخذ القرار منفرداً إنما بالتشاور» و «... واتفقنا أيضاً أن يكون البيض نائباً للرئيس بصلاحيات رئيس»؛ رياض نجيب الريس، رياح الجنوب، رياض الريس للكتب والنشر، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بيروت، ص ٤١ - ١٣٠. وبما أننا لا نعرف رواية البيض عن هذا الموضوع فإن من الصعب الحديث عن هذه الاتفاقات والحكم بها أو عليها، تبقى الإشارة إلى أن نائب الرئيس أثار عدداً من القضايا في لقائه الثنائي مع الرئيس في منزله في معاشيق، (حي سكني في عدن)، من بينها اللاتوازن الديموغرافي بين الشمال والجنوب وعدم تناسبه مع اقتسام السلطة. لكن هذه الإشارة وغيرها تحتاج إلى تفصيل أكبر وشرح مسهب يبقى متعذراً في غياب رواية متكاملة لما حدث في اجتماع معاشيق.

إلى ظروف الاندماج الوحدوي، وعليه نلاحظ أن الوزارات الأم كانت موجودة في صنعاء، أي في المقرات الوزارية التي كانت تابعة للجمهورية العربية اليمنية، ونشأت فروع لهذه الوزارات في عدن. هذا التوزيع الذي تمّ برضى الطرفين وباتفاقهما الرسمي أدى إلى تعايش بارد بين أجهزة دولتين وبين أسلوبين في العمل، والنظر إلى دور الإدارة ووظائفها. وكان من الطبيعي أن يبدو الحال من صنعاء وكأنه احتضان دولة الشمال لدولة الجنوب، وفي عدن وكأنه احتضان فروع دولة الجنوب لممثلي دولة الشمال. وكان من الطبيعي أيضاً أن يثير الجنوبيون في صنعاء مسألة الاستئثار الشمالي، والشماليون في عدن مسألة الاستئثار الجنوبي، في حين كان يتوجب أن تهيمن دولة موحدة. لكن دولة الوحدة في ذلك الحين، أي حاصل الجمع بين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، لم تكن قائمة على الأرض، وضاعت فرصة قيامها مع فشل اندماج الحزبين الحاكمين، ما يعني أن تفسير عدم قيامها يكمن في السياسة وليس في الإدارة.

وإذا تعمقنا أكثر في التفاصيل، نلاحظ أن أداء الوزارات كان يتأثر إلى حد كبير بالوزراء المسؤولين عنها، باستثناء وزارتي الدفاع والداخلية، فالوزير كان قادراً على إدارة وزارته والتحكم بميزانيتها، وكان رئيس مجلس الوزراء يتمتع بسلطة ربما تفوق أضعاف سلطة رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية اليمنية، (سابقاً)، وفي جمهورية اليمن الديموقراطية، (سابقاً).

أما الانطباع العام حول هيمنة الجمهورية العربية اليمنية على جمهورية اليمن الديموقراطية فربما يكون ناتجاً عن عودة الفرع إلى الأصل، وهذه العبارة تثير غضب المعارضين، لكنها قريبة مما حصل عملياً. فالبيض كان نائباً للرئيس وليس رئيساً، والوزارات كانت كلها في صنعاء في حين كانت فروعها في عدن، وكانت السلطة تمارس في صنعاء والاعتراضات تأتي من عدن، ناهيك عن اللاتكافؤ الديمغرافي، (١٢ مليون شمالي/٢ مليون جنوبي)، واللاتكافؤ في الوسائل الاقتصادية... إلخ، هذا اللاتكافؤ العام كان يستدعي التفاوض على شروط اندماج تدعم الوحدة وتحفظ مصالح الطرف الجنوبي في الدولة الموحدة. وهو كان متاحاً خلال فرصتين، الأولى في مشروع اندماج الحزبين المؤتلفين، وهي ضاعت بسبب تعذر موافقة الاشتراكي عليها؛ والثانية تمثلت في وثيقة العهد والاتفاق وفشل الاشتراكي في تقدير أهميتها الحقيقية، وامتناعه عن تجميد الأزمة من أجل استشراف إمكانيات تطبيقها والدفاع عنها.

النقطة الثالثة غير قابلة للجدل، فقد تعرض بالفعل عدد كبير من قادة وكوادر الحزب الاشتراكي لعمليات اغتيال وتصفية في أماكن مختلفة من البلاد، الأمر الذي أشاع مناخاً من

القلق والرعب داخل صفوف الحزب، وربما أدى هذا القلق إلى حمل كثيرين من أعضائه ومسؤوليه على التفكير بالانفصال، وشكل حالة ضاغطة وسلبية للغاية في قواعد الحزب وصفوف أنصاره ومؤيديه. والراجح أن محاولات الاغتيال الكبيرة التي تمت في صنعاء وطالت مسؤولين كباراً، شأن رئيس مجلس النواب ياسين سعيد نعمان، كان من الصعب رد التهمة فيها وتبريرها. فمن حيث المبدأ يتوجب أن تكون العاصمة مقراً آمناً للحكم وبعيدة تماماً عن الاضطراب الأمني والترهيب، لكن هل كان هذا الأمر ممكناً؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بد من تحديد محاولات وعمليات الاغتيال التي تعرض لها عدد من أعضاء الاشتراكي، وقد تمكنتُ في العام ١٩٩٣ من إجراء تحقيق شخصي عبر لقاءات بالطرفين، تبين لي من خلالها أن هذه العمليات والمحاولات ليست متشابهة في دوافعها وأسبابها، وأن المؤتمر والاشتراكي يعرفان الفاعلين، وبعضهم ألقي القبض عليه وأُطلق لاحقاً، وقد جرت عمليات اغتيال ضد الاشتراكيين لأسباب محلية خاصة بالحزب نفسه، وبعضها ناتج عن تعيين مسؤولين يثير معارضة من مرؤوسيهم، الأمر الذي كان يُعالج أحياناً بالتصفية الجسدية، ولكن هذه الحالات ضئيلة جداً وربما تشمل حالتين أو ثلاث حالات.

والبعض الثاني من عمليات الاغتيال ناتج عن التوسع الذي طرأ على الحزب بعد الوحدة. إذ تؤكد مصادره النافذة أن عدد الأعضاء بلغ ٢٠٠ ألف عضو، وإن كان التوسع حقيقياً فإن حجم التوسع أقل من الرقم المذكور. والثابت أن الحزب انتشر بكثافة في المناطق الشمالية، فكان هذا الانتشار حرياً بتعديل نسب قوى محلية والضغط على قواعد زعامات صغيرة قائمة، وأثار ردود فعل لم تكن كلها سلمية، وتمثل بعضها في محاولات اغتيال طالت بعض كوادر الحزب النشيطة. والبعض الثالث من عمليات الاغتيال ناتج عن العادات القبلية، وهي استمرار لظروف كانت قائمة قبل الوحدة. وقد سقط بالفعل عدد من كوادر الاشتراكي لأسباب ثأرية قبلية وغير سياسية. والبعض الرابع من عمليات الاغتيال ناتج عن الصراعات القديمة داخل الاشتراكي، واغتنام أطراف سابقة متضررة من الحزب الفرصة لتصفية حسابات قديمة شخصية.

وأخيراً، يُنسبُ إلى الأصوليين المتشددين الذين برزوا بعد الوحدة، يُشاع أنهم يتلقون دعماً من الخارج ـ ينسب إلى هؤلاء السعي لخوض حرب ضد الاشتراكيين لأسباب إيديولوجية، وتصفية حسابات قديمة. ولربما أمكن ربط محاولات الاغتيال الكبيرة التي طالت مسؤولين اشتراكيين بهذا الطرف.

ويروي مسؤول صنعاني كبير رفض الإفصاح عن هويته أن اثنين على الأقل من المسؤولين عن عمليات الاغتيال أو المتهمين بها هما ع. ي. باعوضة وع. ح. برعش، وقد اعتقلا ثم أفرج عنهما، وصودف وجودهما خلال الحرب في المناطق الجنوبية، في حين صودف وجود متهمين آخرين في المناطق الشمالية، الأمر الذي يعيدنا إلى السؤال الأساسي، لماذا لم يتم القبض على المسؤولين عن عمليات الاغتيال؟

من المفترض مبدئياً أن تتولى أجهزة الدولة القبض على المجرمين وتقديمهم للمحاكمة، وكان من المفروض أن تتولى وزارة الداخلية هذه العملية وربما أجهزة الأمن. والمسؤولية هنا مشتركة، لأن المحاولات والعمليات تمت في الجنوب والشمال، ولأن الأجهزة والوزارات كانت مشكّلة من الطرفين، فإن غلب طرف على طرف في الداخلية مثلاً فإن ذلك لا يلغي علم واطّلاع الطرف الأقل حضوراً بمجريات الأمور، واعتراضه عليها، وتقديم الأدلة والإثباتات عن تنكّر أو تواطؤ أو تحمّل جزء من المسؤولية، وهو أمر لم يرد في بيانات الاشتراكي الاتهامية. وغيابه مثير للدهشة وربما يحيلنا إلى تنوع أسباب محاولات الاغتيال وعدم القدرة أو الرغبة في وضعها كلها في سلة واحدة، والراجح أن حصر الحديث الاشتراكي عن جانب واحد من المحاولات الإجرامية المذكورة، أي الأصولي المسلح والمتشدد، لم يكن موفقاً لأنه يتضمن تصنيفاً لجريمة يمكن إدانتها، وأخرى يمكن السكوت عنها.

وما يثير الدهشة أيضاً أن الاشتراكي الذي كان يعرف، بحكم موقعه، المسؤولين عن عمليات الاغتيال، أو بعضهم على الأقل، لم يتقدم يوماً ببيان معلوماتي تفصيلي عنهم يتيح إثبات التهمة ضد المؤتمر الشعبي بالتستر عليهم، ولعل اختيار الحزب جانب الاتهام العام للسلطة في العاصمة والقول: «أليس عيباً أن تطلق علينا النار في صنعاء؟»[٢٥] ربما يسهّل إلقاء الضوء على الجانب السياسي من المحاولات، وعلى الطرف الأصولي، والتعتيم على الجانب غير السياسي، وذلك على الرغم من كونه يشمل غالبية المحاولات.

مهما يكن من أمر، فمن الصعب القبول بالمنطق الآخر المضاد للمنطق الاشتراكي والذي يتنصل من كل مسؤولية عن ضبط المشرفين على عمليات الاغتيال، والراجح أن الحياد السلبي الذي التزمه المسؤولون الشماليون في هذه القضية ناتج عن رغبة في ممارسة

---

(٢٥) علي سالم البيض، الحياة، مصدر مذكور.

ضغوطات على الاشتراكي، وجعله يتحمل منفرداً تبعات انتشاره الواسع والفجائي، وعدم تسهيل مهمته، وعدم مساعدته في مواجهة التيار الأصولي المسلح. ولربما يمكن إدراج هذا الموقف السلبي في المناخ الصراعي الحاد الذي خيّم على علاقة الحزبين في الائتلاف، وسعيهما لتبادل الضغوط بكافة الوسائل.

يبقى القول إن الحديث الاشتراكي عن «حرب» شنها المؤتمر ضده بواسطة عمليات الاغتيال حديث مبالغ فيه، لأسباب عديدة، من بينها أن الاشتراكي لم يثبت يوماً أن طرفاً أو أطرافاً في المؤتمر مارست فعل الاغتيال ضد أعضاء وكوادر الحزب، أو أن الأجهزة الصنعانية تولت هذه العملية. ولعل كل ما يمكن أن توحي به بيانات الحزب وتصريحاته الاتهامية يتّصلُ بإلحاق الأصوليين وتنسيبهم للمؤتمر من جهة، أو تخيل مؤامرة مؤتمرية بواسطة أُصوليين مسلحين دليلها حياد المؤتمر السلبي وعدم تفاهمه مع الاشتراكي في مواجهة هذه الظاهرة. لكن، هل كان المؤتمر مهيأ في ذلك الحين للقيام بهذه المهمة؟ وهل كان لديه الدافع والرغبة والحماس لها؟ أغلب الظن أن المؤتمر كانت لديه أولويات أخرى في ذلك الحين.

أما افتعال المؤتمر للأزمات، وممارسة الحكم، من خلال الأزمات، من أجل ضم الجنوب إلى الشمال، فهو يحتاج إلى دوافع جوهرية. والراجح أن المؤتمر كان يحتاج، بعد حرب الخليج الثانية وانهيار مصادر قوته الخارجية، إلى سياسة دفاعية، وبالتالي عدم إثارة الأزمات كي لا تتيح الفرصة لتدخلات خارجية. ويفيد سياق التطورات بعد الوحدة أن السياسة الهجومية التي تطورت إلى أزمات صدرت عن القيادة العليا للاشتراكي، فنائب الرئيس اعتكف ثلاث مرات، وطرح شعارات ثورية حقيقية كان الأخذ بها يعني تقويض الأسس التي تقوم عليها سلطة المؤتمر الشعبي ورئيس الجمهورية، ويلاحظ، من خلال السياق السياسي في الفترة الانتقالية، أن الحملات الهجومية كانت تنطلق من الاشتراكي وكانت تنتهي بتسوية أو مساومة تليها هدنة، ثم هجوم جديد، ومساومة جديدة وهدنة، وصولاً إلى وثيقة العهد والاتفاق ومن ثم انفجار الحرب.

في الحديث عن عدم قابلية الإدارة الشمالية للتحديث، بسبب طبيعتها القبلية والطائفية والعسكرية، تقديرٌ وحكم إيديولوجي قاطع يُوحي بسوء النية من جهة، وبنظرة خاطئة وتفسير خاطىء لحقيقة هذه الإدارة ودورها ووظيفتها من جهة أخرى، وتنطلق هذه النظرة من وسائل قياس من بينها معادلة التخلف ـ التقدم المتداولة عالمياً دونما نقاش أو جدل.

وربما يكون مفهوماً ومبرراً ذلك الشعور بالضيق، وأحياناً بالاختناق، لدى النخب الحديثة

اليمنية من العادات والتقاليد ومن الحضور العسكري في الحياة العامة، وأحياناً من بعض المظاهر الطائفية المحدودة، ومن الطبيعي أن يفرغ صبر الحداثيين، وخصوصاً أولئك الذين تلقوا تعليمهم في الخارج، أو الذين درسوا وفق المناهج الحديثة في صنعاء وعدن، وبصورة أخص أولئك الذين يتمتعون بتكوين إيديولوجي ماركسي قوي، أو الذين أمضوا شطراً كبيراً من حياتهم السياسية في عدن، أو الذين عاشوا في الخارج وخبروا عن قرب أنماط الحياة الديموقراطية في أوروبا، من الطبيعي أن يرفض هؤلاء رفضاً قاطعاً كل مساومة مع النسيج الاجتماعي القبلي، ومن الطبيعي أيضاً أن يثوروا على الحضور القبلي في الجيش والدولة والحياة العامة، فالمراتبية الاجتماعية التقليدية لا تقيم وزناً لخرّيج جامعي أو كادر سياسي كبير ينتمي إلى أصول متواضعة، أو يخرج على هذه المراتبية، وترفض الذين يتنكرون لها.

ومثلما يسعى الحداثيون إلى تفكيك ومجابهة وإقصاء التكوينات الاجتماعية التقليدية عن الحياة العامة، يسعى التقليديون أيضاً إلى التمسك بمواقعهم في الحياة العامة، وهذا السعي يمر بتهميش الحداثيين والتصدي المكشوف للمندفعين والثوريين منهم، ومثلما يمارس الحداثيون ضغطاً على الدولة ويحاولون دفعها للتشدد الصارم والتخلص من القبائل، تسعى هذه الأخيرة أيضاً إلى الضغط على الدولة وحملها على الحفاظ على مصالحها وحمايتها والاحتماء بها. هكذا يتحول شعار دولة النظام والقانون الذي طرحه الاشتراكيون، ويواصلون طرحه ـ ويطرحه حداثيون من خارج الحزب الاشتراكي ـ يتحول هذا الشعار إلى مطلب للقضاء على القبلية والطائفية، وتالياً على الحضور العسكري في السلطة.

وقد عبر الحداثيون عن رغبة واضحة في ترجمة هذه المطالب بشعارات من نوع «النظام الفيدرالي» أو «الكونفيدرالي» أو من خلال وثيقة العهد والاتفاق. وهذه الصيغ ترمي إلى إضعاف مركزية السلطة المفترض أنها قبلية وعسكرية، وإتاحة المجال أمام نمو النخب الحداثية من خلال نظام إداري لا مركزي مناطقي. ولم يتردد كثيرون في القول إن الانفصال هو محاولة لحماية التيار الحداثي من الوحدة الخاضعة للسيطرة القبلية.

إن تفحص هذه الافتراضات يستدعي تشخيص وتحديد المصطلحات: حداثة، دولة، نظام وقانون قبيلة، طائفة، عسكر، وتالياً فيدرالية، كونفيدرالية، «عهد واتفاق»، انفصال، وحدة... إلخ.

يعتبر الحداثيون القبلية أم المشاكل. هي الأصل الكبير، ومنها تتفرع الأصول الصغيرة. لكن هذا الوصف يتم في مجتمع يمني إطاره العام قبلي، ولا يحتاج إلى إثبات، فمن

المعروف أن اليمن، شمالاً وجنوباً، كان وما زال إلى حد ما مسرحاً لاجتماع ثلاثة اتحادات قبلية، حاشد وبكيل ومذحج، أكثرها تماسكاً نسبياً حاشد، وأكبرها عدداً بكيل، وأقلها تماسكاً مذحج، وهذه الأخيرة تفيض عن الشمال إلى الجنوب، غير أنها ليست أصلاً لكل القبائل الجنوبية. فبعض هذه القبائل تعرف نفسها بنفسها، ودون العودة إلى أصل. ومن ضمنها قبائل يافع المتماسكة والتي حافظت على تماسكها إلى حد كبير خلال فترة الحكم الاشتراكي. ومن يافع ردفان التي انطلقت منها الثورة ضد الاستعمار، وهناك قبائل صغيرة متناثرة في شبوة وأبين والمهرة وحضرموت. وبخلاف الاعتقاد الشائع خطأ، لم يؤثر الاستعمار البريطاني في البنى القبلية في جنوب اليمن، ولم يسع إلى تدميرها، بل اعترف بها وعيّن سلاطين وأمراء ومشايخ على تجمعاتها، أو اعترف بهم وبحقهم في وراثة بعضهم البعض. فبدا أن ٢٢ سلطنة وإمارة ومشيخة هي عبارة عن ٢٢ قبيلة متفاوتة الأهمية والحجم. أما قبائل الشمال فهي أكبر عدداً وتماسكاً، بالقياس إلى قبائل الجنوب. ويضعف التماسك القبلي، ويصل إلى حد التلاشي في بعض قبائل مذحج، ويقل التضامن كثيراً في بعض قبائل بكيل في حين ما زالت حاشد قادرة على تحقيق الحد الأدنى من التلاحم في فروعها، وهو تلاحم في سبيله إلى التراجع بسبب الاندماج المتزايد في الحياة المدينية.

إن الذين يحملون على القبلية بصورة قاطعة، ويرفضون التوقف عند المتغيرات الأساسية التي طرأت عليها، ويرفضون سيرورة الاندماج المديني التي تخضع لها، لا يستطيعون ترجمة هذا الرفض إلى قدرة على مقاومة القبائل، لأنهم هم أيضاً يتحدرون من علاقات قبلية وقيم تقليدية، وخروجهم عليها لا ينفيها ولا ينفي هيمنتها، حتى في محيطهم المباشر. والراجح أن القبائل تسعى، منذ سنوات، إلى التكيف والاندماج أكثر فأكثر في العلاقات الحديثة، ما يستدعي تشجيع هذا المسار، وتذليل العقبات التي تعترضه. ولعل الوقوف على بعض التغيرات التي طرأت على الظاهرة القبلية يتيح ضبط النقاش حولها في المستوى الواقعي وليس الإيديولوجي. وهنا نستعين ببعض الاستنتاجات التي توصل إليها دارسون جديرون من بينهم فضل علي أحمد أبو غانم الذي يقف عند المتغيرات التالية:

(أ) تغير النظام الاقتصادي القبلي من اقتصاد معيشي مكاني، الهدف منه توفير الحاجات الاستهلاكية للوحدة القرابية، وإعادة توزيع الفائض منه على أساس تعاوني، إلى اقتصاد نقدي سوقي منفتح يتعامل بقيم السوق ويسعى إلى تحقيق الربح.

(ب) أصبح المجتمع القبلي، بعد حياة العزلة الطويلة التي فرضت عليه قبل الثورة، يعيش

حياة جديدة غير معزولة، فهو على اتصال وتفاعل مع المجتمع الحضري في المدن، ومع المجتمعات الأخرى في البلدان المجاورة.

(ج) حدوث نوع من التفاعل والتكامل بين العناصر والسمات الثقافية القبلية التقليدية والعناصر والسمات الحديثة، والمتمثلة في بعض الأدوات والآلات التكنولوجية الحديثة، والمفاهيم والقيم والمعايير السياسية والثقافية والاقتصادية الجديدة والمعاصرة، ما ترتب على هذه العناصر والسمات من تغير في مكونات وعناصر البناء الاجتماعي القبلي. وبرغم أن تقبّل أو مقاومة هذه المكونات والعناصر البنائية لتلك العناصر والسمات المستمدة قد تم بنسب متفاوتة، إلّا أن أهم وأعظم أثر خلفته في الحياة القبلية يتمثل في أن القبيلة لم تعد كما كانت، حتى الماضي القريب، تمثل الأسرة التي يتربى فيها الفرد، ويكتسب منها جاهه ومكانته ويتعلم فيها فنون القتال والزراعة أو الرعي التقليدية، وإنما أصبح الأفراد في المناطق القبلية يرتبطون بالوحدات الاجتماعية وبالأنشطة الاقتصادية العامة والخاصة الجديدة، وأخذوا يتفاعلون مع النظم والعلاقات التي فرضتها مقتضيات التطور والتنمية التي عرفها اليمن منذ قيام ثورة عام ١٩٦٢ وحتى الآن.

د) ازدياد ارتباط المناطق القبلية بعلاقة تبعية بالمدن الكبيرة ونظم الاستهلاك العامة على مستوى المجتمع كله[٢٦].

ويصل باحث أجنبي إلى نتائج مشابهة إذ يؤكد: «... في الثمانينيات امتدت السلطة، (الشمالية)، إلى مناطق القبائل، فقدمت خدمات اجتماعية كالمدارس والعيادات والطرقات، وأصبحت بذلك منافساً للشيوخ. وفي الوقت نفسه بدأت تستميل هؤلاء بإعطائهم فرصاً للعمل وبهذه الطريقة صار رجال، أمثال سنان أبو لحوم الشيخ الأكبر لقبيلة نهم في اتحاد بكيل، أكثر انشغالاً بالمصالح التجارية للشيوخ وأقل اهتماماً بالمحافظة على مواقعهم داخل قبائلهم، وتخلى بعضهم رسمياً عن موقعه في القبيلة ليكرس وقته للربح والمال»[٢٧].

ويعتبرُ الباحث نفسه أن الدولة اليمنية باتت أقوى من القبائل، وقادرة على السيطرة عليها: «... إن قدرة الحكومة المتزايدة على التدخل في معظم أنحاء المناطق، لم تكن في أي من النزاعات موضع شك. فالرئيس لا يترك النزاعات تتفاقم بل يحلها بهدنات مؤقتة، وأصبحت

---

(٢٦) فضل علي أحمد أبو غانم، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغيير، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ١٩٨٥، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٥.

(٢٧) دنبار، حرب اليمن ١٩٩٤ ـ الأسباب والنتائج، مرجع مذكور، ص ٧٦.

هذه الحلول المرتجلة دائمة مع مرور الزمن. وإن عدم تحول هذه الخلافات إلى مشكلات خطيرة بالنسبة للحكم لدليل على القوة المتزايدة لنفوذ الدولة في مواجهة زعماء القبائل»[٢٨].

ويعتقد باحث أجنبي آخر أن انتساب بعض القبائل للسلطة هو انتساب اسمي وشكلي، لأن القبائل المنتسبة هي نفسها لم تعد قبائل بالمعنى التقليدي للقبيلة، (همدان وسنحان تنتميان اليوم فعلياً إلى عالم المدنية، وانتماؤهما للنظام القبلي اسميّ)[٢٩].

إن هذا الانتماء الشكلي للظاهرة القبلية يتحوّل إلى انتماء عضوي وقوي، وإلى تعيين السلطة ممثلاً للقبائل ومعبراً عن مصالحها، في أطروحات الحداثيين الإيديولوجية. وهذه الأطروحات لا تنطلق دائماً من تصور شامل وعام للقبيلة، أو من جهل بما كانت عليه وما استقرت عليه، وإنما أحياناً من سوء نية مثيرة للحيرة، لأن تعيين الدولة ممثلاً للقبائل يفترض استنتاجاً منطقياً هو عدم قابليتها للتحديث، وعدم أهليتها لخلق فضاء حديث، ولبناء دولة النظام والقانون ودمج البلاد في العصر. هذا الاستنتاج يستدعي رفضها والدعوة للثورة عليها، لكن مصدر الدعوة هو، في الغالب، ناتج عن مركز قوة قبلي ومناطقي أو طائفي، غير أنه لا يظهر جلياً خارج اليمن الأمر الذي يؤدي إلى فهم خاطىء لمسألة أساسية ما زالت موضع حكم سلبي على وقائع هذا البلد[٣٠]. غير أن الأطروحات المناهضة للقبيلة لا تقيم كلها تماثلاً بين الدولة والقبيلة، وبعضها يقرّ صراحة بفروقات أساسية بين الطرفين، ويعتبر أن الدولة حاضنة للرأي، في حين أن القبيلة لا تتسامح مع الرأي النقدي: «أنا أخشى من أبسط رجل قبيلة، ربما أستطيع أن أكتب عن علي عبدالله صالح أكثر مما أكتب عن شيخ قبيلة لأنه يمكن أن يأتيني تهديد إذا لم تضمن الدولة حريتي وبقاء حياتي لأنني فقط أعبر عن رأيي»[٣١].

يتضح مما سبق أن القبيلة اليمنية لم تعد منخرطة كلية في الاتحادات القبلية الكبيرة، (حاشد، بكيل، مذحج)، وأن انهيار الاتحادات المذكورة وتفككها أخلى المكان لنشوء الوحدة القبلية الصغيرة التي انخرطت بدورها في الحياة المدنية، مع احتفاظها بحدٍّ معين

---

(٢٨) المرجع نفسه، ص ٧٧.

(٢٩) بول دريش، حرب اليمن ـ الأسباب والنتائج، مرجع مذكور، ص ٥٠.

(٣٠) يؤكد الشيخ عبدالله الأحمر انخراط القبائل المديني، ويقول إن هذه القبائل تسعى لاستخدام الأحزاب السياسية التي تحاول بدورها استخدام القبائل؛ وَرَدَ ذلك في مقابلة أجراها رياض نجيب الريس مع شيخ مشايخ حاشد في صنعاء، ونشرتها صحيفة النهار البيروتية في ١٨/٥/١٩٩٨.

(٣١) محمد المقالح، الأمين العام المساعد لحزب الحق، مداخلة في «ندوة لندن»، ١٩٩٥، مصدر مذكور سابقاً.

من عناصر التضامن والمقاومة. غير أن هذه المقاومة تبدو يائسة وغير قادرة على حفظ النسيج القبلي في الإطار التقليدي القديم. والراهن أن اليمن يعيش اليوم مرحلة انتقالية بين عالم القبيلة القديم والعالم الجديد الاندماجي ـ الوطني وفق شروط حديثة ومعاصرة بقدر انخراط اليمن في التحديث والعصر.

من جهة ثانية، تلعب الدولة اليمنية دوراً وسيطاً بين القبيلة والمجتمع المحدث، وتشرف على انخراط القبائل في الحياة المدنية، وتُذلّل العقبات أمام هذا الانخراط، وفي الوقت نفسه تلعب دوراً أساسياً في خلق وحماية المجال الحداثي الديموقراطي، وتعمل على توفير شروط انبثاق النخبة الحديثة المنسلخة عن المجال التقليدي القبلي، مع الإشارة إلى أن النخبة الحداثية نفسها لم تكتسب بعد كل ملامح الانسلاخ عن المجال التقليدي، ما يعني أن المرحلة الانتقالية تشمل اندماج القبيلة المديني، وانسلاخ النخبة الحداثية وتبلورها. وهذه العملية المتداخلة تمت، وما زالت، بطريقة سلمية، ومع الحد الأدنى من ردود الفعل العنيفة، وربما يستدعي اكتمالها سلاماً اجتماعياً واستقراراً سياسياً، كي لا تنفجر الصراعات الحداثية ـ القبلية، ويؤدي انفجارها إلى قطع الطريق على السيرورة برمتها. وعليه يصعب الحديث عن لاقابلية الدولة والمجتمع للتحديث كما لا يجوز العمل على التحديث بالعنف والضغط الشارعي، لأن العنف يعيد عقارب الساعة إلى الوراء، والضغط الشارعي يعرقل اندماج القبيلة المديني وينطوي على خطر حرب أهلية، لا يمكن أن يكتب النصر فيها للحداثيين لأنهم الأضعف في المعادلة والأقل استعداداً لمواجهة خيارات القطيعة والصراع العنيف بين الطرفين.

وإذا كانت تجربة الاندماج القبلي المديني تتم عبر استخدام نفوذ الدولة لدى القبائل، وعبر تسهيل شروط هذا الاندماج، وضبط محاولات الخروج عليه، وإذا كانت هذه التجربة قد حققت نجاحات أكيدة ومهمة حتى الآن، فإن تجربة الحزب الاشتراكي في التعامل مع الظاهرة القبلية تلتقي مع تجربة المؤتمر الشعبي في الهدف العام، وتختلف عنها في استخدام الوسائل وفي الظروف الخاصة، أما الهدف المشترك فهو دمج القبيلة في الإطار التحديثي وتوسيع انخراطها في العلاقات المدنية.

وتفيد التجربة الاشتراكية في جنوب اليمن، خلال الفترة التالية لرحيل الاستعمار البريطاني، أن الدولة الناشئة، بفضل أبناء وورثة زعماء القبائل والعائلات الكبيرة[٣٢]

(٣٢) محمد علي هيثم، مجلة التضامن، ١٩٨٦/٣/١، لندن.

المنخرطين في تشكيل حزبي إيديولوجي حديث، تمكنت من تفكيك وضرب الأنظمة القبلية السياسية في السلطنات والمشيخات والإمارات، وأعادت دمج مكوناتها في مجتمع جديد ذي إطار نظري، يقوم على اقتصاد اشتراكي على الطريقة السوفياتية، وكان مشروع الاندماج الاشتراكي يرمي إلى تذويب المكونات القبلية التقليدية، وتحويلها إلى مواطنين أفراد مجردين من كل ارتباط تقليدي. واستخدم الاشتراكيون لهذه الغاية المؤسسات الناشئة لتوّها، ومن ضمنها الجيش بوصفه مؤسسة حديثة ومحايدة مبدئياً، تنصهر فيها المتحدات القبلية؛ والحزب بوصفه طليعة المشروع التحديثي الاشتراكي، والمدرسة بوصفها مجالاً لإعادة التربية والتنشئة لهذا المجتمع.

وضرب الاشتراكيون الأسس التي يقوم عليها البناء القبلي، وذلك عبر مصادرة الملكيات الخاصة وتحويلها إلى ملكية عامة للدولة، وخاضوا مجابهات عنيفة مع زعماء ومشايخ القبائل الذين أبدوا مقاومة لهذا التحول، وتمت تصفيات جسدية واسعة للزعماء والمشايخ الرافضين والمقاومين وغير المندمجين، حتى بدت زعامة قرية صغيرة أو مشيخة منطقة متواضعة تعادل أكبر الجرائم التي يطالها القانون الاشتراكي، كما رأينا من قبل. ولم يكتف الاشتراكيون بضرب الأساس الاقتصادي والاجتماعي للقبيلة بل هم ضربوا أيضاً الأساس العقيدي الديني لها، مجردين بذلك القبائل من مرجعياتها المهمة، وصار الحزب الاشتراكي ومؤسساته القنوات الوحيدة التي يمكن لمكونات المجتمع الحضور والتمثيل والارتقاء من خلالها.

لقد بات معروفاً أن هذه السياسة أدت إلى توحيد أراضي جنوب اليمن تحت سلطة سياسية واحدة، غير أنها لم تتوّج بتفكيك البنى التقليدية تماماً وتحويل مكوناتها إلى أفراد مجردين من كل علاقة ما قبل اشتراكية، ذلك أن بعض القبائل المتماسكة استطاعت أن تتعايش مع النظام الجديد، وأن تتمثل فيه، لا سيما قبائل أبين وشبوة والضالع، وبالتالي أن تحتمي من مخاطر النظام الجديد بالانخراط فيه، وعليه كان من السهل، في كل المراحل، ملاحظة تكوين السلطة الأساسية في المؤسسات، ومن ضمنها الجيش والحزب، حيث كانت تطغى مناطق معينة أو تحالف منطقتين، وكانت أبين والضالع تستأثران بالتركيب الأساسي لهذه المؤسسات، ما يعني أن ضرب القبيلة وسحقها في مناطق ضعيفة كان يفيد بصورة غير مباشرة القبائل المحمية في إطار النظام، وعبر التمثل في مؤسساته، دون أن يكون هذا التمثل بالضرورة تعبيراً عن إخضاع المؤسسات للمنطق القبلي بصفته الماقبل اشتراكية.

ولعل الوصف الأقرب إلى الواقع هو أن التكوينات القبلية في الجنوب خسرت بالفعل زعامتها وإطاراتها العليا السابقة، لكن هذه الخسارة عوضتها بالحفاظ على التماسك في إطار النظام، فبدت وكأنها تحتلُّ موقعاً محجوزاً لا يمكن من خلاله مواصلة تهديم البنى القبلية، كما لا يمكن لهذه القوى أن تتجرأ على ضرب النظام، خصوصاً أنها خسرت وسائلها الخاصة وباتت تدين ببقائها للنظام نفسه.

من هذا الوضع المحجوز، عادت القبائل لتتشكل من جديد بعد الوحدة الاندماجية غير أن إعادة تشكلها لم تتم إلّا بعد حرب العام ١٩٩٤، فقبل ذلك كان الحزب الاشتراكي قادراً على ردعها وترويعها.

وفي محصلة أولية يمكن القول إن الاندماج القبلي الحديث في جنوب اليمن كان اندماجاً قسرياً، تم بواسطة مؤسسات قهرية، دون أن يترافق هذا القهر مع اندماج اقتصادي فعال. فالسوق الاشتراكي القائم على الشح والحد الأدنى والنقص التبادلي والسلع المدعومة والبيروقراطية، كان طارداً للاندماج الاقتصادي، وهو الاندماج الحقيقي الذي يتيح تغييراً جوهرياً في البنية القبلية، لأنه يضرب أسسها وينمّط حياتها لصالح نمط جديد. والانغلاق على الخارج كان طارداً للاندماج القبلي بالهجرة، والطابع العلماني للإيديولوجية السائدة كان طارداً للاندماج المدني بواسطة الدين، ما يعني أن العنف هو وسيلة الدمج الوحيدة في التجربة الجنوبية لحل المشكلة القبلية، وهو حل ظل محجوزاً طيلة التجربة الاشتراكية.

أما تجربة الاشتراكي القبلية في نظام الوحدة فلا تنطوي على دروس مهمة، ذلك أن الحزب الذي كان يرفع شعار محاربة القبلية حاول استخدام القبيلة الشمالية في الصراع مع حليفه في الائتلاف الوحدوي، دون أن يتمكن من تحقيق نجاحات ملموسة. وقد بيّنت تطورات حرب العام ١٩٩٤ أن القبائل الشمالية التي سعى الحزب لاحتضان احتجاجاتها على المؤتمر الشعبي وبذل استثمارات في ربطها بمواقعه وأطروحاته، لم تنهض لنصرته وفضلت الوقوف على الحياد، في حين لعبت قبائل الجنوب دوراً سلبياً ضد الحزب فقد «ترك العوالق جيش الشمال يمر في مناطقهم، معتبرين أن المعركة لا تعنيهم ومثلهم فعلت قبائل ردفان، وعاد الكثير من أبناء يافع إلى مناطقهم ولزموها، ولم تنفع محاولات البيض لتجميع قبائل حضرموت»[٣٣].

---

(٣٣) بول دريش، حرب اليمن ١٩٩٤ ـ الأسباب والنتائج، مرجع مذكور، ص ٤٥.

يتضح مما سبق أن تجربة الحزب الاشتراكي اليمني في تشخيص الظاهرة القبلية، وفي اقتراح حلول لها، لم تكن ناجحة إلّا في مرحلة توحيد جنوب البلاد بعد انهيار الاستعمار، لتنحسر فيما بعد إلى الدائرة الإيديولوجية البحتة، والتعميم القائل بأن القبائل ترمز إلى التخلف مقابل الرمز الإيديولوجي الاشتراكي إلى التقدم!! وعندما انهار هذا الرمز في العام ١٩٩٠ عاد الحزب للتعاطي الواقعي مع الظاهرة القبلية في الشمال، دون أن يصفي حسابه مع ماضيه المناهض للقبلية، ودون أن يكفّ عن تفسير التقدم والتخلف بحضور القبلية أو غيابها، الأمر الذي خلف نتائج سلبية على موقعه في الصراع على السلطة الوحدوية. أما مواصلة نعت السلطة في صنعاء بأوصاف قبلية متخلفة، فهو ضرب من ضروب التمسك بتشخيص مفيد للدعاية والتعبئة، لكنه لا يفيد في طرح المشكلة بواقعية داخل البلاد، كما لا يفيد في استشراف الحلول المناسبة لها، فضلاً عن أنه يسهم في تحجيم فرص الحزب في استئناف العمل السياسي في ضوء الدروس الكبيرة التي تمخضت عن تجربته وتجربة خصومه في هذا المجال، وفي غيره من المجالات الأساسية الأخرى.

أما الطائفية التي لا تحضر بقوة في الصراع العلني بين الاشتراكي والمؤتمر فهي حاضرة بالفعل، كحضور المكونات التقليدية الأخرى في اليمن، (القبيلة، السادة، القضاة، إلخ)، غير أن حضورها لا يقتصر على الشافعية والزيدية، فهناك الطائفة الإسماعيلية الصغيرة، وهناك بقايا ضئيلة للحضور اليهودي في اليمن، ولا يشبه الحضور الطائفي في الحياة العامة نظيره اللبناني. فالدولة لا تختار موظفيها على أساسٍ طائفي ومن خلال حصّة معينة خاصة لكل طائفة، وتشكيل الحكومات لا يستند إلى حصص للطوائف، علماً بأن الاتجاه الغالب في توزيع المناصب التنفيذية، كان، وفي كل العهود، يفسح مجالاً لتكليف مسؤولين كبار من المناطق الوسطى ذات الغالبية الشافعية، مهامَّ رفيعة وحساسة في الدولة، (رئاسة الحكومة، سفارات في الخارج، وزارات أساسية، إلخ)، وإذا أردنا القياس في تركيب دوائر السلطة خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٠ - ١٩٩٤) نلاحظ أن مجلس الرئاسة الأول كان مشكلاً من الرئيس علي عبدالله صالح والقاضي عبدالله العرشي اللذين يتحدران من أصول زيدية، وعلي سالم البيض نائب الرئيس وعبد العزيز عبد الغني وسالم صالح محمد الذين يتحدرون من أصول شافعية، في حين ينتمي أيضاً رئيس الحكومة حيدر أبو بكر العطاس ورئيس البرلمان ياسين سعيد نعمان إلى أصول شافعية، فضلاً عن العديد من الوزراء في الحكومة، وربما غالبيتهم، ما يعني أن المناصب الأساسية في الدولة شغلها مسؤولون من أصول شافعية، وما يعني أيضاً

أن شؤون الحكم كانت تسير لمصلحة هذه الطائفة؛ غير أن واقع الحال يعكس تصنيفاً آخر أقوى بكثير من التصنيف الطائفي، نعني بذلك التصنيف المناطقي والإيديولوجي والسياسي؛ وعليه نلاحظ أن الصراع الذي احتدم خلال المرحلة الانتقالية بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي لم يؤدِّ إلى تضامن شافعي مقابل تضامن زيدي، فبعض الألوية العسكرية الجنوبية المفترض أنها شافعية قاتلت إلى جانب القوات الشرعية، في حين انحازت قبائل زيدية إلى الاشتراكي المفترض أنه يضم غالبية شافعية، ورفض زعيمان زيديان كبيران الحرب. إن عدم اصطفاف القوى المتصارعة خلال المرحلة الانتقالية على أساس طائفي، وعدم اشتراكها في القتال بوصفها طوائف، يحيل حديث الطائفية في اليمن إلى حيز هامشي، ويفصح عن ضعف حضورها هنا بالقياس إلى قوة حضورها في لبنان. فما الذي يجعل الطائفية ضعيفة في هذا البلد، (لحسن الحظ)، وغير مؤثرة في المجال السياسي؟ يفترض الرد عن هذا السؤال إجراء أبحاث ودراسات ميدانية معمقة سنلجأ في غيابها، وربما بغياب علمنا بوجودها إن وجدت ـ سنلجأ إلى عناصر إجابة افتراضية، من ضمنها أن التقارب الفقهي بين الزيدية والشافعية يبلغ مستويات عالية جداً، وقد يصل إلى حد التطابق في بعض المسائل، الأمر الذي ينعكس في نظرة المنتمين إلى الطائفتين إلى بعضهم البعض، وفي تنظيم شؤون العبادة دون عقبات أساسية، ومن ثم في عدم نمو مؤسسات طائفية تكرس هذا الواقع، ناهيك عن أن المحاكم الشرعية يجوز لها الفصل في الشؤون الدينية أو المتفرعة عنها، بغض النظر عن شافعيتها أو زيديتها. وإذا كانت المعاناة الطائفية الشافعية حقيقة واقعية في العهد الإمامي، فإن انبثاق الجمهورية حرر المجتمع اليمني من التزمّت الطائفي، وأتاح للمؤسسات الشرعية تحقيق التقارب بين الطائفتين الكبيرتين، وبالتالي تحقيق المشاركة السياسية في الحكم، وعدم حصرها بطائفة دون أخرى، ما قطع الطريق على تنظيم المجتمع والدولة انطلاقاً من الطوائف والطائفية.

من جهة ثانية يلاحظ أن غلبة التكوينات العائلية القرابية والقبلية عموماً في تحديد الانتماء الاجتماعي، لا يترك مساحة واسعة لتنظيم اجتماعي طائفي. فالمؤسسة الطائفية تحشد المنتمين إليها على أساس ديني ومذهبي، وتجردهم من سلطة تقرير شؤونهم العامة، ولا تقوم هذه المؤسسة ويشتد ساعدها إلّا عندما تضعف علاقات القرابة، وتضعف مرتكزات سلطات أخرى حزبية أو حداثية. وعليه، نجد أن قوة علاقات القرابة في اليمن تعيق نمو وانبثاق المؤسسة الطائفية كما تعيق أيضاً انبثاق ونمو المؤسسة الحزبية وسائر الصيغ

التنظيمية الأخرى المنافسة لها، الأمر الذي يتيح هنا أيضاً تهميش المؤسسة الطائفية وحصرها في مرتبة ثانوية.

إن الانطباع العام حول تقدم المناطق ذات الأصول الزيدية في النفوذ والسلطة على المناطق ذات الأصول الشافعية ناشىء عن ظروف اجتماعية اقتصادية متراكمة، وعن ميراث تاريخي قضى بأن تحكم اليمن أسر زيدية إمامية، والواقع الحالي يشير إلى تماسك وتضامن في إطار علاقات القرابة في الجبال الزيدية، (عموماً)، وممارسة سكان الجبال فنون القتال والالتحاق بالجيوش، في حين يضعف التضامن العائلي وتضعف علاقات القرابة في السهول حيث نمط الحياة الزراعية، (عموماً). هذا الفارق يوحي بتقدم نفوذ سكان الجبال على سكان السهول.

إلّا أن هذه المعادلة في سبيلها إلى التراجع لصالح معادلة جديدة ناشئة عن نمو واتساع الحياة المدينية، وبالتالي اندماج الجبليين والسهليين، فصنعاء التي كانت تضم أقل من مئة ألف نسمة في العهد الإمامي أصبحت اليوم مدينة مليونية، واتسعت لتتصل بالجبال المحيطة بها، ومن هذا الاتحاد بين السهل والجبل تغير طابع المدينة الزيدية السابق، وصارت مختلطة، واختلاطها لم تعترضه عقبات طائفية. أما عدن فإنها تشهد هي الأخرى توسعاً خصوصاً منذ العام ١٩٩٤ يوحي باختلاط مناطقي طائفي قادم دون عقبات كثيرة. والراجح أن هذه الظاهرة تشهدها مدن أخرى بنسب أقل، ما يعني أن الاندماج المديني من شأنه أن يعيد النظر بالمعادلات التي كانت سائدة حتى الآن، وبالتالي الانطلاق نحو مجتمع مرشح لإلحاق المزيد من الضعف بالطائفية وعلاقات القرابة والتمهيد لاندماج مديني حقيقي، سبق أن مرت به بلدان عربية وأجنبية أخرى.

ونواصل الحديث في هذا المجال عن التشخيص للسلطة، كما ورد في الخطاب الاشتراكي قبل الحرب، بعد أن تطرقنا إلى الجانب القبلي والطائفي في الخطاب نفسه، والجانب العسكري حاضر بقوة في السلطة اليمنية، خصوصاً في عهد الرئيس علي عبدالله صالح، ويتفق هذا الحضور مع الحالة القائمة في البلدان غير الأوروبية، وغير المصنعة. وعليه لا يمكن الحديث عن استثناء عسكري يمني.

من جهة ثانية يبدو الحضور العسكري في السلطة اليمنية معادلاً ومتجاوزاً لقوى المجتمع وكتله المسلحة والنافذة، وقادراً على حماية المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع بين التقليد والتحديث، والحفاظ على الانتقال بطريقة سلمية، خصوصاً أن العملية الانتقالية نفسها مهددة على الدوام بالانحراف نحو الحرب الأهلية، إن لم تصطدم بقوة رادعة.

في سياق آخر يبدو الحضور العسكري في السلطة رادعاً أيضاً للتدخلات الخارجية، فالبلاد لا تعيش في فضاء مسالم وخالٍ من المناورات والمحاولات الرامية إلى التحكم والسيطرة، وهي أيضاً تحتل موقعاً جيواستراتيجياً بالغ الأهمية، يفترض بناء جيش قوي وقادر على الاضطلاع بمهمام دفاعية ضرورية لحماية وحدة البلاد، والحفاظ على السلام الداخلي فيها، والخارجي من حولها.

إن الشكوى من تدخل الجيش في الحياة اليومية، وفي التأثير على المجريات السياسية الداخلية، ليست منعدمة الأسباب، لكن التجاوزات التي تقع بين الحين والآخر لا تكفي لمقارنة الحكم اليمني بحكم الجنرالات في الأرجنتين، أو التشيلي، (سابقاً). والراهن أن جعل الجيش أداة دفاعية محضة عن الحدود، واستبعاد أي تدخل عسكري في الحياة السياسية، أمر لا يخضع للنقاش والجدل، فالدول تنهض أصلاً على تحييد المجتمع العسكري وسلخه عن المجتمع السياسي والاقتصادي. وإذا كان صحيحاً أن الجيش اليمني لم ينسلخ بعد عن السياسة والاقتصاد، فإن حضوره في المجالين السياسي والاقتصادي محدود بالقياس إلى الأدوار التي يلعبها جنرالات الجزائر في هذا المجال. وهو أقرب، نظرياً، إلى الدور الذي يلعبه الجنرالات في تركيا.

أغلب الظن أن رفض السلطة العسكرية في العالم الثالث ينطبق على دول يمنع فيها العسكر انبثاق فضاء سياسي ديموقراطي حر، أما في الدول التي تشهد انبثاق هذا الفضاء الديموقراطي فإن توفر جيش قوي مسألة في غاية الأهمية لحماية العملية الديموقراطية[٣٤]. ولعل هذا التقدير لا يحرر السلطة اليمنية من انتشار الفساد والتجاوزات والتحديات التي إذا ما تفاقمت يمكنها أن تعطل السيرورة الديموقراطية، وأن تحجب جوهر العملية الانتقالية من التقليد إلى التحديث، وأن تلحق الأذى بسمعة المؤسسة العسكرية نفسها، الأمر الذي يبرر مواصلة تحذير النخبة الحديثة من مخاطر العسكريتاريا إذا ما انحصر التحذير في الحدود الإصلاحية ولم يتحول إلى إيديولوجية عدائية وذرائعية.

ويتضمن الخطاب الاشتراكي، خلال أوائل التسعينيات، ذكر مصطلحات قدمت بوصفها عناوين بدائل لحالات هي مصادر للشكوى. ودرج الاشتراكيون على الحديث عن دولة

(٣٤) تجدر الإشارة إلى أن اللبنانيين يدركون، بعد سنوات الحرب، أن ديموقراطيتهم التوافقية كانت تحتاج إلى جيش قوي يحميها ويحمي الثروة الوطنية من التدخلات الخارجية.

النظام والقانون، بدل دولة العسكر والفساد والقبائل، وعن التحديث بدل التقليد... إلخ، وكان هذا الحديث ينطلق من فرضية تمثيلية، فالتقليد والقبلية والفساد والعسكر للمؤتمر ودولة النظام والقانون والتحديث للاشتراكي. ويختم هذا التقابل باستنتاج مفاده: المؤتمر متخلف والاشتراكي عصري وحداثي.

أغلب الظن أن القوى السياسية اليمنية برمتها لا تنطبق عليها أوصاف حداثية، بالمعنى السائد للمصطلح في أوروبا. فالتجربة التي عاشها الحزب الاشتراكي اليمني توصلت إلى نتائج حداثية محجوزة، كما رأينا من قبل؛ في حين لم ينجز المؤتمر الشعبي حداثة مرجوة، وهو ما زال يعيش في مرحلة انتقالية، كما رأينا سابقاً أيضاً. والفارق بين الحزبين أن الأول عاش تجربة إيديولوجية انهارت مع الحرب الباردة، في حين يعيش الثاني مرحلة تجريبية براغماتية ذات تلاوين محلية. وفي المحصلة يمكن القول إن ايديولوجية الحداثة لا يمكن تبيّن ملامحها النظرية في خطاب الطرفين، وإذا كانت الحداثة نفسها أوروبية المنشأ ويصعب تلمّس مطابقاتها في دول العالم الثالث، فإن النقاش الأوروبي ينصبّ الآن على فترة ما بعد الحداثة، وفي ضوئه يبدو النقاش اليمني وكأنه ينتمي إلى عصر ما قبل الحداثة وليس ما بعدها.

أما دولة النظام والقانون فهي بالفعل البديل الضروري والحتمي للدولة التقليدية والمتخلفة، وقد تطلب الأمر قروناً في أوروبا لانبثاق مثل هذه الدولة التي تعمل بالاستناد إلى ثنائية الحق والواجب. والزمن ليس حجة ضد الدولة القانونية، والحجة تأتي من طرف آخر. فبناء مثل هذه الدولة يتم عبر تراكم تاريخي، ويستند إلى مصالح أساسية في البلد المعني، وتدافع عن هذه الدولة قوى مدركة وصبورة، في حين أن الدولة نفسها لا تقوم على النوايا الحسنة، ولا يمكن فرضها بالعنف والقهر، فهي أولاً وأخيراً خيار حاسم وإجباري وشرط لنمو الشعوب وتقدمها.

مما لا ريب فيه أن دولة النظام والقانون لا تقوم ولا تستقر إلّا إذا توفرت لها كتلة تاريخية تدافع عن ضرورة قيامها بصورة متراكمة، وهذه الكتلة لا يمكن أن تكون فئوية ومحصورة في طرف واحد إيديولوجي، لأنها في الأصل حاجة عامة لفئات موجودة في كل التيارات السياسية، وفي كل الفئات الاجتماعية والاقتصادية، بتعبير آخر هي عابرة للتيارات ولا تستوي مع الاستبعاد والاستثناء، وهذا التحديد يجعل النظر إلى دولة النظام والقانون مجرداً من الحسابات الحزبية الضيقة، والتعامل معها بوصفها مشروعاً وطنياً جاذباً

لكل الأطراف بدون استثناء. وكأي مشروع وطني تستدعي هذه القضية مساهمات مختلفة وتصميماً متعدد المشارب، ينطلق من إحساس بأن تشييد مثل هذا البناء هو عملية تأسيسية لإرث عامّ يبقى ويستمر بعد زوال بُناته.

إن دولة النظام والقانون هي منطقة عامة، أو مجال عام تبنيه الموالاة والمعارضة في عملية تفاعل سلمي هادىء وغير عنفي. وإذا كانت الموالاة معرضة دائماً لحماية التجاوزات والدفاع عنها، أو التقليل من أهمية الانحرافات وتبريرها، وفي معظم البلدان العالم، فإن المعارضة أيضاً معرضة لتضخيم التجاوزات والحكم بالإعدام على الموالاة وتصيّد أخطائها ورميها بالسهام القاتلة والمسمومة. ويمكن لهذين الانحرافين أن يخلقا بيئة سلبية لا تسمح بتقدم ونمو مشروع دولة الحق والواجب، لا بل تردّ هذا المشروع مسافات إلى الوراء وتخلي الساحة لتصادم سياسي عقيم، ينتهي إلى حرب شاملة كما حصل في العام ١٩٩٤، أو إلى اختلال خطير في ميزان القوى يجعل الدولة سيداً بلا معارض جدي. أو إلى تكريس المعارضة المهزومة جهودها لوضع العصي في دواليب الحكم بانتظار فرصة للثأر.

لا تتقدم دولة النظام والقانون في مثل هذه البيئة، الأمر الذي يستدعي تطهير المجال السياسي العام من الأسباب والمعوقات التي تهدد بإطاحة المشروع برمته، وبحشره في سيرورة انتحارية عمادها الثأر والثأر ولا شيء غير الثأر، وهذه السيرورة تضع السلطة في موقع دفاعي دائم، والمعارضة في موقع هجومي دائم، وتعطل النهوض الوطني العام. ولو تأملنا ما يدور في معظم الدول غير الأوروبية والغربية عموماً، للاحظنا أنها تعاني من هذا المأزق؛ وهو في نظري واحد من أهم أسباب تخلفها وخضوعها الدائم.

يسمح ما سبق بالقول إن بناء دولة النظام والقانون في اليمن يفترض طي صفحات الماضي، والتطلع إلى المستقبل. فالماضي يجب أن يمضي بلا رجعة، خصوصاً إذا كان يرمي بثقله على الحاضر، ويحجب النظر إلى المستقبل، ويشد قوى اليمن الفاعلة والأساسية إلى الداخل بدل انشدادها نحو الخارج للوقاية من مخاطره، أو للمقارنة معه، أو للتنافس إذا ما توفرت ضروراته. هنا أيضاً يجدر التذكير بأن الدول المتقدمة، والتي توصلت إلى إرساء مجتمعات مستقرة وقوية، اعتمدت هذا النهج وأدارت ظهرها لماضيها الحربي ولصراعاتها الأهلية. وبتعبير آخر تمكنت من تحقيق انسجامها الاجتماعي وتخلصت من فوضاها الداخلية. ولعل التشبه بهذه الدول يجب أن يقتصر على هذا المنهج، أي على جوهر تقدمها وليس على أشكال التقدم، كما حالنا اليوم في اليمن، وفي العالم العربي، وفي العالم الثالث.

يبقى الحديث عن الفيدرالية والكونفيدرالية ووثيقة العهد والاتفاق، وهي عناوين تحدث عنها التيار الاشتراكي وأنصاره، للخلاص مما كانوا يطلقون عليه القبيلة والعسكر، أو لضبط هذه الدولة أو لكف سلطانها عن القطاع الحديث أو ما شابه ذلك. أغلب الظن أن هذه الصيغ كانت تتضمن بمجملها نية صريحة بإعادة النظر بالوحدة الاندماجية، وتوحي بتصورات تنظيمية لم تكن فعالة في تنظيم وضبط اختلافات وطنية في أي من دول العالم الثالث، وكانت ربما مفيدة في دول محدودة في أوروبا، وحملت معها السلام بعد حروب أهلية، غير أنها كانت سبباً لصراعات وحروب أهلية في معظم العالم غير الأوروبي، حيث لا توجد تجارب ناجحة ودالة على هذا النجاح. وإذا كان العالم العربي قد شهد تجربة شبه فيدرالية في اتحاد الإمارات العربية المتحدة، فإن هذا الاتحاد لم ينشأ ضمن دولة قائمة، وكان حصيلة استقلال عن الاستعمار البريطاني ويتم في بلد ذي بنية ديمغرافية ضعيفة ووفق مرجع دولي ضاغط ومُقرِّر.

ولم تكن الصيغ المذكورة مرجعاً، إلّا فيما ندر، لشعوب موحّدة اللغة والثقافة والتاريخ والدين، لذا كان من الصعب استشراف جدواها وفعاليتها في اليمن. وكان من الصعب على اليمنيين قراءة مستقبلهم ومصيرهم من خلالها. وهنا يتوجب التمييز بين الفيدرالية والكونفيدرالية من جهة ووثيقة العهد والاتفاق من جهة أخرى. فالصيغتان الأولى والثانية لم يتم تبنّيهما في الحزب الاشتراكي رسمياً، على ما يؤكد أحد قادة الحزب الكبار: «مقترحات من هذا القبيل لم يجر تبنّيها من قبل أية هيئة حزبية بصورة رسمية... أما الكونفيدرالية فأعتقد أن الحديث عنها مجرد مزحة ثقيلة على النفس والعقل، لأنها تعني الحد الأعلى للعلاقات السياسية بين دولتين مستقلتين ذاتَيْ سيادة. وفي ظله لا وجود لوطن يمني موحد وهذا أمر مرفوض من قبل الغالبية الساحقة من المواطنين اليمنيين عموماً، لتناقضه مع مصالحهم وتطلعاتهم الآن وفي المستقبل»[٣٥].

وإذا كان طرح الفيدرالية والكونفيدرالية من طرف بعض مسؤولي الاشتراكي لا يعبر فعلاً عن موقف الحزب الرسمي من أزمة العام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ فإن وثيقة العهد والاتفاق التي حازت على إجماع الاشتراكيين، وأحزاب المعارضة، وعلى موافقة المؤتمر الشعبي العام الذي لم يكن متحمساً لها، ووقّع عليها كتنازل من أجل حل الأزمة، هذه الوثيقة كانت تنطوي على إعادة نظر جدية بالوحدة الاندماجية، غير أنها لم تكن تصل إلى الفيدرالية

---

(٣٥) جار الله عمر، *ابعاد الأزمة الراهنة ومصير الوطن*، مصدر مذكور، ص ٤٩ ـ ٥٠.

الكاملة، وكانت بعيدة جداً عن الكونفيدرالية، وتتيح صياغتها العمومية تفسيرات وفُرصاً اندماجية مستقبلاً لأنها تتضمن بنوداً لا تمسّ بسيادة الدولة الاندماجية الموحدة.

لكن الخطاب الاشتراكي الهجومي في المرحلة الانتقالية ضد السلطة الوحدوية، والانفصال العملي عن مراكز القرار في صنعاء، واحتشاد القسم الأكبر من القيادات والكوادر الاشتراكية في عدن، ناهيك عن الاستعدادات القتالية المتبادلة، كل ذلك ضيّع فرصة حقيقية لإنهاء الأزمة وتفادي الحرب، ما يعني أن الخطاب المذكور كان قد تجاوز طبيعته التعبوية، (حل الأزمة بالوثيقة)، ولم يكن ينطوي على احتمالات تراجع عن التصعيد الذي انتهى إلى الانفصال، ناهيك عن أن الجهود التعبوية الاشتراكية والجهود التعبوية المضادة كانت قد وصلت إلى درجة قصوى بدا معها أن طرفاً يسعى إلى الانفصال، وطرفاً يريد قهر الانفصال، وأن الطرفين لا يتمتعان بمرونة كافية تتيح التراجع الجذري، فجاء التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق ليشكل خدمة كبيرة للتيار الاندماجي، لأن هذا التيار استطاع أن يبرهن للرأي العام المحلي والخارجي عن حسن نواياه، وعن استعداده للتنازل، بينما بدا التيار الانفصالي غير راض عن مكسب هائل في إطار الوحدة، وأنه وقّع على الوثيقة في حين أن حساباته كانت تتجاوزها. ولم يطل الأمر كثيراً لاتضاح هذه الحسابات، فقد اندلعت الحرب بعد أسابيع على التوقيع عليها، (الوثيقة)، وأعلن الانفصال بعد أقل من ثلاثة أسابيع على اندلاع الحرب.

يتضح مما سلف أن التوصيف الاشتراكي للسلطة في صنعاء بأنها قبلية وعسكرية ومتخلفة أملى في العام ١٩٨٩ وحدة اندماجية معها، والتوصيف نفسه أملى في العام ١٩٩٤ توقيع وثيقة العهد والاتفاق، وهو نفسه أملى بعد أسابيع إعلان الانفصال، وهو أمرٌ لا يمكن تفسيره إلّا في ضوء حسابات مضمرة أخرى تقف خلف الخطاب الهجومي في المرحلة الانتقالية، وتذهب باتجاه الاتهامات التي كان المؤتمر الشعبي يطلقها ضد الاشتراكي، والتي تأكدت بإعلان الانفصال الذي لم يحظ بإجماع داخل الحزب، كما لم تحظَ مناورات المرحلة الانتقالية، وخصوصاً بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق، بموافقة كل القيادات الحزبية الاشتراكية.

ولا بد هنا من التوقف عند تقدير دقيق ووصف مهم للاحتمالات، قدّمه جار اللّه عمر لقيادة الحزب الاشتراكي، قبل اندلاع الحرب، ويعزز هذا التقدير ما كان قائماً من مخاوف لدى بعض الاشتراكيين من الحرب ومن الانفصال، ويؤكد عمر على النقاط التالية:

(١) إن الدولة اليمنية الموحدة حقيقة وطنية سياسية وجغرافية واقتصادية قائمة، وعامل استقرار إقليمي... وإن عودة اليمن إلى ما قبل ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ مسألة تنعدم شروطها إن لم تكن غير ممكنة، فالتاريخ لا يكرر نفسه، وإلّا كان مأساة في الأولى وهزلياً في الثانية[٣٦].

(٢) يتوجب أن يبادر الحزب من جديد، (أي بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق)، للتقدم بخطوات فعلية: سياسية وإجرائية، ودعوة للآخرين لفعل الشيء ذاته على قاعدة الوثيقة والتنازلات المتبادلة. ومهما كانت صعوبات التنفيذ، فليس أمامنا سوى العمل بسياسة «خذ وطالب»[٣٧].

(٣) أدت السياسة التي اتبعها الحزب الاشتراكي اليمني حتى ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٤ دورها بنجاح، ولكنها لم تعد صالحة للمرحلة الجديدة. وينبغي الأخذ باستراتيجية أخرى مختلفة تماماً... من ضمنها إعادة الجزء الرئيسي من الكادر إلى العاصمة ووضع حد لحالات الانسحاب والانكفاء[٣٨].

(٤) يجب أن نعمل كل شيء لكي لا ندفع إلى خطأ تاريخي لا يمكن تداركه، ويكون له ما بعده[٣٩]. وأحسب أن الحزب الاشتراكي يمتلك من دروس وخبرات الماضي ما يكفي لإرغام الطرف الآخر على عدم جرنا إلى خلق واقع يصعب تغييره سلماً أو حرباً[٤٠].

على الرغم من عباراته اللبقة، وصياغاته المشذبة، فإن تقرير جار اللّه عمر يتضمن تحذيراً واضحاً وصريحاً من الاندفاع نحو الانفصال، ويحذر من دفع السلطةِ الحزبَ إلى هذا الخيار القاتل، بالقدر الذي يحذر فيه الحزب نفسه من استسهال هذا الخيار. ومن سوء الحظ أن تحذيراته ومخاوفه كانت تستند إلى معطيات جدية، وكان يدرك أنها آيلة إلى انفصال سيلحق دماراً أكيداً بالحزب، ويلحق أذى كبيراً بمستقبله. وقد جاءت التطورات اللاحقة لتصب الماء في طاحونته.

تبقى الإشارة إلى أن دفع الحزب إلى الانفصال، أو اندفاعه إليه مختاراً، لا يغير الشيء الكثير في جوهر هذا الخيار ولا في نتائجه، ذلك أن السياسة مرهونة أيضاً بنتائجها وليس

---

(٣٦) جار اللّه عمر، *ابعاد الازمة...*، مصدر مذكور، ص ٥٧.

(٣٧) *المصدر نفسه*، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٣٨) *المصدر نفسه*، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٣٩) *المصدر نفسه*، ص ٧٢.

(٤٠) *المصدر نفسه*، ص ٦٥.

فقط بمقدماتها. فإن يحملك خصمك السياسي على اعتماد خيار خاطىء ومدمّر، فذلك لا ينفي خطأ الخيار وفعله التدميري. ولعل التنصّل من تحمل مسؤولية ونتائج خيار خاطىء هو بمثابة إمعان في الخطأ، ويطيح بفرص إعادة النظر فيه وإصلاحه... وهو أمرٌ نلاحظه بوضوح في مقاربات الحزب التالية لحرب العام ١٩٩٤. فالاشتراكي يدين الانفصال ويدين الحرب، معتبراً أن الحرب تساوي الانفصال، ومفترضاً أن المقدمة أهم من النتيجة. وهذا الاعتبار لا يمت إلى السياسة بصلة مفيدة، ويغلب الكبرياء عليها، غير أن «الكبرياء هي أسوأ مستشار سياسي» على ما يؤكد الفرنسيون بلا كلل.

في المحصلة العامة، يؤيّد الانفصال أقوالاً وتصريحات ومواقف اتهامية أطلقها المؤتمر الشعبي العام ضد الحزب الاشتراكي، وكانت تبدو قبل ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤ وكأنها تنمّ عن محاولات تهويلية، واتهامات لا أساس لها، واختلاق دعاوى لتبرير نوايا عدوانية مبيتة ضد شريكه الوحدوي. والراهن أن خطاب المؤتمر الاتهامي المذكور يتضمن شقين أساسيين. الأول يتصل بالانفصال كمسألة استراتيجية في فكر الاشتراكي وسياسته، وهي تهمة غير واقعية، خصوصاً في إصرارها على أن هذا الحزب كان يسعى للانفصال، ويخطط له منذ العام الوحدوي الأول؛ والشق الثاني يتضمن تأكيدات مبنية على مواقف الحزب السياسية خلال الأزمة وتقديمها كبراهين على التفكير الاستراتيجي الانفصالي للحزب الاشتراكي.

إن ما يبدو أقرب إلى الواقع، هو الشق الثاني من خطاب المؤتمر، وقد سبق تبيان مستندات هذا الجانب في السياق، غير أن المؤتمر لم يكتف بذلك، فقد عمد بعد الحرب إلى استكمال خطابه الهجومي ضد الانفصال والانفصاليين، مستعيناً بوثائق عثر عليها في مكاتب ومنازل القادة الاشتراكيين السابقين، ودخل قسم منها في الملف القضائي الذي قدمته الحكومة لهيئة المحكمة التي أصدرت، فيما بعد، قراراتها في قضية الانفصال. وسنستعين بهذه الوثائق لترتيب تصوّر المؤتمر الشعبي حول الإجراءات الانفصالية التصاعدية التي اتخذها الاشتراكي من جانب واحد، والتي يرى المؤتمر أنها تدخل في صميم مخطط مدروس، أدى إلى الحرب، مع الإشارة مجدداً إلى أن هذه الوثائق تستمد قيمتها وصلاحيتها من صعوبة الطعن في صحتها، فإن ثبت أنها قابلة للشك والطعن، وبالتالي غير صحيحة، فمن البديهي أن تكون الاستنتاجات المبنية عليها غير مفيدة وخاطئة ومدعاة لأسف حقيقي.

وتفيد الوثائق العائدة للجانب العسكري أن إجراءات واستعدادات خاصة اتخذها الحزب في العامين ١٩٩٣ وبداية ١٩٩٤ لأهداف، أقل ما يقال فيها أنها غير وحدوية، وأنها تقطع مع الوحدة أو تُمهد لقطيعة معها ونتوقف عند أبرزها:

(١) تشير وثيقة مؤرخة في ١٩٩٣/٢/١٧ إلى تحضير مبكر، ومن جانب واحد، للقطيعة مع الحكم الوحدوي. فهي تتضمن صيغة عقد موقّع في أبو ظبي، عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، بين وزير الدفاع الاشتراكي هيثم قاسم طاهر ورجل الأعمال الجنوبي أحمد بن فريد الصريمة، يموّل بموجبه وزير الدفاع «... كل المتطلبات والاحتياجات بما في ذلك معدات وآليات وسيارات نقل وأغذية وأموال نقداً إلى حد أقصى لا يتجاوز الـ١٥٠ مليون دولار». والسؤال المنطقي الذي يطرحه المؤتمر: لماذا يموّل الصريمة وزير الدفاع الذي تفترض وظيفته الأساسية وموقعه في الحكم أن يستمد تمويله من خزينة الدولة؟ ولماذا يوقع العقد في أبو ظبي وليس في صنعاء؟ هذا السؤال يبعث الشك في نوايا وزير الدفاع في مرحلة مبكرة جداً وقبل اندلاع الأزمة واعتكاف نائب الرئيس علي سالم البيض.

(٢) وفي وثيقة مؤرخة في ١٩٩٣/٢/٢٣ يؤكد نائب مدير دائرة الاستخبارات لوزير الدفاع هيثم قاسم طاهر، أن شركة طيران أليمدا الجنوبية استأجرت طائرة أوغندية مرة ثانية لنقل معدات جديدة إلى مطار عدن فطلبت الأوغندية تصريحاً من صنعاء للمرور عبر الحديدة، (شمال)، ثم عدن «... وعندما أعلمنا مندوبنا بذلك تم التنسيق مع مدير البرج لإيقاف طلب الترخيص وإشعار الشركة بمرور الطائرة عبر خط جيبوتي، فامتنعت الشركة عن المرور بهذا الخط». هنا أيضاً يُشيرُ المؤتمر، أن الاشتراكي وقبل أكثر من عام من وقوع الانفصال، كان يحرص على التحرك المستقل ونقل المعدات العسكرية إلى عدن خفية، وبدون إطلاع السلطات الصنعانية، وبالتالي التخطيط والاستعداد للانفصال.

(٣) ويتضح من وثيقة مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤، أي عشية التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق، أن قيادة الاشتراكي قطعت شوطاً كبيراً في تركيز أسس دولة منفصلة عن الحكم في صنعاء «ففي التاريخ المذكور اتخذ المكتب السياسي للحزب الاشتراكي قرارات من ضمنها إصدار تكليف للأخ محمد صالح الولي كوكيل لفرع وزارة المالية، وإعداد موازنة للمحافظات الجنوبية والشرقية والقوات المسلحة والأمن. وتكليف رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس بإعداد هذه الموازنة».

وتفيد وثيقة أخرى أن الإجراءات الانفصالية كانت تتخذ بدون موازنة مسبقة. ففي ١٩٩٣/١١/٢٩ يوجه المقدم باحلوان، رئيس فرع الدائرة الاقتصادية في عدن، رسالة إلى وكيل وزارة التجارة والتموين في المدينة يفيده أن القوات المسلحة تعاقدت على شراء ٣٣٠ آلية مختلفة الحجم والوظائف، و١٨ ألف بطانية، الأمر الذي يعكس الحجم الكبير للاستعدادات من جانب واحد.

(٤) شملت الإجراءات المتخذة قبل ٢٧ نيسان/أبريل وهو تاريخ خطاب السبعين الذي ألقاه الرئيس علي عبداللّه صالح في صنعاء، واعتبر بداية لإعلان الحرب اشتملت الإجراءات الاشتراكية المناطق الوسطى في الشمال ومواقع في أقصى الشمال. ونشير هنا إلى وثيقة منسوبة لنائب الرئيس، علي سالم البيض، مؤرخة في ١٩٩٤/١/٢٥ يأمر فيها بصرف عشر قواذف آر. بي. جي مع قذائفها ومائة بندقية إلى المناطق الوسطى، على أن توزع بنظر صالح منصر السيلي، (محافظ عدن)، فيتم التوزيع في ١٩٩٤/٢/١٥. وفي ١٩٩٤/٢/٢٢ ينفذ وزير الدفاع توجيهات نائب الرئيس علي سالم البيض فيصرف ٢٥٠ قطعة سلاح مع الذخيرة للمناطق الوسطى، ويستلمها مفوّضٌ من السيد محمد حيدرة مسدوس أحد قادة الاشتراكي، وهو كان مكلفاً بالإشراف على المنطقة الوسطى، (شمال). وتشير وثيقة أخرى في التاريخ نفسه إلى ٨٠٠ قطعة ثم ٥٠٠ قطعة سلاح إلى مسدوس لتوزيعها في المناطق الوسطى نفسها. وفي ١٩٩٤/٣/٢٤ يطلب السيد سيف صائل عضو المكتب السياسي للحزب ٢٠٠ قطعة سلاح و١٥٠ ألف طلقة لتوزيعها في مأرب، (شمال). وتشير وثيقة مؤرخة في ١٩٩٤/٤/٢٦، أي قبل يوم واحد من خطاب السبعين، إلى تنفيذ خطة لقطع الطرق بين صعدة وعمران في أقصى الشمال، بإشراف صالح منصر السيلي؛ وتذكر الوثيقة أسماء الأشخاص المكلفين هذه المهمة.

وتفيد الوثائق الموجودة في الملف القضائي أن الأوامر المركزية كانت محصورة بعدد ضئيل من قادة الحزب، وأن الأمين العام السابق علي سالم البيض كان على علم تام بها وتحمل توقيعه. ففي الجانب المالي كان يوقّع أوامر الصرف الكبيرة مع العميد السيلي، كما تشير وثائق كثيرة من ضمنها وثيقة مؤرخة في ١٩٩٤/٢/١٥ يطلب فيها محافظ عدن تحويل ٥ مليون ريال من حساب أمن الدولة إلى المصرف الأهلي في منطقة التواهي، (عدن)، في حين كان البيض برفقة وزير الدفاع يتولى الأوامر العسكرية... ويشرف مع رئيس الوزراء، حيدر أبو بكر العطاس، على التحركات السياسية. فيما كان دور بقية أعضاء

المكتب السياسي تنفيذياً أو ثانوياً، الأمر الذي يُفسر صدور أحكام قضائية قصوى بحق المسؤولين الأربعة المذكورين، وأحكام قضائية متوسطة وخفيفة بحق المسؤولين الآخرين.

(٥) ترافقت الإجراءات الانفصالية الداخلية مع مساع خارجية لاختبار مدى التأييد الذي يمكن أن تحصل عليه القيادة الاشتراكية من الدول المجاورة، إذا ما أعلن الانفصال. وتعود هذه المساعي إلى ما قبل خطاب السبعين بشهور. وتفصح إحدى الوثائق المؤرخة في ١٩٩٤/٣/٨ عن استعداد كويتي صريح لدعم الانفصال، إذا ما قرر قادة الاشتراكي خطوة من هذا النوع. ويشير تقرير في التاريخ نفسه أعده مبعوث لنائب الرئيس علي سالم البيض التقى مسؤولين وإعلاميين كويتيين إلى وعود بدعم مالي كويتي، كما تشير وثائق أخرى إلى دول عربية وأجنبية وعدت الاشتراكيين بتأييد قضيتهم. وفي حين تتحدث كل الوثائق عن ترحيب خارجي بالانفصال في حال إعلانه، تخرج وثيقة واحدة عن الإجماع، حيث يؤكد مبعوث حزبي شكوكه في التأييد الخارجي وأهدافه، ويرى المبعوث أن هذا التأييد يشبه التأييد الذي عبّرت عنه أبريل غلاسبي، الديبلوماسية الأميركية في العراق عشية احتلال الكويت، حيث أكدت للرئيس صدام حسين أن بلادها تقف على الحياد في الصراع بين الدولتين، وحيث ينسب إلى القيادة العراقية سوء تفسيرها وانخداعها بأقوال غلاسبي والسقوط في الكويت. ويرى المبعوث الاشتراكي أن هذا التأييد الخارجي يرمي إلى «... ضرب عصفورين بحجر واحد، فيصفي المؤتمر الحزب الاشتراكي وتُنهك الحرب الطرفين فيتسلم السلطة التجمع اليمني للإصلاح». ويحذر المبعوث من السقوط في هذا الفخ ويدعو إلى وقف التصعيد، والبحث عن تأييد خارجي. ولعل هذا الصوت الذي لا تشير الوثيقة إلى صاحبه، هو الوحيد الذي كان يشذ عن التوجه الانفصالي. وبديهي أن أحداً لم يستمع إليه، كما تشير التطورات اللاحقة.

ويرى المؤتمر أن الأمر الأكثر غرابة في هذه الوثائق، هو ما يتصل بخطة وضِعتْ في ١٩٩٤/٣/٢٧ لخطف سفينة أجنبية في عرض البحر باسم أصوليين شماليين أو إرهابيين... وتتضمن الوثيقة خرائط ومراحل للتنفيذ، ويتم تبريرها بلفت أنظار العالم إلى الإرهاب وخطره في الشمال، وإضعاف سمعة المؤتمر، وتقديمه كطرف راع للإرهاب، وبالتالي قطع الطريق على أي تعاطف دولي معه، غير أن الخطة لم تنفذ. ويبدو أن قيادة الاشتراكي لم تقتنع بجدواها وفعاليتها، وهي تشبه عموماً التخيّلات السينمائية، لكن وثائق أخرى تشير إلى خطف أجانب بواسطة شماليين وفي مناطق شمالية وبعضها نفذ بالفعل.

(٦) الاستعدادات العسكرية الميدانية في المحافظات الجنوبية والشرقية اتخذت طابعاً قتالياً واضحاً في شهر آذار/مارس ١٩٩٤ وهي تتضمن ملامح خطة حربية. وإذا كانت هذه الاستعدادات قد تمت في إطار الصراع العسكري المستمر حول الألوية الجنوبية المتمركزة في الشمال، فإن التصعيد السياسي الذي انتهجه الاشتراكي، قبل وبعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق، وضع الألوية المذكورة في أجواء حساسة للغاية، فهي من حيث المبدأ خاضعة لقيادة الحزب المتمركزة في عدن، وبعيدة عن خطوط الإمداد الحزبية، لكنها في الوقت نفسه تتأثر بالسياسة التصعيدية الاشتراكية، وتحركها مشاعر وأحاسيس ومواقف متمردة كانت تعبر عنها وسائل إعلام الحزب الاشتراكي، والقنوات الفضائية العربية التي أتاحت التعريف المباشر بمبادرات الحزب وتصريحات قادته. والراجح أن قيادة الاشتراكي لم تعبأ بمصير هذه الألوية كثيراً، وربما كانت تعرف أن تحريكها باتجاه المحافظات الجنوبية والشرقية كان متعذراً، وحمايتها بواسطة ترتيبات سياسية كانت مستحيلة، في ظلّ أجواء التصعيد السياسي. وعليه كان على هذه الألوية أن تخوض معارك خاسرة سلفاً، وهي بمعظمها تقع على مقربة من ألوية شمالية. والراجح أن قادة الألوية الجنوبية كانوا مجبرين على الاستسلام، بطريقة أو بأخرى، بقتال ضار أو بسيط، أو من دون قتال، أو الانحياز للقوات الحكومية، وهو ما حصل بالفعل في مطلع العام ١٩٩٤، حتى إذا ما صار عبء هذه الألوية خفيفاً على القيادة الاشتراكية في عدن انصرفت إلى تحميل المؤتمر الشعبي مسؤولية تصفيتها وضربها، واعتبرت أن ذلك يبرر التعرض للألوية والوحدات العسكرية الحكومية المتمركزة في الجنوب؛ ما يسمح لقادة المؤتمر باستنتاج مفاده أن القيادة الاشتراكية لم تكن حريصة على الوحدة، وأن عدم حرصها يتمثل في تعبئة الألوية الجنوبية وتحريضها على القوات الحكومية، مع علمها التام بأن هذا التحريض يقودها إلى هزيمة أكيدة. ويتمثل عدم الحرص على الوحدة بتركيز الجهود في المحافظات الجنوبية والشرقية، وإيلاء الأهمية القصوى لمنطقة الانفصال المفترضة، وخوضها معركة عسكرية حقيقية في هذه المنطقة، وليس في مناطق تمركز الألوية الجنوبية. وفي المحصلة استخدمت القيادة الاشتراكية تلك الألوية استخداماً تكتيكياً وحسمتها من حساباتها العسكرية التي كانت تقوم على رهان بتدخل خارجي يثبّت الأمر الواقع العسكري بين مناطق الشمال والجنوب، ويرسي أسساً لدولتين منفصلتين، لكن هذه الحسابات أهملت مدى التصميم والإصرار الذي كانت تعبر عنه القيادة في صنعاء، واستعدادها لخوض حرب مصيرية لمنع الانفصال والحفاظ على الوحدة.

نعود إذاً إلى الاستعدادات العسكرية الميدانية التي شهدتها مناطق الجنوب، والتي وردت في وثائق الملف القضائي، حيث يتبين، ودائماً قبل خطاب السبعين، أن القيادة الاشتراكية قطعت الجسور مع صنعاء وأنها كانت مصمّمة بوضوح على الانفصال، وتعبّر عن استعدادها للسير نحوه حتى النهاية. وعليه يلاحظ المؤتمر أن الحديث عن تطبيق وثيقة العهد والاتفاق كان يترافق مع تحركات عسكرية مضادة ومتناقضة مع الحديث المذكور، ففي وثيقة مؤرخة في ١٩٩٤/٣/٢١ أصدر وزير الدفاع تعليمات تتحدث عن منطقة عسكرية محدثة في عدن، وعن مهام موكلة إليها في حالات الحرب والسلم، دفاعاً عن المنطقة. واعتبرت التعليمات أن جميع الوحدات العسكرية في عدن تتبع لقيادة المنطقة العسكرية العدنية، وتتعاون مع المحورين الجنوبي وأبين. وفي وثيقة أخرى، وفي التاريخ نفسه، أصدر وزير الدفاع أمراً بإجراء تنظيم قتالي للمحور الجنوبي في مواجهة المحاور الشمالية. وفي التاريخ نفسه أيضاً يتحدث تقرير مرفوع لوزير الدفاع من نائب مدير الاستخبارات العسكرية عن تفاصيل خطة للتعرض للواء العمالقة، (شمالي)، المتمركز في أبين.

قبل ذلك، كانت العمليات اللوجستية تتم بطريقة مكثفة. ففي ١٩٩٤/٢/٢ تتحدث وثيقة عن توزيع ٨٠٠ قطعة سلاح على أعضاء الحزب في أبين من خلال لواء مدرم، لدعم الهجوم العسكري المرتقب على لواء العمالقة. وفي ١٩٩٤/٣/١٦ تتحدث مجموعة من الوثائق عن أوامر مختلفة الأهمية، من ضمنها تجهيز حظيرة مهندسين نقابيين مع كامل معداتها، على أن تستعد للتحرك خلال يومين أيضاً، وتجهيز بطارية أفراد مدفعية ١٣٠ في المحور الشرقي للتحرك خلال يومين. وفي ١٩٩٤/٣/١١ أمر بتوزيع ٢٥٠ قطعة سلاح لمأمور مديرية مودة. وفي ١٩٩٤/٤/٢٢ أمر بتزويد لواء لبوزة بـ ٢٠٠ قطعة آر. بي. جي. وفي ١٩٩٤/٣/٢٦ أمر بتزويد لواء باصهيب بـ ١٠٠ قطعة آر. بي. جي. وتتحدث وثائق عديدة عن تحريك قطع عسكرية وتوزيع أسلحة وذخائر وتشكيل فصائل ميليشيا وخطط تحرك عسكري، تفصح عن نوايا عسكرية استراتيجية، ضمن طابع تكتيكي ظاهر. وكل هذه التحركات تمت قبل خطاب السبعين، وفي إطار التصعيد السياسي المستمر، وبموازاة تحركات سياسية خارجية، وفي سياق رفض صريح لتطبيق وثيقة العهد والاتفاق وإنهاء الأزمة... باختصار شديد يمكن القول إن مجمل التحركات كانت تبدو بنظر المؤتمر الشعبي العام بمثابة إعلان حرب دون الاعتراف صراحة بذلك، وربما كان يراد منها دفع المؤتمر نفسه إلى مباشرة الحرب، وبالتالي تحميله مسؤولياتها وتبرير الانفصال بالحرب.

وهذا أمر سيتم فيما بعد حرفياً، وسيعكس، بنظر المؤتمر الشعبي، سيناريو متكاملاً وخطة موضوعة سلفاً للتخلص من الوحدة الاندماجية والعودة إلى الدولة الشطرية الجنوبية. ولعل من سوء حظ الاشتراكيين أن هذا السيناريو تم حرفياً على الأرض وانتهى بانتصار القوات الحكومية في الحرب[٤١].

ويختم أحد قادة المؤتمر الشعبي الحديث عن كيفية اندلاع الحرب، والمسؤول عن تفجيرها بقوله إن الحزب الاشتراكي اعتمد، في حرب العام ١٩٩٤، التكتيك نفسه الذي اعتمده في حرب كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ في عدن، ذلك أن قيادة الحزب التي خاضت الحربين هي نفسها. فقد اعتمدت عشية حرب كانون الثاني/يناير تكتيكاً يحذر سلفاً من اندلاع الحرب ووقّعتْ على تعهدات مع الرئيس علي ناصر محمد تقضي باستبعاد أي حل عسكري للأزمة السياسية، واعتبرت أن الطرف الذي يطلق الطلقة الأولى هو المسؤول عن الحرب، وحرصت على تطويق علي ناصر محمد بتصريحات يومية تحذّر من نواياه الحربية، لكنها كانت، خلال الشهور السابقة للأزمة، تتخذ إجراءات حربية على الأرض، وتعبىء قواها وتوزّع الأسلحة، وتمارس أفعالاً حربية مع تصعيد سياسي حربي، دون الإعلان عن نوايا حربية. وقد وصلت هذه الاستعدادات إلى درجة توجيه إنذارات للرئيس علي ناصر نفسه بالاغتيال، في محاولة لاستدراجه ودفعه للسقوط في فخ الحرب، ثم الانقضاض عليه وهو ما حصل بالفعل.

ويروي المصدر نفسه أن قيادة الحزب الاشتراكي التي انتصرت في حرب كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ على الرئيس علي ناصر محمد استطاعت أن تحمله، فيما بعد، مسؤولية ونتائج حرب كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، وأنها اعتمدت التكتيك نفسه في حرب العام ١٩٩٤ فهي قطعت الطريق على تسوية الأزمة سياسياً، واتخذت استعدادات وإجراءات حربية، ومارست سياسة حربية على الأرض، وعملت على استدراج المؤتمر لخوض حرب استنزاف طويلة، بانتظار تدخل خارجي للفصل بين القوات، وبالتالي وقف «حرب الشمال ضد الجنوب» وإذا ما انتهت الحرب يكون المؤتمر الشعبي مسؤولاً عنها، وتنحصر نتائجها في خانته وحدها.

ويختم المصدر المؤتمري قائلاً: «لقد نجح التخطيط الاشتراكي في حرب

---

(٤١) استعنا في هذا المجال بحوالى ٤٥ وثيقة حصلنا عليها من الملف الذي أعدته الهيئة القضائية في صنعاء، وأصدرت بموجبه أحكاماً قضائية على مجموعة الـ١٦ المتهمين من طرف السلطة بإعلان الانفصال، وارتكاب جريمة الخيانة العظمى.

كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ لكنه فشل في حرب العام ١٩٩٤ لأن المؤتمر، بخلاف علي ناصر محمد، لم يكن لديه خيار آخر غير القتال، ذلك أن نجاح الانفصال أو فشله كان بالنسبة للمؤتمر مسألة حياة أو موت[٤٢].

مما لا ريب فيه أن المؤتمر الشعبي العام كان على علم بالتحركات الاشتراكية قبل أن تصل إليه وثائقها بعد الحرب، وربما دفعته هذه التحركات إلى ترتيب خطط مضادة. وليس مستبعداً أن تكون أطراف في السلطة نفسها قد استغلت بعض هذه التحركات للضغط على قيادة المؤتمر وحملها على شن حرب وقائية ضد الانفصاليين. والأمر المؤكد أن التيار الإسلامي وأنصاره في السلطة والجيش ومؤسسات الدولة، كانوا يرغبون في خوض صراع مبكر مع الاشتراكي، لأسباب إيديولوجية وسياسية، وربما لحسابات متصلة بمشاركتهم في السلطة، الأمر الذي ظهر تدريجياً خلال الحرب، واستمر بعدها وحتى الانتخابات التشريعية في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

وإذا كان من الصعب درء تهمة التصلب وطلب الحل العسكري للأزمة عن فريق أو شخصيات في الحكم، فإن هذا الفريق لم يكن يتحكم بقرار الحرب والسلم في صنعاء. فالطرف الوحيد الذي يملك سلطة الفصل في مثل هذه القضايا الخطيرة، والطرف الوحيد الذي يحق له أن يقول الكلمة الأخيرة فيها هو الرئيس علي عبدالله صالح، وقد طرق الرئيس كل الأبواب السياسية لحل الأزمة، وقدم تنازلات كبيرة من أجل الحفاظ على الوحدة سلماً، وأرسل المبعوثين تلو المبعوثين إلى عدن، والوسطاء تلو الوسطاء، وطلب تدخل مسؤولين عرب لدى نائب الرئيس لحمله على طي صفحة الأزمة، والعودة إلى صنعاء لتأدية القسم الدستوري بعد انتخابه نائباً للرئيس لدورة ثانية، والسماح للحكومة بممارسة مهامها الطبيعية؛ غير أن كل هذه المحاولات لم تثمر، فكان من الطبيعي أن يخلص الرئيس اليمني إلى نتيجة مفادها أن قيادة الاشتراكي تريد القطيعة مع النظام الوحدوي، وأنها تبحث عن صيغة ملائمة لإخراج هذه القطيعة سياسياً وإعلان دولة انفصالية.

يسمح ما سبق بالقول إن خطابي الاشتراكي والمؤتمر، ابتداءً من النصف الثاني من العام ١٩٩٣، وبالتحديد ابتداء من آب/أغسطس، تاريخ رحلة نائب الرئيس إلى الولايات المتحدة الأميركية ولقائه بنائب الرئيس الأميركي آل غور، دون المرور بالسفارة اليمنية في واشنطن،

---

(٤٢) لقاء مع عبدالله أحمد غانم، وزير الشؤون القانونية والعدل، صنعاء، ١٩٩٧.

ـ إن خطابي الحزبين، ابتداءً من ذلك التاريخ، كانا يتميّزان بقدر كبير من التصعيد والاتهامات الخطيرة والقطيعة المتزايدة التي وصلت إلى ذروتها في أيار/مايو ١٩٩٤ ومن الذروة بدأت الحرب. وخلال الحرب أعلن الاشتراكي الانفصال الذي كان بمثابة إعلان حرب ضمن الحرب، وصب الزيت على النار، وبالتالي خوض معركة حياة أو موت بالنسبة للطرفين المتصارعين الأمر الذي انتهى بإنقاذ الوحدة وانهيار الانفصال.

هكذا تبدو حرب العام ١٩٩٤ وكأنها المولود الشرعي للأزمة السياسية المستعصية والناتجة عن تغيرات إقليمية ودولية ويمنية بعد حرب الخليج الثانية، وعن سوء تقدير لأسباب هذه التغيرات ومدى تأثيرها على موازين القوى اليمنية، في حين يبدو الانفصال الذي وقع بعد أيام من اندلاع الحرب وكأنه خطوة في الفراغ وصرخة مستندة إلى الكبرياء والمزاج المتوتر. بعبارة أخرى، كان الانفصال جنيناً مشوهاً وغير شرعي فاعترضت عليه الأسرة اليمنية الشرعية التي أنجبت الوحدة الاندماجية وأصرت على التمسك بها... حتى الموت.

كيف انهار الانفصال ولماذا؟

في ٢١ أيار/مايو عام ١٩٩٤ قرأ نائب رئيس الجمهورية علي سالم البيض بصوته نص إعلان ولادة «جمهورية اليمن الديموقراطية». وقد صدر الإعلان في وقت كانت جبهات القتال الجنوبية تشهد انهيارات واضحة، وكانت عدن قد أصبحت مطوقة عملياً، بعدما اجتازت القوات الحكومية خطوط التشطير السابقة على الوحدة، ووصلت إلى محافظة أبين التي تحتل موقع القلب في المنطقة الجنوبية. فهي ملتقى الخطوط الموصلة إلى كافة المحافظات الجنوبية والشرقية وتتحكم بكل خطوط الإمداد فيما بينها.

ولم يكن توقيت الانفصال مناسباً، من الناحية الشكلية على الأقل، فهو جاء قبل يوم واحد من الذكرى الرابعة لإعلان الوحدة الاندماجية في ٢٢ أيار/مايو، ولا من الناحية التكتيكية، فقد صدر بعد ساعات من التزام القوات الحكومية وقف إطلاق النار التزاماً تاماً للمرة الأولى خلال الحرب، ولا من الناحية العسكرية، فهو لم يأت تتويجاً لانتصار عسكري، فبدا وكأنه يضيف هزيمة إلى هزيمة، وتراجعاً إلى تراجع. وترى أطراف سياسية يمنية عديدة أن هذا الإعلان وجه ضربة قاصمة للحزب الاشتراكي اليمني، ما زال يعاني من آثارها حتى اليوم، لكن الانهيار التام للإعلان المذكور لم يقع لهذه الأسباب وحدها فهناك أسباب أخرى أقوى وأهم، سنتطرق إليها بالتفصيل.

إتخذت الدولة الانفصالية قراراً أولاً وأخيراً، قضى بتشكيل حكومة برئاسة المهندس حيدر أبو بكر العطاس، ضمت خليطاً من حلفاء ظرفيين. فالسيد عبدالله الأصنج الذي عين نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للخارجية قضى عمراً في مجابهة الاشتراكيين قبل الاستقلال وبعده، وعمل وزيراً للخارجية في صنعاء، ويعتبر الخاسر الأكبر في حرب التحرير الجنوبية،

ولم يلتق مع الاشتراكي إلّا خلال المراحل الأخيرة من الأزمة والحرب؛ ومحمد علي أحمد وزير الداخلية في الحكومة الانفصالية كان أحد أبرز الخاسرين في حرب كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، إذ فقد ثلاثة من أخوته في الصراع المذكور وحكم عليه بالإعدام، ولم يلتحق بالتيار المؤيد للبيض إلّا في مراحل الأزمة الأخيرة؛ وكان السيد محسن بن فريد، نائب رئيس الوزراء، وزير التخطيط والتنمية، والأمين العام لرابطة أبناء اليمن، ينتمي إلى فريق جنوبي ناهض الجبهة القومية، ولم يتحالف مع جبهة التحرير بزعامة الأصنج. والرابطة ما فتئت تتحدث عن «الجنوب العربي» وليس الجنوب اليمني قبل الاستقلال، ولم تعترف بجدوى الوحدة، ولم تعمل من أجل قيامها، وهي لا تثق بالاشتراكيين وتحمّلهم مسؤولية مآسي الجنوبيين... إلخ.

أما سيف العزيبي، وزير الدولة، فهو ينتمي إلى إحدى السلطنات الصغيرة التي أطاحها الاشتراكيون، في حين يمثل أبو بكر باذيب ذاكرة الصراعات الجنوبية كلها. فهو سليل مؤسس التيار الماركسي في الجنوب، والذي اضطر للخضوع قسراً لقرار الجبهة القومية بتوحيد القوى السياسية بعد الاستقلال، وكان شاهداً فيما بعد على الصراعات الاشتراكية ـ الاشتراكية الدامية، فإذا به وزير للثقافة والإعلام، جنباً إلى جنب مع كل الذين عرفهم عبدالله باذيب وكل الذين واجههم.

من جهتهم، كان وزراء الحزب الاشتراكي في الحكومة الانتقالية مع رئيس الوزراء، كانوا بمعظمهم وزراء لتوّهم في وزارة الوحدة، وبعضهم عمل في المناصب نفسها، شأن وزير الدفاع هيثم قاسم طاهر، ووزير النفط صالح أبو بكر بن حسينون، وعبد الواسع سلام وزير العدل... إلخ، وكان انتقالهم السريع والمفاجىء من حكم الوحدة إلى حكم الانفصال يحتاج إلى مصداقية وجدية نادرتين.

وكي تكتمل صورة الموزاييك الانفصالي، لا بدّ من الإشارة إلى مجلس الرئاسة؛ فقد ضم، إلى السيد علي سالم البيض، عبد القوي مكاوي الذي يُشاع أنه فقد نجليه في الصراع الداخلي خلال حرب الاستقلال، وتولى منصب رئاسة الوزراء في أواخر العهد الاستعماري، قبل أن يلتحق بدائرة النفوذ الناصري الإقليمي، ويصبح خصماً للجبهة القومية. وقد عاش طوال فترة ما بعد الاستقلال في القاهرة وخارج عدن، فإذا به حليف للاشتراكي في مجلس الرئاسة، جنباً إلى جنب مع عبد الرحمن الجفري سليل العائلة الدينية الشهيرة التي ما انفكت تعتبر نفسها صاحبة الحق الشرعي الحصري بتولي شؤون الجنوب. وإلى

جانب هؤلاء سالم صالح محمد الذي لم يطمئن تماماً للسيد علي سالم البيض الذي ربما يبادله الشعور نفسه[1].

كان من الممكن أن يُعتبر هذا التشكيل السياسي آية في التعددية والديموقراطية وقبول الآخر وتعبيراً عن طي صفحة الماضي، بل صفحاته المفتوحة دائماً. وكان يمكنه أن يدشن عهداً جديداً في دولة جديدة، وفي مشروع جديد للحكم، غير أن الظروف التي جمعت كل هذه الشخصيات التاريخية، والتي يعرف بعضُها البعضَ الآخر معرفة قوية، والتي عملت على إقصاء بعضها البعض خلال أربعة عقود، هذه الظروف كانت استثنائية، وكانت تقتضي نوعاً من «الزواج الأبيض»، ما يحمل على القول إن حكومة الانفصال لم تكن توحي، بتركيبتها، بالثقة لمؤيديها في الخارج قبل خصومها، ولعل حكومة لا تبعث آمالاً، وتنطوي على حسابات متراكمة، وعلى مشاريع صراعات، وتثير الحيرة في المحيط العربي المباشر، ولا تبعث الثقة في المسرح الدولي، هذه الحكومة شكلت أساساً سيئاً لانفصال كان قفزة في الفراغ ومبادرة انفعالية، ورهاناً انعقد على أوهام وخدع من كل نوع[2].

---

(١) يمكن العودة للتشكيلة الحكومية الانفصالية كاملة في جريدة الحياة الصادرة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤ وأمّا حادثة مقتل نجلي عبد القوي مكاوي في الصراع مع الجبهة القومية فلقد أكدها لنا، خلال لقاءات خاصّة، أكثر من عضو في الحزب الاشتراكي.

(٢) في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤ وقبل ٥ أيام من إعلان الحكومة الانفصالية في عدن، أذاع سلطان حضرموت السابق غالب بن عوض القعيطي، وسلطان منطقة الفضلي السابق أحمد عبدالله الفضلي ـ أذاعا بياناً موجهاً للجامعة العربية يتضمن عتباً لأنها «خذلت شعب الجنوب اليمني وسكانه بحضهم على قبول قرارات الأمم المتحدة قبل الاستقلال عن الحكم البريطاني ١٩٦٧ ثم خذلتهم وقت التنفيذ باعترافها بمنح عضوية الجامعة للنظام الماركسي المضطهد في عدن». وتعيد هذه الرسالة التذكير بأن السلاطين هم أصحاب الحق بالانفصال قبل غيرهم، (الحياة ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤). ويتضح من مقال كتبه سلطان حضرموت نفسه، (الحياة ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤)، أن الانفصال لا ينطبق على كامل المحافظات الجنوبية والشرقية، وأن حضرموت هي صاحبة الحق الأول في الانفصال لأنها كانت «... منذ سفر التكوين مستقلة عن اليمن وهي تمثل ثلثي مساحة الجنوب، وأكثر من نصف سكانه، كانت تتمتع بأعلى نسبة من الثقافة والنمو وحسن النظام في الإدارة، بفضل صلاتها التاريخية بالمهاجرين الحضارمة»، والكلام دائماً للسلطان السابق غالب بن عوض القعيطي. ويُذكّر كلام القعيطي عن المساحة والثروة وحسن النظام في الإدارة والثقافة بعبارات تبريرية مشابهة استخدمها بعض اليساريين لإعلان تميزهم عن الشمال وسكانه وثروته، ما يعني أن الأصالة الانفصالية هي من شيم السلاطين، وما يعني أن حق الانفصال إذا ما اكتسب في الجنوب فإنه سيتناسل حقوقاً في سلطناته السابقة، مع فارق أساسي هو أن التيار الاشتراكي وحّد السلطنات وألغاها خدمة للوحدة، فكيف يمكنه أن يمنع انبثاقها وهو عائد من الوحدة إلى الانفصال؟!

غير أن تشكيل الحكومة ومجلس الرئاسة لا يختصر كل الأسباب التي أدت إلى فشل «جمهورية اليمن الديموقراطية» الانفصالية. فهناك أسباب أساسية حاسمة سنقف عليها بالتفصيل في الأبواب التالية:

سياسياً في حساباتها السياسية الخارجية، كان بوسع القيادة الاشتراكية أن تستفيد من عدد لا يحصى من الأطراف العربية والأجنبية، فقد أوضحنا، في مكان آخر من هذا القسم، أن الرئيس علي عبدالله صالح فقد دائرة حلفائه السياسيين المباشرين بعد حرب الخليج الثانية، وأن دائرة خصومه كانت ممتدة من الجزيرة العربية إلى الشرق الأوسط، إلى بعض الأوساط الدولية، وكان البعض يرى بأن عليه أن يدفع ثمناً لسياسته الخارجية حيال العراق، قبل وأثناء حرب الخليج الثانية. إذاً كان بوسع الاشتراكيين الإفادة إلى أقصى الحدود من هذا الواقع، وأن يتمتعوا بتأييد خارجي واسع، وهو ما حصل بالفعل عبر محاولات توسيط الجامعة العربية في الحرب، والنجاح في توسيط الأمم المتحدة، على الرغم من أن الحرب تدور مبدئياً في بلد واحد يتمتع بسيادة على أراضيه.

قبل إعلان الانفصال شعر أصدقاء الاشتراكي الخارجيين أن تقديم دعم مكشوف له يمكن أن يُشكل تدخلاً سافراً في شؤون دولة واحدة وسيدة، لذا انتظروا إعلان الانفصال للتدخل علناً، لكن إعلان الدولة الانفصالية تم بعد هزيمة عسكرية، الأمر الذي أشاع حرجاً كبيراً في الدول المؤيدة للاشتراكيين؛ فهي إن اعترفت بالدولة المنفصلة لا يمكنها أن تضمن ثباتها، ولا يمكنها أن تتحكم بردود فعل الرئيس صالح ففضلت التريث، لكن التريث يوفر المزيد من الوقت للرئيس اليمني، ويتسبب بإضعاف خطوط الانفصاليين الدفاعية... أما التدخل العسكري المباشر لدعم الانفصاليين فليس مقبولاً على الصعيد الدولي، لأنه ينطوي على احتمال إشعال المنطقة وإشاعة الاضطراب فيها، وعلى مقربة من أهم احتياطي للنفط في العالم، الأمر الذي لم يكن يحظى بموافقة الولايات المتحدة الأميركية، وهي القوة المؤثرة بلا منازع في الجزيرة العربية، ناهيك عن أن العلاقات العربية ـ العربية، خصوصاً في الجزيرة، لم تعرف تقاليد تدخل عسكري لخلق دولة انفصالية.

هنا أيضاً يبرز خطأ الحسابات السياسية الاشتراكية، ويمكن الوقوف عند هذه الحسابات من خلال المؤشرات التالية:

• بعد أيام من إعلان الانفصال، أكد السيد سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة «... إننا على ثقة بأن الأميركيين والأوروبيين والأشقاء العرب لا يمكن أن يسمحوا لصدام صغير أن يظهر في جنوب الجزيرة العربية». ويتابع قائلاً: «... إن مصر لا ترضى بأن تكون المضائق والبحر الأحمر خاضعة لدولتين أصوليتين هما اليمن والسودان»![3]... ولن يتأخر سالم صالح نفسه في اكتشاف خطأ هذه الحسابات الاشتراكية، فهو سيؤكد بعد شهرين قائلاً: «... إن أهم الأخطاء هي الاعتماد على أوهام في تقديرنا للموقف الأميركي، كذلك صدمنا موقف الجامعة العربية...»[4]. وبعد شهرين أيضاً سيكتشف الاشتراكيون أن أحداً لا يخاف فزاعة صدام في الجزيرة العربية، وأن أحداً لا يعتقد بالصفة الأصولية لدولة اليمن.

• ليست حسابات الاشتراكيين الخارجية كلها مبنية على تحليلات سريعة وغير واقعية، فبعضها كان مبنياً على تصريحات ومعلومات أميركية وصلت إلى الانفصاليين من نوع «... الوحدة لا تفرض بالقوة». ويقال إن السفير الأميركي السابق في صنعاء أكد للمهندس حيدر أبو بكر العطاس: «... نحن تهمنا مصالحنا في الشمال والجنوب، وما دامت هذه المصالح لن تتعرض للضرر مع الوحدة أو من دونها، فإن زوال الوحدة أو بقاءها أمر لا يهمنا»[5]. وكانت هذه الحسابات تستند أيضاً إلى تقدير للعلاقات الاستراتيجية الأميركية ـ الخليجية، وإلى اعتبار مفاده أن الضغط الخليجي على الولايات المتحدة من شأنه أن يقلب أمور الصراع وميزان القوى رأساً على عقب. وفي الواقع لم يلتزم الأميركيون الحياد «فهم أبلغونا أن دخول عدن خط أحمر وبمذكرة خطية، وأنه أمر محظور ولا يمكن أن يسمحوا به. وقد حدث ذلك بعد سقوط قاعدة العند، أي بعد أن أصبح دخول عدن ممكناً، وطالبونا ثلاث مرات بإبعاد المدفعية عن عدن... الموقف الأميركي لم يكن يمانع الانفصال شرط ألّا يخلق بؤرة للأزمات في المنطقة، لكن اتضح لهم تدريجياً أن الجيش الشمالي متماسك فتحركوا واستفزت حركتهم الدول الخمس، برغم أن بريطانيا كانت مع الانفصال، وفرنسا كانت معنا في حين ظلت الصين في موقف متأرجح، واتخذت

---

(٣) سالم صالح محمد، مجلة الشروق الأسبوعية الصادرة في الإمارات العربية المتحدة، في ١٩٩٤/٦/٢٩.

(٤) سالم صالح محمد، الوسط، العدد ١٣٤، ١٩٩٤/٨، لندن.

(٥) عبد الكريم الأرياني، السفير اللبنانية، ١٩٩٥/٤/١٣، بيروت.

الأرجنتين وإسبانيا موقفاً ممتازاً لصالحنا أما روسيا فكانت غائبة»[٦]، بحسب الدكتور عبد الكريم الأرياني.

يكشف ما سبق أن الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها البارزين كانوا مستعدين لدعم الموقف الاشتراكي بشرطين: الأول أن يتمكن الحزب من خلق واقع يمني تقسيمي على الأرض، ويمكن الدفاع عنه؛ ثانياً: أن يكون هذا الموقع سبباً في استقرار المنطقة؛ وهذان الشرطان لم يتمكن الاشتراكي من توفيرهما. وبديهي أن أميركا والدول العربية المؤيدة للحزب لم تكن مستعدة للقتال إلى جانبه، كما أنها لم تكن قادرة على فرض خطوط حمراء على الرئيس اليمني الذي كان يقاتل دفاعاً عن وحدة بلاده، ما يعني أن حسابات الاشتراكي لم تكن كلها وهمية وأن الجانب الوهمي فيها يتصل بتقدير الذات والخصم.

ولعل ما غاب عن القادة الاشتراكيين أن الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها الغربيين والعرب يعتمدون منهجاً براغماتياً، ولا يقيمون اعتباراً للضوابط الإيديولوجية والأخلاقية، ناهيك بالعواطف والمشاعر... إلخ. وما يهمهم في المقام الأول هو ميزان القوى على الأرض، وهذا الميزان كان مائلاً بقوة لصالح الحكومة اليمنية في صنعاء، وهو الذي فرض معطيات قوية، كان من الصعب أن تتجاهلها الأطراف المعنية.

أما حديث سالم صالح عن «صدام صغير في الجزيرة» و «دولة أصولية» على الضفة الأخرى للبحر الأحمر، فإنه لم يكن مستمداً من تقديرات أميركية لنظام الرئيس علي عبدالله صالح. وقبل أن نتحدث عن هذه التقديرات لا بد من الإشارة إلى أن تصريحات عضو مجلس الرئاسة السابق لا تتناسب مع حصيلة لقاءات عقدها المهندس حيدر أبو بكر العطاس مع المسؤولين الأميركيين، روبير بيلليترو، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، ومارك أنديك مسؤول قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي. وقد انعقد اللقاء في وزارة الخارجية الأميركية، وشارك فيه، إلى جانب العطاس، السيدان عبدالله الأصنج وزير الخارجية في الدولة المنفصلة وعبدالله محمد باعباد، وأبلغ الأميركيون العطاس أن «الانفصال لم يترك لعلي عبدالله صالح خياراً آخر غير الحرب»، وأكدوا له أنهم «ليسوا مع الانفصال أو الاعتراف بالدولة المنفصلة في هذه المرحلة».

---

(٦) المصدر نفسه.

ورأى العطاس أن «... تحريك حاملة طائرات عسكرية باتجاه المياه الدولية القريبة من ميناء عدن يكفي لإرسال إشارة بأن واشنطن لن تقبل بحالة التدهور المضطرد للموقف العسكري»، فكان الرد الأميركي: «... سياستنا ترفض التورط في الحرب الدائرة بأي شكل من الأشكال»[٧].

وعلى الرغم من الأساس البراغماتي للسياسة الخارجية الأميركية، فإن واشنطن تعتمد نوعاً من التقديرات العامة الثابتة للدول التي تتعامل معها، أما تقديراتها للحكم في صنعاء فيمكن تلخيصها بالاستناد إلى دراسة أعدها الباحث الأميركي مايكل هدسون المشار إليه سابقاً، وتفيد الدراسة أن واشنطن تتعامل مع صنعاء انطلاقاً من بنود خمسة تستجيب هذه الأخيرة لأربعة منها؛ والبنود هي:

أولاً: مبادرة صنعاء إلى تسوية قضية الحدود مع المملكة العربية السعودية، وقد وافقت على ذلك، وأعلنت صراحة التزامها باتفاقية العام ١٩٣٤ الحدودية وبمبدأ لا ضرر ولا ضرار.

ثانياً: ترغب واشنطن بأن تدعم اليمن عملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من دورها الثانوي في هذه القضية، وقد عبرت واشنطن عن سعادتها بلقاء وزير الخارجية عبد الكريم الأرياني مع رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية البارزين في العام ١٩٩٤... وترتاح واشنطن لوعود يمنية بالتطبيع مع إسرائيل إذا ما تحقق تقدم على مسارات السلام العربية الإسرائيلية.

ثالثاً: تعتقد واشنطن أن علي عبدالله صالح لن يسمح للجماعات الإرهابية، والتي تلجأ إلى العنف، أن تعبر عن معارضتها للوجود الأميركي في المنطقة. وقد تأكدت الولايات المتحدة من ذلك عندما اعتقلت الحكومة اليمنية عدداً من الإرهابيين البارزين، ومن ضمنهم مدرس جزائري أصولي.

رابعاً: التزام اليمن إصلاحات اقتصادية ليبرالية... وهو أمر تعمل عليه صنعاء بجدية تامة منذ انتهاء الحرب.

خامساً: تحقيق المصالحة الوطنية في البلاد... هنا يدور خلاف بين الطرفين حول

---

(٧) محضر لقاء الوفد اليمني الجنوبي مع بيلليترو وأنديك في ملف القضاء اليمني الذي أُعِدّ لمحاكمة القادة الـ١٦.

مفهوم المصالحة، فقد عبرت صنعاء مراراً عن استعدادها لطيّ صفحات الماضي وتحقيق المصالحة الوطنية، غير أنها كانت وما زالت تستبعد المصالحة مع قيادة الحزب الاشتراكي السابقة[8].

يضاف إلى هذه البنود عاملٌ في غاية الأهمية، ويتمثل في الاستقرار الإقليمي الذي تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ عليه في المنطقة. ويبدو أن خبرتها في التعاطي مع الحكومة اليمنية في هذا المجال غنية بالدروس، إذ لم تنتهج هذه الحكومة سياسة ثورية في الجزيرة العربية، ولم ترفع إلّا مطالب دفاعية عن أمنها واستقرارها، بخلاف حكومة الجنوب السابقة التي كانت ترغب في قلب الأوضاع في شبه الجزيرة، انطلاقاً من تصور إيديولوجي راديكالي لدورها في المنطقة، ولصلاتها بالنظام السوفياتي السابق. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تسوية العلاقات بين الولايات المتحدة والحكومة الاشتراكية في عدن قد تمت عشية إعلان الوحدة، وبمبادرة من حكومة الرئيس صالح في صنعاء. والراجح أن المسؤولين الأميركيين كانوا يحتاجون إلى وقت أطول لاختبار نوايا وجدية القيادة الاشتراكية تجاه المسائل التي تهم واشنطن. ولعل ذلك لم يساهم في تبديد الحذر الأميركي من الدولة المنفصلة في أيار/مايو ١٩٩٤ وعزز فرص الحكومة الصنعانية في إقناع الولايات المتحدة بأن رهانها على الانفصال والانفصاليين يتناقض تماماً مع مصالحها ومصالح أصدقائها في الجزيرة العربية.

قصارى القول أن الحسابات السياسية الاشتراكية للانفصال، واحتمالات التأييد الخارجي له، كانت وهمية في جانبها المتعلق بميزان القوى اليمني ـ اليمني، وهو كان يميل بوضوح إلى جانب الوحدة على المستويات الشعبية والعسكرية والسياسية. وعليه كان من الصعب أن يقلب التدخل الخارجي الأمور رأساً على عقب، وأن يحوّل انتصار القوات الحكومية العسكرية إلى هزيمة سياسية. وفي كل الحالات كان على الاشتراكيين أن يتمتعوا بقدر أكبر من المرونة، وأن يعيدوا ترتيب أوراقهم قبل سقوط عدن والمكلا، وأن يكتشفوا أن مبادرتهم الانفصالية لا مستقبل لها، وأن هذه المبادرة حشرتهم في مأزق قاتل. أما القول إن تقديرات الموقف الأميركي بعد الحرب وبعد هزيمة الانفصال كانت وهمية، فهو يشبه قول وسائل الإعلام المصرية بعد هزيمة حزيران/يونيو ٦٧: «انتظرنا الإسرائيليين من الشرق فجاؤونا من الغرب». والغريب أن أحداً لم يسأل المصريين لماذا لم ينتظروا مجيء

(٨) مايكل س. هدسون، مداخلة في «ندوة لندن» حول اليمن، مصدر مذكور.

الإسرائيليين من الشرق والغرب معاً!! كما أن أحداً لم يسأل قيادة الاشتراكي السابقة لماذا لم تنوع حساباتها السياسية، ولماذا لم ترسم تقديرات متنوعة ولماذا أصرّت على سيناريو واحد للصراع والحرب!!

إيديولوجياً لم يكن جنوب اليمن في العهد الاشتراكي مستقلاً عن اليمن الطبيعي إلّا في الإيديولوجية، وكل ما عداها يشير إلى تمسك أكيد بوحدة اليمن، لا بل إن الإيديولوجية الماركسية نفسها كانت تعد اليمنيين بوطن واحد ترشده الماركسية اللينينية... ولم يعمل الاشتراكيون، طيلة فترة حكمهم، على ترسيخ هوية جنوبية انفصالية. فهم كانوا، شأنهم في ذلك شأن الشماليين، يتحدثون عن وطن يمني مشطور إلى شطرين في الشمال والجنوب، ويرون أن الإرادات الخارجية هي التي تتحكم بالتشطير، وكان الإصغاء إليهم يوحي بأن ظلماً حقيقياً يعانون منه بسبب انقسام اليمن إلى شمال وجنوب.

وإذا ما قارنا بين لبنان وجنوب اليمن، نلاحظ أن اللبنانيين أسسوا دولة منفصلة في بلاد الشام، بالاستناد إلى أساطير وأوهام وتواريخ، وربّوا أجيالهم على التمسك بوطن عمره ٦ آلاف سنة، ويختلف تماماً عن محيطه. وأعدوا قراءة للتاريخ اللبناني ولتاريخ بلاد الشام تفيد بتميزهم عن محيطهم وخلصوا إلى تكوين هوية لبنانية مستقلة تستدعي بناء دولة ـ أمة على الأرض اللبنانية. أما اشتراكيو جنوب اليمن فإنهم اعتبروا على الدوام جنوبهم جزءاً عضوياً من اليمن الأم، ولم يهتموا بتكوين هوية منفصلة، وحاربوا النزاعات الإقليمية وكأن الدولة ـ الأمة التي أقاموها مؤقتة، ونظروا إليها نظرة دونية، بالقياس إلى الدولة اليمنية الموحدة، واعتبروا أن عدم الانسجام الإيديولوجي هو العائق الأول والأخير أمام وحدة الشطرين.

والراجح أن الطرف الوحيد الذي كان قادراً على بناء دولة ـ أمة ووطن منفصل هو الرئيس السابق قحطان الشعبي، وكان يمكن لهذه الدولة أن تقوم على أسس شبيهة بالدولة الأردنية التي لا يفصلها عن محيطها إلّا النظام السائد فيها، وكذا الأمر بالنسبة للدول الخليجية التي تقوم كل منها على إرادة العيش، وممارسة السيادة الوطنية على مساحة جغرافية محددة.

ولعل ضرب نظام قحطان جعل فكرة الدولة ـ الأمة الجنوبية في نظر الاشتراكيين من الأفكار الجديرة بأن تدافع عنها أصوات رجعية وانفصالية، وحذروا مواطنيهم من أخلاق

الانفصال، وأقاموا حزباً ومؤسسات لعب فيها شماليون وجنوبيون أدواراً مهْمة. وما زال الحزب الاشتراكي اليمني، حتى يومنا هذا، يضم شماليين وجنوبيين، ويصنّف نفسه حزباً وحدوياً.

وإذا كان من الطبيعي أن يكون الواقع الانفصالي «مؤقتاً» بنظر الاشتراكيين والأحزاب السياسية اليمنية في كل المحافظات، فإن انهيار الحرب الباردة أطاح بأسباب الانتظار وحرم الدولة الجنوبية المنفصلة من مبرر وجودها الإيديولوجي، فاختار الاشتراكيون الوحدة الاندماجية وكانوا محقين في هذا الاختيار الذي يسير باتجاه التاريخ.

والراهن أن الانفصال الذي أعلن في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤ كان عارياً من كل تغطية إيديولوجية، ومجرداً من مناخ ومزاج شعبيّين انفصاليّين في الجنوب، وبدا أن مزاج القادة لا يتناسب أبداً مع مزاج الرأي العام الذي لم يتأهل كرأي عام انفصالي خلال السنوات الاشتراكية، وهو بالمقابل كان غير قادر على ربط مصيره بمصير انفصال يقوده اشتراكيون سبق للرأي العام الجنوبي أن خبرهم في فترات شدّ الأحزمة، والشحّ الاقتصادي، والصراعات العنيفة. وعليه لم يكن هذا الرأي العام مهيّأً لمباركة انفصال يعد بالرجوع إلى الوراء ويستمد شواهده من ماضٍ غير انفصالي وغير جذّاب على أكثر من صعيد.

أما حلفاء الاشتراكي اليمنيون الذين كانوا جديرين بتوفير تغطية إيديولوجية للانفصال، فإن خطابهم ودعاواهم كانت تنزل على رأي عام لا يعرفهم معرفة جيدة من جهة، وليس مؤهلاً لاستقبال خطابهم من جهة أخرى. وكانت سمعتهم السلبية لدى الرأي العام قد تكونت بفضل الدعاية الاشتراكية نفسها طيلة ربع قرن.

هكذا لعبت الإيديولوجية الماركسية دوراً سلبياً ضد الانفصال خلال الحرب الباردة، ولعب انهيارها دوراً سلبياً ضد عودة الانفصال في حرب العام ١٩٩٤، وبدا أن الحزب الاشتراكي يريد إقامة جمهورية ضد التاريخ اليمني، عموماً، وضد تاريخه الخاص ولمصلحة تاريخ آخر أثخنته الجراح وطواه النسيان. باختصار يمكن القول إن «جمهورية اليمن الديموقراطية» كانت ضحية للإيديولوجية، مرة في غيابها ومرة بحضورها.

عسكرياً يؤكد السيد عبد الرحمن الجفري، (عضو مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديموقراطية الانفصالية)، أن السيناريو العسكري الذي رسمه الحزب الاشتراكي للانفصال هو التالي: «كان قادة الاشتراكي يتصورون أن معارك بسيطة ستقع حول الألوية الجنوبية في

الشمال، والألوية الشمالية في الجنوب، ثم يتدخل الملحقون العسكريون في سفارات الدول الأجنبية ويضعون حداً للتقاتل ويعلن الانفصال»[9]. ويتيح تتبع المقترحات الاشتراكية خلال الحرب التأكد من هذا السيناريو، ذلك أن مطلب تدخّل الملحقين العسكريين في السفارات كان حاضراً على الدوام في كل المحادثات التي بذلت لحل الأزمة، من طرف الجامعة العربية، أو الأمم المتحدة، أو عبر الاتصالات الجانبية. غير أن صنعاء كانت ترفض بعناد هذا الطلب ولم تكتف بالرفض، فقد دفعت قواتها نحو الحدود الشطرية السابقة، وتمكنت خلال أسبوعين من فك الحصار عن ألويتها المطوقة في أبين وشبوة، الأمر الذي أدى إلى نسف الأساس العسكري للسيناريو المذكور، وبالتالي محاصرة القيادة الاشتراكية في عدن. والمدهش في هذا المجال أن تلك القيادة لم تلجأ إلى التفاوض بعد انهيار الأساس العسكري لمشروعها، بل فضلت التصعيد وأعلنت الانفصال و«... بعد إعلان الانفصال أعلنت وحدات عسكرية جنوبية انضمامها إلى الشماليين، ومع أن حجم حركة الارتداد هذه لم يكن معروفاً بدقة إلّا أنها كانت على جانب من الأهمية، وأدت إلى تزايد التضامن مع صنعاء والرئيس صالح»[10]. والراجح أن التقدم العسكري الكبير، الذي حققته القوات الحكومية في الأيام الأولى للقتال أخذ الجميع على حين غرة، وبيّن أن الاشتراكيين أساؤوا التقدير في حساباتهم العسكرية، واشتركوا في ذلك مع المحللين العسكريين الأجانب. ويلاحظ ذلك مايكل هدسون الباحث الأميركي في الشؤون اليمنية عندما يؤكد: «... يستحيل الجزم بأن علي عبداللّه صالح حرّض على الحرب من أجل رفع مستوى شعبيته، كما يقول بعض القادة الجنوبيين. إن التسليم فرضاً بأن الرئيس علي عبداللّه صالح كان واثقاً من أنه سيفوز في حرب كهذه، يحمل قدراً من المنطق، وبالطبع لا يغني المنطق عن البرهان التجريبي، لذا فإنه من السابق لأوانه في هذا الإطار بالذات القول بأن صنعاء قصدت متعمدة الشروع في الحرب». ويستدرك قائلاً: «... صحيح أن المحللين العسكريين الغربيين في صنعاء كانوا مقتنعين، على ما يبدو، أن قوات صنعاء لن تتمكن من إحراز انتصار حاسم، إلّا أنهم، بالإضافة إلى قيادة الحزب الاشتراكي، أساؤوا تقدير الوضع»[11]. ويدعم هذا الاستنتاج تصريح شهير لروبير بيلليترو مسؤول الخارجية الأميركية

(٩) عبد الرحمن الجفري، الوسط، العدد ١٨٥، ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، لندن.

(١٠) بول دريش، حرب اليمن ١٩٩٤ ـ الأسباب والنتائج، مرجع مذكور، ص ٨٢.

(١١) مايكل هدسون، حرب اليمن ١٩٩٤ ـ الأسباب والنتائج، مرجع مذكور، ص ٣٥.

المعروف، أكد فيه أن قوات الجانبين متوازنة مع ميل لصالح الجنوبيين، لأنهم الأكثر تنظيماً وانضباطاً[12].

أغلب الظن أن مثل هذه الحسابات أغفلت مؤشرات الاشتباكات الأولى المتفرقة حول الألوية الجنوبية في الشمال، كما أنها تفصح عن جهل مدهش بواقع الجيش الشمالي، ولعل هذا الجهل يفسّر ليس فقط خطأ التقديرات والحسابات العسكرية، وإنما أيضاً إهمال ترتيب احتمالات أخرى غير السيناريو العسكري الانفصالي المذكور. فإذا ما ضرب الأساس العسكري للسيناريو وجدت القيادة الاشتراكية أنها لا تملك احتمالات أخرى، وأصيبت باضطراب حملها على مواصلة السيناريو الذي بات يسير على رأسه بدلاً من قدميه، وبدا أن هذه القيادة ترغب في تعويض الخسارة العسكرية بانتصار سياسي، وعبر ممارسة ضغوط إقليمية ودولية على الحكم الوحدوي.

هنا نترك الكلام للرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه عبد ربه منصور هادي اللذين يستعرضان رواية الحرب بتفاصيلها الأساسية والحسابات التي انعقدت في صنعاء لمواجهة التطورات التي شهدتها اليمن خلال صيف العام ١٩٩٤ الساخن جداً ويبدأ الرئيس صالح كلامه قائلاً:

■ **الانفجار: علي عبدالله صالح بين التسوية والحرب** انفجر الموقف في ٥ أيار/مايو عام ١٩٩٤ بعد فشل الحلول السياسية للأزمة. وتوزعت قواتنا في حينه على أربعة محاور. المحور الأول يمتد من مدينة البيضاء، شمالاً، وحتى مكيراس، جنوباً، ويقوده عبد ربه منصور هادي، (لم يكن وزيراً للدفاع بعد)، ويساعده أحمد عبدالله الحسني ومحمد إسماعيل وسليمان قيس. والمحور الثاني في مأرب (شمالاً) وينقسم بدوره إلى محورين فرعيين بقيادة العقيد يحيى الشامي، محافظ مأرب، ويعاونه قادة الوحدات العسكرية المتمركزة في هذه المنطقة ويتفرع منه محور بيحان ـ العبر باتجاه حضرموت جنوباً. والمحور الثالث يبدأ من لحج جنوباً بقيادة محمد ضيف الله وينقسم بدوره إلى ٣ محاور فرعية من ضمنها محور الضالع بقيادة محمد الشيباني والمحور الغربي بقيادة أحمد فرج.

كثّفنا جهودنا بداية على محور مكيراس وهو الأهم بنظرنا لأن سقوطه يعني سقوط محافظة أبين، جنوباً، وبسقوط المحافظة يمكننا الربط بين قواتنا المتقدمة من البيضاء ولواء

---

(١٢) نشرت تصريحات بيلليترو في وسائل الإعلام خلال الأيام الأولى للحرب.

العمالقة المتمركز في أبين، وكان محاصراً من طرف الانفصاليين؛ وبهذا الربط تمكنا من ضرب التشطير، (شمال - جنوب)، ويمكنني القول إن هزيمة الانفصال وقعت عملياً يوم سقوط مكيراس في ٧ أيار/مايو أي بعد يومين من اندلاع القتال. أما سقوط أبين فقد أدى إلى فصل المحافظات الشرقية والجنوبية عن بعضها البعض. ذلك أن قوات الوحدة الشرعية صارت تتحكم بطرق الإمداد لمحافظات شبوة وحضرموت والمهرة.

بعد سقوط مكيراس عيّنّا عبد ربه منصور هادي وزيراً للدفاع فأدى اليمين الدستورية وعاد فوراً إلى محور لحج وعمل على ربط قواتنا الموجودة في هذه المحافظة، الجنوبية، مع القوات المتمركزة في منطقة الرام. ومنها انطلق، يرافقه العقيد علي محسن إلى كرش وصار يتولى قيادة جبهة عدن وبالتالي الاشراف على هجوم رباعي من البيضاء على أربعة محاور متجهة نحو عدن، وشكّل بنفسه قيادة ميدانية مؤلفة من علي محسن ومحمد ضيف الله ودرهم نعمان.

■ **المحور الغربي** في هذا الوقت، تعرّض المحور الغربي لخلل ثانوي. ذلك أن قائده أحمد فرج أصيب بحزنٍ كبير على استشهاد مساعده وصديقه في هذا المحور، فاستبدل بالعقيد عبد العزيز الذهب. وكان الانفصاليون يعتقدون أن هذا المحور أصبح مضطرباً ولن يتحرك بسبب تأثر قائده، لكن بعد تولي الذهب عادت الأمور إلى مجراها الطبيعي واستأنفت قوات المحور تقدمها.

ونعود إلى جبهة عدن، فقد استطاع وزير الدفاع عبد ربه منصور إسقاط كرش وتقدم منها إلى الراهدة وهي نقطة حدودية تجاوزها فسقطت الضالع بيد قواته، ومن الضالع توجّه نحو معسكر لبوزة ومنه إلى معسكر العَنَد فسقطت هذه القاعدة الاستراتيجية في قبضته بسرعة على الرغم من شراسة المعارك التي دارت فيها. معلوم أن العَنَد كانت مصممة كترسانة قوية لتدافع عن عدن في كل الظروف.

بعد سقوط العَنَد أصدرنا أمراً بانسحاب القوات والاتجاه شرقاً كي نتمكن من توفير الإمدادات لها وتحقيق الارتباط العسكري مع لواء العمالقة ولواء ٥٦ ولواء مدرم، (ألوية شمالية متمركزة في الجنوب قبل الحرب). في هذا الوقت كانت قوات المحور الغربي قد واصلت تقدمها بقيادة أحمد فرج إلى موقع سنجر، (عدن)، إلى أن استشهد مساعده ومن بعد تولى عبد العزيز الذهب مواصلة الهجوم غرباً باتجاه عدن فأصبح على مشارفها. وانطلق هجوم ثانٍ نحو المدينة من قاعدة العند، وهجوم ثالث من الشرق بقيادة الحسني

والجائفي وضيف اللّه، فصارت مطوقة من جهاتها الثلاث ولم تعد تحتفظ بأي منفذ غير البحر.

إزاء هذا الواقع، كان التفكير العسكري السليم يحتم على الطرف الآخر أن يستسلم وأن يفاوض أو أن يعلن، على الأقل، وقف النار خصوصاً بعد سقوط قاعدة العند. فحصل العكس إذ طالب الانفصاليون بالحوار وظلوا يراهنون على تدخل قوى دولية تفصل بين القوات المتحاربة وتعمل على سحب قوات الشرعية إلى مواقعها السابقة. لكن قواتنا، وهي مختلطة ومؤلفة من شماليين وجنوبيين وتُمثّل حقيقة الوحدة الوطنية اليمنية، هذه القوات كانت مُصمّمة على مواصلة الهجوم حتى استسلام الانفصاليين.

عندما كان الانفصاليون يراهنون على تدخل قوات دولية أجنبية لتثبيت الانفصال على الأرض، كان لدينا حوالى ١٢ لواءً عسكرياً في محيط عدن أو على مشارفها، وتمكنتْ هذه الألوية من فصل عدن الصغرى عن عدن الكبرى بعد معارك ضارية خسرنا خلالها لواء مدرعاً، إذ كان الانفصاليون قد زرعوا حوالى ٣٠٠ ألف لغم وكنا مضطرين للتقدم وسط الألغام والقصف البحري والجوي والبري، لكن قواتنا تقدمت ووصلت إلى مدينة الشعب، (داخل عدن)، وضيقت الخناق عليهم ثم واصلتْ تقدمها إلى منطقة صلاح الدين واقتربتْ من موقع العلم.

وعندما تنظر إلى الخارطة تلاحظ تماماً أنه لم يكن لدى الانفصاليين على الصعيد العسكري أي هامش للمناورة، لكنهم على الرغم من ذلك واصلوا حديث الانفصال ورهاناته.

■ **المحور الشرقي** من جهتنا لم نحصر كل قواتنا حول عدن، ففي المحور الشرقي كان لدينا ٣ قطاعات، هي قطاع الساحل وقطاع قاع الفرس، وقطاع العبر، وتتحرك في هذه القطاعات ٨ ألوية عسكرية وحدوية يقودها في الساحل عبداللّه عليوة ومحمد إسماعيل، وفي قاع الفرس أحمد مساعد حسين ومحمد سنهوب، وفي العبر يحيى الشامي. وتلاحظ أن تشكيلة هذا المحور القيادية قد تغيرت بعد تعيين عبد ربه منصور وزيراً للدفاع وكنا قد منحناه صلاحيات للتدخل الميداني بما يراه مناسباً في إطار الخطة العامة.

بمواجهة قوات الوحدة، تحرك الانفصاليون بقوات كبيرة من حضرموت يقودها أحمد الصريمة الذي اتجه إلى قاع الفرس ومنها إلى غسق، فحركنا أحمد مساعد حسين في مواجهته على رأس قوات نظامية وشعبية مختلطة، فاشتبك الطرفان في معركة شرسة هُزِمَ فيها الصريمة وتوارى عن الأنظار.

هذه المعركة لم تكن تتناسب مع خططنا الأصلية، فنحن كنا مصممين على تجنب التقدم نحو الساحل لأننا نعرف أنه محصن. لذا حضّرنا قوات للاتجاه نحو قاع الفرس ولاجتياز سلسلة جبلية ضيقة هي الحد الفاصل بين حضرموت الساحل وحضرموت الداخل وهدف هذه القوات يقضي بالسيطرة على الريان وعلى قوات علي سالم البيض من الداخل. لكن اعترضتنا مشكلة كبيرة هي طول المسافات وبعدها عن بعضها البعض وما يتضمنه ذلك من مخاطر على طرق الإمداد. لكننا غامرنا وقررنا التقدم، خصوصاً أنني كنت أعرف أن معنويات الانفصاليين آخذة في التدهور، هكذا اتصلتُ بمحمد إسماعيل وطلبتُ منه أن يجهز مدفعيته ويتحرك على الساحل حيث كان متمركزاً، فواصل تقدمه دون أن يصدر رد فعل كبير من الطرف الآخر، فطلبت منه أن يواصل أيضاً وأيضاً، فاختار مكاناً ضيقاً في سلسلة الجبال المذكورة وهو معبرٌ محصنٌ تحصيناً جيداً ولا يخطر ببال أحد أن يدخل منه مباشرة. لأن الطريق في المعبر ضيّقة ولا تتّسع إلّا لعبور آلية واحدة. وهو مدجج بالألغام ويمكن قطعه بسهولة عبر تفجير العبوات المزروعة فيه وفي الجبال المحيطة فور وصول الآليات.

تمكن محمد إسماعيل من القبض على العناصر التي كانت مكلفة بتفجير الجبل والتي زرعتْ شبكة الألغام، وحصل منها على الخرائط وسيطر على الوضع ثم دفع بقواته التي وصلتْ إلى المكلا وسط ذهول الانفصاليين والعالم بأسره. في هذا الوقت كانت عدن مطوقة ومعرضة للسقوط عملياً في أية لحظة.

إنسحبت القوات الانفصالية بعد دخولنا إلى المكلا، وتوجهت نحو العبر ومحيط المدينة ومن ثم تقدمتْ وتشرذم أفرادها وانفرط عقدهم فسقطت حضرموت... في وقت لم يكن أحدٌ يتوقع سقوطها قبل سقوط عدن، حتى إن وزير دفاعنا لم يصدّق عندما أبلغناه بسقوطها إذ كان يعتقد أننا نريد بذلك أن نشحذ همّته ونحثّه على الصمود، ونحفّزه على دخول عدن.

■ **الدخول إلى عدن** كنا بداية نخشى الدخول إلى عدن لتقديرنا بأن الانفصاليين يريدون أن نقع في مصيدة فتضطر قواتنا لمواجهة حرب عصابات داخل المدينة. فعملنا على التقدم تدريجياً إلى أن سقطت حضرموت. في اليوم التالي لسقوطها شدد عبد ربه منصور ضغوطه وتقدم بسرعة حتى وصل إلى منطقة قريبة جداً من مطار عدن، وأقام قيادة ميدانية في إحدى الصالات الرياضية وأحكم سيطرته على المطار.

في هذا الوقت كنتُ قد تمكنتُ بمساعدة عبدالله أحمد غانم، (وزير العدل والشؤون

القانونية)، من ربط خطوط هاتفية مباشرة مع الانفصاليين، اتصلنا بوزير الدفاع الانفصالي وقائد القاعدة الجوية وعبدالرحمن الجفري، (نائب رئيس الجمهورية).

تحدثت مع قائد القاعدة الجوية مرة باسم سليمان ناصر مسعود، (وزير في الحكومة الانفصالية)، ومرة باسم نائب الرئيس الانفصالي وحدثته بالتفاصيل عن «... القوات الشمالية» المتقدمة وعن الأماكن التي سيطرت عليها، وطلبت منه أن يرسل قوة لحماية نائب الرئيس فقال: لا توجد عندنا قوة جاهزة. فعرفنا حينئذ أن وضعهم داخل المدينة يدعو للرثاء. فطلبتُ من القائد نفسه وهذه المرة باسم نائب الرئيس، أن يضرب الطائرات الحربية في المطار بواسطة الآر.بي.جي «كي لا تقع بأيدي الشماليين». فنفذ الأمر وانسحب. عندئذ اتصلت بهيثم قاسم طاهر وزير دفاعهم وطلبت منه باسمي شخصياً أن يستسلم كي نتجنب سقوط المزيد من الضحايا اليمنية: فقال لي: اتصلوا سيدي الرئيس بقيادتنا. قلت من هي قيادتكم؟ قال: علي سالم البيض. قلت: لم تعد لديكم قيادة. توارى البيض ومن معه إلى الخارج... بعد ذلك أيقنوا أن الأمر قد انتهى فهربوا كلهم وتجمعوا في حي التواهي وعندما شعرنا أنهم يستعدون للهرب أوقفنا المعارك وشكلنا قوات خاصة لمواجهة أعمال القنص في حال دخولنا إلى عدن.

في هذه الأثناء اتصل بي السفير الأميركي آرثر هيوز وطلب مقابلتي بإلحاح. استقبلته فخاطبني قائلاً: لقد سقطت المدينة عملياً والجماعة هربوا وما تبقى منهم يستعد للهرب. وطلب مني أن أسمح لهم بالمرور وبألّا تتعرض قواتنا للفارين. طلبت من القوات الانتظار في مواقعها ريثما يكمل الانفصاليون هربهم وامتنعنا عن تزويدهم بالطائرات فهرب كل منهم بطريقته ووسائله الخاصة... أبحروا عموماً، وهرب الذين كانوا في حضرموت بواسطة البر إلى منطقة شرورة ومن هذه المنطقة اتجه البيض إلى عُمان.

ومن المفارقات التي ظهرت في حضرموت، أن الانفصاليين احتجزوا في بداية الحرب كتيبة من كتائب الأمن المركزي الشرعية، واحتجزوا معها قوات للشرطة العسكرية ونقلوا المحتجزين إلى منطقة الغيظة وسجنوهم ولم يعبؤوا بهم. عندما هرب الانفصاليون، انتظر المحتجزون ١٣ ساعة دون أن يتصل أحدٌ بهم فخرجوا من السجن واستولوا على السلاح الموجود في المكان، ثم سيطروا على مطار الغيظة بمبادرة خاصة ومن هناك اتصلوا بنا ووصفوا الموقف فأرسلنا عشر طائرات لنجدتهم حملتْ معها قوات خاصة وحطتْ في المطار وسيطرت عليه ومن ثم على محافظة حضرموت.

استغرقت الحرب ٦٨ يوماً واشترك فيها ١٧ لواء وحدوياً بقيادة عبد ربه منصور هادي من بينها: الاحتياط، فيصل رجب، المجد، العروبة، الجائفي، النضير، الشيباني، الجرباني، نازخ، اللواء ١٣٠، اللواء الأول، العمالقة، الحرس الجمهوري... إلخ. لم ننتقم من أي شخص على الإطلاق بعد انتهاء الأعمال الحربية، ولم يصلني أي خبر عن أعمال من هذا النوع وقعت عن سابق تصورٍ وتصميم، وهذا أمر اعترف به الانفصاليون أنفسهم. وأذكر أننا ضبطنا هنا في صنعاء أحد الجواسيس. كان يتجول بسيارة ويرصد حركة الناس ويعطي تعليمات للانفصاليين بتوجيه القصف إلى هذه الناحية أو تلك. ضبطته أجهزتنا الأمنية وكان من المفترض أن يعدم فوراً لكنهم فضّلوا سجنه ثم أطلق بعد الحرب. أما الجرحى الذين سقطوا من الجانب الانفصالي فكنا نعاملهم معاملة الجرحى الوحدويين فهم يمنيون ويصعب علينا أن نعاملهم معاملة الأعداء على الرغم من أنهم كانوا يطلقون النار علينا... لكننا نعرف أنهم كانوا يُنفّذون أوامر قيادتهم الانفصالية وأوامر حزبهم.

الحديث عن أعمال النهب التي تعرضت لها عدن يتضمن مبالغات كبيرة، في البداية لا بد أن نذكر أن أعمال النهب بدأت قبل دخول القوات الشرعية إلى عدن، فبعض القيادات الانفصالية طلبتْ صراحة من عناصرها أن ينهبوا ما خفّ حمله، ولدينا تسجيلات هاتفية تثبت ذلك: «انهبوا كل ما خفّ حمله». وعندما رأى المواطنون أعمال النهب الأولى بدؤوا ينهبون بدورهم فالنهب صار مباحاً ابتداء من اللحظة التي حدّدها قادة الانفصال المنسحبون.

وأود أن أشير هنا أيضاً إلى أن أعمال النهب لم تقع في الممتلكات الخاصة وحصلت بمعظمها في الفترة الفاصلة بين هرب الانفصاليين وانتشار قواتنا في المدينة. في البداية كان همنا الأساسي يقضي بتصفية بعض الجيوب الانفصالية والتمركز في المناطق الاستراتيجية واتقاء أعمال القنص، وتسيير الشؤون الحيوية خصوصاً تسيير المياه والكهرباء. ومن بعد تفرغنا لمواجهة أعمال النهب وضبط الوضع الأمني. ولاحظنا أن منازل المواطنين عموماً لم تتعرض للنهب الذي طال المؤسسات العامة والمعسكرات والمخازن التابعة للقطاع العام وبعض هذه الأعمال تم بدافع الانتقام من الدولة الماركسية كما حصل في بعض الدول الشيوعية المنهارة حيث كان الناس الغاضبون ينتقمون من المباني الوزارية ويحطمون المؤسسات العامة والمراكز الحزبية والتماثيل؛ ولا أقول ذلك لتبرير أعمال النهب التي وقعتْ وإنما للإشارة فقط إلى ظروفها وإلى أننا تمكّنّا فيما بعد من استرداد ثلثي المواد والأشياء المنهوبة، وقمنا بحرقها وتدميرها علانية وأمام الرأي العام.

من المؤسف فعلاً أن تحدث أعمال نهب، لكن هذه الظاهرة حصلت في حروبٍ كثيرة وهي عموماً لم تؤثر على تطبيع الوضع في عدن بعد هروب الانفصاليين. فلم تمض أسابيع قليلة حتى عادت الأمور إلى سيرتها العادية ليتبين أن الانفصال لم يكن يتمتع بأسس راسخة، وأن أهالي المدينة لم تكن لديهم رغبة بالانفصال الذي ظلّ هامشياً للغاية.

بالمقابل انعدمت أعمال الشغب نهائياً في المناطق الشمالية، وبخلاف توقعات الكثيرين من أن اضطرابات ستقع إذا ما اندلع القتال، لم تسجّل حادثة واحدة من هذا النوع. وكانت قوافلنا تنتقل من صنعاء إلى خطوط الجبهات البعيدة وتسير مئات الكيلومترات دون أن تتعرض لحادث واحد من طرف المدنيين. وتفسيري لذلك أن قضية الانفصاليين كانت قضية خاسرة منذ البداية فالشعب اليمني في كافة المحافظات وحدوي ولا يمكن لأفراده أن يشاركوا طواعية بعمل انفصالي، وأن يموتوا من أجل مشروع انفصالي. والسبب الثاني يكمن في أن الناس لا يثقون في القيادات الانفصالية وليست لديهم دوافع للموت من أجل هذه القيادات؛ وهنا لا أقصد المجندين والحزبيين الذين قاتلوا بأوامر عسكرية وحزبية كما أشرت سابقاً.

ومن بين التفسيرات أيضاً أن الانفصاليين ارتكبوا جريمة بشعة في الأيام الأُولى للقتال، عندما قصفوا صنعاء بصواريخ سكود وانفجرتْ هذه الصواريخ في الأحياء المدنية. وتولّد على أثرها شعور شعبي سلبي تجاههم؛ وازداد هذا الشعور سلبية عندما أعلنوا الانفصال. في حين أننا كنا نملك صواريخ مشابهة وامتنعنا عن إطلاقها على عدن وأحيائها السكانية لأننا نعرف أن هذه الأحياء تضم أهلنا وأبناءنا أولاً وأخيراً، لذلك حصرنا قصفنا الصاروخي على مطار المدينة الذي كانت تنطلق منه غارات جوية ضد قواتنا وكنا نريد منع هذه الغارات عبر منع إقلاع الطائرات من المطار الحزبي.

■ **شخصيات وأدوار** كانت خطة الانفصاليين مبنية على تقديرات كلها خاطئة. أما هيثم، (قاسم طاهر)، وزير دفاعهم فهو ليس سياسياً محترفاً وليس عسكرياً محترفاً أيضاً. هو ضابط مقاتل بالفعل لكنه ليس مفكراً عسكرياً استراتيجياً. والخطأ العسكري الكبير الذي ارتكبه هو في دخوله الحرب أصلاً لأنه كان يعرف أنها خاسرة وأن عليه ألّا يدخلها. أما لماذا خاض الحرب، رغم معرفته سلفاً أنه لن يربحها، فربما يعود لحساباته وحسابات الآخرين، بأن تفجير الموقف سيستدرج تدخل قوات أجنبية للفصل بين الطرفين، وبعد الفصل بين القوات يمارس الاشتراكي أعمال شغب ويثير اضطرابات في المناطق الشمالية، ثم يُثبت الانفصال. هذا التصور ساذج إلى حد كبير لأن الانفصاليين غاب عن ذهنهم أننا

نحن أيضاً كنا نتوقع ذلك وكانت لدينا خططنا الخاصة للمواجهة في كافة الظروف وتجاه كل السيناريوهات.

من جهة ثانية لا بد من القول بأن الاسلاميين لعبوا دوراً جيداً في هذه الحرب، وشاركوا فيها بحماس بسبب صراعهم الأيديولوجي مع الماركسيين، والأهم من ذلك بسبب إيمانهم بالوحدة، علماً أن الصراع خلال الحرب دار من أجل الوحدة وليس من أجل أهداف إيديولوجية أو غيرها. والجيش اليمني هو الذي حسم الصراع ولعب الدور الأساسي والأول في هزيمة الانفصال. ويُستكمل هذا الدور بالالتفاف الشعبي حول الجيش ورفض اليمنيين للانفصال والانفصاليين.

لو كنت مكان علي سالم البيض، (نائب الرئيس السابق ورئيس الجمهورية الانفصالية)، لامتنعت عن ارتكاب «الفضيحة» التي ارتكبها. لأنني أعرف أن الوحدة تحققت بسبب عوامل وظروف محلية وإقليمية ودولية ولم تتم بإرادة شخصية. وإذا كان صحيحاً أن للفرد دوره في هذا الحدث فإن هذا الدور مكمل، فلولا العوامل والظروف المناسبة لما أمكن للفرد أن يلعب هذا الدور. وأنا أعتقد بأنه لو استمر الدعم السخي الذي كان يقدمه السوفيات للاشتراكي اليمني لما تحققت الوحدة. إذاً يجب أن نضع دور الفرد في هذا الإطار وليس خارجه.

خُضتُ شخصياً حربين، الأولى عام ١٩٧٩ وكان خلالها وضع الجنوب أفضل من وضع الشمال. فعندما كانت حالة الجيش سيئة ومعنوياته منهارة وإعداده سيئاً وتجهيزاته متواضعة، كان من الطبيعي أن يفشل في خوض حرب ناجحة، لكننا تمكنا في ذلك الحين من تعويض ضعفنا العسكري عبر نجاح سياسي.

في الحرب الأخيرة، اعتمدنا على الجبهتين العسكرية والسياسية، فمن جهة كانت وفودنا تتحرك في الخارج وتخوض معارك سياسية شرسة، وكان عبدالكريم الأرياني وعبد العزيز عبد الغني وآخرون يقودون هذه المعارك وفي كل الاتجاهات: لدى الدول الكبرى، في الجامعة العربية، في الأمم المتحدة حيث خضنا مواجهة شرسة لا تقل خطورة عن المواجهات العسكرية. إذ كان علينا أن نمنع بكل الوسائل إرسال قوات دولية أو أجنبية إلى بلادنا، فلو جاءت هذه القوات، لا سمح الله، لربما أمست صراعاتنا أبدية، وكان حضورها مضرّاً بالوحدة ويُقدّم خدمة حقيقية للانفصال. ومن جهة ثانية كان علينا أن نواصل تقدمنا على الجبهات العسكرية لإضفاء مصداقية على تحركنا السياسي العادل والشرعي.

سقط خلال المعارك رفاق درب وزملاء شخصيون. لكن سقوطهم من أجل الوحدة، يشرّف اليمن. والحمد للّه أن هذه التضحيات لم تذهب هدراً فقد خدمت... الوحدة. والتعويض الذي يشعر به المرء أن التضحيات التي بذلناها لم تذهب سدى. ذلك أن انتصارنا هو انتصار للوحدة. فهل تتخيل لو هُزمنا ما الذي كان سيقع وكيف سيكون مصير اليمن؟ الحمد للّه أن الوحدة انتصرت. أما الأسى الشخصي على سقوط صديق أو رفيق درب فيصبح، أمام انتصار الوحدة، قضية خاصة وشخصية.

غالباً ما يُطرحُ عليّ السؤال حول مستقبل الحزب الاشتراكي ودوره وأردد باستمرار أن هذا الحزب لم يكن يستمد نفوذه من برنامجه واقتناع الناس بهذا البرنامج. كانت قوته مستمدة من الجيش ومن سيطرته على المؤسسات. الآن حسم الأمر لصالح الوحدة. والحزب الاشتراكي صار حزباً كبقية الأحزاب. ومهما كانت درجة الخطورة في أطروحاته فإنها لا تؤثر على السلام في البلاد لأنه حزبٌ مدني والحزب المدني ليس خطراً على السلم. ونحن نقول دوماً للاشتراكي وننصحه بأن يعيد النظر بأطروحاته كي يسهل تعاطي الناس معه وتعاطي الدولة معه كما تتعاطى مع أي حزب آخر، ولماذا نمتنع عن التعاطي معه، ما دام لا يريد العودة إلى الوراء والتمترس من جديد والتطلع نحو الديكتاتورية والشمولية!!

أنا واثق أنه صار من الصعب أن يعترض أي كان طريق الوحدة بعد التضحيات الغالية التي بُذِلتْ من أجلها. ولن يغفر التاريخ لكل من يسعى للمساس بهذا الإنجاز اليمني العظيم. فالصراع على السلطة مفهوم وممكن وموجود في كل بلدان العالم ولكن العودة عن الوحدة أو التعرض لها، نعتبره من المحرمات ولن نتهاون معه أبداً. لقد صارت الوحدة راسخة ومهمة ليس فقط لليمنيين وحدهم وإنما للعرب أجمعين.

لم نكن نريد الحرب، والوحدة تستحق بنظرنا التضحيات. كنا نريد أن نسوّي الأمور بطرقٍ سلمية وبذلنا جهوداً حثيثة في هذا الاتجاه وأعطينا كل الفرص اللازمة للحلول السياسية وتجنباً للحرب. أُجبرنا على دخول الحرب لأننا نعتبر الوحدة قضية القضايا في اليمن، فهي مستقبلنا الوطني، وعندما نبني وطناً نبنيه ليس فقط للجيل الحالي وإنما لكافة الأجيال القادمة. والوحدة تخدم مصالح كل اليمنيين والانفصال يُضرُّ بمصالح كل اليمنيين ولو نجح الانفصال لأصبح اليمن مريضاً من جديد بسرطان التشطير، ولتطلب الأمر عشرات السنين للعودة إلى الوحدة. تخلصنا من مرض التشطير عام ١٩٨٩ فأراد البعض أن نعود له من جديد. نجحنا في تجنبه وسنعمل على تحصين أنفسنا ضد التشطير مع كل أبنائنا في

كل المحافظات، شرقاً وغرباً وجنوباً وشمالاً. لقد عاد التاريخ اليمني لينسجم بقوة مع الجغرافيا ولن يحدث انفصال بينهما بعد اليوم.

من جهته يروي نائب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي تفاصيل حرب العام ١٩٩٤ في ضوء تجربته الشخصية كنائب لرئيس أركان الجيش الجنوبي، (سابقاً)، ومسؤول عن الإمداد والعتاد، وهو من الضباط الكبار الذين انسحبوا إلى صنعاء مع الرئيس السابق علي ناصر محمد إثر أحداث سنة كانون الثاني/يناير ١٩٨٦... وفي صنعاء التحق بعد الوحدة اليمنية بالجيش اليمني الموحد إثر صدور عفو عام عنه سنة ١٩٩٢ في إطار القرارات التي صدرت بحق مسؤولين سابقين في جنوب اليمن على أثر الأحداث المذكورة وقد لعب عبد ربه منصور هادي دوراً مهماً في العام ١٩٩٤ أدى إلى تعيينه وزيراً للدفاع، ومن ثم نائباً لرئيس الجمهورية بعد الحرب. يروي منصور هادي وقائع الحرب بقوله.

■ **دروس كانون الثاني/يناير ٨٦** تحطم العمود الفقري للجيش، (الجنوبي)، خلال أحداث ١٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٦، فقد انقسم الجيش إلى قسمين ودار صراع كبير بينهما في محافظات لحج وأبين وعدن قبل الأحداث وخلالها. ولم يسترجع الجيش توازنه على الرغم من التعويضات التي حصل عليها النظام آنذاك من الاتحاد السوفياتي. ولم تعمل القيادات على إعادة تأهيل وتدريب كوادر جديدة. لقد أدت الأحداث المذكورة إلى زعزعة الثقة بين القيادات والمرؤوسين من جراء التسلق السريع للمناصب والتعيينات الكيفية في القيادة العليا، وهي تعيينات تمّت بقرارات سياسية فئوية كانت تمنح منصباً لطرف وتحرمُ طرفاً أو أطرافاً أخرى من مناصب مهمة، لذا لم يعد هذا الجيش مؤهلاً لخوض حرب حقيقية وناجحة.

كنت مطلعاً بحكم منصبي، قبل أحداث كانون الثاني/يناير، على أوضاع القوات المسلحة وأعرف تفاصيلها بدقة ونقاط الضعف في دفاعاتها وهي لم تتغير. وكنتُ أعرف أيضاً القادة العسكريين وهم بمعظمهم كانوا مرؤوسين لنا أثناء فترة التشطير. وانطلاقاً من معرفتي تلك، وجّهتُ قواتنا الوحدوية، بوصفي وزيراً للدفاع، نحو نقاط الضعف وتحديد نوع المعارك التي يجب خوضها خصوصاً في جبهة عدن.

للمزيد من إيضاح هذا الجانب، أذكر مثال قاعدة العَنَد، فقد دخلتها قواتنا ولم يكن دخولها يتطلب معجزة كما يعتقد الانفصاليون، فهذه القاعدة أنشئت بعد قيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، (الشمال)، من طرف البريطانيين وإبان استعمار الشطر الجنوبي.

وكانت تسمى حينذاك بـ«القيادة الغربية» وتُعتبرُ حصناً منيعاً ضد أي هجوم محتمل يقوم به الجيش الجمهوري الوليد في الشمال أو قوات الجيش المصري الشقيق على عدن. وقد رأى الخبراء السوفيات بعد الاستقلال، (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧)، أن بناء قاعدة عسكرية في العَنَد من شأنه أن يحمي مدينة عدن، خلال أي صراع محتمل بين الجنوب والشمال وذلك بسبب قربها من الحدود الشطرية السابقة. لذا بنى السوفيات فيها قاعدة جوية وأقاموا مراكز تدريب ومستودعات استراتيجية لتخزين السلاح، على أن تتمركز فيها قيادة المحور الغربي وكان يسمى، تخفيفاً، مركز اتصال قبل الوحدة. وتتحكم هذه القاعدة بطريقين رئيسيين. الأولى تمرُّ من تعز، (شمال)، إلى عدن، (جنوب)، والثانية تمرّ من الضالع، (جنوب)، وصولاً إلى عدن وهذا الموقع يسمح لها بدعم الوحدات العسكرية الأمامية في الضالع وكَرَشْ، (جنوب). وعلى الرغم من أهميتها الموصوفة سقطتْ في أيدي قواتنا ولم يكن سقوطها معجزة كما أشرت.

ارتكب الانفصاليون أخطاء كثيرة أهمها تقديرهم للموقفين العسكري والسياسي؛ ولو أخضعوا الموقف لتقدير صحيح لعرفوا الخطأ والصواب قبل الوقوع في المشكلة. لقد غلب التفكير الشطري لدى بعض قادتهم فاعتبر هذا البعض أن العودة إلى ما قبل ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ يمكن أن تتم بسهولة، لكنهم نسوا أو تناسوا أن اليمن باتت تملك علماً موحداً ومندوباً واحداً في الأمم المتحدة والجامعة العربية ودستوراً وحدوياً صادق عليه اليمنيون خلال استفتاء شعبي عام.

لقد استفدنا من معرفتنا الشخصية بالقيادات العسكرية الانفصالية ومواقع وحداتها الدفاعية فتصرفنا بما يسمح بتحقيق انتصار عسكري كبير، خصوصاً في معركة مُكيراس التي وقعت في ٥ أيار/مايو ١٩٩٤. كنتُ أعرف تفكير قيادة اللواء المتمركز في هذا الموقع فهي كانت تعتقد، وبحسب العقيدة العسكرية السوفياتية، أن هجومنا عليها سيكون جبهوياً فهذه العقيدة تفترض اختيار نقاط الضعف في الجبهة المقابلة ومن ثم اختراق صفوف المدافعين من خلالها. لذا وفي ضوء معرفتي قررنا القيام بهجوم جبهوي شكلي وتكتيكي للمناورة ولإشغالهم، في حين كان هجومنا الحقيقي التفافي وفي العمق، انطلاقاً من العقيدة العسكرية الغربية وقد نفّذنا خطتنا بسرعة ما أدى إلى سقوط مراكز القيادة في مكيراس ومواقع المدفعية والتموين قبل سقوط خط الجبهة الأمامي.

هذا النوع من الهجوم لم يكن يدخل في حساباتهم. لذا حسمنا المعركة في زمن

قياسي ومحدود للغاية بالنسبة للمعدلات التكتيكية المعروفة في الزمن والخسائر. وأذكر أننا خسرنا خمسة شهداء وخمسة عشر جريحاً. وكانت معركة مكيراس مفتاحاً للنصر والهزيمة في هذه الحرب، بحكم موقعها. فبعد سقوطها تمكنّا من كسر الحصار على قوات الشرعية في أبين وكانت هذه القوات تتعرض لهجوم بري وبحري وجوي كبير.

بعد سقوطها طلب منا القائد الأعلى، الرئيس علي عبدالله صالح، أن ننظم صفوفنا وأن نندفع في هجوم على محورين. الأول في اتجاه الغرب لفك الحصار عن لواء العمالقة في أبين، والثاني في اتجاه الشرق لمواجهة تحرك الانفصاليين في محافظة شبوة، (جنوب)، وهو ما تم بالفعل، ومنذ ذلك الحين بات انفصال الجنوب عن الشمال مستحيلاً لأن محافظة أبين التي سيطرنا عليها تتحكم بطرق المواصلات والإمدادات لكل المحافظات الجنوبية الأخرى.

في هذه اللحظات بالذات كنا ندافع عن أبين بمواجهة القوات القادمة من عدن لاستعادتها، وندافع عنها بمواجهة القوات القادمة من شبوة، (في وادي دوفس من الغرب وفي طريق ضبعة من الشرق)، في حين كانت طرق الامداد مفتوحة أمام قواتنا من الشمال ونستفيد من تدفق التعزيزات الواردة من محافظتي البيضاء وذمار، أي من العمق الاستراتيجي الجديد لأبين. وأنوه هنا بالدور الذي لعبه لواء العمالقة فقد أدى صموده إلى رفع معنويات التيار الوحدوي وتحمّل القدر الأكبر من هجمات القوات الانفصالية براً وجواً وبحراً.

ولو كان الانفصاليون يتمتعون بالحكمة والتفكير السليم لما فكروا بإعلان دولة شطرية بعد معارك مكيراس وأبين وشبوة ولأيقنوا أن لا مستقبل للانفصال بعد اليوم.

■ **تقديرات الموقف عن الطرفين** كانت وجهات النظر حول المعارك متطابقة في صفوفنا. كنا نطلع على المواقف تدريجياً ونعمل كفريق متناسق، ابتداء بالقائد الأعلى رئيس الجمهورية، مروراً بقادة المحاور، وصولاً إلى مسؤولي المواقع، وهذا التنسيق لعب دوراً مهماً في تحقيق الانتصار والصمود في ظروف مناخية صعبة جداً لأن الحرب بدأت وانتهت في الصيف.

وللتنسيق أهمية خاصة لأن المعركة الحديثة المشتركة أشبه بالأوركسترا التي تعزف لحناً معيناً ولكل آلة موسيقية إيقاعها الخاص المنسجم مع اللحن العام. وكل القوات كان لها دورها الفعّال في الحرب. في صفوفنا لعبت المشاة والدبابات المدعومة بالمدفعية دوراً

أساسياً، وعند الانفصاليين في عدن برز دور الطيران والبحرية وفي حضرموت لعبت المدفعية والطيران دوراً خطيراً.

من جهتنا كنا نعرف كل تحركات الانفصاليين وهم كانوا يعرفون تحركاتنا خصوصاً أن الجيش لدى الطرفين موحّد الملابس والعتاد لكن المعارك تدور بين وحدويين وانفصاليين. وفي قواتنا انتظمت وحدات من كل المحافظات فلا يستطيع أحد تمييز العدو والصديق إلّا خلال المواجهة.

في البداية كانت القوات الانفصالية واثقة من أننا لن نستطيع اكتشاف وسائل الاستطلاع اللاسلكي. فحدث العكس تماماً، فقد كشفنا تحركاتهم وتعرفنا على جوانب كثيرة من خططهم. كنا نرصد كل التوجيهات والأوامر الصادرة عن قياداتهم وساعدنا ذلك على تحاشي ضرباتهم المدفعية والتهيؤ لمواجهة طيرانهم قبل وصوله إلينا، كما ساعد قواتنا في الالتفاف على قواتهم دون جهد يذكر. وهم أيضاً كانوا يعرفون برقياتنا فقد تأكدنا أنها كلها موجودة عندهم بعد انتهاء الحرب.

لا بد من الاعتراف أنهم قاتلوا بشجاعة وخاصة في وادي دوفس ومنطقة المصعبين وفي صبر وبئر النعامة ومدينة الشعب، دون أن يعني ذلك أن القتال في المناطق الأخرى كان أقل ضراوة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يكن لدينا أسرى بالمفهوم العسكري التقليدي وإنما محتجزون، تسامحنا في التعامل معهم منذ اليوم الأول للمعارك، وهو ما لم يكن يتوقعه كثيرون منهم. وفي إحدى المراحل كان ضباط الصف والجنود يتسابقون للوصول إلينا كي يتفادوا الموت على أيدي قادتهم الذين شكلوا فرقاً خاصة للإعدام خلف كل موقع وضد كل مقاتل يتخلى عن موقعه أو يرفض التوجيهات. وقد شارك عدد كبير من الوافدين في القتال إلى جانبنا بعد وصولهم مباشرة. ولعل التفسير الأهم لحركة الارتداد هذه يكمن في مبادرة العفو العام التي أطلقها الأخ الرئيس في ١٩٩٤/٥/٢٣ أثناء سير العمليات القتالية. ولم أقرأ في التاريخ العسكري أن بلداً واحداً أصدر عفواً عاماً أثناء سير العمليات العسكرية وقد طبق هذا القرار فعلاً واستفاد منه الجميع.

وتحضرني هنا واقعة لا بد من ذكرها وهي أن القيادات الانفصالية كانت تعبىء الشباب والموظفين والمدنيين وتدفع بهم إلى جبهات القتال دون تدريب حتى على استخدام البنادق. وعندما كانوا يصلون إلى أرض المعركة، كانوا يصابون بالانهيار أو يرفضون الأوامر فيتعرضون للموت على يد فرق الإعدام الخاصة.

كانت كلفة الحرب البشرية مرتفعة لكن التعويض الكبير عن الخسائر تمثل في انتصار الوحدة. في كل الحالات لم تتعدَّ الخسائر الـ ٤ آلاف شهيد، وبلغت الخسائر المالية ١١ ملياراً من الدولارات في عموم اليمن[١٣].

تلك هي الأسباب الأساسية لانهيار جمهورية أيار/مايو الانفصالية، أما الأسباب الفرعية فهي عديدة، من ضمنها ردّ الفعل السلبي في الشارع العربي، من جراء التجارب الوحدوية الفاشلة، والذي لم يكن مهيّأً للترحيب بانفصال عن وحدة يعتبرها ناجحة.

ومن ضمنها ارتباط مبادرة الانفصال بأطراف خارجية تعوّد اليمنيون على توجيه انتقادات حادة لها، وبعضهم يرى أنها مسؤولة عن عرقلة تقدم اليمن ونموه، ومن ضمنها أيضاً غموض الخطاب الانفصالي نفسه. ففي الدستور المؤقت الذي أعلنه الانفصاليون، حديث عن الوحدة والإيمان بها وإعادة تحقيقها على أسس أخرى. وعليه لم يكن بوسع المواطن اليمني أن يفهم كيف يكون الانفصال خطوةً نحو الوحدة؛ ومنها أيضاً خوف اليمنيين من أن يشعل الواقع الانفصالي حرباً أهلية طويلة، ويؤدي إلى تفكيك اليمن، وشعورهم بأن الانفصال يتيح حلاًّ لمشكلة الحزب الاشتراكي مع المؤتمر الشعبي العام ولا يتضمن حلولاً لمشاكلهم اليومية الملحّة... إلخ.

خلاصة القول أن جمهورية أيار/مايو الانفصالية كانت تسير باتجاه مضاد للتاريخ ومضاد لمصالح اليمنيين، ولمزاجهم ومشاعرهم، وباتجاه مضاد لمصالح المحيط والقوى الدولية البارزة، وكانت تعبيراً عن مزاج مضطرب لقيادة الحزب الاشتراكي السابقة؛ وبالتالي لم تكن قابلة مبدئياً للحياة. وبما أنها لم تكن مهيّأة للاستمرار، وكان لا بد من فرضها بالقوة العسكرية، فإن القوات الحكومية تمكنت من حسم الأمور لصالح الوحدة ومكّنتِ التيار اليمني الوحدوي من صيانة الإنجاز الأهم الذي حققه اليمنيون في تاريخهم المعاصر[١٤].

وعلى الرغم من أهمية القوة العسكرية في الدفاع عن الوحدة وفي مكافحة الانفصال، إلّا أن القوة وحدها لا تحفظ مجتمعات متماسكة ومندمجة، فالقوة السوفياتية الجبارة لم تحل

---

(١٣) خلاصة لقاء أجراه الكاتب مع الرئيس علي عبدالله صالح في صنعاء عام ١٩٩٦، ومع نائبه عبد ربه منصور هادي في العاصمة اليمنية عام ١٩٩٧.

(١٤) يلتزم القادة العسكريون، الذين خاضوا الحرب إلى جانب التيار الآخر، الصمتَ منذ سنوات طويلة، لذا يتعذر التعرف على رواية مُفصّلة لوزير الدفاع السابق هيثم قاسم طاهر وللقادة الآخرين. ومن البديهي القول إن هذا القسم لا يمكن استكماله إلّا بعد أن تتضح تماماً عناصر الرواية المقابلة (ف. ج.).

دون انهيار الاتحاد السوفياتي، والقوة الصربية الرهيبة لم تضمن وحدة يوغوسلافيا، والقوة العسكرية المصرية لم تحل دون انهيار وحدة مصر وسوريا الاندماجية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، ما يعني أن مستقبل الوحدة اليمنية لا تضمنه القوة وأن ضماناته الفعلية تكمن في ضعف ثقافة الانفصال كما أشرنا من قبل، وفي عمق ثقافة الانتماء اليمني إلى بلدٍ واحد وفي ابتعاد الدولة الاندماجية عن افتتاح معسكرات «غولاغ» وعدم حاجتها إلى تشكيل «محاكم تفتيش» وعدم مبادرتها إلى انتهاج سياسة «مكارثية» تجاه خصومها الاشتراكيين. ولعل الشهادات التي تنشرها منظمات حقوق الإنسان الدولية عن اليمن لا تفصح عن ظواهر من هذا النوع وشهادات القوى المعارضة والتمثيلية في اليمن تذهب بالاتجاه نفسه، الأمر الذي يؤكد على جملة من الخلاصات والثوابت التي وردت في أمكنة متفرقة من هذا الكتاب، والتي تشير إلى حضور قوي للثقافة الوحدوية اليمنية، وإلى طوعية الوحدة، وإلى ارتسام نموذج يمني دفاعي في التوحيد والاندماج مقابل نماذج الوحدة الاندماجية القسرية الفاشلة في العالم العربي.

والراهن أن الوقائع الوحدوية الطاغية في اليمن، قبل حرب العام ١٩٩٤ وبعدها، تزداد ثباتاً في ظل معطيات دولية انبثقت بعد الحرب الباردة، وتنطوي على انحسار مضطرد للسيادات المطلقة وللدول ـ الأمم الصغيرة وللحدود المقدسة والعازلة، وبالتالي تجعل كل سيرورة انفصالية عن وحدة طوعية، خياراً رجعياً وغير قابلٍ للحياة، وإذا انبثق لهذا السبب أو ذاك فإنه يصطدم بالضرورة بالعصر واتجاهه الغالب.

ما بعد المنعطف الوحدوي مما لا شك فيه أن جدوى النقاش السياسي اليمني ـ اليمني وقيمته المفيدة، تستدعي الاعتراف الطوعي أو القاهر، لا فرق، بأن الوحدة اليمنية شكلت انعطافة حاسمة وتوّجتْ بقوة وقائع سنوات الجمر الممتدة من ١٩٦٢، إلى ١٩٩٤، وأن الرهانات العقلانية لأي عمل سياسي يمني لا يمكن أن تستوي إلّا مع الإقرار بهذا المعطى الحاسم. ولعل حسم هذه المسألة من شأنه أن يحرر العمل السياسي في هذا البلد من الأوهام والنزعات الرجعية.

إن ما يحتاجه اليمن هو قطيعة حقيقية مع الثقافة السياسية السابقة، وهذه القطيعة لا تتم إلّا عبر تراكم تدريجي يقوم على طيّ صفحة الماضي من جهة، والامتناع عن إخضاع المجتمع السياسي اليمني لمقاييس الوحدة والانفصال صباحاً ومساءً؛ فالسياسة المعلقة على الماضي تشدّ اليمن إلى الخلف، والسياسة التي تصرّ على استخدام الوحدة كجواب أوحد على أسئلة وقضايا اجتماعية اقتصادية وديموقراطية وبيئية، تشد اليمن إلى أسفل، وهذه السياسة تفضي

في الحالتين إلى جدل يمني - يمني عقيم وشديد الفقر، وتفصح عن رغبات كافية ونوايا تعبوية ورهانات انتظارية على ثأر مدمر.

والراجح أن القطيعة المرجعية لا تُبنى إلّا على ثقافةٍ ما بعد وحدوية، تشترك في صنعها كل مكوّنات المجتمع السياسي وتتحمل الدولة في هذا المجال عبئاً أساسياً، فمنها تنطلق المبادرات الجوهرية في الثقافة الجديدة؛ وحول هذه المبادرات يدور الجدل الداخلي. وربما كان امتناع المتضررين من الوحدة أو المصرّين على مقاطعة مبادراتها يلحق أذى أكيداً بهذه السيرورة؛ غير أن الممانعة يجب أن لا تكون بأية حالة من الحالات مبرراً لإحجام الدولة عن إطلاق المزيد من المبادرات والإصرار على تداولها، ذلك أن امتناع الدولة عن المبادرة هو بالضبط ما يريده الممانعون، وعليه لا يؤدي استدراج الحاكم إلى الموقع الممانع أيّة خدمة مفيدة للحكم والبلاد.

أما المبادرات المفيدة في بناء ثقافة سياسية جديدة في اليمن فتمر بالضرورة عبر القنوات والهيئات التي تنتج هذه الثقافة، كالصحافة والمؤسسة التربوية والإدارة الرسمية والطبقة الوسطى في المدن عموماً. ولا يمكن لمبادرات الدولة أن تكون مفيدة إلّا إذا انطلقت من قيم ومعايير يسهل الدفاع عنها، واعتمدت ديناميات جديدة تتناسب مع القيم والمعايير المقصودة. وإذا ما تم ذلك يزداد الممانعون هامشية وتنبثق قوى جديدة وتنظيمات جديدة تحتل مساحة المعارضة الوطنية الإيجابية، ويكفّ التيار الممانع عن تعطيل العملية الديموقراطية أو الإمساك بخناقها.

أغلب الظن أن انتشار ونمو ثقافة سياسية جديدة يحتاجان أولاً إلى إعادة تنظيم المدن اليمنية، وفي طليعتها صنعاء العاصمة. ففي هذه المدن تدور الحياة السياسية وتُختبرُ القيم والمعايير الجديدة، ويتفاعل الجدل السياسي، وتنمو الحياة الاقتصادية وتتقدم. والمدخل الضروري لتنظيم المدن هو نزع السلاح غير الشرعي، وتنظيم حمل الأسلحة واحتكار الدولة وحدها لحق ممارسة الردع؛ بعبارة أخرى، إقامة الحد بين الدولة ومنافسيها غير الشرعيين في المدن، والامتناع عن تقاسم استخدام العنف مع القوى غير التمثيلية وغير الديموقراطية والريفية.

ولا تستدعي هذه المهمة استبعاد المساومة واللجوء إلى الحسم العسكري، وإنما تتطلب تشريع السلاح وضبط حركته وتقليص هامش المناورة أمام النزاعات الريفية المسلحة التي تنتشر في المدن بطريقة فوضوية وكيفية وغير مفهومة وغير مبررة. ويمكن للدولة أن تطلب

اجتماعاً وطنياً لتحقيق هذا الغرض، ولعلها ستحظى بهذا الإجماع أو بقدر عظيم منه إذا ما طرحت مثل هذه المبادرة.

وإذا كان تنظيم المدن لا يتم بين ليلة وضحاها ويستدعي عملاً دؤوباً ومتواصلاً، فإن تنظيم العاصمة يجب أن يحتل أولوية مطلقة، ويستدعي استثمار جهودٍ كبيرة، ومن العاصمة ينطلق المثال المناسب وتنطلق العدوى لمختلف أنحاء المدن الأخرى ومن ثم إلى الريف.

إن التنظيم المديني يتيح للدولة فرصاً أفضل لمخاطبة الطبقة الوسطى وإشراك النخبة في النهوض الوطني العام ويُتيحُ انطلاق ثقافة سياسية جديدة، وإعادة تنظيم وضبط القنوات العامة، وبالتالي الدفاع عن القيم الجديدة والمعايير الما بعد وحدوية، ويتيح ذلك كله رفع شأن الدولة وتمهيد الحقل أمام حركة اقتصادية نامية ومشروع نهضة كبيرة وتثبيت علامات بارزة لتاريخ يمني جديد، ومعه تكون البلاد قد استأنفتْ وحدتها واستعادت سيرتها كمركز حضاري لامع في مُحيطَيْها القريب والبعيد.

مصادر البحث



كتب ومؤلفات

١) أباظة، فاروق عثمان: *عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ ـ ١٩١٨*، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

٢) أبو غانم، فضل علي أحمد: *البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغيير*، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ١٩٨٥.

٣) باسندوة، محمد سالم: *قضية الجنوب اليمني المحتل في الأمم المتحدة*، مطابع دار الأهرام المصرية، القاهرة، ١٩٩٠.

٤) بدوي ، أحمد زكي: *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٨.

٥) البردوني، عبدالله: *اليمن الجمهوري*، الطبعة الخامسة، دار الأندلس، بيروت، ١٩٩٧.

٦) الحكيمي، الشيخ عبد: *دعوة الأحرار*، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، ١٩٨٦.

٧) الريحاني، أمين: *ملوك العرب*، الطبعة الثامنة، دار الجيل، بيروت، د.ت.

٨) الريس، رياض: *رياح الجنوب*، منشورات رياض نجيب الريس للكتب، بيروت، ١٩٩٨.

٩) زيد، علي محمد: *معتزلة اليمن ـ دولة الهادي وفكره*، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء ودار العودة، بيروت، ١٩٨٥.

١٠) الصياد، أحمد: *السلطة والمعارضة في اليمن*، الطبعة الأولى، دار الصداقة، بيروت، ١٩٩٢.

١١) عمر، جار اللّه: *أبعاد الأزمة ومصير الوطن*، (صادر عن) أصدقاء الحزب الاشتراكي، بيروت، ١٩٩٥.

١٢) عمر، جار اللّه: *القيمة التاريخية لمعركة حصار السبعين يوماً*، دار الأمل، صنعاء، ١٩٨٥.

١٣) العمري، حسين بن عبداللّه: «يمانيات في التاريخ والثقافة والسياسة»، في: *تاريخ الفكر المعاصر*، بيروت، ١٩٩٦.

١٤) فايان، كلودي: *كنت طبيبة في اليمن*، تعريب محسن العيني، الطبعة الثالثة، دار المدينة، بيروت، ١٩٨٥.

١٥) القاسمي، خالد بن محمد: *الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً*، منشورات مجلة *دراسات الخليج والجزيرة العربية*، العدد ١٥، الطبعة الثانية، الكويت، ١٩٨٥.

١٦) (مجموعة من المؤلفين) جمال السويدي، مايكل هدسون، بول دريش، شارل دنبار، روبير بوروز، مارك كتنر: *حرب اليمن ١٩٩٤ ـ الأسباب والنتائج*، مركز الدراسات الإماراتي للبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٥.

١٧) (مجموعة من المؤلفين) راشد البراوي، مصطفى الشكعة، الفضيل الورتلاني: *ثلاث وثائق عربية عن ثورة ١٩٤٨*، دار العودة، بيروت، ١٩٨٥.

١٨) (مجموعة من المؤلفين) المقدمون: أحمد الرحومي، عبدالله محسن المؤيد، صالح الأشول، محمد الخاوي، عبدالله صبره: *أسرار ووثائق الثورة اليمنية*، دار العودة ـ بيروت، دار الكلمة ـ صنعاء، ١٩٧٨.

١٩) المصري، أحمد عطية: *النجم الأحمر فوق اليمن*، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٦.

٢٠) ناجي، سلطان أحمد: *التاريخ العسكري لليمن ١٨٣٩ ـ ١٩٦٧*، الطبعة الثانية، دار العودة، بيروت.

وثائق

١) الحزب الاشتراكي اليمني، *مشروع اتجاهات الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل*، عدن، ١٩٨٨.

٢) الحزب الاشتراكي اليمني، *تقرير الدورة الاستثنائية الموسعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي*، ١ ـ ٦ أيلول/سبتمبر صنعاء، ١٩٩٤.

٣) محضر لقاء الأخضر الإبراهيمي، مبعوث الأمم المتحدة، بالأحزاب والقوى السياسية اليمنية، صنعاء، ١٩٩٤/٦/٩.

٤) وثائق الملف القضائي اليمني في قضية الـ١٦ المتهمين بالانفصال، صنعاء، ١٩٩٨.

٥) *وحدة اليمن ـ الأزمة والحل* أوراق ندوة عُقدت بإشراف مركز الدراسات الجيوبوليتكية والحدود الدولية التابع لمعهد الدراسات الأفريقية والشرقية في جامعة لندن، ٢٥ ـ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٦) أحمد عبد الرحمن المعلمي، «الوحدة اليمنية»، نص محاضرة أُلقيت في دمشق، ١٩٩٤.
٧) مكتب شؤون الوحدة، اليمن الواحد، صنعاء، كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.
٨) قسم الإحصاء، الإحصاء التربوي في اليمن، وزارة التربية والتعليم، صنعاء، ١٩٨٤.
٩) أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن، الطبعة الأولى، (صادر عن) صحيفة الرأي العام، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧.

صحف ومجلات ووكالات أنباء

أ) اليوميات:

١) النهار، بيروت.
٢) السفير، بيروت.
٣) الشرق الأوسط، لندن.
٤) الحياة، لندن.
٥) الثورة، صنعاء.
٦) لوموند، باريس.
٧) وكالة رويتر.

ب) الأسبوعيات:

١) الوسط، لندن.
٢) المجلة، لندن.
٣) الوطن العربي، القاهرة، باريس.
٤) التضامن، لندن، (محتجبة).
٥) اليوم السابع، باريس، (محتجبة).
٦) المستقبل، باريس، (محتجبة).
٧) الأمل، صنعاء، (محتجبة).
٨) الثوري، صنعاء، عدن.
٩) ٢٦ سبتمبر، صنعاء.

١٠) الوحدة، صنعاء.

١١) الشروق، الإمارات العربية المتحدة.

لقاءات وحوارات غير منشورة

١) الرئيس علي عبدالله صالح، ١٩٩٦ - ١٩٩٧، صنعاء.

٢) نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي، ١٩٩٧، صنعاء.

٣) الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، (رئيس مجلس النواب، رئيس التجمع اليمني للإصلاح، شيخ مشائخ حاشد)، ١٩٩٤، باريس.

٤) د. عبد العزيز عبد الغني، (رئيس المجلس الاستشاري)، ١٩٩٧، صنعاء.

٥) د. عبد الكريم الأرياني، (رئيس الوزراء)، ١٩٩٠، صنعاء.

٦) المهندس حيدر أبو بكر العطاس، (رئيس الوزراء السابق)، ١٩٩٠، صنعاء.

٧) الشيخ سنان أبو لحوم، (عضو المجلس الاستشاري)، ١٩٩٣، صنعاء.

٨) العميد يحيى المتوكل، (وزير سابق ومن قادة المؤتمر الشعبي الكبار)، ١٩٩٧، صنعاء.

٩) أحمد المتوكل، (سفير اليمن في لبنان)، ١٩٩٧، بيروت.

١٠) عبدالله أحمد غانم، (وزير العدل والشؤون القانونية)، ١٩٩٧، صنعاء.

١١) راشد محمد ثابت، (وزير الوحدة [جنوب] سابقاً، سفير اليمن في المغرب)، ١٩٩٤، صنعاء.

١٢) جار الله عمر، (عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي)، ١٩٩٧، صنعاء.

١٣) عبد الباري طاهر، (نقيب الصحافيين اليمنيين وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي)، ١٩٩٧، صنعاء.

١٤) يحيى منصور أبو إصبع، (عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي)، ١٩٩٤، صنعاء.

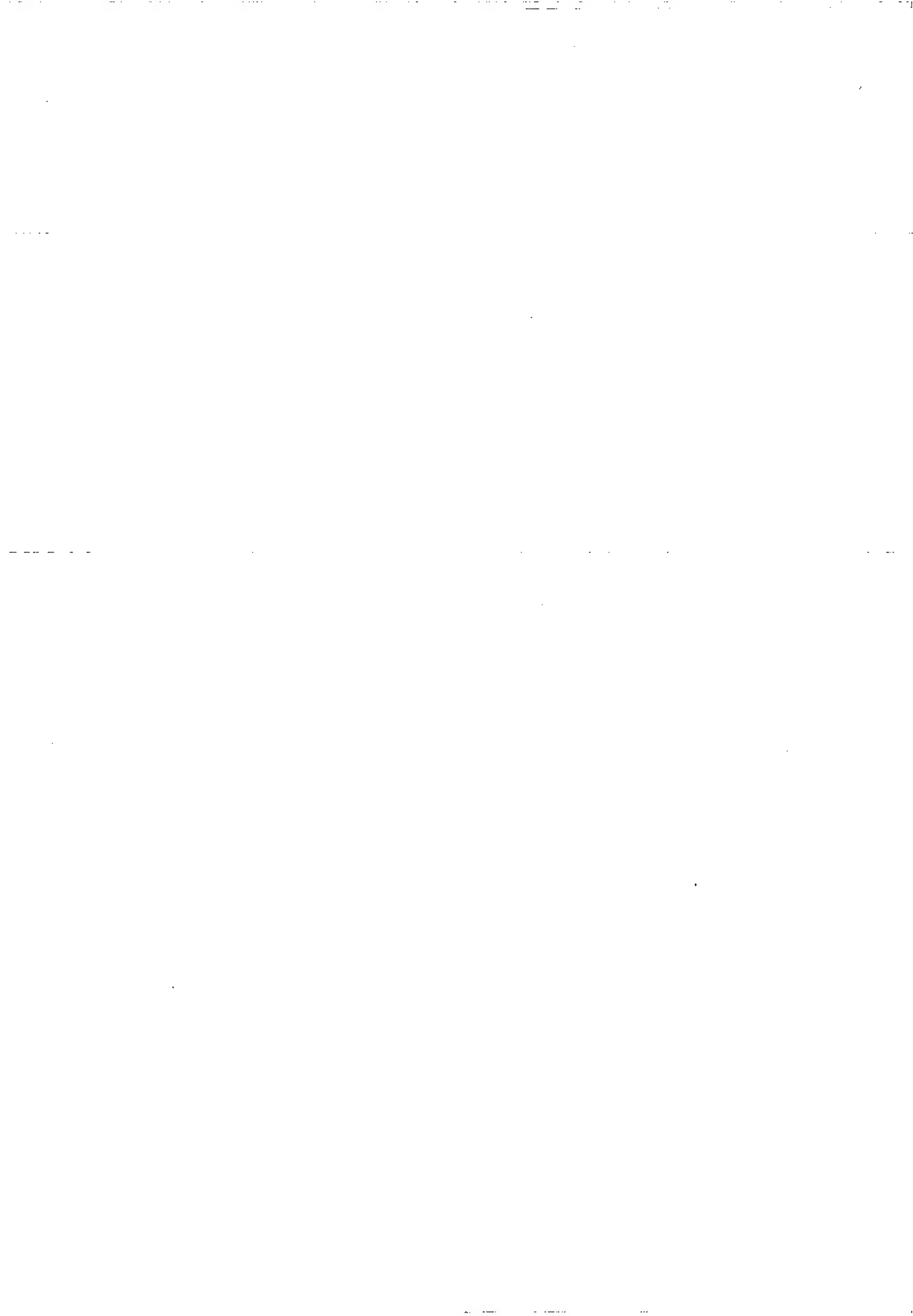
١٥) عبد الرحمن المهيوب، (عضو قيادة البعث العراقي)، ١٩٨٥، باريس.

١٦) عبدالله الأشطل، (سفير اليمن في الأمم المتحدة)، ١٩٨٩، نيويورك.

١٧) أحمد الصياد، (نائب المدير العام لليونيسكو وسفير اليمن السابق فيها)، ١٩٨٩، باريس.

١٨) شخصيات سياسية يمنية عديدة أخرى تحفّظت عن الإشارة إلى هويتها.

فهارس الكتاب



فهرس أعلام الرجال

ب

(*) لواء باصهيب.

ت

ث

ج

ح

خ

ص

ض

ط

(*) لواء الشلال.

ع

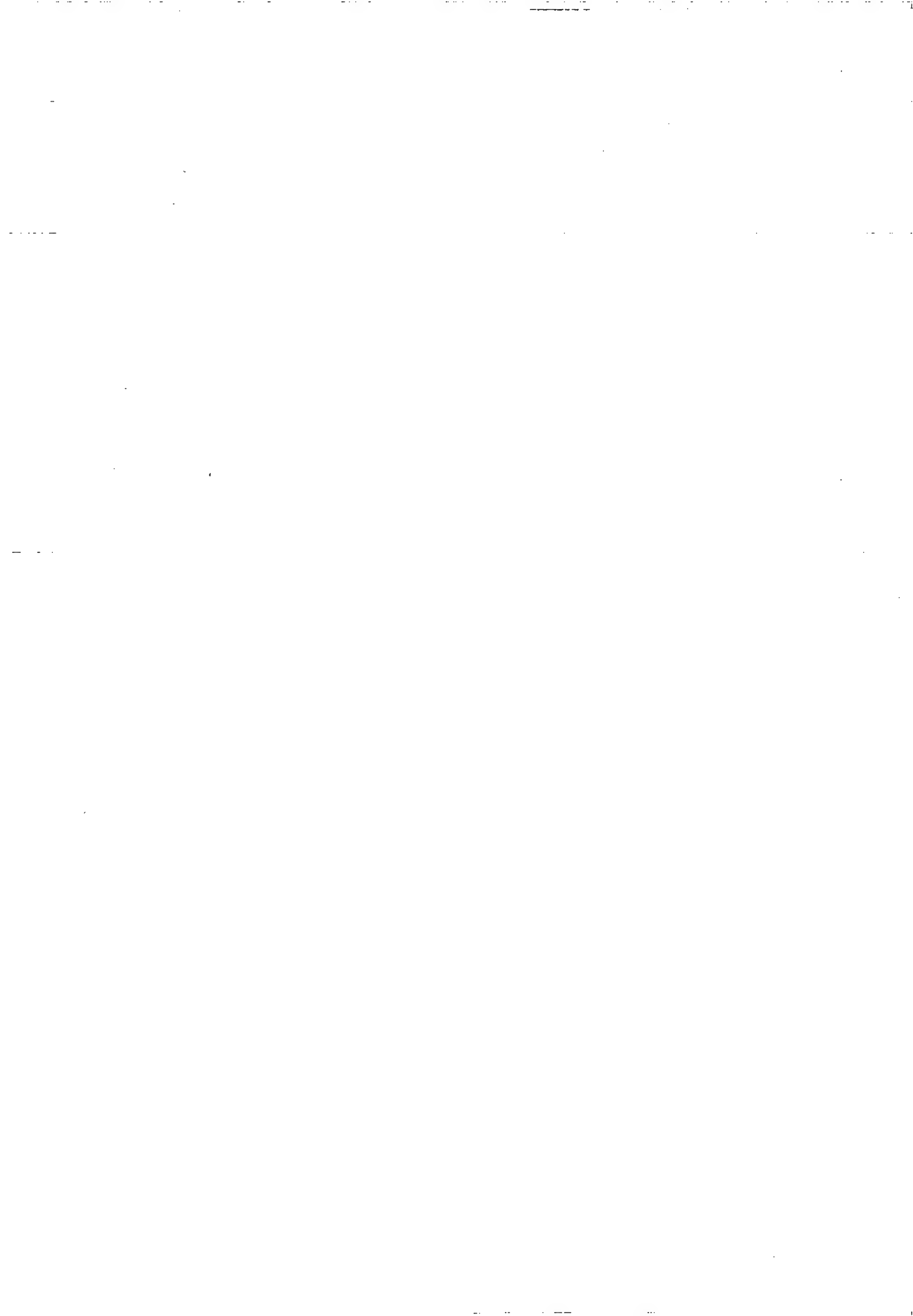
غ

ف

ق

ك

(*) لواء مدرم.



فهرس البلدان(*)

أ

(*) المناطق والدول والعواصم والتجمعات الإقليمية والدولية وما إلى ذلك.

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ذ

ر

ز

س

ش

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

فهرس الجماعات(*)

أ

(*) القبائل والشعوب والأحزاب وما إلى ذلك.

ب

ت

ج

ح

خ

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ظ

ع

ف

ق

ك

ل

م

ن

و

ي

المحتويات

•

مراجع البحث

فهارس الكتاب